MAG. 332.1 16/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و العلـــوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود , بنوك و مالية

الموضوع

العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية

إعـداد الطالبـة :

هادف حيزيـة

إشـراف :

د. بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور كرزابي عبد الطيف	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور شريف نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

كلـمـة شكـر

وأنا أقــدم هذا المذكــرة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجــزيل عــرفانا بالجميل إلى مــن ساهــم مــن قريب أو بعــيد في انجاز هذا العــمل لاسيما أستاذي المحترم الدكتور بن بوزيان محمد الذي تقــبل برحــابة صدر الإشراف على هذه المذكرة وإخــراجها على هذه الهيئة وعلى رعايته وتوجــيهه ومتابعــته الدقيقة لي في كل خــطوة.

كما أتقــدم بكامل تقديــري واعتزازي إلى جامعة أبي بكر بلقا يد بتلمسان التي تجــمل شــرف الانتماء إليها ومن أساتذتي الأعــزاء اللطــف الأبــوي والعلمي وحسن الرعاية والتوجيه.

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا".

صدق الله العظيم

يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح ,يارب إذا نسيتك فلا تنسني .

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

- إلى من كان أملها الوحيد هو نجاحي إلى أغلى ما املك أمي الغالية
- إلى من أنار لي دربي وتحمل مشاق الحياة أبي الغالي.

والى أخواتي : وردة ,سعاد,شهيدة ,والغالية مريم.

وأتقدم بإهدائي الخاص إلى أستاذي السيد قاري عبد الجليل الذي كان لي خير سند متمنية له التوفيق والنجاح .

والى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية دون استثناء.

حيزية

المقدمة

المقدمة

الدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع أو خدمات و إنما يغلب عليها أن تتخصصا في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة أكثر من غيرها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها أو تنتجها بنسب أقل من احتياجاتها أو بتكاليف أكثر من غيرها من الدول , و هنا ينشأ ما يعرف بالتبادل الدولي والتبادل الداخلي ويمكن الاختلاف بينهما في أن تسوية الأول تتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي تتم تسويته بعملة و وطنية و حيث لكل بلد عملتها النقدية الخاصة بها و التي يتم بها تسوية كافة المعاملات المالية و التجارية الداخلية فإن ,التجارة الدولية بديهيا تستلزم استخدام نقود مختلفة وهذا هو احد العوامل الهامة التي تميز الاقتصاد القومي عن الاقتصاد الدولي , وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة الخارجية هي حلقة من حلقات التداول وبالتالي فهي مرآة ينعكس فيها الوضع الاقتصادي لأي دولة .

ففي داخل أي بلد من البلاد تتم تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية باستخدام النقود الوطنية ولا يملك أي احد الحق القانوني أن يرفض قبولها ,أما حينما يرغب المواطنون في شراء أي سلع او خدمات من بلد أجنبي ,فلابد لهم أن يحصلوا أولا على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع أو الخدمات المطلوبة ,وبسبب هذا الاختلاف تبرز مشكلة نقدية مصدرها تباين لقيم العملات ومشكلة حساب القيم النقدية المختلفة ,ثم مشكلة معادلة تلك القيم وكذلك مشكلة تسويتها ,وهذه المشكلات هي التي أوجدت موضوع الصرف الدولي والذي يهتم بمسالة تعدد العملات ومسألة قبولها وتحولها إلى بعض أو صرفها بأسعار مختلفة ,وبخلاف بقية الأسعار فان لسعر الصرف أهمية خاصة تنعكس على الاقتصاد الوطني , فهو يعتبر مؤشرا واضحا ومتغيرا أساسيا ,وله اثر كبير على الرخاء في البلد المعني وبسبب الأهمية التي يتميز بها قد اختلفت كثيرا الآراء حوله .

كما أن سهولة تحويل مثل هذه العملات على المستوى الدولي لا يعني إطلاقا أن إتمام المعاملات التجارية الدولية سوف يتم بنفس درجة السهولة واليقين التي تتم بها المعاملات

التجارية الداخلية ,وذلك لان سعر الصرف الذي تحول بمقتضاه عملة ما إلى ما يساويها من عملة أجنبية أخرى لا تتسم بالثبات ,بل وتتعرض للتغير المستمر هذه التغيرات في أسعار الصرف تعكس التغيرات المستمرة في المراكز الاقتصادية للدول في محيط التجارة الدولية والظروف السياسية كما تعكس حالة المضاربات في البورصات العالمية وتخلقا جوا من الحيطة والحذر أو التحفظ تجاه المعاملات التجارية الدولية ,وإذا كانت التغيرات في أسعار الصرف تجري بشكل مستمر في حالات البلدان المتقدمة التي تتمتع بعملات متينة قابلة للتحويل بسهولة على المستوى الدولي .فان الأمر لا يختلف بل هو أكثر حدة في حالات البلدان النامية والتي لا تتمتع عملاتها الوطنية بنفس الدرجة من المتانة ,وهكذا يمكن أن تتبين بسهولة كيف أن اختلاف النقود على المستوى الدولي يؤدي إلى وضع قيد كبير على التجارة الدولية ,بل والأكثر من هذا إن الأزمات الناجمة عن التغيرات الحادة في أسعار الصرف وأزمات الحصول على النقد الأجنبي المطلوبة للتجارة الدولية خلال الخمسون سنة الماضية , قد ألجأت غالبية الدول النامية الواحدة تلو الأخرى إلى وضع نظم صرف مختلفة من شانها وضع قيود أكثر على سير التجارة الدولية ,حيث دارت في الآونة الأخيرة مناقشات حول نظم سعر الصرف في عدد من بلدان العالم ,لاسيما في أعقاب الأزمة الأسيوية وقد أحرز عدد من هذه البلدان تقدما في تحرير التجارة وتحقيق الانفتاح في النظم المالية واعتماد أدوات للسياسة النقدية تقوم على آلية السوق وتتراوح نظم سعر الصرف حاليا بين الربط الجامد وأشكال التعويم المختلفة ,وان كانت نظم الربط هي السائدة وهنا تكمن مشكلة اختيار هذا النظام او ذاك,حيث كان الرأي التقليدي بشان اختيار نظام سعر الصرف مند قرن مضى من الزمان غاية في البساطة ,فلقد كان الاختيار من ناحية بين قواعد العملات المعدنية وأسعار الصرف الثابتة ومن ناحية أخرى بين العملات الورقية والتعويم ,وكان الرأي السائد هو أن التقيد بقاعدة العملات المعدنية يعني التقيد بعملة مضمونة وتجنب تكاليف المعاملات المتعلقة باستبدال عملة بعملة أخرى وبحلول عام 1900 كانت معظم البلدان قد تخلت عن قاعدتي الفضة والمعدنين وتقيدت بقاعدة الذهب .

واعتبرت العملة الورقية والتعويم خروجا جذريا على الاستقرار المالي والنقدي ,ولم يكن يسمح بهما إلا في حالات الطوارئ المؤقتة مثل الحروب والأزمات المالية وكان ينظر بعدم الارتياح إلى البلدان التي اتبعت نظام العملة الورقية وعومت أسعار الصرف على نحو دائم.

إن التعرف على تجارب الدول النامية من خلال هذه المذكرة سوف يساعد بدون شك على تفهم الأبعاد المختلفة والمتداخلة في اختيار نظم أسعار الصرف المناسبة لأوضاع الدول النامية ,صحيح أن هناك توجها عاما إلى تفضيل الاخد بأسعار الصرف المرنة مقارنة بما كان عليه الحال مند ثلاثين عاما ,إلا أن ذلك حسبما يبدو لا يعني بالضرورة أن نظم أسعار الصرف المرنة قد أصبحت مناسبة لكل زمان ومكان ,بل ان نجاح وفعالية مثل هذه السياسات تفترض الوصول إلى مرحلة نضج وتقدم القطاع المالي

1-الإشكالية :

لا يخفى على أحد فإن أوضاع الدول النامية ,فيما يخص نظم أسعار الصرف تبدو متباينة وبالتأكيد تحتاج إلى مزيد من البلورة والتطوير ,وفي الوقت الذي تحتاج فيه إلى تحقيق استقرار الأوضاع المالية ,فإنها تحتاج في الوقت نفسه إلى تفعيل ومزيد من الاستقلالية للسياسة النقدية ,كذلك فإنه في الوقت الذي تحتاج فيه إلى استقرار العملة فإنها كذلك تحتاج إلى ضمان تنافسية صادراتها ,كما أن الرغبة في الحفاظ على جاذبية عملاتها لا ينبغي أن تكون على حساب المبالغة في سعر الصرف وقتل معدلات النمو المطلوبة ,والتعرف على تجارب الدول النامية من خلال هذه المذكرة سوف يساعد بدون شك على تفهم الأبعاد المختلفة والمتداخلة في اختيار نظم سعر الصرف المناسبة لأوضاع الدول النامية و سيكون سعينا هو محاولة الجواب على السؤال التالي :

* على أي أساس تختار الدول النامية نظام سعر صرفها؟

وللتوصل إلى جواب على هذا السؤال ,كان لابد من الوقوف عند أسئلة أخرى والمتمثلة في :

- ما هي أنواع أنظمة سعر الصرف ؟

- هل يمكن للدول النامية أن تختار بحرية نظم سعر صرفها دون التأثر بالنظام النقدي الدولي السائد ؟

- هل تواجه اقتصاديات الدول النامية قيود إضافية في اختيارها لنظم سعر الصرف تتخطى تلك القيود التي تواجهها الاقتصاديات الصناعية المتطورة ؟

- ما هي الخيارات المتاحة أمام الدول النامية في اختيارها لنظم سعر الصرف ؟

2- فراضيات الدراسة :

للقيام بدراستنا المتضمنة التعرف على الدوافع أو بمعنى العوامل التي على أساسها تختار الدول النامية نظام صرفها , سنقوم ببناء عدد من الفرضيات و المتمثلة فيما يلي

- ينذر في البلدان النامية أن تكون الأسعار و الأجور على درجة كبيرة من المرونة .
- الاندماج الوثيق في النظام التجاري و المالي و الدولي .

3-أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف من دراستنا هذه في توضيح إذا كان اختيار الدول النامية لنظام صرفها عشوائيا أو حسب معايير , أم هناك ضغوطات تمارسها عليها الدول الصناعية المتقدمة , بمعنى معرفة إذا كان توجه الدول النامية إلى نظام سعر صرف الثابت أو المرن توجها ذاتيا أم مسيرا , فلتوضيح هذا إذا سنقوم بدراسة شاملة لنظم أسعار الصرف التي كان متعارف عليه و المستجدات في مسارها و أهم الأنظمة التي اعتنقتها الدول النامية و ما مدى نجاعة هذا الاعتناق , و هذا من خلال التوقف على أهم المحطات المتعلقة بأنظمة الصرف .

4-منهجية الدراسة :

لقد تضمنت دراستنا المنهج الوصفي بالدرجة الأولى, بحيث استعملت المنهج الوصفي عندما قمت بالتعرض لبعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و لي تقنياته و سياساته دون أن أتجنب دراسة النظريات الاقتصادية المحددة لأسعار الصرف , إلى جانب هذا تطرقت إلى مختلف أنواع أنظمة سعر الصرف دون أن أنسى ذكر التجارب التي خاضتها بعض

الدول النامية في هذا المجال و التي قادتنا إلى حدّ كبير إلى استخلاص العبر حول أنظمة سعر الصرف و أهمية الدقة في الاختيار .

4-خطة البحث :

للتوصل على جواب لإشكاليتنا المطروحة سابقا , تم تقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول .

ففي الفصل الأول سنقوم بتوضيح الأهمية التي يلعبها سعر الصرف في الاقتصاد الدولي مع تقديم بعض المفاهيم الخاصة به و التي تبرز الأهمية الكبير له .

أما الفصل الثاني سنتعرض لمختلف أنواع أنظمة سعر الصرف بكل تفاصيلها و عن مزايا و عيوب كل نظام و أهم المستجدات في مسارها .

و فيما يخص الفصل الثالث سنتعرف على أنظمة صرف بعض الدول النامية و مدى ملائمتها لظروفها و بالطبع مع التعرض لنظام الصرف في الجزائر أما في الفصل الرابع و الأخير سنتعرف على أهم المحطات التي ناقشت موضوع أنظمة سعر الصرف و الاختيار , و عن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات و التي من خلالها توصلنا إلى التعرف على مختلف العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية.

الـــفصـــل الأول

سعر الصرف والنظريات المحددة له

مقدمة الفصل الأول:

إن سعر صرف أي عملة هو الواجهة الحقيقية لقوة الدولة الاقتصادية ,وهو أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني , كما أن تطور سعر صرف العملات يشغل بال السّاسة ورجال الأعمال والرأي العام الدولي وفي كل بلد[1]، وبال سائق سيارة الأجرة و بائع الحاجيات اليومية ، بالإضافة إلى أصحاب الحسابات المصرفية أو مقتني الأسهم و السندات و تساؤلهم : هل ارتفع ؟ هل انخفض؟ و بالتالي هل ربحت؟ هل خسرت ؟ هل أحافظ على سعر بضاعتي أم أزيده ؟ .

كل هذه الأسئلة لدليل على أهمية هذا الموضوع ,وليس هذا فقط فسعر الصرف يلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ,حيث أن المعاملات التجارية الدولية تتم على أساس أسعار صرف الدول المتعاملة مع بعضها البعض ولهذا تعتبر عملية تحديد سعر الصرف عملية جدّ مهمة و مثيرة لكثير من الجدل خصوصا لكون العملية ترتبط باقتصاديات العديد من الدول.

---

(1) الدكتور صديق محمد عفيفي " التسويق الدولي " جامعة براد فورد الطبعة الثانية 1973 صفحة 334

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

إن لسعر الصرف أهمية خاصة تنعكس على الاقتصـــاد الوطني, وذلك من خـــــلال تأثيره على نظام الأسعار في الدولة ,إضافة إلى انـــه يؤثر عـــلى حجـــم إ سيترادات و صادرات الدولة وهو بهذا يجسد أداة الربـــط بيـــن الاقتصـــاد المحلي وباقـــي الاقتصاديات, فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ,وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ,كما انه يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ,فالسعر المحلي و السعر العالمي مرتبطان من خلال سعر الصرف.

المطلب الأول : تعريف و وظائف سعر الصرف

الفرع الأول : تعريف سعر الصرف

هـــو النسبة التي تـــتم على أساسها مبادلة الوحـــدات النقدية الوطنيـــة بأخـــرى أجنبية في وقـــت معلـــوم، أو هو سعر عملة بعملة أخـــرى و تعـــتبر إحداهـــما سلعـــة و الأخرى السعر النقدي لها فيقال مثلا أنه :

في سنة 2000 1 دولار أمريكي = 75.26 دينار جزائري ,إذن فهو يبين عدد الوحدات النـــقدية التي يجب دفعـــها من عملة, للحصول على وحدة معـــينة من عملة أخرى[1].

هـــذا و يعرفه H.EVVITTعلى أنـــه :

"ذلك الفـــرع من علم الاقتصاد الـــذي يهتم بالطرق والوسائل التي يتم عن طريقها تحويل الحقوق على الثروة بعملة دولة ما إلى حقوق على الثروة بعملة دولة أخر".

ويضيف الكاتب".....كما أنه يشمل على دراسة الأسلوب الذي يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى ,والأساليب التي تحتم ضرورة قيام مثل هذا التبادل والأشكال التي يمكن أن يتخذها ومعدلات التبادل ".

[1] الدكتور أمين رشيد كنونة ,الاقتصاد الدولي,مطبعة الجامعة – بغداد ,الطبعة الاولى ص205

وعرّفه DR POOL ENZING على انه :

"النظام أو العملة التي يتم وفقا لها تحويل عملة وطنية إلى أخرى ونقل النقود إلى بلد آخر "[1].

ما نلاحظه أن هناك تعريفات عديدة لسعر الصرف و لا يمكن حصرها في جملة أو جملتين ,ونقول ببساطة أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقوّمة في شكل عملة دولة أخرى.

ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى تقويم سعر الصرف وتحديد وحدة قياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة ,وتقوم اغلب الدول على حساب العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية , وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ,كأن نقول أنه في تاريخ معين بمدينة باريس 1دولار =6550, 6 فرنك فرنسي وهذه الطريقة تسمى التسعيرة غير مؤكدة للصرف ,غير أن هناك دول أخرى مثل انجلترا ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملة الأجنبية كأن يحدد سعر 1جنيه إسترليني ب 1,5845 دولار أمريكي,هذه الطريقة تسمى التسعيرة المؤكدة للصرف.

ومن الواضح لا خلاف بين الطريقتين ,سعر الصرف واحد في الحالتين ,فمبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن هذه العملة مقومة بتلك, و ككل ثمن فإن سعر الصرف عرضة للتقلب (الارتفاع و الانخفاض) ولكن درجة هذا التقلب باختلاف نظام الصرف المتبع .

وحتى نعطي مفهوم كامل لسعر الصرف لابد من الإشارة إلى عنصر هام , و هو التحسن أو التدهور في قيمة عملة مقابل عملة أخرى , فماذا نعني بهذا؟

(1) الدكتور فرنسيس جيرانيوم,الاقتصاد الدولي,جامعة قاريونس بنغازي,الطبعة الأول 1991 ص 36

تتغير أسعار العملات في الزمن و يكون هناك تحسن في سعر عملة مقابل عملة أخرى إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة , ويكون هناك تدهور في سعر هذه العملة مقابلة العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة .

و يمكن أن نحسب التحسن أو التدهور في سعر عملة مقابل عملة أخرى في شكل معدل كما يلي :

$$\Delta C = \frac{CT_1 - CT_0}{CT_0} X100$$

حيث أن :

ΔC : هو التغير في سعر العملة

CT_1 : هو السعر في نهاية الفترة

CT_0 : هو السعر في بداية الفترة

مثال 1:

في الجزائر:

5 جوان **97** : **1** دولار = **58,09** دينار

9 سبتمبر**97** : **1** دولار = **59,17** دينار

$$\Delta C = \frac{CT1 - CT0}{CT0} X100$$

$$\Delta C = \frac{59.17-58.09}{58.09} X100$$

$$\Delta C = 1.86\%$$

وهذا يعني أن قيمة الدولار الأمريكي قد زادت بمقدار1.86 % مقابل الدينار, وذلك خلال الفترة الممتدة من5 جوان1997 إلى 9 سبتمبر1997 ,وهذا يعادل تماما القول أن الدينار قد انخفض بنفس النسبة أمام الدولار الأمريكي في نفس الفترة.

مثال2:

في الجزائر:

5 جويلية 1996: 1 دولار =58.04 دينار .

10 جويلية1996 :1 دولار= 57.17 دينار.

$$\Delta C = \frac{CT1-CT0}{CT0} X100 \qquad X100$$

$$\Delta C = \frac{57.17- 58.04}{58.04} X100$$

$$\Delta C = -1.5\%$$

وهذا يعني أن قيمة الدولار الأمريكي قد انخفضت بمقدار 1.5% مقابل الدينار,وذلك خلال الفترة الممتدة من5 جويلية 1996 إلى 10 أكتوبر 1996,وهذا ما يعادل تماما القول أن قيمة الدينار قد ارتفعت مقابل الدولار بنفس النسبة خلال نفس الفترة[1]

الفرع الثاني:وظائف سعر الصرف

إن سعر الصرف يمارس الوظائف التالية في الاقتصاد الوطني :

1- وظيفة قياسية:حيث يمثل هنا حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى,وعن طريق سعر الصرف تجد الأسعار العالمية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي بعملات وطنية ,فالمنتجون المحليون يقيسون ويقارنون عن طريق سعر صرف الأسعار المتحققة داخل البلد مع أسعار السوق العالمية أو بالعكس,معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة لقياس الفعالية المباشرة للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

2- وظيفة تطويرية :وهذه الوظيفة تتلخص في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات,كما انه من الممكن تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيرادات بسعر اقل من الداخل ,حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف,كما انه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتامين استيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني,وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع استيرادات معينة وبالعكس أيضا,إذ من الممكن عرقلة استيرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف[2] .

3- وظيفة توزيعية:يمارس السعر اعتياديا وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني ,وسعر الصرف يمارس أيضا الوظيفة المذكورة على المستوى الدولي ,فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري ,وكذا

---

(1) الطاهر لطرش,تقنيات البنوك,الطبعة الثانية 2003 ص10 و11

(2) الدكتور أمين رشيد كنونة,"الاقتصاد الدولي" ,مرجع سابق ص205 وص206

هو معلوم فإن التبادل التجاري بين البلدان يتم عن طريق الأسعار, لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدان .

إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان ,إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الاسترادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة,كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر تأثيرا سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول .

المطلب الثاني:أشكال سعر الصرف و طرق قياسها

الفرع الأول : سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية و يمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي , أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين , و عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية و نرمز له ب **E** , فمثلا في حالة الدولار و الدينار الأردني:

يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار ب JD /$ (دولارات للدينار الواحد) , و يشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على **E** , و العكس بالضرب ب **E** حيث $\overline{\mathbf{E}}$ هو $\frac{1}{\mathbf{E}}$.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا و هذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا , التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية , أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية .

باستعمال التعريف الأول فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي E[1].

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى :

* **سعر صرف رسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

* **سعر صرف موازي** : و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية , و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[2] .

<u>الفرع الثاني :سعر الصرف الحقيقي</u>

يعبّر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ,وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ,فمثلا ارتفاع مدا خيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مدا خيلهم الاسمية بنسبة عالية[3] .

لنفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هوP وفي البلد الأجنبي P^* و E هو سعر الصرف الاسمي, فإن سعر الصرف الحقيقي يعرّف كالتالي :

$$e = \frac{E\ P^*}{P}$$

---

[1] الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية العدد 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003

[2] عبد المجيد القدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ,ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون –الجزائر– بدون طبعة سنة 2003 ص 104

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

مثال:

لو أخذنا بلدين كالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :

$$TCR = \frac{TCN/PdZ}{1\$/PUS} \quad \frac{TCN.PUS}{PdZ}$$

حيث :

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

PUS:مؤشر الأسعار بأمريكا

PdZ: مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا 1$/PUS القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا .

أما TCN/PdS فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر .

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر , و كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر[1] .

<u>مثال تطبيقي لحساب معدلات سعر الصرف الحقيقي</u> :

بلغ مستوى سعر الصرف بين الدرهم المغربي و الدولار الأمريكي4.180 درهم للدولار الواحد سنة 1960 أو 239 سنتا مقابل الدرهم المغربي ,وتدهور هذا السعر عبر الزمن ليصل8.469 سنة 1995 , معدل تخفيض اسمي مقداره مرتين (2.2) خلال نفس

[1]عبد المجيد قدي ,مرجع سابق ص104 .

الفترة,كما ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك من 31.3 سنة 1960 الى105.4 سنة1995 في المغرب, و من 41.2 إلى 116.6 في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة,هذا يعطي سعر الصرف الحقيقي ما بين 1960 و1995 كالتالي[1] :

$$e = \frac{E\,P^*}{P}$$

$$e\ 1960 = \frac{4.18 \times 41.2}{31.3} = 5.50$$

$$e\ 1995 = \frac{8.469 \times 116.6}{105.4} = 9.368$$

منه فقد مّر سعر الصرف من 5,50 درهم إلى 9,368 درهم ، أي تخفيض حقيقي أقل من مرتين و هو أقل من التخفيض الاسمي .

ملاحظة : أي انخفاض في **e** يعتبر تحسنا حقيقيا , أمّا التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في **e** و يعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية .

<u>الفرع الثالث</u> : سعر الصرف المتعدد الحقيقي

إلى جانب ما ذكرناه حول سعر الصرف الاسمي و الحقيقي الثنائي (لدولتين) , فيتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة , هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات .

---

[1] الدكتور بالقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

فكيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي ؟

إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين , فنستعمل متوسط مرجح (أثقال) بحصة التجارة مع كل بلد , و يمكن بناء هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات أو متوسط الاثنين معا .

وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد أو ما يعرف أيضا بسعر الصرف الفعلي , أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مابين الدول المتعاملة تجاريا[1] .

*** معادلة سعر الصرف الفعلي :**

باستعمال المعادلة الخطية – اللوغارتمية : سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (ne) معدلا بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية و المحلية أي :

$$re = ne - (\digamma p - dp) = ne - rp$$

$$ne = \sum_{i=1}^{N} w(i).\, e(i)$$

$$\digamma p = \sum_{i=1}^{N} w(i).\, \digamma p(i)$$

حيث :

$w(i)$: أثقال التجارة الخارجية الثنائية

$e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية

$\digamma p(i)$: مستوى سعر الدولة i التي يتاجر معها

[1] الدكتور بلقا سم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

المطلب الثالث : خصائص سعر الصرف

لسعر الصرف أربعة خصائص أساسية نعرّفها كالتالي :

الفرع الأول : المقاصة

تستند فكرة المقاصة إلى استعمال الحقوق في تسديد الديون , فكيف يتم ذلك ؟

في ظل المقاصة يتفق الطرفان على إتباع طريقة خاصة في تسوية المبادلات بينهما , فإذا فرضنا أن هناك اتفاق مقاصة بين المجر و الجزائر مثلا , ففي هذه الحالة يقوم المستورد الجزائري بدفع ثمن وارداته من المجر بالدينار الجزائري في حساب المقاصة يفتح في البنك المركزي الجزائري , كما يتسلم المصدر الجزائري ثمن صادراته إلى المجر بالدينار الجزائري من نفس الحساب .

أما في المجر فيحدث العكس , إذ يقوم المستورد المجري بدفع ثمن وارداته بالفورنت (forint) في حساب المقاصة بالبنك المركزي المجري , كما يحصل المصدر المجري على ثمن صادراته إلى الجزائر بالفورنت (forint) من نفس الحساب [1].

يتضح مما سبق أن المقاصة تتجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين و تعمل على إجراء تسوية المبادلات , بينما استخدام الحقوق لتسديد الديون , فالمستوردون في كل من الدولتين يقومون بدفع ثمن وارداتهم مباشرة بعملتهم الوطنية كما لو كانت المبادلة داخلية بحتت .

ويحدد سعر الصرف بين الدولتين مقدما عند فتح حساب المقاصة , غير أن المقاصة لن تكون كاملة إلا إذا تساوت ديون كل دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى , ففي حالة التوازن التام بين قيمة صادرات وواردات الدولة اتجاه الدولة الأخرى فلن توجد مشكلة لتسوية الحساب , أمّا إذا لم تتعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات فإنه يتم وضع بعض الشروط لمقابلة هذه الحقوق .

---

[1] عبد الرحمن زكي إبراهيم " اقتصاديات التجارة الخارجية" مرجع سابق ص12

الفرع الثاني: التحكيم

إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم و في مختلف المراكز المالية الدولية , و قد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة .

إن هذا الاختلاف في الأسعار يدفع و وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم فماذا نقصد بها ؟

عملية التحكيم هي عملية شراء عملة في السوق التي تكون فيه رخيصة نسبيا و بيعها في سوق أخرى يكون فيها سعرها مرتفع[1] , و الغرض من هذه العملية هو أن الشخص القائم بها يستفيد من الفارق في أسعار الصرف حتى يتحقق التوازن مابين أسعار الصرف في كافة الأسواق , كما تعرف عملية التحكيم بأنها شراء عملة في أحد المراكز المالية و بيعها في مركز مالي آخر بهدف تحقيق ربح نتيجة فروق الأسعار , و تتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة في عدد من الأسواق المختلفة في وقت واحد[2] .

*** - أنواع التحكيم:**

نميز بين نوعين هما

1- **التحكيم الثنائي** : و هو مبادلة عملة بعملة أخرى مع أمل الحصول على ربح , شريطة أن تكون أسعار الصرف لكل عملة في كل سوق مختلفة , فإذا كان سعر صرف عملة ما في السوق " A" أكبر من سعر صرف نفس العملة في سوق آخر " B ", فعلى القائم بهذه العملية إذا بشراء عملات من السوق "B" لبيعها في السوق " A" بسعر مرتفع و هكذا يحقق الربح المطلوب .

2- **التحكيم الثلاثي أو المتعدد الأطراف** :

له نفس مقصود عملية التحكيم الثنائي, إلا أن عملية المبادلة فهي تتم بين 3 عملات أو

---

(1) شمعون شمعون " بورصة الجزائر"أطلس للنشرص146

(2) د.مدحت صادق ,"النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع,1997,ص223

أكثر لثلاثة أسواق أو أكثر[1] .

مثلا : شخص يحتاج إلى تحويل الدينار إلى الدرهم

1DH=10DA

1€=12 DH

1€ = 11DA

فمن الأحسن المرور إلى تحويل الدينار إلى الأورو ثم من الأورو إلى الدرهم للحصول على كمية أكبر[2] .

*نقد النظرية :

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات ندرجها فيما يلي :

- الفائض من رأس المال المحتمل الّذي يتم استعماله في عمليات التحكيم يتعرض إلى عدة قيود تتمثل في وجود اختلاف في شروط الاقتراض بين مختلف المراكز المالية و كذلك حرية استعمال الأموال المفترضة في مختلف العمليات

- الرقابة على الصرف هي بالتأكيد عائق من عوائق النظرية فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركات رؤوس الأموال .

- و جود عدة متغيرا نوعية لها تأثير على عمليات التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة و كبر حجم المتعاملين في السوق و عدم و جود احتكار و كذلك سهولة عملية الاقتراض

- وجود عامل المضاربة الّذي يؤثر على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة و أسعار الصرف غير حقيقية .[3]

---

[1] طاهر لطرش" تقنيات البنوك" مرجع سابق ص101

[2] محاضرة مقدمة من طرف الأستاذ بن بوزيان مقياس المالية الدولية

[3] D'arvisnet.petit.j.p ; échanges et finance internationale les enjeux .pris 1996 p 362-365

الفرع الثالث: التغطية:

يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية, فإذا انتظر شخص الحصول على قدر من العملات الأجنبية بعد فترة معينة ,كما في حالة المصدر الذي سيحصل على عملات أجنبية ثمنا لصادراته ,فان مثل هذا المصدر يعمد إلى تأمين نفسه ضد ما يتوقعه من انخفاض في قيمة العملة الأجنبية بالقيام بعمليات صرف آجلة* ,وبذلك يضمن أن العملات الأجنبية التي سيحصل عليها لن تقل عن سعر الصرف الحالي والعكس بالنسبة إلى حالة المستورد[1].

---

* الصرف الآجل:هناك بعض الحالات للبيع والشراء للعملات والأوراق الأجنبية مقابل التسليم في المستقبل ,وتسمى هذه العمليات بعمليات الصرف الآجلة

[1] عبد الرحمن زكي إبراهيم "مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية "مرجع سابق ص104

المبحث الثاني : تقنيات سعر الصرف

لقد عرف سعر الصرف تطورات هامة و سريعة مما يفرض علينا التطلع و التحكم في الوسائل و التقنيات الجديدة له , فالدارس للاقتصاد يدرك ما لسعر الصرف من أهمية على كافة الأصعدة و ماله من تأثيرات فعالة على جميع الميادين حتى السياسية منها و لهذا يعتبر موضوع دراسة تقنيات سعر الصرف موضوع جد حساس حيث أن أي تقلبات اقتصادية تؤثر مباشرة في أسعار الصرف و نظرا لما لسعر الصرف من أهمية على الاقتصاد و بالتالي ماله من تأثير مباشر على وضعيته , توجب على المتعاملين الاقتصاديين معرفة واسعة و دراسة معمقة للقواعد المالية الدولية و تقنياتها , فاستقرار سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات[1] .

فالتقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات, مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف و هذا ما سنوضحه من خلال دراسة تقنيات سعر الصرف و سنوضح كيف أن التقلبات في سعر الصرف قد تكون سببا في انهيار اقتصاديات بعض الدول ,كل هذا لدليل على أهمية سعر الصرف في الاقتصاد .

المطلب الأول:التغيرات في أسعار الصرف والتيارات الفكرية المفسرة لعدم الاستقرار

تتعرض أسعار صرف العملات للدول المختلفة عادة إلى تقلبات مستمرة مسببة في ذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية , هذه التقلبات و التغيرات في أسعار الصرف تكاد تكون يومية خاصة في أسواق الصرف العالمية لذلك كان من المهم دراسة هذه التغيرات و المخاطر الناجمة عنها و الطرق التي يلجأ إليها المستثمر لكي يحمي نفسه.

---

(1) yves simon .samir mannai « technique financieres internationales » economica gestion paris 2002 p 8

الفرع الأول:التغيرات في أسعار الصرف

1- آثار ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة :

لو ارتفع سعر صرف عملة الدولة "A " في سوق الصرف الأجنبي فماذا يعنيه ذلك ؟

إن ارتفاع سعر صرف عملة الدولة "A " يجعل من سوقها المحلي مجالا غير ملائم للشراء منها في أعين المستوردين من مواطني الدول الأخرى , ذلك أنه رغم ثبات أسعار سلع الدولة "A " فإن أي مستورد يضطر لتقديم عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من ذي قبل مقابل كل و حدة من العملة الوطنية التي إرتفع سعر صرفها بهذه العملة الأجنبية إذا أقدم على شراء سلع الدولة "A " الأجنبية , بعبارة أخرى إن المستورد الأجنبي سوف يجد أن سلع الدولة "A " قد أصبحت أغلى ثمنا بالنسبة لهم لا لأن أسعارها قد إرتفعت بل لأن سعر صرف عملة الدولة " A " قد ارتفع .

وهنا يكون رد الفعل الطبيعي أن يعمل هذا المستورد و المستوردون الآخرون إلى تقليل مشترياتهم من سلع الدولة "A " و النتيجة المترتبة على ذلك هي نقص صادرات الدولة " A" بسبب ارتفاع سعر صرف عملتها.

وعلى النقيض من ذلك فان التجار الوطنيين في الدولة " A" , سوف يجدون أن السلع الأجنبية قد أصبحت اقل ثمنا بالنسبة لهم,لا لان أسعارها قد انخفضت ,بل لان سعر صرف عملة الدولة " A" قد ارتفع ,إذ يمكن للتاجر الوطني الآن أن يحصل على عدد من وحدات العملة الأجنبية اكبر من ذي قبل مقابل كل وحدة من العملة الوطنية ,وهذا من شأنه أن يدفع هذا التاجر والتجار الآخرين إلى زيادة استيراد السلع من الخارج[1] .

النتيجة :

إن ارتفاع سعر عملة الدولة " A" يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها عن السلع.

---

[1] الدكتور حسن عمر " المدخل إلى علم الاقتصاد "دار الكتاب الحديث,جامعة القاهرة1998 ص48

2-آثار انخفاض سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة:

أمّا لو انخفض سعر صرف الدولة " A" فإن ذلك يؤدي إلى عكس النتائج السابقة,إذ يزيد الحافز لدى التجار الأجانب في الدول الأخرى إلى شراء سلع الدولة " A" ,نظرا لأنهم يجدون الآن أنها اقل ثمنا بالنسبة لهم مادام أي تاجر من هؤلاء لا يدفع إلا عددا من وحدات العملة الأجنبية أقل من ذي قبل ,مقابل كل وحدة من العملة الوطنية للدولة " A". وفي ذات الوقت يقل الحافز لدى التجار الوطنيين في الدولة " A" إلى استراد السلع من الدول الأخرى ,إذ أن أي تاجر من هؤلاء سوف يجد نفسه مضطرا في سبيل الحصول على السلع من الخارج إلى أن يدفع عدد من وحدات العملة الوطنية أكبر من ذي قبل مقابل كل وحدة من العملة الأجنبية[1] .

النتيجة:

إن انخفاض سعر صرف عملة الدولة " A", يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها من السلع .

الفرع الثاني: التحاليل التقنية لتغيرات أسعار الصرف

يقصد بالتحاليل التقنية مجموع الطرق المرتكزة على دراسة التغيرات و هذا للتنبؤ بما سيحدث مستقبلا من تغيرات, فقد تم استعمال هذا النوع من التحاليل في مختلف مواضيع المال وهذا لاعتبارها وسيلة للتنبؤات الفعالة القصيرة المدى من جهة و لتأثيرها على التوقعات من جهة أخرى[2] .

و ظهر هناك نوعين من التحاليل التقنية و هي :

1- طريقة التحاليل البيانية :

يتمثل استعمال هذا النوع من الطرق في دراسة البيانات الخاصة بتطورات أسعار الصرف ، و تتطلب التطرق لتحليل البيانات المقدمة لتغيرات أسعار الصرف في الفترات

---

(1) الدكتور حسن عمر " المدخل إلى علم الاقتصاد " مرجع سابق ص49

(2) A.Beitone, C.Dollo, E.Biusson , E.le Masson, « economie ».ed dalloz2001.p335

الماضية و محاولة بعدها استنتاج أو استخلاص بيانات أخرى جديدة تخص تقلبات أسعار الصرف المستقبلية و التي ستأخذ كمرجع ليتمكن المضاربين في اتخاذ قرارات خاصة بعملية بيع أو شراء العملة .

و بما أن توقعات المضاربين تلعب دورا هام في تغيير مسار أسعار الصرف ، فإنه في حالة تملكهم لنفس البيانات و المراجع المساعدة في اتخاذ قرار معين ، سيؤدي هذا لوجود تشابه في تصرفات أو توقعات المضاربين ، ففي حالة افتراضهم ، ارتفاع الأسعار سيزيد الطلب على هذه العملة مما سيغير من مسار سعر الصرف و يبعده عن قيمته الأصلية .

ب- طريق التحاليل الإحصائية أو الكمية :

قد تتعرض التحاليل البيانية لصعوبة في قراءتها أو فهمها مما و جب البحث عن طرق أخرى لتقدير أسعار الصرف المستقبلية، و هذا حتى يتمكن الفرد أو المضارب في اتخاذ قرار ما.

و لهذا ظهرت التحاليل الإحصائية أو الكمية لتلعب نفس دور التحاليل السابقة أي لشرح أو فهم مدى تقلبات أسعار الصرف المستقبلية و يتم التطرق لهذا النوع من التحاليل باستخدام إما مؤشرات أو حساب الوسيط المتغير للسعر[1].

الفرع الثالث: التيارات الفكرية المفسرة لعدم الاستقرار

إن انتهاء العمل بنظام بروتن وودز في عام 1971 أدى إلى عدم استقرار أسعار الصرف. منذ ذلك الوقت, لاحظنا ولادة تيارين فكريين يحاولان شرح عدم الاستقرار في أسعار الصرف:

1- التيار الأول: نظرية رد الفعل المبالغ فيه لأسعار الصرف

إن عدم الاستقرار في معدلات الصرف عائد إلى اختلاف سرعة التصحيح (التوازن) في سوق السلع والخدمات وفي السوق المالي. إن الأسعار في السوق المالي تتوازن آنيا مع

---

(1) Rèf.op.cité ;p335

تغيرات العرض والطلب في حين أن الأسعار في سوق السلع والخدمات هي غير مرنة في المدى القصير. في المدى الطويل, توازن معدل الصرف, حسب مفهوم تعادل القوة الشرائية.

*** دينامية سعر الصرف يمكن تحليلها كما يلي:**

صدمة نقدية ما, كزيادة عرض النقود مثلا , تساهم في تخفيض معدل الفائدة وطنيا : هذا الانخفاض يولد انخفاضا آنيا لسعر الصرف. إن ردة الفعل الشديدة هذه لمعدل الصرف يجب امتصاصها في مرحلة تالية. بالفعل, في مرحلة لاحقة, الانخفاض المبدئي لقيمة العملة يؤدي إلى ردة فعل إيجابية على المبادلات في سوق السلع والخدمات والذي يؤدي بدوره إلى تحسن في وضع الميزان التجاري والذي يقود بدوره أيضا إلى تحسن قيمة العملة من جديد.

2- التيار الثاني: نظرية فقاعة المضاربة:(le bulle spéculatives)

إن تحسن سعر الدولار بين عام 1980 وعام 1985 وأزمة البورصة في عام 1987 كل هذه التغيرات ساهمت في وضع أسس وتحليلات جديدة لعدم الاستقرار في أسعار الصرف.

الفكرة الأساسية لهذا التيار تقوم على أنه يمكن أن يوجد اختلافات دائمة بين سعر الصرف (أو سعر الموجودات المالية) الملاحظ في السوق وقيمته التوازنية التي تتلاءم مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات, التضخم, أسعار الفائدة,...) هذا لأنه يملك نزعة إلى الانتفاخ في bulle spéculative الفارق يسمى (فقاعة مضاربة) مرحلة أولى, ومن ثم يمتص نفسه في مرحلة لاحقة وبشكل عنيف وشديد[1].

<u>ما آلية عمل فقاعة الصرف؟</u>

أكثر الوحدات الاقتصادية تنبئ بحدوث تحسن في سعر عملة صعبة دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات, تضخم, أسعار الفائدة,...)

(1) bernard guillochon .annie kawecki « econommie international ;commerce et macroéconomique » 4éme édition ;dunod ;paris ;2003 p64-65

هذا التنبؤ يؤدي إلى الإفراط في الطلب على هذه العملة, التي معدل صرفها يتحسن مبتعدا عن قيمتها الاقتصادية الأساسية, التوقعات (التنبؤات) تحقق نفسها ذاتيا والسوق يكون فعالا عندما يتنبأ وبشكل صحيح بتطور سعر الصرف. ولكون الشائعات تقود السوق في النهاية نحو الاعتماد على حسابات عقلانية, إذا يتم التراجع عن التوقعات وفقاعة المضاربة تنتهي بالانفجار (بالتلاشي)[1].

إن دراسة ظواهر فقاعات المضاربة لمعدل الصرف تبين أن الوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق لم تأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتاحة. فقاعة المضاربة التي عرفها الدولار الأميركي في بداية الثمانينيات يتم تفسيرها بالقول إن (السوق لم يقم وبشكل جيد في إجراء حساباته): أي إن الوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق التي راهنت على دولار مرتفع لم تستعمل المعلومات المتاحة حول ميزة عدم الاستمرار في تحسن الدولار بشكل دائم, بشكل خاص مع زيادة العجوزات سواء في الموازنة أو في التعامل مع الخارج للولايات المتحدة الأميركية.

غير انه يوجد تفسير آخر للفقاعات وتقلبات أسعار الصرف. إن هذا التفسير يستند إلى الاستراتيجيات المختلفة للعاملين في السوق من جهة وإلى تطور التنبؤ المنسجم مع منطق سوق الصرف.

يوجد نوعان من العاملين في هذا السوق, النوع الأول من العاملين, هم الذين يأخذون قراراتهم اعتمادا على المؤشرات الاقتصادية الأساسية (عجز الموازين, معدلات التضخم, الفائدة...) أما النوع الثاني من العاملين على هذا السوق فهم المضاربون الذين يملكون أفق نظر قصيرا باحثين عن أدنى وأقل فرصة للربح, أهمية هؤلاء من حيث الحجم هي في نمو وارتفاع. يبدو لهم (لهؤلاء المضاربين) من الرشد تجاهل المؤشرات الاقتصادية الأساسية على المدى القصير انطلاقا من كونهم يحددون التعادلات (تعادل القوة الشرائية, تعادل سعر الفائدة) وفق استراتيجيات يكون فيها القرار متخذا ساعة بساعة.

---

[1] Dominique Plihon ; « les taux de change » Ed : la découverte et Syros ;paris ;1991p 65

هؤلاء المتخصصون يشكلون وسطا متجانسا حيث فيه جميع الأفراد يفكرون بالطريقة نفسها وبالشيء نفسه بنفس اللحظة. بسبب قصر نظر هؤلاء العاملين فإن توافر أي معلومة مهما كانت يأخذ بعدا مهما ضمن هذا الوضع, فإن التوقعات تتشكل بآلية أن تقليد وحدة اقتصادية وحدة اقتصادية أخرى عاملة في السوق نفسه. كل وحدة اقتصادية تكو ن توقعاتها, ليس على قاعدة القيمة الاقتصادية لمعدل الصرف, ولكن على قاعدة الرأي السائد (المسيطر) في السوق.

المطلب الثاني:تكاليف عدم الاستقرار

ينجم عن عدم استقرار أسعار الصرف تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني منها ما يلي:

أولا:يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحول في الموارد المتحركة وهذا له تكاليف فعلية باهظة ,فنظرا للجمود القائم في أسواق السلع والعمل ,فان مثل هذه التحولات غالبا ما تؤدي إلى بطالة انتقالية لكل من العمل ورأس المال ,كما أنها قد تؤدي إلى خسارة دائمة في الموارد,تتمثل في التخلص من بعض المعدات الرأسمالية أو إجبار بعض العمال على التقاعد المبكر,بالإضافة إلى ذلك قد يظهر التضخم أو يتفاقم حين تسعى الصناعات التي بدأت في التوسع ,للحصول على الموارد اللازمة.

ثانيا:يؤدي التحول في الموارد الناتجة عن تقلبات سعر الصرف إلى تكتل في الطاقات الإنتاجية بعيدا عن قطاعات السلع القابلة للاتجار لكونها الأكثر تأثرا بتلك التقلبات,وقد تكون نتائج ذلك بطء نمو التجارة الخارجية وضعف المناخ التنافسي وتقليل حوافز النمو والإنتاج بشكل يصعب قياسه[1].

ثالث:يؤدي ازدياد الشك في أوضاع وتطورات سعر الصرف لدى المستثمرين في ذاته إلى انخفاض مقدار المدخرات المحوّلة فيما بين البلدان ,وعلى الصعيد العالمي نشير كذلك

---

[1] محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي " ,ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون –الجزائر– طبعة2000 ص113

إلى أن ازدياد الشكوك في أسعار الصرف يحدث تجزؤا لأسواق رأس المال الدولية, بحيث لا تستغل تماما الميزة المقارنة لكل من هذه الأسواق من حيث أنواع المعاملات المختلفة وآجال الاستحقاق المتفاوتة.

رابعا:نذكر أيضا أن عدم استقرار أسعار الصرف يشكل عائقا للسلطات لتحقيق ظروف اقتصادية وطنية مستقرة ,فالاضطراب في إحدى العملات الرئيسية مثلا يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد, نتيجة آثاره على أسعار الفائدة الحقيقية والميزان التجاري.

ويعني تجاوز الحد هذا أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار,وهو الأمر الذي يضع السلطات في البلدان الشريكة تجاريا في مأزق وبين خيارين كلاهما مكلف:

*إما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها وما ينتج عنه من آثار على تكاليفها وأسعارها الداخلية.

*أو أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد.

ما هو العلاج ؟وكيف نتمكن من الحد من تكاليف عدم الاستقرار لأسعار صرف العملات؟هذا موضوع ضخم لا يمكن حصره في هذه السطور .

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن الشرط الأساسي للوصول إلى استقرار اكبر لسعر الصرف هو أن تتبع السلطات الوطنية سياسات اقتصادية متوازنة و أكثر إثارة للثقة, لمعالجة مشاكلها التضخمية[1].

المطلب الثالث: خطر سعر الصرف

إن منح القروض بالعملة الصعبة ينشأ عنه خطر التبادل الناتج عن عملية التطورفي العملة الصعبة بالنسبة للنقود الوطنية فمثلا بعد عملية تخفيض الدينار 70دج=1$ فإن أي ارتفاع في هذه الحالة ينجم عنه فائدة في التبادل أما في حالة الانخفاض تؤدي إلى خسارة[2].

---

(1) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي " ,مرجع سابق ص114و115

(2) مذكرة ليسانس تواتي مليكه ,هادف حيزيه"أخطار البنوك " تحت إشراف الاستاد مولاي ختير , جامعة تلمسان دفعة 2003-2004

ولقد أصبحت المؤسسات في ظل نظام التعويم للعملات جد حساسة لأخطار الصرف التي يقصد بها أنها أخطار مرتبطة بالتغيرات المستقبلية التي قد تطرأ على سعر الصرف والتي قد ينتج عنها خسارة في رؤوس الأموال[1].

الفرع الأول:مفهوم خطر سعر الصرف

هي تلك التغيرات المستمرة التي تعرفها أسواق الصرف وعدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات, فأخطار الصرف تتزايد بشكل كبير وتؤثر بعمق على الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية ,ومن الممكن تحجيم المخاطر التي تترتب على عمليات الصرف الأجنبي والتقليل من آثارها السلبية إذا ما استعانت البنوك بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم ومدراء متخصصين في إدارة عمليات السوق النقدية على نحو ما تفعله عندما تباشر نشاطها الائتماني مع عملائها بحيث تتحمل المخاطر الناجمة عنه بنسبة محسوبة ومثال ذلك ما حدث في 1974 بحيث أغلقت السلطات النقدية "فرانكلين ناشيونال" بنك في نيويورك وبنك" ميرشات" في ألمانيا ويرجع احد الأسباب التي أدت إلى إغلاق هذين البنكين إلى تورطهما في المتاجرة المباشرة في العملات الأجنبية[2] .

الفرع الثاني: أزمات سعر الصرف في الدول النامية

***1-شرح آليات أزمات الصرف :**

يوجد لدينا نموذجان يشرحان آلية أزمات أسعار الصرف. الأول يعطي الأهمية لدور المؤشرات الاقتصادية الأساسية (عجز خارجي, تضخم, معدلات فائدة,...) والثاني أعطى أهمية للتنبؤات ذاتية التحقق.

,1 - نموذج الجيل الثاني: شرح الأزمة بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

إن شرح الأزمة بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الأساسية (عجز خارجي, التضخم...), يبين لنا حتى التسعينيات أن أزمات معدل الصرف اتبعت نفس السيناريو:

---

(1) Brahim Gaundozi ; « Relation économique internationale »Ed. EL Maarifa P73

(2) مذكرة ليسانس تواتي مليكه ,هادف حيزيه"أخطار البنوك " تحت إشراف الاستاد مولاي ختير مرجع سابق ص64

البلد الذي يطبق نظام صرف ثابت ويتبع ذلك بنفقات ميزانية مبالغ فيها يجد نفسه مجبرا على تبني سياسة نقدية توسعية من أجل تمويل عجز الموازنة, هذا الأمر بدوره يساهم في حث معدل التضخم على الصعود وفي تحسين حقيقي لقيمة العملة الوطنية وفي زيادة عجز الميزان التجاري, هذا الواقع يجر وبالتدريج إلى تخفيف الاحتياطيات المستعملة للمحافظة على سعر العملة. وبالتالي هذا الواقع يقود إلى خلق ضغوط على سعر الصرف.

إن هجمات المضاربة في سوق الصرف لبلد يتبع سياسة التثبيت تؤثر سلبا في عملته عندما تزداد التكلفة أكثر فأكثر للدفاع عنها ودافعة بذلك الحكومة إلى ترك سياسة تثبيت سعر الصرف. هجمات المضاربة تسرع من عملية تخفيض العملة الإجباري نتيجة الحالة السيئة للمعطيات الاقتصادية (عجز ميزان التجارة, تضخم...).

2 – نموذج الجيل الثاني: التنبؤات ذاتية التحقيق

هذا التيار يعتقد أن أزمة صرف تحدث عندما يستطيع المضاربون في هذا السوق التوقع أن هجومهم المضارب سيؤدي إلى تغير السياسة الاقتصادية والى تخفيض مستقبلي للعملة. ميزة الانخفاض الذاتي للعملة تأتي من العلاقة الارتباطية التبادلية بين توقعات السوق والسياسة النقدية للمصرف المركزي. إن مصداقية تعادل العملة (مع الدولار أو غيره من العملات الدولية) تعتمد على تصميم السلطات على الدفاع عنها, وبشكل متناظر, تصميم السلطات يعتمد على مصداقية هذا التعادل للعملة. في الواقع, تعادل قليل المصداقية (مثلا تقييمها بشكل أكبر من القيمة) يفرض على المسؤولين عن السياسة النقدية أن يعتمدوا معدلات فائدة مرتفعة, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة للمحافظة على تعادل ثابت ويرجع قضية تخفيض العملة أكثر احتمالا[1] .

استنادا إلى مفهوم مدرسة الأسواق الكاملة والتوقعات الرشيدة, أزمات الصرف هي خارجية المنشأ وعشوائية (حرب, كوارث..).

أما حسب مدرسة اللااستقرار المالي, فإنها تعتبر أن الأزمات في سوق الصرف هي ذات منشأ داخلي. هذه المدرسة تشير إلى أن خلف الأزمة تختبئ السلوكيات – أحيانا غير

[1] http://www.univ-batna.dz/fac-economie/magister-doct.html

الرشيدة – السيكولوجية الجماعية للوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق.

في نموذج السلوك المتماثل, يجد الفرد نفسه في مواجهة نوعين من المعلومة: معلومة خارجة المنشأ عن السوق متصلة بالمؤشرات الأساسية (عجز موازنة وميزان تجاري, تضخم, أسعار وفائدة,...), والفرد (أو الوحدة) هنا لا يملك معرفة كاملة بهذه المعلومة, ومعلومة أخرى هي داخلية المنشأ في السوق, إنها متعلقة برأي السوق. الفرد (أو الوحدة الاقتصادية), يوازن بين هذين النوعين من المعلومة اعتمادا على درجة الثقة التي يعطيها لرأيه الخاص ولرأي السوق. عندما يكون العامل في السوق أقل ثقة بمعلومته الخاصة فإنه يلجأ إلى تبني سلوك غنمي (قطيعي) في التشابه والتوافق مع الاعتقاد السائد في وسط هذا السوق. عندما لا نعرف الكثير عن احتمالات وكيفية تطور العملات أو عملة ما, الفرد (الوحدة الاقتصادية) لا يخسر شيئا عندما يقلد الآخرين في السلوك, هذه السلوكيات تساهم في زيادة وسرعة تقلب الأسعار وتقود إلى أن تصبح هذه النزعة انعكاسية.

*<u>أمثلة</u>:

إن أزمات سعر الصرف, التي حصلت في المكسيك 1994 – 1995 وفي آسيا عام 1997–1998 فاجأت المراقبين, لأن هذه الاقتصاديات كانت تتمتع بمؤشرات سليمة. لم نكن نلاحظ في هذه الأسواق عجوزات كبيرة في الموازنة ولم تكن معدلات التضخم مرتفعة, إضافة إلى وجود تشابه مدهش بين أسباب ونتائج هذه الأزمات, حيث إنها نتجت عن تبني سياسات اقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار أن رأس المال الخارجي والداخلي هو في حالة جاهزية حركية عالية. إن أهمية المقارنة بين أسباب ونتائج هذه الأزمات تأتي من إنها تقدم لنا بعض المؤشرات المفيدة لتجنب الخروج الشديد والعنيف لرؤوس الأموال:

–إن الأزمة الآسيوية والمكسيكية سبقت باندفاع مبالغ فيه لأسواق رأس المال الأجنبية نحو تملك موجودات هذه البلدان (المكسيك ودول آسيا), وبالتالي تدفق كبير لرؤوس المال. في هاتين الحالتين, إن مشاعر المستثمرين التي تغيرت فجأة, أدت إلى خلق وضع مرعب وبالتالي خروج كبير لرؤوس الأموال بالوقت نفسه, إن التوقف المفاجئ لتدفق رؤوس

الأموال نحو هذه البلدان أشعل شرارة الأزمة لهذه الأنظمة المالية, مهددة بذلك القطاع الإنتاجي[1].

– إن الاقتصاديين المكسيكي والآسيوي يتشابهان قبل الأزمة في أن كليهما كان يعتمد مبدأ تثبيت سعر الصرف. في ظل نظام صرف ثابت هناك صعوبة كبيرة لهذا النظام من حيث إنه يستطيع حماية نفسه من هجمات المضاربة, خاصة إذا كان النظام المالي للبلد ضعيفا . بالفعل إن الارتفاعات في أسعار الفائدة اللازمة لدعم سعر الصرف قد تقود إلى أزمة في النظام المالي. إن سياسة تثبيت سعر الصرف تؤدي إلى خلق انحرافات في النظام المالي. إن هذه السياسة التثبيتية التي ينظر إليها كضمان لاستقرار العملة, تشجع وتحث المشاريع والمؤسسات المالية على الاقتراض بعملة أجنبية, وبالتالي على زيادة التعرض لخطر معدل الصرف. أضف إلى ذلك, في الحالة التي يكون فيها معدل الصرف ثابتا , المستثمرون يدركون أن الضمانة المتوافرة لتحويل العملة هي محدودة بالاحتياطيات الدولية المتاحة وأيضا بقدرة البلد على الاقتراض من الخارج.

عندما تصبح قابلية الحياة والاستمرار لنظام الصرف غير مؤكدة فإن هذا البلد – الذي يطبق نظام الصرف الثابت – يجذب إليه وبشكل أساسي رؤوس الأموال المضاربة على المدى القصير.

نحن نعرف أن رؤوس الأموال تمتلك نزعة المبالغة بردة الفعل عند الإحساس ببوادر الأزمة. من خلال مراقبة سوق البلدان التي تعرضت لأزمة معدل الصرف نرى أن الأزمة سبقت بدخول مسرع لرأس المال الخارجي. مثلا في الحالة المكسيكية, تضاعف حجم رؤوس الأموال الداخلة في فترة سنتين بين 1994–,1996 ثم تراجع حجم هذا المال من 80 مليار دولار في عام 1997 إلى أن أصبح سالبا (–11) مليار دولار. على السواء في المكسيك وفي دول آسيا, إن تحسن معدل الصرف الحقيقي وزيادة الدين الخارجي

---

[1] http://www.univ-batna.dz/fac-economie/magister-doct.htm

قصير الأجل وحجم العجز في حسابات العمليات الجارية, هذه العناصر الثلاثة مضافا إليها ضعف النظام المالي أدت إلى خلق ضغوط قوية في سوق الصرف. هكذا هذه البلدان عرفت وعانت من هجرة المستثمرين الأجانب للسوق المحلي والتخفيضات التعسفية لأسعار الصرف, وانخفاض تدفق رؤوس المال وضعف أنظمتها المالية وارتفاع الديون الخارجية على القطاع الخاص غير المغطاة بضمانات. والحالة هذه بدأت هذه البلدان بالسير قدما نحو الأزمة.

إن الوفرة الكبيرة لرأس المال في هذه الأسواق كان له نتائج سيئة لأنه دفع نحو تمويل مشاريع أقل فأقل عائديه, ولاسيما القطاع العقاري. إن المضاربة في هذه الأسواق شجعت على الاتجاه نحو الدين, ولاسيما الدين القصير الأجل, الذي أدى بدوره إلى وضع المقترضين ولا سميا المصارف في حالة ضعف كبيرة. إن المصارف الأجنبية أقرضت بوفرة القطاع الخاص في الدول الآسيوية مراهنة في ذلك على أن هذا القطاع يتمتع بضمانات الحكومة. وفي الحقيقة, هذه الفرضية لم تكن صحيحة.

خلاصة:

إن النتائج السلبية التي عرفتها الدول الآسيوية بعد الأزمة المالية لعام 1997 تعود إلى تبني هذه الدول نظام صرف ثابتا لعملاتها, إذ كانت تقيم عملاتها المحلية بأكبر من قيمتها, هذا بدوره شجع المصارف المحلية على المضاربة. المؤشرات الاقتصادية لهذه البلدان (موازين خارجية, تضخم,...) كانت في حدودها المقبولة واختيار نظام الصرف الثابت المرتبط بالدولار لم يفرض نفسه من اجل ضمان مصداقية هذه العملات. ومن هنا يمكن الاستنتاج أن هذه البلدان كان عليها اعتماد مستوى معتدل المرونة لأنظمة صرفها. إن هذا الاعتدال لمصلحة سلامة الاقتصاد والنظام المصرفي. لكن هذا الأمر لا يمكن سحبه على الدول التي تعيش معدلات تضخم مرتفعة. وبهدف إعادة الثقة للأسواق التي عرفت الأزمة المالية, يجب وضع حدود لا يمكن تجاوزها ولاسيما ما يخص التسهيلات المالية عن طريق تقليص خلق العملة.

انطلاقا من الكيفية التي تمت بها إدارة أزمات أسواق الصرف فإنه يجب على البلد الذي

يعتمد نظام صرف عائما أو ثابتا حين الشعور ببوادر أزمة في أسواق الصرف قادمة أن يعمل على:

1-إغلاق البلد وأسواقه المالية وإقامة نظام شديد للصرف, لكن ذلك يتم مع اعتماد سياسة مرنة في إدارة سعر الصرف, البلدان التي عملت بهذا المبدأ يمكن ذكرها على سبيل المثال: الصين, الهند, تايوان, المغرب...

2- ربط العملة الوطنية بعدد من العملات - سلة عملات: دولار أميركي, يورو أوروبي, ين ياباني. ولكن يجب التنبه عند تبني هذه الاستراتيجية إلى تجنب تراكم معدلات التضخم غير المصحح عن طريق سعر الصرف وأيضا تجنب زيادة تقييم العملة الوطنية, لأنه إذا لم يتم تجنب هذين الأمرين فإن السوق عاجلا أم آجلا سيفرض هذه التصحيحات وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على سعر الصرف وبالتالي على الاقتصاد كله[1].

المطلب الرابع:اختلال سعر الصرف

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي ,حيث أن الاختلال يؤدي إلى تخفيض الأداء الاقتصادي ويعمق التوزيع السيئ للموارد ,ويشجع هروب رأس المال ,وبالتالي فان اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية.

ويعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي حيث أن تصحيحه يتطلب سياسات لإدارة الطلب وكذلك بعض التعديل الهيكلي[2].

إن الدراسات المتوفرة تشير إلى قوة العلاقة مابين سلوك سعر الصرف الحقيقي والأداء الاقتصادي ,حيث أن هذه الدراسات أثبتت أن تذبذب سعر الصرف أثر سلبا على النمو في

---

(1) http://www.univ-batna.dz/fac-economie/magister-doct.htm

(2) الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

دول أمريكا اللاتينية,بينما أدى استقراره إلى انتعاش اقتصاديات جنوب شرق آسيا قبل حدوث الأزمة فيها ,كما أن وجود اختلال كبير في بعض الدول الافريقية اثر سلبا على القطاع الزراعي وأدي إلى انخفاض إنتاج الغذاء فيها .

لكن بالمقابل هناك دراسات أمبريقية قليلة في هذا الميدان وذلك لصعوبة تحديد مفهوم اختلال سعر الصرف و غياب المنهجيات القياسية الواضحة[1].

الفرع الأول: العلاقة بين اختلاف سعرا لصرف و النمو

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي , و عليه فان أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني , وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:

* **التأثير سلبا على التنافسية** : عن طريق رفع أسعار الصادرات و يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و هدر للموارد الخارجية , وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات .

* **التخصيص السيئ للموارد** : عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية , مما يؤدي إلى خفض الاستثمار و رفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية .

***التأثير السلبي على الأسواق المالية:** عن طريق رفع المخاطرة في هذه الاسواق و تشجيع المضاربة على العملة , مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

الفرع الثاني: قياس اختلال سعر الصرف

بالرغم من أهمية اختلال أسعار الصرف و تأثيره على النمو , هنالك دراسات أمبريقية قليلة في هذا المجال وهذا راجع إلى صعوبة حساب سعر الصرف التوازني* وكذلك كيفية تحديد اختلال سعر الصرف ,فقد ركزت الدراسات الامبريقية على بعض المقاييس لحساب الاختلال من بينها :نماذج تعتمد على استعمال سعر الصرف الرسمي وطرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي.

---

[1] الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

و يعرف اختلال سعر الصرف كالتالي :

$$R = \frac{e^*}{e} - 1$$

حيث e^* سعر الصرف التوازني و e سعر الصرف الحقيقي.

* لقياس الاختلال في سعر الصرف بالاعتماد على الاختلال في سوق الصرف :هنا يستعمل الفرق ما بين سعر الصرف الموازي Bt وسعر الصرف الرسمي Et

$$Rt = \left(\frac{Bt}{Et} - 1 \right)$$

هذا المؤشر يهدف إلى التقاط الاختلال في سعر الصرف الحقيقي والتشوهات في سوق الصرف ودرجة مراقبة الصرف وتوزيع الواردات .

*مؤشر آخر لقياس اختلال سعر الصرف يعتمد على صياغة نموذج هيكلي لسعر الصرف التوازني[1].

---

[1] الدكتور بلقا سم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

المبحث الثالث : سياسات سعر الصرف

تعد سياسة أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجا إليها السلطات النقدية ببلدان العالم ,بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته .

كما أن سعر الصرف يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية ,وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في إن واحد وبشكل مباشر دون إثقال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية[1].

المطلب الأول:تخفيض القيمة الخارجية للعملة

إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة أمر مثير لكثير من الجدال,خصوصا لكون العملية إرتبطت خلال السنوات الأخيرة في كثير من الدول النامية ,بانخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة ,وإضعاف استثمار القطاع العام وارتفاع تكاليف المعيشة ونقل عبئ التكييف على عاتق المجموعات الأدنى دخلا.

احد أوجه النقد كذلك ,هو أن تخفيض سعر العملة إذا لم تستوف شروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كاف في وضع ميزان المدفوعات الخارجية ,مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد وإغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم وتخفيض العملة .

والواقع أن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون ألم , ولا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة للتخفيض ,وإنما يلجئ إليه إذا كان أفضل من البدائل الأخرى أو إذا تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة و التي من شأنها أن تعزز بعضها بعضا لتقليل التشوهات و إعادة الربحية للصادرات.

الفرع الأول : مفهوم تخفيض القيمة الخارجية للعملة

نعرّف التخفيض في العملة على أنه عملية ذات طابع تقني محدد من طرف السلطات النقدية و تكمن في التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية (انتقاص القيمة الرسمية لسعر الصرف) و بمعنى آخر تغيير تعريف العملة و ذلك بتخفيضه بالنسبة لقاعدة الذهب

[1]. محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي " ,مرجع سابق ص10

لحقوق السحب الخاصة , و بالتالي بالنسبة لكل العملات الأجنبية , فتخفيض العملة هو بمثابة زيادة سعر الصرف و هذا يعني رفع سعر العملة المنخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية , فإذا كان لدينا : 1 $= 5DA فإذا خفضنا من قيمة الدينار ب10 % , سعر الصرف الجديد يكون 1$= 5 ,5DA[1].

الفرع الثاني : أسباب التخفيض

1-الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل منطقة الدولار و ذلك لأن أي تغيير في القيمة الخارجية للعملة القيادية في إطار المنطقة النقدية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات .

2-لإزالة العجز في ميزان المدفوعات , فقد تقوم الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها نتيجة العجز الذي تعانيه في ميزان مدفوعاتها , ذلك لأن العجز يعني و جود تفاوت بين إيرادات و مصروفات البلد مع الخارج بالعملات الأجنبية أو بالأحرى عجز إيرادات البلد بالعملات الأجنبية عن تمويل مصروفاته مع الخارج , فالتخفيض يؤدي إلى انخفاض أثمان الصادرات الوطنية من جهة و ارتفاع أثمان الإستيرادات الأجنبية بالعملة الوطنية من الجهة الأخرى .

3-إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية ,وإذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملا خارجيا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة,فان إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سببا داخليا للقيام بعملية التخفيض ,فمن دراستنا لسعر الصرف لاحظنا أن إحدى واجباته تتلخص بإيجاد العلاقة الواقعية بين أسعار العملات ,بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع وخدمات في البلد الآخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده ,بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية[2] .

---

[1] قدار نعيمة ,"نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر" جامعة الجزائر,1996-1997

[2] دكتور امين رشيد كنونة" الاقتصاد الدولي"مرجع سابق ص242-243

4-وقد يكون سبب تخفيض القيمة الخارجية للعملة بهدف تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة ,ذلك لان السلعة المصدرة وأي سلعة أخرى

5- تعتمد على قطاعات تكميلية,فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة ,وبالتالي زيادة مصادر القوة الشرائية ,أو استغلال المواد الأولية .

الخلاصة:

ما يمكنه القول أن عجز ميزان المدفوعات وإيجاد العلاقة الواقعية ,يشكلان سببين رئيسيين يدفعان البلد نحو تخفيض القيمة الخارجية لعملته ,وهذان السببان يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعض,فوجود عجز في ميزان المدفوعات يرتبط اعتياديا بوجود تضخم نقدي داخل البلد ,والتضخم النقدي يجر ارتفاعا في أسعار البضائع والخدمات في ذلك البلد ,وارتفاع الأسعار ينعكس على علاقة عملة هذا البلد ببقية العملات ,الأمر الذي يترتب عليه تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

الفرع الثالث :شروط التخفيض

إن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة ,يتطلب وجود بعض الشروط أهمها :

- إن تخفيض قيمة العملة من المحتمل ألا تنتج عنه أثار مثمرة أو ايجابية إذا قامت الدول الأخرى بتخفيض قيمة عملاتها كإجراء انتقامي ,عليه فان تعاون الدول الأخرى ضروري لنجاح تخفيض قيمة عملة بلد معين .

- إن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف لن ينتج عنه زيادة في الصادرات والحد من الواردات ,إذا رافق ذلك ارتفاع في أسعار السلع المحلية بمقدار اكبر من أو مساوي لمعدل التخفيض,فقد يؤدي تخفيض قيمة العملة في بعض الأحيان إلى ارتفاع الأسعار المحلية فمثلا إذا تم استعمال مواد أولية مستوردة بعد عملية التخفيض ,فن تكاليف إنتاج السلع التي تستخدم المواد الأولية المستوردة في إنتاجها ,سوف ترتفع وبالتالي تزداد أسعارها[1] .

---

[1] دكتور أمين رشيد كنونة" الاقتصاد الدولي"مرجع سابق ص248-249

- أن تتوفر لدى البلد طاقة إنتاجية عالية يستطيع من خلالها سد الطلب القائم من قبل البلدان الأخرى على السلعة, أي إذا ما تأكد البلد من وجود طلب على بضائعه من قبل البلدان الأخرى ,فانه قبل أن يقدم على عملية التخفيض , ينبغي أن يتأكد من وجود طاقة إنتاجية عالية,يستطيع من خلالها تغطية الطلب الخارجي على سلعه .

المطلب الثاني: سعر الصرف كمثبت اسمي في برامج محاربة التضخم

***تجارب التثبيت باستعمال سعر الصرف :**

تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامح والمستمر لفترات طويلة وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته.

وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت ,بمثابة برامج لمحاربة التضخم والتي تحتوي على مسار معلن على حدود تغيرات أسعار الصرف الاسمية.

تمّ تطبيق أهم هذه البرامج في دول جنوب أمريكا ذات التضخم العالي ,ودول شرق أوربا المعروفة بالدول ذات الاقتصاديات المتحولة والتي شهدت موجة تضخم بعد انهيار أنظمة الاقتصاد المخطط.

تجربة هذه الدول والتي تعدت فيها معدلات التضخم السنوية 100% قبل تطبيق البرامج,تدل على نجاعة استعمال سعر الصرف كمثبت اسمي لتخفيض معدلات التضخم.

وقد نجحت كل البرامج في تخفيض معدلات التضخم من مستوياتها المرتفعة ,وبعد تطبيق هذه البرامج فان الأثر التثبيتي لسياسة سعر الصرف على الأسعار والتوقعات يسمح بتخفيض التضخم بسرعة كبيرة ,وفي السنة الثالثة من البرامج فإن التضخم ينخفض إلى أرقام العدد واحد حتى في حالات إلغاء تعهد سياسة سعر الصرف المعلنة ,فان التضخم بقي اقل من مستويات ما قبل البرنامج .

إن تخفيض التضخم في برامج سعر الصرف كمثبت اسمي يصحبه ارتفاع النمو بشكل سريع ,من الممكن أن يكون ذلك راجعا لتوقيت البرامج كتطبيقها بعد سنوات من الانكماش وليس لآثار الطلب والعرض المتضمنة في هذه البرامج,بالإضافة إلى تزامن هذه

البرامج مع إصلاحات هيكلية عميقة ,لكن هذا يتفق مع التجربة السابقة لهذه البرامج حيث أن برامج التعديل بأسعار الصرف كمثبت اسمي تكون توسعية .

تبرز التجربة الجديدة لبرامج محاربة التضخم المخاطر المرتبطة بهذه البرامج والمتمثلة في التحسن الحقيقي للعملة وتوسع العجز في الميزان الجاري والممول بانتقال رؤوس الأموال الناجم عن تعزز ثقة المستثمرين وتوقعات بقاء الالتزام تجاه سعر الصرف ,هذه التدفقات تؤدي إلى ارتفاع مخزون الاحتياطي من العملة لكن في نفس الوقت تؤدي إلى ارتفاع الخصوم الأجنبية, وعليه تصبح هذه الدول تابعة للأسواق العالمية لرؤوس الأموال,وتواجه تزايد احتمال حدوث أزمات مالية ناجمة عن التدفق المعاكس لرؤوس الأموال ,ومنه كذلك ارتفاع درجة تعرضها للمخاطر الخارجية[1].

المطلب الثالث: الربط الانزلاقي

في حالة ارتفاع الأسعار المحلية وعدم إمكانية التخفيض في تحسين سعر الصرف الحقيقي فإن تثبيت سعر الصرف يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للبلد ,و لتفادي توسع العجز فان العديد من الدول تتبع نظام ربط العملة و الذي ينص على تخفيض العمل بنفس فروق التضخم بين الدولة وعملائها التجاريين.

والهدف من الربط الانزلاقي هو إبقاء سعر الصرف الحقيقي ثابتا,أي رفع سعر الصرف الاسمي بنفس ارتفاع الأسعار النسبية $\{ P / Pf \}$ لكن استعمال سعر الصرف لمراقبة التضخم يؤثر عكسيا على القدرة التنافسية ويؤدي في الأجل الطويل إلى أزمة الصرف.

الخاتمة:

تعمل سياسة سعر الصرف في بيئة اقتصادية و مالية منفتحة , فقد بينت الأخيرة إسهامها في رفع المستوى المالي و التجاري بشكل معتبر في جميع الدول لذلك هي بمثابة عصب اقتصاديات هذه الدول .

إذن إن الحياة المالية غير خالية من المخاطر, و يتم قياس هذه المخاطر من خلال مجموعة من المؤشرات:سعر الفائدة سعر الصرف

---

[1] الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

المبحث الرابع : النظريات المحددة لسعر الصرف

وجدت عدة نظريات لتحديد أسعار الصرف الأجنبية ,وكل نظرية حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات على اعتبار أن هذه النظريات هي الأكثر شيوعا والأبسط تفسيرا لأسباب اختلافات أسعار الصرف ,وتأتي على قائمة هذه النظريات :نظرية تعادل القوة الشرائية.

المطلب الأول : نظرية تعادل القوى الشرائية

هذه النظرية انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى و تنسب إلى الاقتصادي السويدي كاسل الذي وضع أول صياغتها في 1920, و هي إحدى النظريات المحددة لسعر الصرف حيث يعتبر سعر الصرف بموجب هده النظرية هو السعر النسبي بين العملتين و الذي يجب أن يظهر في حالة توازن .

و قد لاقت هذه النظرية عدة صعوبات من الجانب التطبيقي و العملي نتيجة وجود تباين واضح في تكاليف النقل .

الفرع الأول: مفهوم نظرية تعادل القوى الشرائية

يقول جوستاف كاسل العالم السويدي أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة أنما بتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية , أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى[1].

فإذا فرضنا أن الجنيه الإسترليني يعادل 4 دولارات , و أنه كان يمكن الحصول على بوشل من القمح في الو . م . أ مقابل 3 دولارات , بينما كان لا يمكن الحصول إلا على بوشل من القمح في انجلترا مقابل الجنيه الإسترليني , معنى دلك أن أسعار القمح في الو. م . أ كانت أقل منها في انجلترا, أولا شك أنه يترتب على ذلك إقبال البريطانيين على شراء القمح من الو.م.أ وهذا يؤدي إلى زيادة في عرض الجنيهات الإسترلينية

(1) زيان ربيعة " محددات سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية , جامعة تلمسان 2004 – 2005ص93 .

للحصول على الدولارات الأمريكية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الدولارات مقومة بالإسترليني, و يترتب على ذلك انخفاض القيمة الخارجية للجنيه إلى الحد الذي يساوي عنده أسعار القمح في كل من الو.م.أ و إنجلترا (ينخفض سعر الجنيه إلى الدولار حتى تصبح الجنيه مساوية لثلاثة دولارات) و تكون أسعار الصرف للعملتين في حالة تعادل إذا تمكن الفرد من الحصول على نفس الكمية من السلع بنفس الوحدة من النقود في دولتين أو أكثر .

و لقد ذاعت هذه النظرية في فترة التضخم النقدي الذي اجتاح دول أوربا في الفترة 1914 _ 1922, فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعض فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة و كقاعدة عامة تخفيض قيمة عملة بلد معين, مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني و العكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دج وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6٪ بينما معدل التضخم في الو .م أ بعد سنة هو 2,7٪,في هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع ,بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار .

ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين العملتين كالتالي :

1 دولار =61,96{ 1+(9.6٪-2.7٪)}

= 61.96(1+0.069)

1 دولار = 66.24دينار

ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96دينار فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الو.م.أ قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار) حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار واعترف لهذه النظرية عدد كبير من الاقتصاديين أمثال Pigou. knight .Viner وأدخلوا عليها بعض التعديلات[1].

[1] مذكرة ليسانس" العملة وعمليات الصرف الأجنبي"

الفرع الثاني: تحديد سعر الصرف حسب النظرية

يدرس الاقتصاديون مفهوم تعادل القوة الشرائية و استعمالاتها لتحديد القيمة التوازنية لسعر الصرف ,فهي تعتبر نظرية لتحديد أسعار الصرف و عمليا يتم تحديد أسعار الصرف في ظل هذه النظرية على النحو التالي:

1- يتمّ اختيار مجموعة معينة ومحدودة من السلع المتبادلة بين البلدين .

2- يتم تقييم كل سلعة من هذه السلع بأسعار البلدين المتعاملين و إخراج معدل تناسب الأسعار لكل سلعة.

3-يتم إعطاء كل سلعة وزن نسبي يتلاءم مع أهميتها في التبادل بين البلدين.

4-يتم تحديد المتوسط الحسابي الذي يمثل تناسب القوى الشرائية

$$\text{متوسط الترجيحي=تناسب الأسعار} \times \frac{\text{الوزن النسبي للسلعة}}{100}$$

الفرع الثالث : النماذج المستخدمة لتعادل القوى الشرائية

يستخدم الخبراء الاقتصاديين نموذجين لنظرية تعادل القوة الشرائية:

❖ **النموذج الأول : تعادل القوى الشرائية المطلقة(la PPA absolue)**

يشير هدا النموذج إلى تساوي مستويات السعر في الدولتين, بمعنى آخر يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي و الدولار الكندي مساويا لمستوى السعر في كندا مقسوم على مستوى السعر في في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

و نعبر عن هذا النموذج بالمعادلة التالية :

$$Eppa=k\ .p/p^*$$

p .: مؤشر الأسعار المحلي

p*: مؤشر الأسعار الأجنبية

Eppa : معدل الصرف الاسمي

---

(1) http://www.bancofcanada.ca/fr/res/ro2-5fc.htm

مثال عن هذا النموذج:

إذا فرضنا انه في بريطانيا تباع وحدة من سلعة ما ب 10 استرلينى و في أمريكا ب 17 دولار علما أن سعر صرف الدولار مقابل الاسترلينى هو 1,70 دولار للجنيه الواحد فعند تحويل الاسترلينى إلى الدولار باستخدام سعر الصرف هذا, سنلاحظ أن سعر الوحدة في بريطانيا هو مساوي لسعرها في أمريكا أي:10 إسترليني×1,70=17دولار[1]

❖ **النموذج الثاني: تعادل القوة الشرائية النسبي la PPA relative**

يشير نموذج تعادل القوة الشرائية النسبي إلى معدلات التغير في مستويات الأسعار "معدل التضخم" وتفيد هذه النظرية بأن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين,ويأخذ هذا النموذج الصورة الآتية:

تغير معدل الصرف= التضخم الأجنبي/التضخم المحلي

معدل التفضيل =معدل التضخم المحلي – معدل التضخم الأجنبي

وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستنخفض بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي. وهذا الطرح صحيح من الناحية العملية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبيرا.

الفرع الرابع : النتائج المتوصل إليها

1-إن القوى الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد القوى الشرائية في خارجه بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي ,وأي تدهور في أسعار الصرف يكون ناتجا عن تدهور في القوى الشرائية أي حدوث تضخم.

---

[1] د. مدحت صادق " النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي " ص 50 – 54

2-إن نظرية تعادل القوى الشرائية لا تتعلق بميزان العمليات التجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات .

3-هذه النظرية أكثر دلالة في المدى الطويل من المدى القصير.

4- نستخلص من هذه النظرية أن كلا من هذه الأسعار و سعر الصرف تأثران على بعضهما البعض .

الفرع الخامس: النقد الموجه للنظرية

رغم ما نلاحظه من منطق معقول لهذه النظرية إلا أنها تعرضت لانتقادات ندرجها فيما يلي:

- عملية الموازنة التي تقوم عليها تعتبر مستحيلة التحقيق في عالمنا المعاصر نظرا لوجود حواجز جمركية و تكاليف النقل و نظام الحصص و العوامل الغير السعرية كاختلاف الجودة ,حيث لا يمكن إحلال بعض السلع مكان غيرها بسهولة كما أن هناك بعض السلع لا يتاجر بها كالخدمات.
- إن النظرية تفرض وجود علاقة نسبية بين الأسعار و سعر الصرف ,فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة و الواقع انه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف فكذلك يؤثر هو فيها .
- إن هذه النظرية تهمل حركات رؤوس الأموال على مستوى سعر الصرف .
- كما أنها تركز الأضواء على عنصر واحد وهو عنصر العلاقة بين مستوى الأسعار في الداخل و الخارج.
- من الناحية العملية ,يؤخذ على نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديدها لأسعار الصرف ما يلي:

- صعوبة اختيار السلع التي يتم حساب التناسب على أساسها .

- صعوبة قياس النوعية ودرجة الجودة وتحديد المواصفات و غيرها.

- وجود عدة قيود مفروضة على التجارة الخارجية.

- استبعاد درجة مرونة الصادرات و الواردات.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

<u>الفرع الأول</u> : مفهومها

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد اكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر ,و العكس صحيح.

بمعنى آخر في حالة ما إذا كان معدل الفائدة لبلد(A) مرتفع مقارنة بمعدل فائدة بلد آخر(B) فهذا سيؤدي بالمستثمرين الراغبين في توظيف أموالهم بالاتجاه لأسواق البلد (A) أين معدلات فائدته اكبر ,ومنه سيتم جذب رؤوس أموال كبيرة لغرض استثمارها و الحصول على أرباح في هذا البلد و هكذا يزداد الطلب على العملة (A) وترتفع قيمتها الخارجية ,ومن اجل إعادة التوازن أي القيام بالاستثمار من جديد في الأسواق المحلية ,فعلى هذه الأخيرة برفع أسعار فائدتها لزيادة الطلب على عملتها ومنه رفع قيمة صرفها, وهكذا استخلص بأن تغيرات أسعار الفائدة لها تأثير على أسعار الصرف .

فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية تعادل معدلات الفائدة هي أن سوق الصرف يكون في حالة توازن إذا نتج عن توظيف مختلف العملات الدولية نفس الربح أو نفس

---

(1) زيان ربيعة " محددات سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية , جامعة تلمسان 2004 – 2005ص52 .

معدل المردودية (أي القيام بالاستثمار سواء في البلد المحلي أو الأجنبي مرورا بأسواق الصرف ويترتب عنه نفس الربح مما يؤدي للاستثمار في البلد المحلي بدلا من اللجوء إلى الأسواق الأجنبية). ويمكن أن نوضح كيف تتم العمليات على النحو التالي :

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم Mفي أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ، و يحصلون في نهاية التوظيف على M (1+id) حيث id : معدل الفائدة ، و حسب هذه النظرية فيجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة

iE و إعادة بيعها لأجل ، بشكل يمكّن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية و يمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا [1]:

$$M(1+id) = \frac{M}{cc}(1+iE)\,C\,T \quad .....(1)$$

حيث أن :

c c : سعر الصرف الآني(نقدا)

C T : سعر الصرف الآجل

iE : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$\frac{C\,T}{c\,c} = \frac{(1+id)}{(1+iE)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و بطرح 1 من طرفي المعادلة (2) نحصل على :

(1) عبد المجيد قدي "المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية" مرجع سابق24

$$\frac{CT}{cc} - 1 \qquad \frac{(1+id)}{(1+iE)} - 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أو:

$$\frac{CT - cc}{cc} = \frac{id+iE}{1+iE}$$

وإذا كانت iE صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة[4]

$$\frac{CT - cc}{cc} = id - iE \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

الفرع الثاني: مظاهر نظرية تعادل معدلات الفائدة

لقد تبين أن لهذه النظرية مظهرين و هما:

1- نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة :

تقوم نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة على فكرة وجود علاقة ما بين فروقات معدلات الفائدة وتحديد سعر الصرف الآجل, مع انعدام وجود مخاطرة إثر توظيف أي مبلغ مالي ,فإذا افترضنا أن مستثمر ما يرغب في استثمار مبلغ مالي قدره M,[1] فهو يكون معرضا للقيام بعملية اختيار المكان أو السوق المناسب لتوظيف ماله هذا ,ففي الحقيقة للمستثمر هذا اختيارين فقط:

-إمّا استثمار المبلغ M في سوقه المحلي وبمعدل فائدة(id).

-إمّا الاستثمار في السوق الأجنبي بمعدل فائدة آخر(iE).

---

[1], Michel Jura « technique financière international »2ème édition paris 2003 p114

2-نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة:

إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه النظرية هو عدم وجود تغطية ضد خطر الصرف فهي تضم عمليات المضاربة القائمة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين ,كما تظهر لنا وجود علاقة بين فرق أسعار الفائدة وتوقعات أسعار الصرف.

فهذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار التنبؤ بالقيمة المستقبلية لسعر الصرف ,ومن خلال هذا فهي تبين لنا مدى أهمية عملية المضاربة في أسواق الصرف.

المطلب الثالث: نظرية المناطق المثلى للعملات

يتحدد معدل الصرف داخل التكامل النقدي, كما أن معظم المفكرين يعتبرون أن التغيرات في معدل الصرف هي الوسيلة الفعالة للحفاظ على التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات ,التخلي عن معدل الصرف الثابت يؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة ,أي أن كل عملة وطنية تتقلب على حساب عملات أخرى ومن هنا جاءت فكرة Lednum عام 1961 و التي طرحت فكرة منطقة النقود المثلى المنظمة لمعدل الصرف الثابت ,والتغيير في هذا المعدل يكون بالنسبة للخارج,وتعتبر هده النظرية من العناصر الجوهرية في الاقتصاد النقدي الدولي حيث تمكن البلدان من اختيار الترتيبات الملائمة لسعر الصرف وتحديد المزايا والتكاليف التي تصاحب هذه الترتيبات المختلفة ,ومن الأسباب التي أدت إلى أهمية هذه النظرية نذكر منها[1]:

*الحركة الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات الداعية إلى التكامل النقدي.

*ظهور ضغوط شديدة داخل آليات سعر الصرف للنظام النقدي الأوربي في أواخر1992 .

*ظهور هذا النظام على رفات العالم وعلى إدارة السياسة الاقتصادية على الصعيد الكلي بين تكتلات العملة من جهة ومن جهة أخرى تجدد الاهتمام نتيجة التطورات التي عرفها الاقتصاد الكلي.

---

(1) مذكرة ليسانس بن زرقة عبد الرحمان –بلحوة محمد "سعر الصرف في الجزائر" جامعة وهران دفعة 2000 ص18

خاتمة الفصل الأول:

بعد تطرقنا لمعظم العناصر الملمة بموضوع سعر الصرف,توصلنا إلى عدة استنتاجات منها أن هناك اهتمام كبير من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعمليات الصرف الأجنبي,لأنهم أيقنوا حق اليقين أهميتها القصوى و دورها الفعال في تسيير و تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول .

كما أدركنا أن استقرار أسعار الصرف كان في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار وتمكنا من إدراك هذا الارتباط من خلال أن انخفاض الأسعار في دولة ما يؤدي إلى زيادة الصادرات ,وتؤدي هذه الزيادة في الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي انخفضت فيه الأسعار وتؤدي زيادة الطلب على هذه العملة إلى ارتفاع أسعارها مقابل العملات الأخرى والعكس في حالة ارتفاع سعر عملة بلد ما .

وبعد استقرائنا لعملية تخفيض العملة لاحظنا أن هذه العملية تعتبر من الاختيارات الصعبة,إذ انه لا يتم دون الم ,على الرغم من ذلك بقي هذا الاختيار أفضل من البدائل الأخرى حيث يمكنه أن يكون الطريق الوحيد لتقليل التشوهات وإعادة الربحية للصادرات.

وما يمكنه القول في الأخير أن موضوع سعر الصرف أصبح في يومنا هذا جد حساس حيث أن أي تقلبات اقتصادية تؤثر مباشرة في أسعار الصرف ,ولهذا يتطلب هذا الموضوع معرفة واسعة ودراية معمقة وتتضمن هذه المعرفة والدراية على وجه الخصوص التحكم في ميكانيزمات الصرف وتطوراته في الأسواق المالية الدولية والاتجاهات العامة لهذه التطورات .

الفصل الثاني

أنظمة سعر الصرف

المبحث الأول :ماهية نظام سعر الصرف

إن الحاجة إلى تنظيم العلاقات النقدية باعتبارها مؤشرا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ,جعل من الضروري على كل دول العالم تأسيس نظام قائم على تسيير وتنظيم الشؤون المتعلقة بالصرف وقادر على الرفع من مستوى الفعالية على المستوى الاقتصادي إذ سهام ذلك و في العديد من الأحيان بالخروج من دائرة التشتت التي ميزت مختلف اقتصاديات دول العالم , و كنتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية و التي اتسعت لتضم المستوى الدولي .

فوجدت دول العالم أن أحسن وسيلة لتسهيل المبادلات الدولية و ضمان الحصول على مكاسب من جراء التجارة الدولية تأسيس نظام يضمن تنظيم العلاقات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين الدوليين , في هذا الصدد كان لزاما علينا أن نحدد مفهوما لنظام الصرف و ذلك من خلال هذا المبحث و التعرف على مختلف المفاهيم التي من شأنها أن تعرفنا على ماهيته أكثر.

المطلب الأول : مفهوم نظام الصرف

نظام الصرف هو مجموعة محددة من القوانين التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف و بالتالي سلوك سعر الصرف[1] .هذه الأنظمة التي يتم اعتمادها من طرف دول العلم لخلق وتقييم و ضمان الحركة الدائمة للنقد بهدف ترقية و تطوير المبادلات و الرفع من أداء الاقتصاد العالمي .

و ما يمكنه القول أن نظام الصرف اليوم أصبح يشكل أحد أهم أركان النظام الاقتصادي لأي بلد, و هو أيضا السياسة التي تحكم عملية تبادل العملات الوطنية لدول العالم المختلفة و تسوية المعاملات التجارية الدولية كنتيجة حتمية للاختلاف القائم بين التبادل الداخلي , الذي يتم تسويته بالعملة الوطنية و التبادل الدولي الذي يسوى بعملات أجنبية مختلفة[2] .

---

[1] عن موقع الانترنيت:" Amina- Lahréche ; « les régimes de change

http://www.cepii.fr/francgraph/publication

[2] http://www.alarabia.net/articles/205/02/17/10434.htm

المطلب الثاني : اختيار نظام سعر الصرف

هناك العديد من الدراسات و الأدبيات الاقتصادية حول مزايا و عيوب أنظمة الصرف و مدى قوة أسعار الصرف الثابتة و المرنة في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية و الخارجية, و لا يوجد جواب كامل لمدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن , لكن عموما يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية و منبع الصدمات و الخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة[1] .

1- الأهداف الاقتصادية :

فأول مسألة تواجه سياسة سعر الصرف هي كيفية تحديد معيار الأمثلية , و يفترض على العموم اعتماد دالة رفاهية اجتماعية , لكن في الواقع تم التركيز على معيار الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي,مستوى السعر أو الاستهلاك الحقيقي في وجه صدمات انتقالية,لكن يجب التنويه أن الأهداف الاقتصادية عموما تتباين ولا يمكن الوصول إلى هدف دون التضحية بهدف آخر.

والسؤال : هو كيفية تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي حول الإنتاج الكامل أي ذلك المستوى الذي يحقق التشغيل التام .

2- منبع الصدمات:

أهم نتيجة من الدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهم التام ,أي سعر صرف كامل المرونة أو سعر صرف ثابت تماما .

انه يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الاستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية ,وبالتالي فان المسألة المطروحة هي مدى مرونة نظام الصرف.

فطبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد ,تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في تحديد سعر الصرف ,حيث أن المدافعين الأوائل عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار

---

(1) عن موقع الانترنيت: Amina- Lahréche ; « les régimes de change »réf.op.cité

الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة ,فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

كما تم التمييز بين الصدمات ذات الطبيعة النقدية والصدمات الحقيقية في تحديد نظام العرض ,ففي مواجهة الصدمات النقدية فانه يحبذ اعتماد سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل ,لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات .

أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع)فان سعر الصرف لا بد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي, وبالتالي موازنة السوق الحقيقية ,ففي حالة صدمة ايجابية على الطلب المحلي فان سعر الصرف لابد أن يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي ,ففي حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة فان سعر الصرف يحبذ أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية , و يعدل سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية .

3-الخصائص الهيكلية للاقتصاد :

مثل مدى انفتاح الاقتصادية للتجارة الخارجية و درجة حرية انتقال رؤوس الأموال و عدم مرونة سوق العمل , تعتبر عوامل مؤثرة في عزل الاقتصاد عن التقلبات بواسطة أسعار الصرف .

***انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية :**

كلما زاد الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت و ذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف , إضافة إلى انه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج بالمقابل فان انفتاح الاقتصاد يسمح لتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية[1] .

---

[1] الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

***درجة حركية رأس المال :**

والتي تربط أسعار الفائدة المحلية بالمستوى السائد في الأسواق العالمية,تؤثر على فعالية تعديل سعر الصرف في تحقيق الاستقرار.

لنفرض أن الطلب الخارجي ارتفع مع سياسة نقدية توسعية ويقابله انخفاض في أسعار الفائدة الخارجية ,في حالة سعر صرف ثابت وحرية حركة كاملة لرأس المال ,فان أسعار الفائدة المحلية يجب أيضا أن تنخفض مما يزيد من اثر الصدمة الخارجية على عدم استقرار الاقتصاد .

بالمقابل في حالة صدمة خارجية مع سياسة مالية توسعية فان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي لتدعيم استقرار الاقتصاد بالرغم من صدمة الطلب الخارجية ,وفي الواقع إن الأثر الصافي لتوسع الطلب الخارجي والتوسع النقدي يعتمد على مرونات الطلب والعرض وبالتالي فان هذا الأثر قد يكون سالبا مما يدعو إلى تخفيض سعر الصرف لعكس الأثر السلبي على الإنتاج ,وباستعمال نفس خط التفكير فان صدمة داخلية مع حركية رأس المال وثبات سعر الصرف قد تؤدي إلى توسع آثار عدم الاستقرار على الإنتاج مع منع تغيير أسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى استقرار الإنتاج.

في حالة صدمة نقدية وحركية رأس المال وسعر الصرف ثابت ,فان هذا يعتبر أكثر فاعلية في استقرار الإنتاج وذلك عن طريق تحقيق آثار تذبذب أسعار الفائدة.

***عدم مرونة سوق العمل :**

تلعب درجة مرونة الأجور دورا حاسما في مدى فاعلية سياسة أسعار الصرف ,ويعتمد اثر أي تخفيض اسمي في سعر الصرف علي مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية على كيفية تأثر الأجور الاسمية والأسعار نتيجة التخفيض .

فإذا كان تأثر الأجور الاسمية كبيرا فان تأثر الأجور الحقيقية يكون محدودا , وبالتالي إذا كانت الأجور الاسمية مربوطة بالأسعار والاقتصاد مفتوح ما يسمح بانتقال التضخم, فان اثر التغير في سعر الصرف الاسمي على الأجر الحقيقي وبالتالي على الإنتاج يكون ضئيلا ,وفي حالة الربط التام يكون اثر سعر الصرف معدوما في تحقيق استقرار الإنتاج.

المطلب الثالث: نتائج سوء اختيار نظام سعر الصرف

فما الذي يحدث عندما يختار بلد ما نظاما لسعر الصرف ليس هو الأمثل, أو عندما يتبع سياسات غير داعمة لنظام الصرف المختار؟

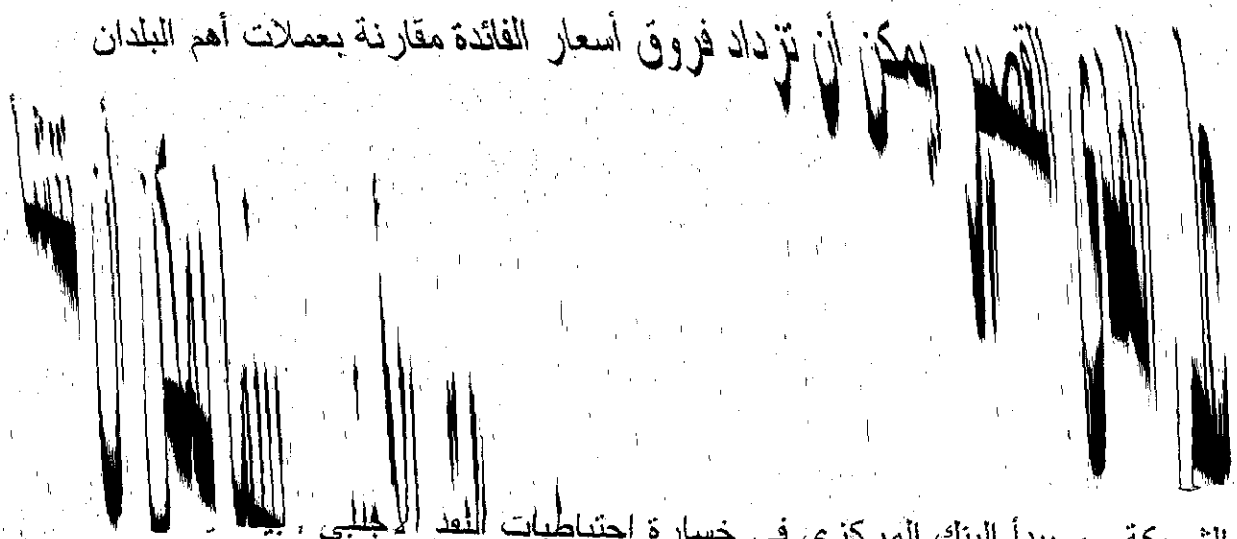

الشريكة , و يبدأ البنك المركزي في خسارة احتياطيات النقد الأجنبي , بينما تواجه مشكلات أخرى إضافية على المدى المتوسط , و عادة ما يكون بطئ نمو الناتج و الصادرات , و خاصة في حالة الارتفاع الكبير لسعر الصرف الفعلي الحقيقي , بمثابة إشارة على وجود مشكلات في نظام الصرف , وكثيرا ما تتصل هذه المشكلات بعدم الاتساق بين سياسة سعر الصرف , و غيرها من السياسات المساندة أو عدم قدرة الاقتصاد على التكيف مع مستوى معين من الصدمات الخارجية , و مع تفاقم الإختلالات الاقتصادية الكلية , تحتاج السلطات إلى تعديل سياساتها , أو إلى تغيير نظام سعر الصرف في خضم الأزمة المالية غالبا .

النتائج المستخلصة :

إن المناقشة السابقة طرحت العديد من المعايير لتعديل سعر الصرف حسب طبيعة الصدمات التي تواجه الاقتصاد وحسب الخصائص الهيكلية ,وفي الواقع ليس من السهل التعرف على نوع الصدمات والخصائص الهيكلية للاقتصاد ,بالإضافة إلى وجود تناقض

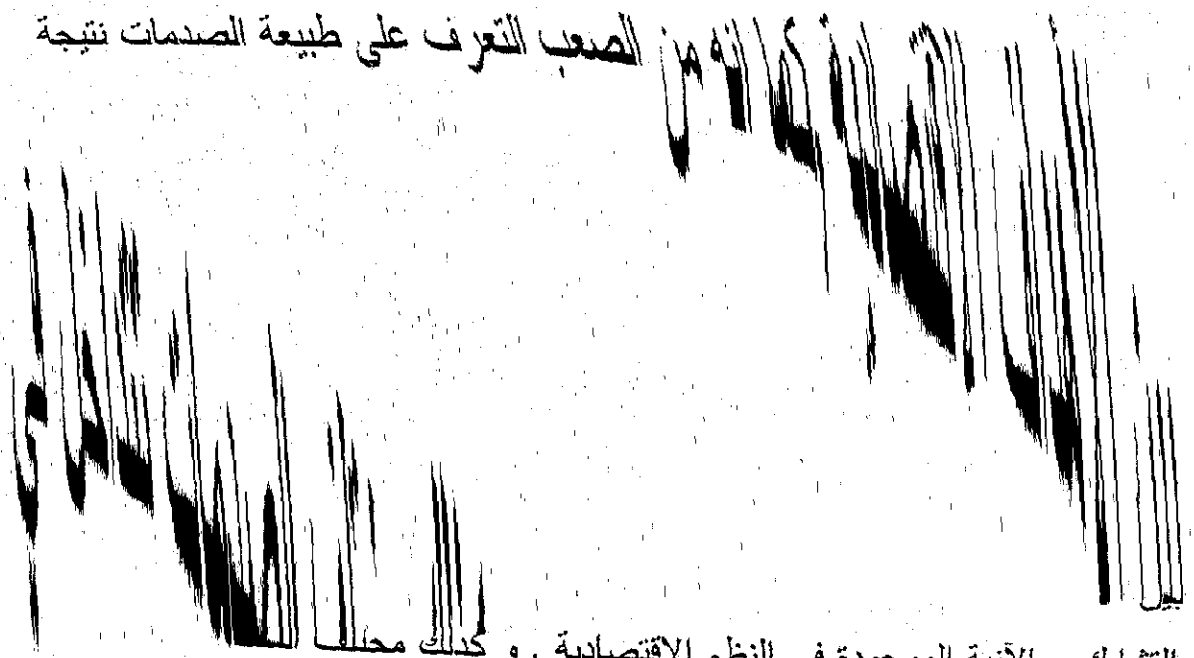

التشابك و الآنية الموجودة في النظم الاقتصادية , و كذلك محاولة

نفس الوقت .

في حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطب المحلي أو ظروف خارجية غير موائية , بالإضافة إلى أن هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة , و بالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة[1] .

إن أهداف صناع القرار تؤثر في اختيار نظام الصرف , فالمقارنة بين نظامي الصرف الثابت و المرن يبين أن نظام الصرف الثابت يكون أكثر ملائمة لدولة ذات اقتصاد صغير و التي لا تتعرض لموجة تضخمية و تكون في توازن خارجي , بالإضافة إلى تعرضها لصدمات مؤقتة فقط , ففي هذه الحالة يمكن التركيز على استقرار الإنتاج عوضا عن التركيز على ميزان المدفوعات كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية و في الواقع بمكن تحقيق استقرار الإنتاج بدقة لأن ميزان المدفوعات يلعب دور ماص للصدمات المتعددة على الإنتاج المحلي, في حالة كون ميزان المدفوعات هو بحد ذاته هدفا اقتصاديا فإنه قد ينشأ تناقض في السياسة الاقتصادية .

- تحقيق استقرار الانتاج و الأسعار و ميزان المدفوعات في كثير من الحالات

المبحث الثاني : الأنظمة المتعارف عليها في تحديد أسعار الصرف

لقد عرف العالم أنظمة نقدية مختلفة و أن فرصة تبني نظام معين في الوقت معين تكاد ضعيفة لأن لا يبقى ذلك النظام كفؤا لفترة طويلة في المستقبل نتيجة التغيرات المستمرة في الظروف الفنية للتجارة و المال , و كذلك التحولات في القوى السياسية و العسكرية في العالم, كل هذه التغيرات تتطلب إعادة النظر في المنافع المتأتية من إتباع نظام صرف معين.

لقد تعددت أنظمة الصرف و كان لكل منها مزايا و عيوب و أن اختيار أي نظام من شأنه أن يقلل أو يزيد بمقادير مختلفة سعادة بعض الدول أو مجموعة من الدول[1] .

المطلب الأول : نظام ثبات الصرف Fixed Exchange Rate

لقد ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين و حتى قيام الحرب العالمية الأولى في النصف الثاني من عشرينات القرن العشرين, و هذا في ظل نظام قاعدة الذهب صورة المسكوكات الذهبية[2] , حيث يجد نظام سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب و حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب .

و يترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع و تشتري به , أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض و لذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم بعض الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل ,ومع ذلك فان هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف, وهذه الحدود هي ما يعرف بنقطة خروج Gold export point و نقطة دخول الذهب Gold import point ,وبيان ذالك أن بيع وشراء الذهب بثمن التعادل يضمن ثبات سعر الصرف وإلا قام الأفراد بشراء الذهب وتصديره

---

(1) ا.د.ضياء مجيد الموساوي "النظام النقدي الدولي ",المؤسسة الجزائرية للطباعة وحدة بن بولعيد

(2) دكتورة زينب عوض الله "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية ,بدون طبعة ص74

إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها أو استراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها ,ومع ذلك فانه يرد على ذلك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعي القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتامين .

وإذا أخذنا هذه النفقات في الاعتبار أمكننا أن نتصور إمكان اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلى العودة إلى هذا السعر[1].

وعلى ذلك فانه في ظل قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين ,حد أعلى يتحدد بنقطة خروج الذهب وحد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب ويتحدد سعر الصرف بين هذين الحدين وفقا لظروف الطلب والعرض كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم(1-1):نقطتي دخول وخروج الذهب

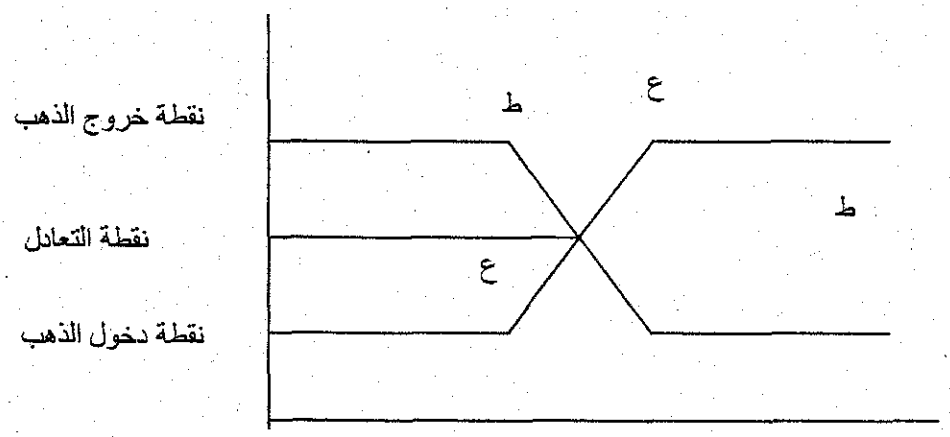

المصدر:الدكتور عادل احمد حشيش" العلاقات الاقتصادية الدولية" صفحة126

ومع ذلك فان تقلبات سعر الصرف فيما بين نقطتي خروج الذهب ودخوله تقل حتى تكاد تنعدم, إذا كانت الدولة تأخذ بصورة قاعدة الصرف الذهبي ,حيث ترتبط العملة الوطنية بالذهب, ليس عن طريق تحويلها إلى ذهب بسعر ثابت, وإنما تحويل هذه العملة الوطنية إلى عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب .

---

(1) الدكتور عادل احمد حشيش" العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر 2000 ص124-125

وفي هده الحالة فانه لا نتصور بنفس الشكل مسائل نفقات تصدير واستيراد الذهب ولذلك تنخفض الحدود التي تتذبذب بينهما أسعار الصرف في حالة الأحد بقاعدة الصرف الذهبي.

الفرع الأول :نظرية Price-specie -flow :

إذا كانت حركات الذهب تؤدي في المدة القصيرة إلى إعادة التوازن في سعر الصرف إذا اختلف عن سعر التعادل,فان هذه الحركات تؤدي في المدة الطويلة إلى تحقيق التوازن في العلاقات الدولية عن طريق التغيير في مستويات الأثمان السائدة في كل دولة وهذا هو ما يسمى بنظرية Price-specie –flow,وكان أول من أشار إليها دافيد هيوم في القرن الثامن عشر ثم اعتنقها الاقتصاديون التقليديون :ادم سميث ,ستيوارت ميل ومارشال.

ومقتضى هذه النظرية أن الدولة التي تحقق فائضا ستقوم باستيراد الذهب مقابل هذا الفائض ,في حين أن الدولة التي تعرف عجزا ستضطر إلى تصدير الذهب لتسديد هذا العجز وزيادة الذهب في دولة الفائض, ونقصه في دولة العجز يؤدي إلى ارتفاع الأثمان في الأولى وانخفاضها في الثانية نظرا لأننا في عالم يؤمن بالنظرية الكمية للنقود .

زيادة الذهب ← زيادة النقود ← زيادة الأثمان (والعكس بالعكس).

وارتفاع الأثمان في دولة الفائض يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها ,وبالعكس انخفاض الأثمان في دولة العجز يؤدي إلى زيادة وارداتها ونقص صادراتها وهكذا يتحقق التوازن[1].

الفرع الثاني: مزايا نظام سعر الصرف الثابت

إن مدى الأهمية النسبية لنظام دون أخرى من الأنظمة الصرف الأجنبي كان موضوع مناظرات طيلة الفترة الماضية ، و كثير من الحجج قد طرحت في هدا المجال و فيما يلي أهم مزايا نظام سعر الصرف المستقر أو الثابت :

---

[1] الدكتور عادل احمد حشيش" العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سابق ص127

1- ضرورة استقرار أسعار الصرف لإحداث تنمية اقتصادية و نمو منهجي في التجارة الخارجية , و عدم و جود مثل هذا الاستقرار يجعل المصدرين غير متأكدين من المبلغ الذي سيحصلون عليه بينما يجعل الموردين غي متأكدين من المبلغ الذي سيدفعونه ، و هذه الحالات من عدم التأكد و ما يرافقها من مخاطر سيكون لها اثر غير ملائم على التجارة الخارجية و من أهم مزايا أسعار الصرف الثابتة هو إنها تقضي على حالات عدم التأكد المشار إليها أعلاه .

2- أن اتصاف الدول النامية بأنها غالبا ما تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعات يلزمها بالضرورة إتباع نظام سعر الصرف الثابت ، و ذلك لتجنب التخفيض المستمر للقيمة الخارجية لعملتها .

3- استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى جدب الاستثمارات الخارجية حيث إن الأجانب لا يتجهون للاستثمار في بلد تكون فيه الأسعار غير مستقرة ، وعليه فإن استقرار الأسعار ضروري لزيادة الموارد المتاحة و التعجيل في النمو الاقتصادي.

4- استقرار الصرف الأجنبي يؤدي إلى منع المضاربة .

5- يعتبر الاستقرار شرط ضروري لعمل المجموعات الإقليمية و الترتيبات بين الدول .

6- إن استقرار أسعار الصرف يعتبر عاملا مهما لنمو سوق النقد الدولية و كذلك سوق رأس المال الدولي ، و تؤدي حالة عدم التأكد عند تطبيق نظام أسعار الصرف غير المستقرة إلى إحجام الأفراد و المؤسسات عن الاقتراض من أو الإقراض إلى السوق العالمي للنقود و رأس المال.[1]

الفرع الثالث: فوائد نظام سعر الصرف الثابت

إن اعتماد نظام الصرف الثابت يقدم الفوائد التالية:

إعطاء ثقة بالعملة الوطنية, لكونها مربوطة بعملة أخرى قوية أو بسلة عملات.

---

[1] http:// www.iqtissadia.com/detail.asp?id

درجة الخطر تميل إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعقود المالية والتجارية.

زيادة النزعة إلى السيطرة على المؤشرات الاقتصادية الأساسية: وجود إرادة حقيقية عند هذه الدول التي تعتمد نظام صرف ثابتا تهدف إلى تقارب وتلاقي مؤشراتها الاقتصادية الأساسية (أسعار, عجز,...) مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية للدول التي تم اتخاذ عملتها كمرجع للتثبيت.

تشجيع التعاون الدولي, أي تغيرات في التعادل تستدعي موافقة الدول المعنية.

تقديم تثبيت اسمي محدد ومعرف بشكل واضح, هذا الأمر يسمح باختزال التوقعات التضخمية وأيضا أسعار الفائدة.

الفرع الرابع:عيوب نظام سعر الصرف الثابت

إن اعتماد هذا النظام له أيضا نتائج مالية واقتصادية سلبية:

1- خسارة استقلال السياسة النقدية: في ظل هذا النظام نصبح خاضعين ومتأثرين بالسياسة النقدية للبلد صاحب العملة المرجع ويتراجع دور السياسة النقدية الوطنية في قيادة الاقتصاد عن طريق استعمال أسعار الفائدة.

2- إن سياسات إعادة توازن ميزان المدفوعات المعتمدة على سياسات وطنية تضخمية أو انكماشية تؤثر سلبا على سياسات التسعير في البلد المتبني لنظام سعر صرف ثابت.

سعر الصرف قد يحافظ عليه ضمن مستويات غير ملائمة للحالة الاقتصادية للبلد وبالتالي هذا الأمر يمكن أن يقود إلى أزمة مالية مشابهة لتلك التي جربتها الدول الآسيوية.

في ظل هذا النظام يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة أو العملات الأجنبية المتخذة كمرجع. وهذا يؤدي إلى تجميد سيولة كبيرة م حي دة عن الاستعمال داخليا وخارجيا .

3-عندما نثبت سعر عملة ما, نحن نعوق النظام بالتوجه عفويا نحو وضع التوازن.

في حال كانت أدوات السياسة الاقتصادية وغاياتها غير متوافقة فإن هذه الأدوات تتحول

إلى أن تصبح مصدرا لعدم التوازن. في واقع الأمر, البلدان التي اعتمدت نظام الصرف الثابت تملك أداة واحدة, سعر الفائدة, للوصول إلى تحقيق عدد من الغايات (أسعار, أسعار صرف,...), وهذا يبدو خسارة لهذه البلدان.

4-إن نظام الصرف الثابت يسهل المضاربة. فكلما كانت المضاربة أكبر ضد عملة بلد يتبع نظام تثبيت الصرف, أصبحت احتمالية التخفيض أكبر (التقييم بأقل من القيمة). إنه يكفي للأفراد أن يتوقعوا اللحظة المناسبة للقيام بشراء العملة القوية وبكميات كبيرة بهدف إعادة بيعها في مرحلة لاحقة أي عندما تجبر السلطات النقدية على إعادة تقييم عملتها بالتخفيض (التقييم بأقل من القيمة)[1].

المطلب الثاني : نظام حرية الصرف

عرف العالم هدا النظام في ظل النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب وهذا اثر تخلي بريطانيا عن القاعدة الذهبية في 21 سبتمبر 1931[2] ,وتبعتها في ذلك كافة الدول وحتى قيام الحرب العالمية الثانية.

أصبحت النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب ,وبهذا أصبح سعر الصرف عرضة للتقلبات وفقا لقوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي ويتحدد مستوى التوازن عند سعر الصرف الذي تتعادل فيه الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة منها .

تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في الفترة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية.

فزيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة الوطنية Dépréciation) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها و إلى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي .

---

(1) Mondher Chérif « les taux de change » revue banque édition paris 2002 p 82

(2) الدكتور عادل احمد حشيش" العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سابق ص128

على الرغم من هذه المزايا التي يتميز بها نظام الصرف الحر إلا أنه قد تم التخلي عنه و ذلك لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في الاقتصاد الدولي , فتباتها و استقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول و الواقع يوجب على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية[1] .

المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف .

الفرع الأول:مفهومه

ساد هذا النظام في ظل النقود الورقية , و قد اتبعته بعض الدول في الثلاثينيات و بعد الحرب العالمية الثانية[2] , و قد تبلورت فكرة الرقابة على الصرف الخارجي بشكل خاص أثناء الأزمة الاقتصادية 1929 -1931, و من ذلك الحين و حتى الآن أصبحت الرقابة على الصرف الخارجي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة و لو بدرجات مختلفة[3] .

و يقوم هذا النظام على احتكار الدولة لعملات شراء و بيع العملات الأجنبية و ذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة و توزيعه على أوجه الطلب الممكنة , بحيث يبقى الطلب على الصرف الأجنبي في حدود المعروض منه و بهذا يمكن لسعر الصرف أن يبقى ثابتا على الرغم من المغالاة فيه[4] .

سعر الصرف لا يتحدد عند مستوى التوازن للطلب مع العرض و إنما يتم حصر و تحديد الطلب الفعلي من قبل الدولة في حدود الكمية المعروضة من العملة و ذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إداريا .

ثمّ إتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية فلم تتخلى عنه دول أوربا الغربية إلا في أواخر سنة 1958 عندما شعرت بالاستقرار

---

(1) Yves Simon ; « techniques financiers internationales »p 182

(2) سيد عيسى "أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي"القاهرة 1984 ص 65

(3) أمين رشيد كنونة "الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 254

(4) د عادل حشيش" العلاقات اقتصادية الدولية" مرجع سابق ص130

الاقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية و سمحت بدخول رؤوس الأموال إليها و خروجها منها .

كان نظام الرقابة على الصرف مجرد استثناء لظروف استثنائية و مع ذلك فإن بعض وسائل الرقابية على الصرف لا زالت متبعة من قبل الحكومات في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الفرع الثاني: سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف :

يتخذ سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف عدة طرق يمكن حصرها فيما يلي :

1-قد تحدد السلطات النقدية سعرا واحدا للصرف و تسعى إلى المحافظة على تثبيت هذا السعر عن طريق التحكم في طلب العملات الأجنبية , و بالطبع ارتفاع هذا السعر الرسمي عن سعر الحقيقي التي يمكن أن يتحدد في ظل حرية التداول يؤدي إلى ظهور سعر آخر للعملة المحلية في السوق السوداء يكون أقل بكثير من السعر الرسمي .

2-قد تلجأ الدولة إلى سياسة تعدد أسعار الصرف , و تتحدد هذه الأسعار على أساس نوع السلع المصدرة أو المستوردة أو نوع التحويلات الأخرى. فمثلا من يقوم بتصدير سلع لم يسبق تصديرها مثل تصدير سلع صناعية, يمنح سعرا عاليا للصرف , أما مصدري السلع المطلوبة في التجارة الدولية كالسلع التقليدية مثل : القطن , البصل و الأرز فيجوز لهم تحويل العملات الأجنبية التي في حوزتهم طبقا لأسعار السعر الرسمي بين العملة الوطنية و العملات الأجنبية .

3- كذالك في الإستراد , فإن من يستورد سلع ضرورية أو مواد أولية أو سلع إنتاجية يحصل على العملات الأجنبية بالسعر الرسمي , أما مستوردي السلع الكمالية فيحصلون على العملات الأجنبية بسعر أكبر من السعر الرسمي .

أما في حالات التحويلات لأغراض أخرى فيتعدد سعر الصرف المستخدم أيضا .

4-قد تحدد السلطات النقدية سعرا رسميا للصرف , و لكنها تسمح بالتعامل الحر في سوق الصرف بالنسبة لبعض السلع المستوردة و المصدرة , فمثلا : مصدري بعض السلع مثل السلع التي يقل الطلب عليها دوليا , يحق لهم بيع متحصلاتهم من العملات الأجنبية في السوق إلى راغبي الإستراد من الخارج , و يتم تحديد سعر الصرف في السوق الحرة طبقا لظروف الطلب و العرض و دون تدخل الرقابة على النقد , وغالبا يكون أعلى بكثير من السعر الرسمي وتستخدم هذه الطريقة لتشجيع تصدير بعض أنواع السلع للخارج , بإعطائهم علاوة تصدير غير مباشر و هي الفرق بين سعر الصرف في السواق الحرة و السعر الرسمي .

5- أيضا بالنسبة لراغبي إستراد بعض السلع من الخارج أو راغبي تحويل بعض الأموال للخارج لأغراض السياحة أو التعليم و خلافه ,فيدفعون أسعار مرتفعة عن سعر الصرف الرسمي مما يحد من مثل هذه التصرفات .

و تنحصر رقابة النقد في حالة السماح بالتعامل في السوق الحرة للنقد الأجنبي في التأكد من أن العملات الأجنبية لم تحول إلى الخارج بهدف التهريب .

الفرع الثالث: أنواع نظام الرقابة على الصرف

يمكن التمييز بين نوعين من نظام الرقابة و هذا التمييز يتوقف على درجة تدخل الدولة في هذا المجال فهناك[1] :

1-نظام الرقابة الجزئية :

الذي ينصب على أجزاء معينة من ميزان المدفوعات مثل :

-الرقابة على حركة رؤوس الأموال الدولية .

-تحديد حرية الأفراد بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية و اعتبار ذلك حق من حقوق الدولة فقط

---

(1) أمين رشيد كنونة "الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص257-258

- تسليم ما يحصل عليه المواطن من عملات أجنبية لدى المؤسسات المصرفية التابعة للدولة .

2-نظام الرقابة التامة :

الذي ينهي حرية سوق الصرف ,و يلغي أثر كل العوامل المؤثرة على عرض و طلب العملات الأجنبية , و هذا النوع من نظام الرقابة يتميز بالسيطرة التامة على كل فقرات ميزان المدفوعات من قبل الدولة.

الفرع الرابع: أهـداف نظام الرقابة على الصرف :

يهدف نظام الرقابة على الصرف تحقيق عدة أغراض :

- يستخدم نظام الرقابة على الصرف للاحتفاظ بسعر صرف أعلى من قيمته الحقيقية المقدرة على أساس القوة الشرائية , فعن طريق الرقابة على الصرف تستطيع الدولة تقييد الطلب على العملات الأجنبية, بحيث يتعادل مع المعروض منها عند سعر الصرف المحدد , و لذلك تتفادى الدولة اتخاذ أي إجراء لتخفيض قيمة عملتها بسبب وجود عجز كبير أو مستديم في ميزان مدفوعاتها[1] .
- يعتبر نظام الرقابة على الصرف أداة للتمييز بين أنواع السلع الأجنبية المختلفة و بين البلاد المختلفة المصرح الإستيراد منها , فالموافقة على التحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية , لا يعطي إلا لإستيراد سلع معينة تهم الدّولة سواء من الناحية الإنتاجية أو الناحية الاستهلاكية , كذلك يصرح بتحويل العملات الوطنية إلى عملات الدول التي لدى الدولة فائض من عملاتها و يمنع التحويل إلى عملات النادرة للدول التي تعاني الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها معها .
- يحدد نظام الرقابة على الصرف من هجرة رؤوس الأموال للخارج, حيث أن تحويل أي مبلغ للخارج لا يتم إلا بعد استئذان الهيئات المختصة التي تراقب عمليات خروج رؤوس الأموال للخارج .

(1) د. علي حافظ منصور "اقتصاديات التجارة الدولية " جامعة القاهرة الطبعة1990 ص98-99

- يستخدم نظام الرقابة على الصرف كوسيلة لعلاج أي عجز بميزان المدفوعات وذلك بالحد من الاسترداد وتشجيع التصدير والحد من التحويلات للخارج ,كالسياحة والبعثات والعلاج ومصروفات الحكومة بالخارج وغيرها.

الفرع الخامس :تقييم نظام الرقابة على الصرف

لاحظنا أن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي قد استخدم في أوقات عديدة وفي دول مختلفة وخاصة في حالة الحروب ,كما يكون ضروريا في حالة حماية الموارد المحلية من خطر المنافسة الأجنبية ,فضلا عن توفير الاحتياجات من السلع الرأسمالية والسلع الضرورية الأخرى ,وبالرغم من ذلك فان الرقابة على الصرف واجهت بعض النقائص نوجزها فيما يلي :

1- تميل الرقابة على الصرف إلى تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية ,فعندما تقيد إحدى الدول من وارداتها من الدول الأخرى ,تقوم هذه الدول بإتباع سياسة المعاملة بالمثل ومن ثم تقيد صادراتها من الدولة الأولى[1] .

2- يفتقر البلد إلى جهاز إداري كفؤ وأمين كما هو الحال في العديد من الدول النامية فان الرقابة على الصرف عن طريق فرض قيود كميّة على الصرف ,تشكل عنصر اضطراب رئيسي لتجارة البلد الخارجية, ولكثير من المشروعات الإنتاجية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية والمعتمدة عليها ,فالتصريح بالاستيراد يصبح غير مؤكد وللتصدير يصبح غير موجز ,نظرا لسعر الصرف المقوم بأعلى من قيمتها .

---

[1] د. احمد منذور "مقدمة في الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية بيروت 1990, ص16

3- إن مجرد فرض القيود على الصرف في حد ذاته يلقى ضلالا من الشك على مكانة عملة البلد ,مما يؤثر سلبا على تدفق رأس المال الأجنبي الخاص مهما حاول البلد تقديم ضمانات قانونية بتحويل الأرباح والاستهلاكات .

4- إن العديد من المعايير المستخدمة في الوسائل المختلفة للرقابة على الصرف الأجنبي,تكون غالبا تحكيمية, وتحدد بطريقة إدارية أو بيروقراطية ,مما قد يؤدي إلى تحقيقها لمصالح فئة دون أخرى .

المطلب الرابع :نظام استقرار الأسعار

نتائج الانهيار خلال سنوات الثلاثينات وكذلك الدمار الشامل الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية ,أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من اجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي .

ثمّ إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز سنة 1944 وكان من أهم الالتزامات التي فرضتها هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء في مجال تحقيق استقرار أسعار الصرف[1] :

1-على كل دولة أن تقوم بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب وقد كانت قيمة الدولار في ذلك الوقت تعادل 0.88867 غرام من الذهب ,كما كانت قابلية التحويل إلى الذهب.

2- يسمح لسعر الصرف بالارتفاع أو الانخفاض في حدود هامش لا يتعدى 1% من سعر التعادل و في جويلية 1959 سمح الصندوق بأن يزيد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى 2% مع ترك حرية تطبيق كل دولة الوسائل التي تراها مناسبة لإبقاء أسعار الصرف ضمن الهوامش المحددة

3- إتاحة قدر من السيولة الدولية تحت شروط معينة إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها.

---

[1] احمد الجامع "النظام النقدي الدولي الراهن أساسه وأزمته " القاهرة عن مجلة البنوك الإسلامية 1980 ص51

لنفس الضغوط منذ 1968, فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب الأمر الذي أفسد دوره كمقياس لأسعار التبادل , إذ لا يجوز القياس على معيار متغير , الأمر الذي أفسد دورالدولار كمقياس بعد أن اختلفت العلاقة بينه و بين الذهب ,وهذا ما يعني عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعد أن اختلفت كميات الدولار خارج أمريكا ومخزن أمريكا من الذهب , الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي سنة 1971 الإعلان عن سياسة اقتصادية جديدة تمّ بموجبها إصدار أمر عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب, كما تبنت السياسة الجديدة فرض رسوم إضافية بمقدار 10 % على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على إعادة تقييم الين الياباني[1] و القرار الأمريكي بإيقاف صرف الدولار بالذهب أغضب الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات ,كما أدّت التباعدات عن سعر صرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار و بهذا تم تحويل النظام من سعر صرف ثابت و مستقر إلى نظام صرف يعتمد على التعويم .

المطلب الخامس : نظام تعويم أسعار الصرف

الفرع الأول :مفهوم نظام التعويم

يعني التعويم عدم تحديد محتوى ذهبي للوحدة النقدية, وبالتالي يعني عدم الالتزام بتحديد رسمي لسعر عملة البلد بعملة بلد آخر بل ترك هذا التحديد لظروف العرض والطلب .

وتستهدف الدول من تطبيق هذا النظام إعطاء عملاتها قيمتها الحقيقية ,أي أن البلدان المعوّمة لعملاتها تكون غير ملزمة بالاحتفاظ بأسعار التعادل الرسمية المتفق عليها بموجب قوانين صندوق النقد الدولي ,وبذلك أصبح التعويم اعتراضا واقعيا على أن قيمة الدولار الأمريكي محددة بأكثر مما يجب وان بقية العملات الأوربية مقيّمة بأقل مما يجب ,ونتيجة لذلك فقد أخذت العملات المعومة تتمتع في السوق الحر بسعر أكثر ارتفاعا

---

(1) كامل بكري " الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية بيروت 1988 ص261-270

بالنسبة للدولار الأمريكي ,وبالفعل فان تعويم المارك الألماني أدى إلى ارتفاعه بمقدار 10% بالنسبة لسعر الدولار كما أن الين الياباني ارتفع بمقدار 6%بالنسبة لسعر الدولار.[1]

فالانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف الحر أو المرن عند نشوب الحرب العالمية الأولى, ما هو إلا تعويم العملة الوطنية للبلد ,حيث أصبح سعر الصرف يتحدد بحرية حتى قيل عن العملات أنها حرة في إيجاد السعر المناسب لها أي أنها حرة في أن تواجه الانخفاض أو الارتفاع في قيمتها ,إذ لم تعد العملات مرتبطة بالذهب وأصبحت تتحدد كأي سلعة أخرى بقوة العرض والطلب عليها.

إن هذا الانتقال ليس سهلا ولكنه ولادة عسرة لا يقع إلا بعد أن يتعرض اقتصاد البلد لضغوط محلية ,اختلالات اقتصادية ومؤثرات خارجية عالمية لا يستطيع أي بلد أن يكون بمنأى عنها سلبا أو إيجابا ,فاللجوء إلى نظام تعويم العملة يعني محليا أن الاقتصاد الوطني يمر بصعوبات اقتصادية لا تستطيع معها الإدارة الاقتصادية الاستمرار في حماية سعر ثابت لقيمة عملتها الوطنية[2].

كما أن التطورات النقدية الاقتصادية الدولية, سواء كانت تطورات طبيعية أم مخططة باتجاه إعادة هيكلة الاقتصاديات المناسبة بما يحقق مصالح الاقتصاديات المتقدمة ,تفعل فعلها في عملية الاختيار .

في ظل نظام التعويم ,آلية السوق هي التي تتكفل بتحقيق التوازن الخارجي وليس من خلال تحكم السلطات المالية والنقدية.

والسؤال:كيف يتحدد سعر الصرف المرن؟

---

[1] د.أمين رشيد كنونة "الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص252-253

[2] د. ضياء مجيد الموسوي "النظام النقدي الدولي" مرجع سابق 28-29

من اجل التبسيط نفترض أن التبادل الخارجي يتم بين دولتين و هما فرنسا وانجلترا.

الحالة الأولى: إذا كانت قيمة الواردات الفرنسية من السلع الانجليزية 10.000باوند إسترليني ,وصادراتها لنفس البلد 130.000 فرنك فرنسي.

ففي هذه الحالة يتحدد سعر الصرف بين العملتين عند المستوى 13 فرنك فرنسي

130.000 =13 على واحد كل جنيه إسترليني.

10.000

الحالة الثانية :إذا زادت واردات فرنسا من السلع الانجليزية ب 15.000 جنيه إسترليني , حتما سيؤدي إلى زيادة عرض الفرنك الفرنسي في انجلترا إلى المقدار195.000فرنك فرنسي(15000x13),فإذا لم يصاحب هذا الارتفاع زيادة طلب انجلترا على السلع الفرنسية فانه سيؤدي إلى انخفاض سعر الفرنك ليصبح 19.5 فرنك مقابل 1 جنيه إسترليني ,وبذلك تصبح السلع الفرنسية في السوق الانجليزية ارخص من السابق وسيترتب على انخفاض قيمة السلع المستوردة الفرنسية زيادة الطلب عليها في السوق الانجليزية ومن ثمّ تزداد صادرات فرنسا ,وهذا ما يفسر طلب انجلترا على الفرنك الفرنسي وفي الوقت نفسه حصل بالمقابل ارتفاع قيمة السلع الانجليزية في السوق الفرنسية وأن مثل هذا الارتفاع سيؤدي إلى تقليص حجم الاستيرادات الفرنسية من انجلترا ومن ثمّ سينخفض عرض الفرنك الفرنسي لدى انجلترا[1].

إن زيادة الطلب على الفرنك الفرنسي بسبب زيادة الواردات الانجليزية من فرنسا من جهة مع تقليص عرض الفرنك الفرنسي بسبب انخفاض حجم الواردات الفرنسية من انجلترا من جهة أخرى سيؤدي إلى تحقيق سعر صرف جديد لصالح فرنسا .

الفرع الثاني: طرق تحقيق نظام التعويم :

إذا كان الهدف الرئيسي لتعويم العملة كما ذكرنا سابقا إعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية, فان تحقيق الهدف المذكور يتم عبر الطرق التالية:

---

[1] د. ضياء مجيد الموسوي "النظام النقدي الدولي" مرجع سابق 28-29

1-فصل أو إبعاد الاقتصاد الوطني عن التأثيرات التضخمية للبلدان الأخرى,ذلك لان التضخم النقدي ينعكس على أسعار البضائع وبالتالي على القيمة الشرائية للنقود (بشكل سلبي) للبلدان الأخرى.

2-من خلال التعويم تتمكن البلدان إتباع سياسة نقدية ومالية داخلية دون التقيّد بوضع ميزان المدفوعات فيها ,أي أنّ الميزة الرئيسية للتعويم تتمثل في الاستقلال النقدي الوطني للدولة.

إنّ عدم ثبات أسعار الصرف سواء رفع سعر الصرف أو تخفيضه أو تعويمه لا يمرّ دون نتائج سلبية على التجارة الدولية , فارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف و كذلك التعويم يؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة الدولية ذلك لأنّ عقد الصفقات التجارية يتم هنا على أساس تطورات أسعار الصرف[1] .

الفرع الثالث:دوافع التعويم

يتم تعويم العملات المختلفة لأغراض مختلفة و لفترات زمنية محدودة قد تصل إلى بضعة أيام أو بضعة سنوات و لكنها في الغالب حالات طارئة و مستثناة من القاعدة العامة المتبعة في نظام النقد الدولي , و بذلك جميع حالات التعويم تعتبر إجراء مؤقت تنتهي بزوال الدوافع لها , وهذه الدوافع هي كالتالي[2] :

---

(1) http://www . ideas. repec. org p/cpr /ce prdp /631.h tm .

(2) د. علي حافظ منصور " اقتصاديات التجارة الدولية " مرجع سابق ص 140

1-إصلاح الخلل بميزان المدفوعات :

تتبع سياسة التعويم لإصلاح أيّ خلل بميزان المدفوعات , أي عجز أو فائض بالميزان , فمثلا : إذا كانت إحدى الدول تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها فمن صالحها أن تعمل على زيادة متحصلاتها من الصادرات المنظورة و غير المنظورة , و لكنّ احتفاظها بسعر صرف رسمي محدد و ثابت بالنسبة للعملات الأجنبية يجعل قدرة هذه الدولة على المنافسة في الأسواق الخارجية ضعيفة , أما في حالة تعويم العملة و تركها لظروف العرض و الطلب سيؤدي ذلك إلى خفض قيمة العملة مقوّما بالعملات الأجنبية , و من ثم خفض قيمة الصادرات مقوما بالعملات الأجنبية و زيادة القدرة التنافسية التي تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة على التصدير و زيادة المتحصلات من العملات الأجنبية و تقليل فجوة العجز بميزان المدفوعات .

2-الحدّ من الواردات:

تستخدم سياسة التعويم للحد من الواردات للتقليل من إحتملات العجز المتوقع في الميزان التجاري , إذا كانت الإجراءات الداخلية لا تستطيع تحقيق ذلك[1] , فمثلا عند ارتفاع أسعار البترول في بداية عام 1974 رأت فرنسا ضرورة الحدّ من واردات البترول للتقليل مدفوعات البترول التي تضاعفت بسبب زيادة الأسعار , فارتفاع أسعار البترول بنسب و صلت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ستؤدي إلى زيادة قيمة واردات فرنسا من البترول في حالة ثبات الكميّة المستوردة أو حتى في حالة نقص الكمية المستوردة بنسب أقل من نسب ارتفاع الأسعار ,ففي حالة التمسك بسعر ثابت ومحدّد للفرنك الفرنسي بالنسبة للعملات الأجنبية سيؤدي ذلك إلى زيادة المدفوعات التي سيتحملها ميزان المدفوعات الفرنسي نظرا لأن الطّلب على البترول في فرنسا قليل المرونة ,ولن تؤثر ارتفاع الأسعار في الكمية المستوردة إلا بنسبة قليلة جدا ,ولكن إتباع سياسة التعويم ستؤدي إلى خفض قيمة الفرنك الفرنسي مقوّما بالعملات الأجنبية ,أو زيادة العملات

---

[1] د. علي حافظ منصور " اقتصاديات التجارة الدولية " مرجع سابق ص و 141 و 142

الأجنبية مقوّمة بالفرنك الفرنسي نظرا لزيادة عرض الفرنك الفرنسي في مقابل الحصول على العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي مثلا لدفع ثمن واردات البترول .

1- إعادة تقييم سعر الصرف :

تتبع سياسة التعويم عند النظر في إعادة تقييم سعر الصرف الرسمي الثابت,فمن المتفق عليه أن سعر الصرف الرسمي الذي تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر بريتون وودز لعام 1944قابل للزيادة أو الخفض طبقا لشروط صندوق النّقد الدّولي ,فإذا رأت أحد الدّول أن سعر الصرف الرّسمي لعملتها أكبر بكثير من القيمة الحقيقية له بالأسواق الخارجية ورغبت في خفض القيمة الرّسمية لعملتها ,ففي هذه الحالة ستواجه الدولة بمشكلة تحديد النّسب الواجب خفض قيمة العملة بها وتعتمد في ذلك على سياسة التقدير والتوقعات ,فمثلا قد ترى إحدى الدول خفض قيمة عملتها بمقدار 5% بالنسبة للعملات الأجنبية ,فإذا لم تكن مثل هذه النسبة كافية لجعل سعر الصرف الرسمي مساوي لقيمته الحقيقية في الأسواق الخارجية ,فإنها قد تضطر بعد فترة قصيرة إلى إعادة تقييم العملة مرة أخرى بخفضها بنسبة 5% أخرى مثلا ,وهكذا حتى تتوصّل إلى سعر الصرف الرسمي المساوي لقيمة العملة الحقيقية بالأسواق الخارجية.

4-الحد من تدفق العملات الأجنبية للدّاخل:

قد تتبع سياسة التعويم للحد من تدفق العملات الأجنبية لداخل الدولة ,فمن المعروف أن المضارب يحاول دائما الاستفادة من جهتين :

التخلص من العملات الضعيفة في أسرع وقت ممكن لتجنب أيّ خسائر قد تحدث نتيجة انخفاض قيمة العملة و في نفس الوقت الاستفادة من توقعات ارتفاع قيمة العملة القوية في المستقبل , فمثلا لو افترضنا أن الدولار الأمريكي قد أصبح عملة ضعيفة في سوق النقد العالمي بسبب تزايد العجز المستمر بميزان المدفوعات الأمريكي, مما يوصي إلى احتمالات قيام الحكومة الأمريكية في المستقبل القريب أو البعيد بخفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية , و بذلك يسارع المضاربون بتحويل ما لديهم من دولارات إلى

العملات الأخرى القوية لتفادي احتمالات خسائر الدولار من جهة و للاستفادة من رفع قيمة العملات الأخرى بالنسبة للدولار من جهة أخرى .

الفرع الرّابع:خصائص نظام التعويم

1- إن لجوء البلد إلى نظام الصرف المعوّم يمكّنه من تطبيق السياسة النقدية الملائمة للظروف الاقتصادية الداخلية للبلد, ففي ظله لا يكون ملزما بتصحيح العجز عن طريق انتقال الذهب إلى الخارج و ذلك عن طريق إتباع البنك المركزي لسياسة انكماشية كما هو الشّأن في نظام الذهب , ففي ظل الكساد العظيم بدلا من تتبع البلدان سياسة توسعية التي تقود إلى تحقيق الاستخدام الكامل و رفع مستوى الإنتاج , اضطرت تحت هذا النظام إلى تطبيق أو إتباع السياسة النقدية الملائمة للظروف الاقتصادية الداخلية في حين أن تغيرات أسعار الصرف داخل السوق من شأنه تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعات .

2- في نظام النقد الأجنبي المرن أصبح الاحتياطي من هذا النقد مبدئيا عديم الجدوى[1] , لأن سعر بيعه يتفق مع كل تغير للعرض أو الطلب , غير أن الاحتياط يعد مفيدا لكونه يسمح للسلطة النقدية بتخفيف و وطأة تقلبات سعر النقد الأجنبي , إذ أن الزيادة المفاجئة في الصرف الأجنبي قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر , كل هذا يعني أن الكتلة النقدية المتداولة داخل البلد تتحدد تبعا للظروف الاقتصادية الداخلية للبلد , فالسلطات النقدية لها الحرية في تحديد حجم الكتلة النقدية بغض النظر عن مقدار الذهب الموجود لدى البنك المركزي .

3- إن ميزان المدفوعات يصحح نفسه بنفسه , ففي هذا النظام لم تعد هناك حاجة إلى استخدام الذهب لتسوية العجز الحاصل في موازين المدفوعات ,كما كان متبع مسبقا في نظام القاعدة الذهبية عندما تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات ,معنى ذلك أن عرض

---

[1] د. مدحت صادق " النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي " , مرجع سابق ص 54

عملة البلد تكون أكبر من الطلب عليها في سوق التبادل الخارجي ,وبالتالي تنخفض قيمتها مقابل العملات الأخرى وبذلك ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات , و يحصل العكس تماما عندما يواجه البلد فائضا في ميزان مدفوعاته حيث يؤدي ذالك إلى ارتفاع عملته في سوق التبادل الخارجي , و من ثمّ تنخفض الصادرات و تزداد الواردات و بذلك يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات .

الفرع الخامس: عيوب نظام الصرف العائم

- يمثل حالة من عدم الاستقرار كما أنه يخلق حالة من عدم التأكد و الارتباك.

- إن سعر الصرف المرن و ما يرافقه من عدم التأكد تجعل من المستحيل بالنسبة للمصدرين و الموردين معرفة السعر الذي سوف يحصلون عليه أو يقومون بدفعه على التوالي بالنسبة للصرف الأجنبي (مخاطرة في البيع و الشراء) .

- في ظل هذا النظام يكون هناك عرض كبير لكمية النقود يفوق الحاجة مما يؤدي إلى التضخم[1] .

وتوضح الأشكال البيانية التالية مختلف أنواع أنظمة سعر الصرف التي كانت متبعة من طرف الدول مابين سنة 1991-1999:

---

(1) د .فرانسيس جيرونيام " الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 219-220

الشكل رقم(2-1) : أنظمة سعر الصرف لجميع الدول

(Pourcentage du total)

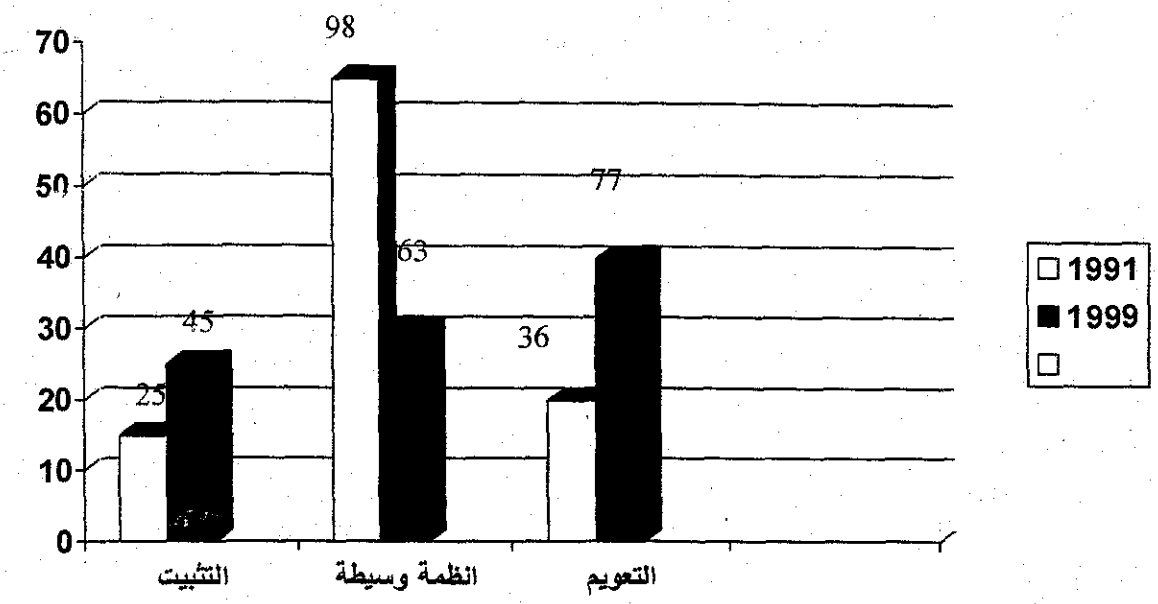

المصدر:

Mondher Chérif « les taux de change » revue banque édition paris 2002 p 92

ملاحظة: تشير الأرقام فوق الأعمدة إلى عدد الدول.

الشكل رقم(2-2): أنظمة سعر الصرف للدول المتقدمة

(Pourcentage du total)

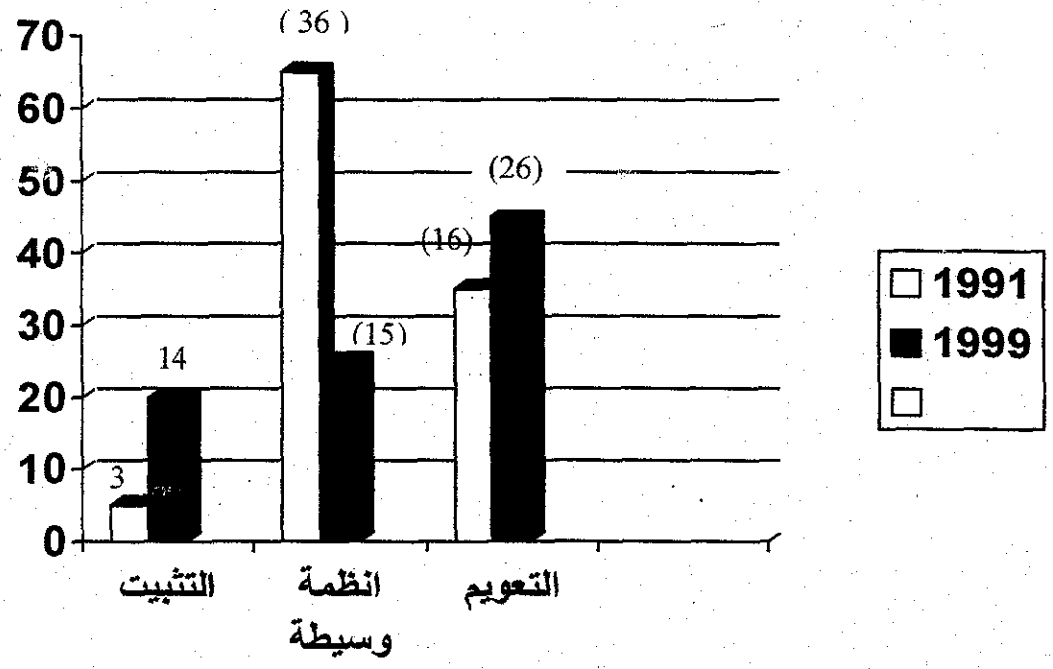

المصدر:

Mondher Chérif « les taux de change » revue banque édition paris 2002 p 92

الشكل رقم (2- 3) : أنظمة سعر الصرف للدول النامية

(Pourcentage du total)

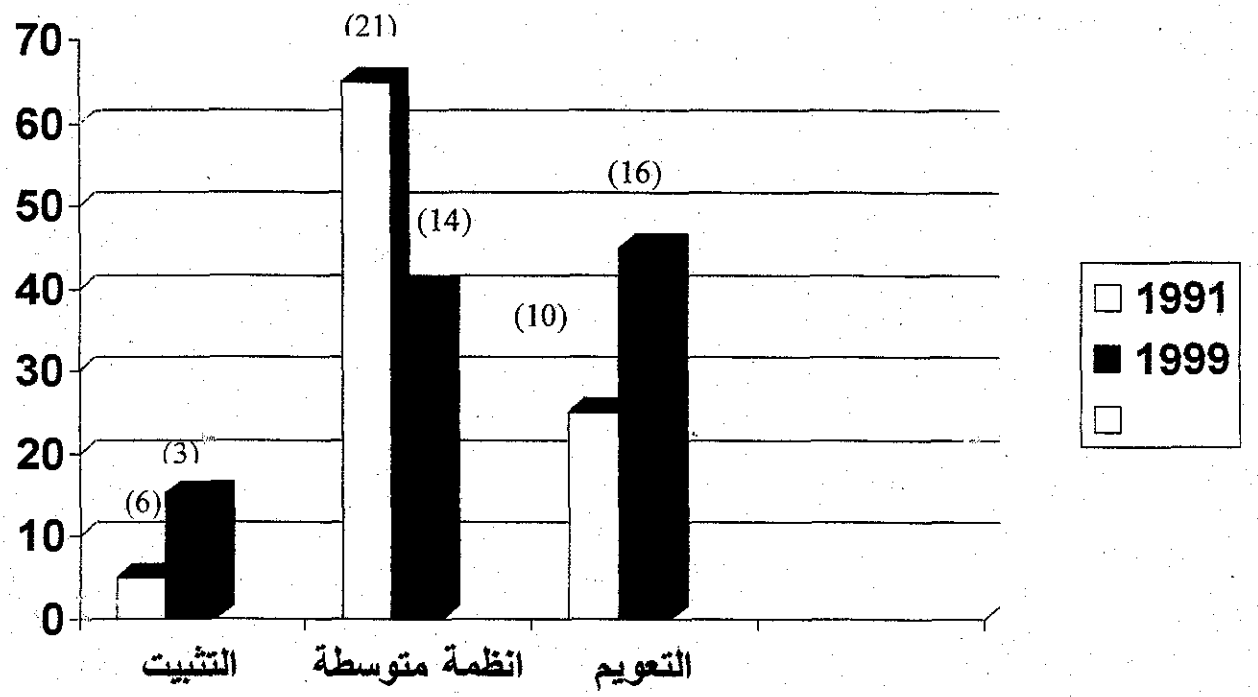

المصدر:

Mondher Chérif « les taux de change » revue banque édition paris 2002 p 92

المبحث الثالث:المستجدات في مسار أنظمة الصرف

إن أي نظام سياسي أو اقتصادي كان لابد أن يمرّ بمراحل تسمح بتطويره والقضاء على عيوبه ,وأنظمة الصرف عرفت تطورا عبر حقبة من الزّمن, غيرت من اقتصاديات بعض الدول وطوّرت أخرى وأدت إلى انهيار البعض الأخر ,ولهذا استوجب منا هذا المبحث دراسة أهم التغيرات والتطورات التي حدثت في أنظمة الصرف ,فمند انهيار نظام بريتن وودز لأسعار الصرف في مطلع السبعينات والسماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق صرف العملات ,اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف على النحو الوارد:

المطلب الأول :نظم أسعار الصرف الثابتة

الفرع الأول :مفهومه

هذه النظم ترتكز على ربط وتثبيت سعر الصرف الرسمي لعملة محلية ما ,حيال عملة أو سلّة عملات أجنبية مرجعية قياسية معينة ,ويكون سعر الصرف الرسمي إما سعرا موحدا مما يعني أن لا وجود لأسعار صرف أخرى,وإما سعرا مركزيا مما يعني وجود أكثر من سعر صرف واحد ,كما يكون سعر الصرف الرسمي المثبّت إما سعرا جامدا غير قابل للتغيير مهما كانت الظروف الاقتصادية ,وإما سعرا لكنّه قابل للتعديل أي يسمح بتحرك العملات صعودا ونزولا حول سعر الصرف المركزي المقرر وذلك ضمن هوامش متفق عليها من قبل الأطراف المعنية[1] ,وبالتّالي فان سعر الصرف الثابت عبارة خاطئة حيث

---

[1] عن موقع الانترنيت:

http://www.aljazeera.net/nr/exercices/9cf

أن السلطات تثبت هذه العملة وتغيّرها عند الحاجة ,فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم[1].

الفرع الثاني: أسباب التثبيت

لماذا تثبت الدول ولاسيما الصغيرة منها, أسعار صرف عملاتها وتفقد احدي أدوات السياسية الاقتصادية لتصحيح الميزان التجاري ,و كذالك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي ويصعب التحكّم في الميزان التجاري مع أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري ؟

من بين العناصر التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت:

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل :الاستثمار والإنتاج .
- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل, وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة, وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتّالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.[2]

---

(1) عن موقع الانترنيت
http:// www.suhuf.netsa/2005 jaz/oct/26/2c6.htm

(2) الدكتور بلقاسم العباس ,"سياسات أسعار الصرف",إصدارات جسر التنمية, مرجع سابق

الفرع الثالث :أشكال نظام سعر الصرف الثابت:

يتخذ نظام الصرف الثابت جليّا ثلاثة أشكال :

1-سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة وحيدة:

وفي ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار مثلا أو أية عملة أخرى, فنجد حوالي 36 دولة تتبع هذا الترتيب كما أن هناك حوالي نصف مجموعة البلدان النامية تطبق هذا النظام .

وهذه العملة التي يتم ربط سعر الصرف بها ,تتميز بمواصفات معينة كالقوة الشرائية لها والاستقرار النسبي في قيمتها.

2-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات المختلفة:

في ظله ترتبط عملة أي بلد بسلة من وحدة حقوق السحب الخاصة*,أو سلة العملات الأخرى التي تستند عادة إلى أهم الشركاء التجاريين للبلد ,ويتم استخدام أوزان ترجيحية تعتمد على حجم التجارة بين الدولة وشركائها التجاريين الدوليين ,وقد لوحظ أن هذا الترتيب يكون أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف,وحتى عام1991 حوالي ربع مجموعة البلدان النامية تطبق هذا الترتيب .

3-سعر الصرف الثابت المرن :

هو ذلك النظام الذي يتم فيه المحافظة على ثبات قيمة العملة ,مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلّبات سعر الصرف,إلاّ انه توجد أحيانا مشكلة خطيرة في تحديد ما إذا كانت العملة أساسا معومة أو مربوطة ,فبعض البلدان التي تربط عملتها رسميا بعملة معينة تسمح لنفسها بهوامش عريضة نسبيا بحيث تصبح شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها.

المطلب الثاني :نظام تعدد سعر الصرف

تعتمد الدولة التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف إلى تحديد سعر عملاتها الوطنية وتحرص على المحافظة عليه فلا تعدله إلا تحت ضغوط ملّحة تهدد علاقتها التجارية

الخارجية وقد يكون سعر الصرف المحدد, سعرا وحيدا وربما يكون متعددا تبعا لاختلاف أنواع العمليات وطبقا لجدول أفضلية معين,وكذالك الدولة التي تجرى التعامل معها ,وسعر الصرف المتعدد له مظهرين رئيسيين فهو إما أن يكون في البيع النقد الأجنبي أو في شرائه أو في كليها معا.

1- من حيث بيع النقد الأجنبي :

تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه المواد,كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدّائنة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية,كما يتمّ تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري .

2- من حيث شراء النقد الأجنبي:

فان السلطات النقدية تأخذ بتعدد السعر المطبق على ما يعرض عليها من عملات أجنبية إمّا بغرض الحصول على دخل وإما بتشجيع أنواع معينة من الصادرات .

فالغرض الأول ألا وهو الحصول على دخل ,فتعمد الدولة إلى رفع سعر عملتها عندما ترغب في مشاركة الشركات الأجنبية المستغلة للموارد الوطنية ,كالبترول أو المعادن مثلا لما تحققه من أرباح لاسيما إن كان ثمة اتفاق يمنعها من اللّجوء إلى ضرائب مباشرة ,أو عندما ترتفع أسعار الصادرات في السوق العالمية ,أما من حيث تشجيع بعض أنواع الصادرات فقد تخفّض الدولة سعر عملتها بالنسبة لحصيلة صادرات أخرى بغية تشجيع صناعات معينة ,وقد تستغلّ التفاوت في مرونة الطلب على الصادرات الوطنية,فتخفيض سعر عملتها الوطنية بالنسبة للصادرات ذات الطلب المرن وترفعه بالنسبة للصادرات ذات الطلب غير المرن , فتزيد بذلك حصيلة من النقد الأجنبي[1] .

---

[1] محمّد ناشد ,التجارة الداخلية والخارجية ص 161-164

المطلب الثالث : نظام أسعار الصرف العائمة

ساد التعويم للعملات الرئيسية القوية كظاهرة عالمية في فترة الثمانينات و سبقه سقوط سعر الذهب الرسمي و أصبح خاضعا للعرض و الطلب كأي سلعة أخرى, و هي النهاية العملية لاتفاقية بريتن وودز , و انعكس الأمر على النظام الرأسمالي و هياكله , و أدت هذه الظاهرة إلى تراجع حجم الاستثمارات و النمو و انتشار البطالة و التضخم و قلة نسبة الأرباح , و بدأت مظاهر الاختلاف بين أوربا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية في درجات النمو المختلفة , و أصبحت البلدان النامية تتأثر بالاضطرابات النقدية العالمية و كانت مرحلة الاستعمار هي الأوضح في تحسين هذه الحالة .

الفرع الأول: ترتيبات الصرف العائم

يؤخذ هذا الترتيب ثلاثة أشكال كالتالي :

1- نظام سعر الصرف المختلط :

أي خليط بين التثبيت و التعويم , و تحت هذا النظام فإن الدولة تتبع عدة سياسات نقدية هدفها هو التأثير على أسعار صرف عملتها بما يحقق مصالحها, مثل دخول الدولة كبائع أو مشتر لعملتها أو لعملات أجنبية أخرى, لتقلل من تذبذب أسعار عملتها اليومية , كما تتدخل الدولة أحيانا لتحرك أسعار عملتها بما يتناسب أيضا مع متطلباتها إن كان بالارتفاع أو الانخفاض, و يطبق هذا النظام في مجموعة النظام النقدي الأوربي الذي انتهى بتوحيد عملات دول الإتحاد في عملة واحدة Euro حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة[1] .

---

[1] مجلة السياسة الدولية ,عدد144 افريل 2002 صفحة 216

2-التعويم المدار Managed floating :

يقوم هدا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف ,وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من اجل تلافي التقلبات الحادة[1] في القيم الخارجية لها وتحقيق صالح وطني على حساب البلد الآخر ,كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية ,إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية ,والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من اجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيا وذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى ,وعلى أي الحالات فان السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف[2] stabilization fund ,على انه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا اكبر للتغيرات

في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ,وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف لقدر اكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

ولقد اقترح البروفسور J.E.MEADE أسلوب التخفيض التدريجي the Crawling Peg والذي يتلخص في إجراء تغيير سعر الصرف خلال فترة زمنية بدلا من إجرائه

---

[1] الدكتور محمد دويدار و الدكتوراسامة الفولي "مبادئ الاقتصاد النقدي" جامعة الاسكندرية2003 ص112

[2] finances et développement septembre 2003 « régimes de taux de change »Stanley ficher

عند لحظة زمنية دفعة واحدة ,فعلى سبيل المثال: إجراء تخفيض في قيمة العملة المحلية بنسبة 10% يمكن تنفيذه خلال خمسة أشهر بمعدل 2% شهريا على أن يتم الإعلان عن حجم واتجاه التغيير وتوقيته مسبقا وبذلك يعطي قدرا كبيرا من التأكد حول أسعار الصرف ,مما يقلل من دافع المضاربة,وفي نفس الوقت يتم تلافي العبء الاجتماعي لإجراء تخفيض كبير ومفاجئ في سعر الصرف , ولكن قد يحتاج الأمر في هذه الحالة إلى إجراء زيادات في أسعار الفائدة المحلية بنفس نسبة التخفيض حتى يتم تعويض الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة ويقلل من دافع التخلص منها[1].

3- التعويم الحر Free Floating :

تعد سياسة التعويم الحر على طرف نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف ,ويعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها,ولذلك فان الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف ,فسعر الصرف يتحدد يوميا حسب تقلبات العرض والطلب ,تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة ,وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى .

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " جامعة الإسكندرية طبعة 1999ص326

وقد تتدخل السلطـــات أحيانا عنـــد الضرورة للحيلولة دون المبالغـــة في المضاربات والحفاظ على النظـــام في المعاملات المصرفيـــة داخل السوق وعن إذا كنا نفضل استخدام اصطلاح التعويم المدار .

وقد اتجهت بعض الدول الأوربية بقيادة جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى تكوين نظام نقدي إقليمي يقوم على أساس تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء مع تعويم عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى تعويما جماعيا و قد كانت هذه الخطوة نواة إنشاء النظام النقدي الأوربي .

و لما كانت الدول الصناعية التي انتهجت سياسة التعويم سواء بشكل فردي أو جماعي تشكل ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية لذلك يكون مفهوما لماذا اعتبرت سياسة التعويم ظاهرة دولية [1] .

وتبين الأشكال البيانية التالية تطورات أنظمة سعر الصرف من1990-2001

---

[1] مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي" مرجع سابق ص50

تطور أنظمة سعر الصرف حسب مجموعات الدول من1990-2001

الشكل رقم(2-4) : تطور أنظمة سعر الصرف لجميع الدول بالنسبة المئوية

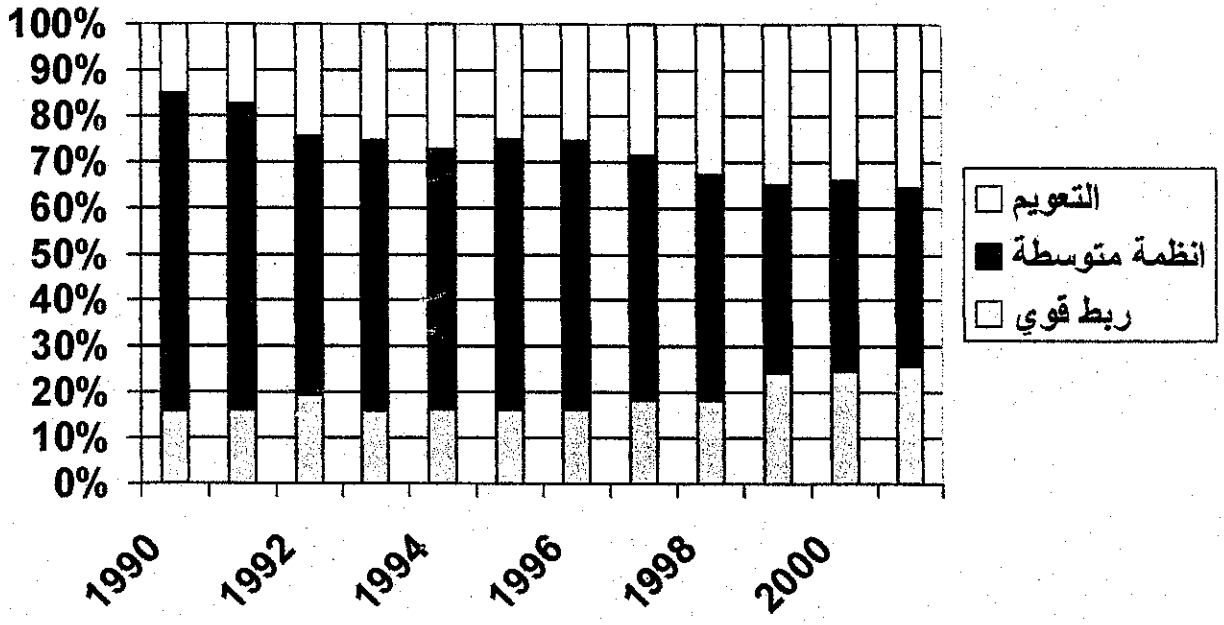

الشكل رقم(2-5) : تطور أنظمة سعر صرف الدول النامية

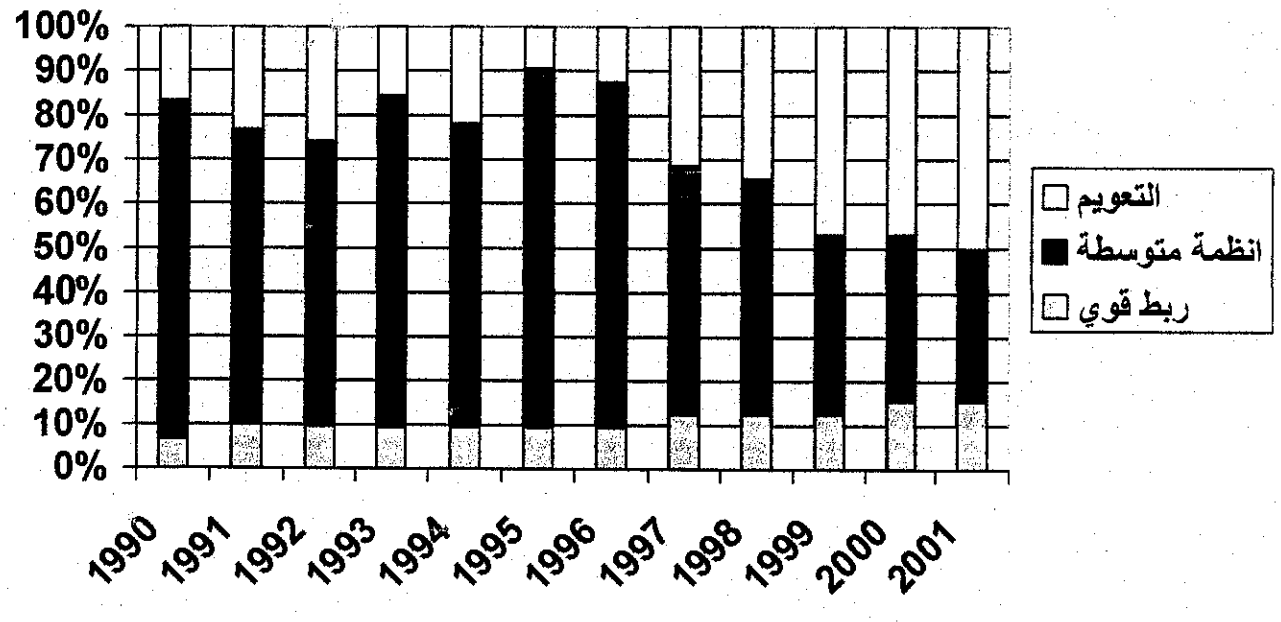

الشكل رقم(2- 6): تطور أنظمة سعر صرف الدول المتقدمة

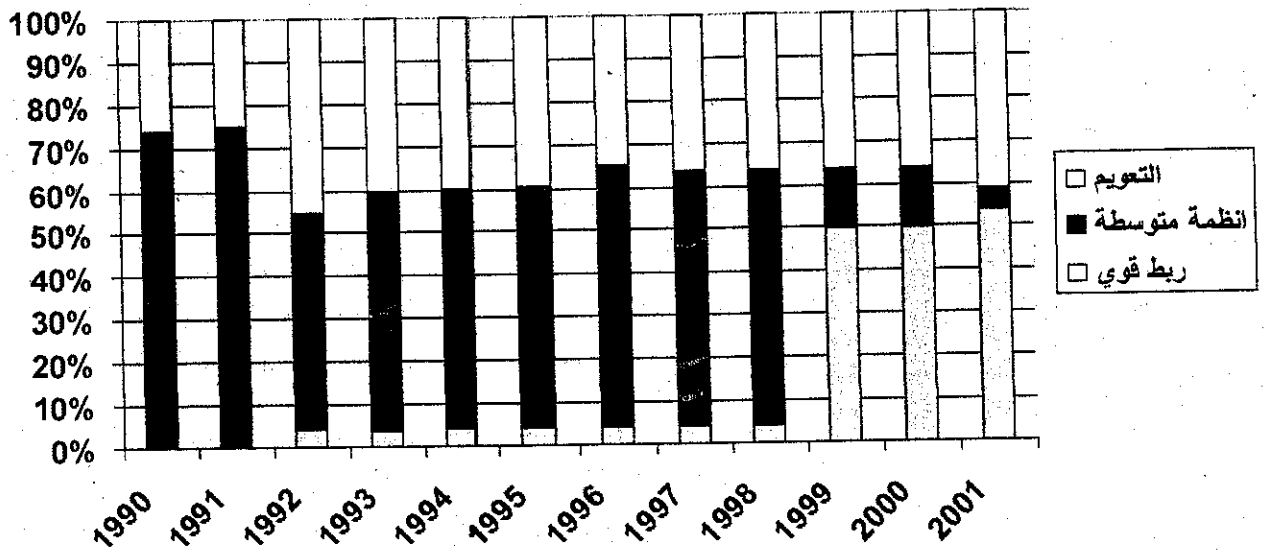

الشكل رقم(2-7) : تطور أنظمة سعر الصرف لدول في إطار النمو.

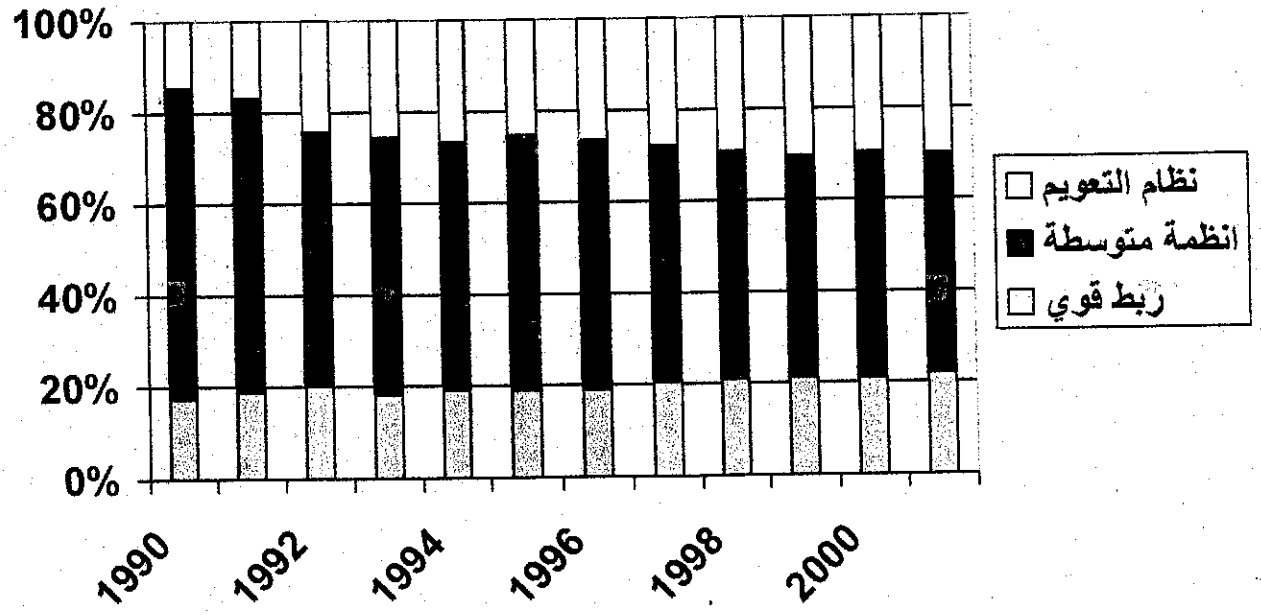

المصدر :

Jean-Pierre Allegret « les régimes de change dans les marché émergents » paris 2005

المبحث الرابع : مميزات أنظمة أسعار الصرف الحالية لدول العالم

تعد معظم المفاهيم المتعلقة بأنظمة سعر الصرف و السائدة في بلدان العالم وليدة التقلبات العميقة التي طرأت على نظام النقد العالمي خلال السبعينات , و نذكر من بين أهم تلك الأحداث إلغاء نظام علاقة القيمة النقدية بالذهب سنة 1971 و تخفيضات سعر الدولار الأمريكي الذي كان يرتكز عليه نظام التثبيت السائد آنذاك سنتي 1971 و 1973 , و إنشاء حقوق السحب الخاصة سنة 1970 كوحدة حسابية و كعنصر من عناصر الاحتياطيات الدولية , ثم ربط قيمتها بسلة من العملات الرئيسية منذ جوان 1974 .

خلال عقد من الزمن تحول نظام الصرف العالمي من حالة التثبيت التي كانت تلتزم الدول بموجبها بتحديد قيمة عملتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة للذهب , إلى الوضع الحالي الذي يحاول تنظيم عمليات الصرف و إدخال نوع من الاستقرار على ترتيباته من خلال نظام لا تمتّ فيه قيمة العملات للذهب بصلة .

و تتميز أنظمة أسعار الصرف الحالية لدول العالم بأربعة ظواهر و هي كالآتي: [1]

الظاهرة الأولى : تعتبر هذه الظاهرة ظاهرة رئيسية وتتمثل في الاختلاف العريض لترتيبات الصرف المتبعة , إذ نجد أن عدد الدول التي تثبت عملاتها يفوق بكثير عدد الدول المعومة لها , إلاّ أن معظم العمليات التجارية و الصفقات المالية بين نخبة الدول ذات العملات المعومة , فحتى أواخر سبتمبر 1987 كان الوضع كما يلي :

* 90 دولة تمارس سياسة التثبيت لعملاتها, بينما اختارت 13 دولة التعويم المحدود لعملاتها نسبة لعملة واحدة أو ترتيبات جماعية, وأخيرا 47 دولة تمارس سياسة التعويم

و تجدر الإشارة هنا أن الدول الصناعية كلها تمارس إما التعويم المطلق (الولايات المتحدة الأمريكية , اليابان , كندا , أستراليا و إنجلترا) أو التعويم المحدود ضمن ترتيبات جماعية(كما في السوق الأوربية المشتركة).

---

(1) محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ص 105 و 106 و 107

لذا فرغم أن العدد الكبير من بلدان العالم تمارس التثبيت يظل من الأرجح أن نعتبر النظام الحالي نظام تعويم إذا تمّ القياس بالأوزان التجارية , فواقع الأمر أن ما بين ثلثي إلى أربعة أخماس التجارة العالمية تتم بالأسعار العائمة .

الظاهرة الثانية : هي أن نظام أسعار الصرف العالمي مازال يحظى باهتمام كبير لدى الأوساط الدولية, و لقد أصبح جليا خلال السنوات الأخيرة أن إخلال الهدوء و الاستقرار على نظام أسعار الصرف لا يتوقف على نوعية الترتيبات المتبعة فحسب , بل يقتضي أكثر من ذلك إتباع سياسات اقتصادية مرنة و متزنة على المستوى الوطني, ذلك لأن قلة المرونة أو كثرتها تؤدي لا محالة إلى عدم الاستقرار في نظام أسعار الصرف .

الظاهرة الثالثة : تتمثل هذه الظاهرة في التغيرات العريضة لأسعار الصرف الاسمية و الحقيقية و الفعلية سواء على الأمد القصير أو الأمد المتوسط والطويل وتقريبا بأي مقياس كانت نسبة التغير في أسعار الصرف خلال عشر سنوات من عهد التعويم (1973-1982) أكثر بكثير من النسبة المقابلة خلال عقد من فترة التثبيت (1963-1972) , ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن قابلية التغير لأسعار الصرف العائمة ,فاقت بشكل بارز مستوى التغير الناتج عن فوارق الأسعار البينية للدول مما أدى إلى تغيّر ملحوظ في أسعار الصرف الحقيقية كذلك,وقد كان فشل نظرية تساوي القوى الشرائية هذا أكثر وضوحا في الأمد القصير و المتوسط إلا أنه من جهة أخرى يجدر بالذكر أن تغير أسعار الصرف تحت التعويم كان أقل من تغير أسعار الأسهم و الفوائد و السلع , و هذا يدل على أن التقلبات السريعة التي شهدتها فترة التعويم كانت كافية للتأثير ليس على أسعار الصرف فحسب بل و على جميع الأسعار المحلية و الدولية .

الظاهرة الرابعة : هي أن نظام التعويم لم يقلل من أعباء المدفوعات أو يقلص حجم الطلب على الاحتياطات, نسبة لما كان عليه الوضع تحت نظام التثبيت , بل خلافا لذلك مازالت معظم الدول تعتبر سعر الصرف من بين العناصر الرئيسية ضمن سياستها الاقتصادية و تقاوم ارتفاعه لحماية الصادرات و انخفاضه للحد من آثاره التضخمية .

خاتمة الفصل الثاني:

بعد استقرائنا للتطور التاريخي لأنظمة الصرف الأجنبي, لاحظنا أنها مرّت بأطوار مختلفة لتعكس المراحل التّي قطعها النظام الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر, و التي تمحورت حول نظام بريتن وودز , حيث ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب الذي صارت عليه معظم دول العالم على خلفية المكانة البارزة التّي احتلتها العملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي خلال تلك الفترة و انهيار النظام المذكور في عام 1971 عندما انفك الدّولار عن الذهب و بدأ العمل بنظام التعويم الذي تحددت بموجبه أسعار صرف العملات وفقا لقوى السوق من دون تدخل السلطات النقدية , على أنّ نظام الصرف لدى بعض الدول ظل يراوح بين أسعار الصرف الثابتة و أسعار الصرف المرنة أو التعويم .

و من خلال دراستنا لأنظمة الصرف لاحظنا أنه كان هناك نوعا من عدم الكفاءة و القدرة على المواكبة في أسعار الصرف الثابتة لتزايد حجم التبادل التجاري , و لهذا انصبّت الأمّة الاقتصادية على إيجاد نظام يحقق الاستقرار في عمليات الصرف دون تثبيته و كانت حتمية الانتقال إلى نظام الصرف العائم .

الـــفصـــل الثـــالث

أنظمة سعر صرف الدول النامية

مقدمة الفصل الثالث:

منذ السبعينات غيّرت عدة دول أنظمة الصرف فيها وذلك بالتحول من نظام سعر صرف مربوط بعملة واحدة عموما الدولار الأمريكي ,إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن, والهدف من هذا التحول هو تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى بسبب قرار هذه الأخيرة تعويم عملاتها بغد انهيار نظام بريتن وودز سنة1973 ,هذه التقلبات نجمت عنها عدة مشاكل في تعاظم المخاطرة عند اخذ قرارات الاستثمار وإدارة المالية العامة ,والاقتراض الخارجي وإدارة احتياطي الصرف,كما أن الدول النامية زادت من تحولها نحو أنظمة الصرف المرنة لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية, ويسمى هذا النظام المحدود المرونة بنظام الصرف العائم المدار .ويعود الرجوع إلى هذا النظام أيّ الصرف العائم في الدول النامية إلى عدة عوامل منها ارتفاع وتسارع معدلات التضخم في حقبة الثمانينات خاصة في دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية و في أوربا و قد أرغمت هذه الدول على تخفيض عملاتها لتفادي تدهور قدرتها التنافسية, و في الواقع تم ربط سعر الصرف الاسمي بمعدل التضخم ,فقرار التعويم شجعه نسبة المخاطرة المربوطة بعملات الدول الصناعية عوض الاعتماد على الربط بسلة العملات و تخفيض العملة وفق تقلبات عملات الدول الصناعية ,فإن بعض الدول اختارت انتهاج سعر الصرف مرن بحيث يتم تعديله وفق تقلبات أسعار الصرف دون سابق إعلان وبالتالي تفادي المخاطر السياسية المتعلقة بقرارات التخفيض فمجمل الدول في إفريقيا و الشرق الأوسط اختارت نظام ربط العملة أما الدول الآسيوية فاختارت النظام المرن في حين اختارت دول جنوب أمريكا النظامين حسب معدلات التضخم وبجدر بنا الإشارة إلى أن الدول النامية تعانى من نقص مواردها من العملات الصعبة ويدفعها ذلك إلى فرض القيود على شراء تلك العملات بالعملات المحلية و يمكن التغلب على مثل هذه القيود إلى حد ما عن طريق تحديد أسعار تحويل منخفضة مما ينتج عنه استيراد كميات اكبر وتحويل عملات أقل.

المبحث الأول : المداخل النظرية وظروف الدول النامية

تعددت المداخل النظرية التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف و خاصة دور رفع سعر الصرف الأجنبي (أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية)في علاج العجز في ميزان المدفوعات , وسوف نركز على ثلاثة مداخل أساسية هي :

1- مدخل المرونات

2- مدخل الاستيعاب

3- المدخل النقدي

حيث سنتعرض في البداية للافتراضات الأساسية التي يقوم عليها كل نموذج وكيف يستخدم في تحليل اثر التخفيض في قيمة العملة ثم نبحث في مدى ملائمة تلك الافتراضات لظروف الدول النامية , والهدف الأساسي من التحليل هو التعرف على الأدوات التحليلية التي تساعدنا في تفهم الدور الذي يلعبه سعر الصرف الأجنبي كأحد المتغيرات الاقتصادية الهامة في الدول النامية وفي ضوء تفهمنا لهذا الدور نستطيع أن نحدد معالم أنظمة الصرف الأجنبي المثلى بالنسبة لها[1].

المطلب الأول :مدخل المرونات

الفرع الأول :مفهوم مدخل المرونات

يتناول هذا المدخل اثر التغيرات في سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات وذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي:

*يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين Aggregated Goods هما " الصادرات و الواردات " و أن عرضهما تام المرونة .

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص 334-335

*عدم وجود سلع أخرى سواءا بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكوّنا"أجنبيا " في السلع المصدرة و التي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا .

*غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل و كذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات .

إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات, يعتبر نموذجا للميزان التجاري و عليه فإن "العجز" في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات , و التي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية , عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية , و أن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما, و بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , في البداية سنبحث تأثير التخفيض على حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات ثم نجري التّحليل في ظل افتراضات أكثر واقعية و ذلك على النحو التالي :

1- تأثير التخفيض على حصيلة الصادرات و بالتالي عرض العملة الأجنبية :

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبنفس النسبة ,حيث أن عرض الصادرات تام المرونة يضمن عدم تغير أسعارها بالعملة الوطنية ,فانه من المتوقع أن تزيد حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها مرنا أو أن تظل الحصيلة كما هي دون تغيير, إذا كان الطلب على الصادرات متكافئ المرونة أو أن تنخفض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها غير مرن .

2- تأثير التخفيض على مدفوعات الواردات وبالتالي الطلب على العملة الاجنبية :

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة سوف يؤدي بالمثل إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية, بما يؤدي إلى تخفيض الواردات ,طالما كانت مرونة الطلب عليها لا تساوي الصفر (وبافتراض ثبات العوامل الأخرى) وهي أذواق المستهلكين

ودخولهم ,فان تأثير التخفيض على مدفوعات الواردات إنما يتوقف على مرونة الطلب عليها فمن المتوقع أن يؤدي إلى تخفيض مدفوعات الواردات أو الطلب على العملة الأجنبية إذا كان الطلب على الواردات مرنا, أو أن تظل المدفوعات كما هي إذا كان الطلب متكافئ المرونة, أو أن تزيد مدفوعات الواردات إذا كان الطلب غير مرن .

ولقد استخلص مارشال ليرنز من هذا الوضع المبسط شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات, وهو أن يكون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد[1] .

3- إجراء التحليل في ظل افتراضات أكثر واقعية :

والذي نتناوله على النحو التالي :

- بإسقاط الافتراض القائل بأن عرض الصادرات والواردات تام المرونة ,فان تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالعملة الوطنية وذلك لانخفاض درجة استجابة العرض المحلي من الصادرات (بالنسبة للتخفيض) بما قد يلغي جزئيا اثر التخفيض على أسعارها بالعملة الأجنبية ,ونستطيع القول انه كلما انخفضت مرونة العرض المحلي للصادرات, كلما قلت فعالية التخفيض في جعل أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ارخص من ذي قبل ,وكذلك الحال بالنسبة لمرونة عرض الواردات ,حيث تقل فعالية التخفيض في جعل الواردات اغلي نسبيا ,مقومة بالعملة الوطنية كلما انخفضت مرونة العرض الاجنبي للواردات .
- نفترض وجود سلع محلية تمثل بدائل للواردات في هذه الحالة , إذا ما نجح التخفيض في قيمة العملة في زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية فإنه سوف يجعل بدائلها المحلية أرخص نسبيا , مما يساعد على تحويل الإنفاق المحلي اتجاه الإنتاج المحلي فتنخفض مدفوعات الواردات و بالتالي الطلب على العملة الأجنبية , مما يساهم في علاج العجز في الميزان .

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص336

بصفة عامة فإن توفر بدائل محلية للواردات, سوف يزيد من مرونة الطلب المحلي عليها , و تتوقف تلك الزيادة على درجة الإحلال بين الواردات و بدائلها المحلية في الإنتاج و الاستهلاك , و كلما زادت درجة الإحلال بينهما كلما زادت مرونة الطلب المحلي على الواردات و بالتالي زادت فعالية التخفيض في تقليل مدفوعات الواردات

- ❖ نفترض وجود طلب محلي على السلع المصدّرة, و في هذه الحالة سوف يؤثر ذلك الطلب على مرونة عرض السلع الموجهة للتبادل الدولي , و نتوقع أنه كلما زادت الكمية المستهلكة محليا منها و إنخفظت مرونة الطلب المحلي عليها ,كلما إنخفظت مرونة عرضها و بالتالي تقل أيضا فعالية التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات
- ❖ نفترض و جود مكوّن أجنبي في إنتاج السلع المصدّرة و في هذه الحالة إذا ما نجح التخفيض في زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية بما فيها السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج للتصدير, فإنه يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالعملة الوطنية , بما يلغي جزئيا ما قد يحدثه التخفيض من جعل الصادرات أرخص نسبيا بالعملة الأجنبية , و يتوقف ذلك على الأهمية النسبية للمكوّن الأجنبي في إنتاج سلع التصدير , و من الواضح أنه كلما زادت تلك الأهمية كلما قلة فعالية التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات[1] .

<u>النتيجة</u> : يعتمد مدخل المرونات في صورته المبسطة ,على كل من مرونتي الطلبعلى الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات, في تحليل أثر التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية أو رفع سعر الصرف الأجنبي في علاج العجز في الميزان التجاري ,على أنه يمكن توسيع النموذج ليأخذ في الاعتبار المعاملات غير المنظورة و بالتالي نبحث العجز في الحساب الجاري .

ولكن بإجراء التحليل في ظل افتراضات أقل تجريدا, فإن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي يتسع ليشمل تغيير الأسعار النسبية للواردات و بدائلها المحلية فيكون لتخفيض قيمة العملة أثرا تحوليا على الإنفاق المحلي بعيدا عن الواردات و

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص338

اتجاه الإنتاج الوطني, و يتوقف هذا الأثر على مرونة الإحلال بين الواردات و بدائلها المحلية و كذلك على مرونة عرض الجهاز الإنتاجي من تلك البدائل ,و من ناحية أخرى يؤثر التخفيض بصورة مباشرة على أسعار الصادرات و ذلك إذا ما كان هناك طلب محلي عليها, هذا إلى جانب تأثير التخفيض على تكلفة إنتاج الصادرات و بالتالي مرونة عرضها (في حالة ما يكون هناك مكوّن أجنبي في إنتاجها و يتوقف ذلك التأثير أيضا على مرونة الطلب المحلي على الصادرات و مرونة عرض الجهاز الإنتاجي منها .

الفرع الثاني :مدى ملائمة مدخل المرونات لظروف الدول النامية

يركز هذا المدخل على ما يحدثه رفع سعر الصرف الأجنبى أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من تغيير في أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية والواردات بالعملة المحلية , ويفترض النموذج أن رفع سعر الصرف سوف يؤدي إلى تخفيض الأسعار الأجنبية للصادرات وكذلك رفع الأسعار المحلية للواردات ,وان اثر السعر سوف يعمل على علاج العجز في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات من ناحية ,وتخفيض الواردات من ناحية أخرى .

وحيث أن قدرة أي دولة على التأثير في الأسعار الأجنبية لصادراتها, تتوقف على أهميتها النسبية في السوق الدولية ,فانه يصعب قبول الفرض السابق بالنسبة لكافة الدول النامية التي تمثل حجم صادراتها اغلبها نسبة صغيرة من الإنتاج العالمي وبالتالي تعدّ في وضع الدول الصغيرة "القابلة للاسعار الدولية"price taker ,وعليه فانه من غير المتوقع أن تنخفض الأسعار الأجنبية لصادرات الدول التي لا تستطيع التأثير على أسواق صادراتها وذلك إذا ما قامت بإجراء رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية ,حيث يختفي اثر السعر الذي كان من المتوقع أن يزيد من حجم الصادرات ,هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه من المتوقع أيضا في هذه الحالة أن يؤدي "التخفيض " إلى رفع الأسعار المحلية للصادرات وبالتالي فان حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية سوف ترتفع وان ظلت ثابتة مقومة بالعملة الأجنبية.

إن ارتفاع حصيلة الصادرات بالعملة الوطنية قد يعمل على تشجيع إنتاج السلع القابلة للتصدير و تقليل الاستهلاك المحلي منها, مما يؤدي إلى زيادة مرونة عرض الصادرات في تلك الدول و يشجع على زيادة الحصيلة الكلية للصادرات .

أما بالنسبة لتأثير التخفيض على مدفوعات الواردات فإن الأسعار المحلية للواردات قد لا ترتفع كنتيجة لرفع سعر الصرف إذا صاحب سياسة التخفيض في الدول النامية اتجاه نحو إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية ,و التي تتمثل في رفع القيود الكمية و تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات و التي كانت تجعل أسعارها المحلية مغالى فيها قبل التخفيض هذا من الناحية ,و من ناحية أخرى ليس من المتوقع أن تظل أسعار الواردات ثابتة مقومة بالعملة الأجنبية , حيث غالبا ما يقوم المنتجون الأجانب بالرد على سياسة التخفيض بإتباع " سياسة الإغراق " لأسواق الدول النامية من خلال تخفيض الأسعار الأجنبية لصادراتهم إليها .

و يشترط مدخل المرونات لنجاح سياسة " التخفيض " أو رفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة , و فقآ لظروف الدول النامية فليس من المتوقع أن تنجح سياسة التخفيض في تصحيح العجز في الميزان التجاري , وحيث تتميز تلك المرونات بالانخفاض حيث تتدرج اغلب الدول النامية تحت تصنيف الدول المصدرة للسلع الأولية (السلع الزراعية الغذائية –المواد الخام الزراعية والمعادن) ولذلك فانه على افتراض أن سياسة "التخفيض " قد أدت إلى تخفيض الأسعار الأجنبية لصادرات الدول النامية ,فمع انخفاض مرونة الطلب الأجنبي عليها فليس من المتوقع أن ترتفع حصيلة الصادرات بدرجة محسوسة وحتى إذا ما افترضنا أن الطلب الأجنبي قد استجاب بدرجة كبيرة للانخفاض في أسعار الصادرات ,فان زيادة حجم هذه الأخيرة تتوقف على مرونة العرض المحلي منها ,ومن المعروف أن مرونة عرض صادرات الدول النامية بصفة عامة تتميز بالانخفاض على الأقل في الأجل القصير,وذلك بسبب طول فترة التفريغ Gestation Period في الأنشطة الزراعية بالمقارنة بالأنشطة الصناعية إلى جانب أن الموارد

العاطلة في قطاع التصدير للأنشطة الأخرى غير الزراعية,تحتاج إلى موارد ضخمة لتدعيمها وتكميلها والتي تعاني من قصورها اغلب الدول النامية(مثل المعدات الإنتاجية ,قطع الغيار والسلع البسيطة),فيؤدي انخفاض مرونة عرض الصادرات المحلية إلى ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية مما قد يلغي جزئيا اثر التخفيض على أسعارها بالعملة الأجنبية أما عن مرونة الطلب على واردات الدول النامية فتتميز بالانخفاض نظرا لطبيعتها التي ترتبط بالجهود التنموية والتي يعتمد عليها الإنتاج الجاري وحتى الواردات من السلع الاستهلاكية التفاخرية فليس من المتوقع أن يخفّض المستهلكين من أصحاب الدخول المرتفعة طلبهم عليها حتى لو ارتفعت أسعارها المحلية ,لارتباط المنفعة الشخصية التي يحصلون عليها طرديا بمدى ارتفاع أسعارها ونذرتها في المجتمع .

المطلب الثاني :مدخل الاستيعاب

الفرع الأول:مفهوم مدخل الاستيعاب

يهتم هذا المدخل بتحليل اثر رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين .

ولقد عرّف البروفسور الكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب(الإنفاق الحكومي **G** والاستهلاك **C** والاستثمار **I**) ومن خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي لاقتصاد منفتح على العالم الخارجي Open Economy والتي تأخذ الصورة التالية:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

الدخل القومي =الاستيعاب +الصادرات – الواردات

يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث تربط بين الدخل القومي والاستيعاب من ناحية ورصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى فتصبح على الصورة التالية :

لنرمز للاستيعاب ب:**L** حيث

$$L = C+I+G$$

فيصبح :

$$X - M = Y - L$$

ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات النّاتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي[1] .

ولذلك فانه لعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة , على تخفيض الاستيعاب , وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية .

ويفترض النموذج أن التخفيض سوف ينجح في رفع الأسعار المحلية لكل من الصادرات والواردات التي تدخل كمنتج وسيط في الإنتاج المحلي مما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بصفة عامة.

كذلك يفترض هذا النموذج أن التخفيض قد ينجح في حفز الصادرات مما يخلق زيادة في مستوى الدخل القومي ,هذا إلى جانب افتراض أن عناصر الاستيعاب ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل القومي.

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص340

***تأثير التخفيض على الدخل القومي:**

و نميز بين اثرين للتخفيض يعمل من خلالهما على التأثير على الدخل القومي هما:

1 – اثر الموارد العاطلةThe Idle Resources Effect:

و يقوم هذا الأثر على افتراض أن التخفيض قد نجح في زيادة الطلب الخارجي على الصادرات هذا إلى جانب افتراض أن الاقتصاد الوطني لديه قدرا من الموارد المالية العاطلة و خاصة في قطاع التصدير ,و على ذلك فان التخفيض سوف يؤدي إلى آثار توسعية في صناعات التصدير, والتي يفترض أن ينتشر تأثيرها في كافة الصناعات المحلية بفعل مضاعف التجارة الخارجية* فيرتفع مستوى الدخل القومي مما يساهم في تحسن الميزان ولكن ارتفاع الدخل كما افترضنا سوف يؤدي إلى زيادة عناصر الاستيعاب فيعمل من ناحية أخرى على تدهور الميزان ,على أن الأثر الصافي للتخفيض على الميزان يتوقف على الميل الحدّي للاستيعاب بالنسبة للتغير في الدخل والذي يساوي مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ,فإذا كان المعدل الحدي للاستيعاب اقل من الواحد فان التخفيض سوف يعمل من خلال اثر الموارد العاطلة على زيادة الدخل بمقدار يفوق ما يحققه الدخل من زيادة في الاستيعاب فيتحسّن الميزان,و بالطبع يتدهور الميزان بافتراض ثبات باقي العوامل على حالها إذا كان المعدل الحدّي للاستيعاب يفوق الواحد.

2- اثر شروط التجارة The Terms Of Trade Effect:

يفترض أن يعمل تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على تخفيض أسعار الصادرات مقوّمة بالعملة الأجنبية بنسبة اكبر من الانخفاض في أسعار الواردات مقوّمة بالعملة الأجنبية أيضا ,وهو الأمر الذي يعني تدهور شروط التجارة للدولة التي تقوم بالتخفيض ,وبالتالي يعمل هذا الأخير على تخفيض دخلها القومي الحقيقي ,وفي نفس

☆ مضاعف التجارة الدولية = $\frac{1}{\text{المعدل الحدي للادخار} + \text{المعدل الحدي للواردات}}$

الوقت يتدهور رصيد ميزان المدفوعات بنفس نسبة الانخفاض في الدخل الحقيقي ,هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة على الاستيعاب بصورة غير مباشرة ,حيث يترتب على انخفاض الدخل القومي الحقيقي انخفاض في حجم الاستيعاب وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات .

وكما هو الحال بالنسبة لأثر"الموارد العاطلة" فان الأثر النهائي أو الصّافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على قيمة الميل الحدي للاستيعاب ,فإذا كانت قيمته اكبر من الواحد فان التخفيض سوف يعمل من خلال اثر شروط التجارة على تخفيض الدخل القومي بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب ,وبالتالي يتحسّن مركز ميزان المدفوعات وبالطبع يتدهور مركز ميزان المدفوعات إذا كان الميل الحدي للاستيعاب اقل من الواحد.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار كل من اثر الموارد العاطلة واثر شروط التجارة لتحديد تأثير التخفيض على الدخل القومي وبالتالي على الاستيعاب بصورة غير مباشرة فإننا نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى: حيث يكون الميل الحدي للاستيعاب اقل من الواحد ,في هذه الحالة فان تأثير التخفيض سوف يعمل على تحسين مركز الميزان الجاري بشرط أن يفوق اثر الموارد العاطلة اثر شروط التجارة .

الحالة الثانية :حيث يكون الميل الحدي للاستيعاب اكبر من الواحد فانه يشترط أن يفوق اثر شروط التجارة, اثر الموارد العاطلة حتى يتحسن الميزان الجاري كنتيجة للتخفيض.

<u>الفرع الثاني</u> :تأثير التخفيض على الاستيعاب

يضع البروفسور الكسندر عدّة افتراضات لكي يعزل الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب عن أثاره للدخل , فيفترض سيادة ظروف التوظيف الكامل و بالتالي فإنه يلغي " أثر الموارد العاطلة " ,و كذلك يفترض أن العرض الأجنبي للواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات لا نهائي المرونة[1] , حتى تظل أسعار الواردات و الصادرات

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص 342

بالعملة الأجنبية ثابتة فيلغي بذلك أثر " شروط التجارة " و اعتمادا على ما يحدثه التخفيض من ارتفاع في أسعار كل من الواردات و الصادرات بالعملة الوطنية , الأمر الّذي يحفز المشروعات على تنمية صادراتها من ناحية و يحفز المستهلكين على إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية من ناحية أخرى فيميل " المستوى العام للأسعار للارتفاع مما يعمل على تخفيض الاستيعاب بصورة مباشر من خلال عدّة آثار هي :

1- أثر الأرصدة النقدية : Thecash Balance Effect

بافتراض ارتفاع الأسعار المحلية (الناتج عن التخفيض) بما يفوق معدل نمو العرض النقدي فإنه من المتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية الّتي يحتفظ بها الأفراد , و يدفعهم ذلك إما إلى بيع جزء من الأصول المالية الّتي في حوزتهم أو تخفيض إنفاقهم على السلع و الخدمات بالنسبة لدخولهم و ذلك من أجل زيادة أرصدتهم النقدية مع ارتفاع الأسعار للحفاظ على قيمتها الحقيقية , و على أي حال فإن الاتجاه لبيع الأصول المالية سوف يخفض من أسعارها و بالتالي يرتفع سعر الفائدة مما يقلل من الاستثمار و هو أحد عناصر الاستيعاب كذلك اتجاه الأفراد لتخفيض إنفاقهم الاستهلاكي يعدّ أيضا تخفيض للاستيعاب و بالتالي يؤدي إلى تحسن مركز ميزان المدفوعات [1].

2 – أثر إعادة توزيع الدخل Theincone Redistribution Effect

* يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار , الناتج عن " التخفيض " من الإنفاق الكلي أو الاستيعاب نتيجة ما يحدثه من إعادة توزيع الدخل من المجموعات التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك* مرتفعا بالنسبة إلى المجموعات الّتي تتميز بانخفاض ميلها الحّدي للاستهلاك , و يذكر البروفسور ألكسندر ثلاثة أنواع من التحول :

- الأول من أصحاب الدخل الثابت إلى باقي المجموعات في الاقتصاد القومي .
- الثاني من كاسبي الأجور إلى أصحاب الأعمال .

---

(1) د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص342

– الثالث من دافعي الضرائب إلى الحكومة , و لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار إمكانية زيادة الاستثمار من قبل أصحاب الأعمال كنتيجة ارتفاع حجم أرباحهم مما يؤدي إلى زيادة الإستعاب و بالتالي يزيد من عجز الميزان .

3- أثر الخداع النقدي :

قد يساهم أثر الخداع النقدي في جعل التخفيض يقلل من الإستعاب و ذلك بشرط أن يؤدي بالفعل إلى تحويل اهتمام الأفراد إلى التغيرات في الأسعار دون النظر إلى التغيرات في دخولهم النقدية, و في هذه الحالة فإن ارتفاع الأسعار المحلية, الناتجة عن التخفيض سوف يحفز الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي حتى لو ارتفعت دخولهم النقدية في تناسب مع ارتفاع الأسعار أي حتى لو ظلت دخولهم الحقيقية ثابتة و سوف يعمل أثر الخداع النقدي إلى جانب أثر الأرصدة النقدية على تحسين ميزان المدفوعات .

الفرع الثالث : مدى ملائمة مدخل الاستيعاب لظروف الدول النامية

1- ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغيير سعر الصرف على كلّ من الدخل القومي و الاستيعاب المحلي , و يفترض هذا المدخل أن عناصر الاستيعاب و هي الاستهلاك , الاستثمار و الإنفاق الحكومي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل القومي و لكن هذا الافتراض الأساسي قد لا يلاءم ظروف الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي ,الذي غالبا لا يرتبط بعلاقة طردية تلقائية مع التغيرات في الدخل القومي , حيث تميل الحكومات في تلك الدول إلى تعويض الانخفاض في مستوى الدخل القومي من خلال زيادة إنفاقها بأسلوب التمويل التضخمي اعتمادا على الجهاز المصرفي .

2- إن تأثير التخفيض على الدخل القومي كما حددها البروفسور ألكسندر إنما تتم من خلال أثرين هما " أثر الموارد العاطلة " و أثر " شروط التجارة " , و لعل الأثر الأول قد يبدوا ملائما لظروف الدول النامية من حيث الافتراض الذي يقوم عليه و القائل بأن الاقتصاد لديه قدرا من الموارد غير الموظفة و خاصة في قطاع التصدير و لكننا نسارع

بالقول أن ظاهرة البطالة التي تعاني منها أغلب الدول النامية إنما ترجع لأسباب هيكلية و ليس لنقص الطلب الفعال كما هو الحال في الدول المتقدمة , و عليه فإن الافتراض بأن التخفيض سينجح في زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات و من ثمّ يمارس مضاعف التجارة الخارجية أثار توسعية على باقي قطاعات الاقتصاد, مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي في الدول النامية , إنما يعد افتراض غير واقعي ما لم يتضمن ذلك إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي .

3- بالنسبة لأثر "شروط التجارة " فإن المشاهدات الواقعية لظروف الدول النامية قد أظهرت التدهور المستمر لشروط تجارتها الخارجية والذي يؤثر سلبا على الدخول القومية الحقيقية , و لكن ليس هناك ما يؤكد أن " التخفيض " هو السبب وراء تدهور شروط التجارة و خاصة أنه استمر لفترة طويلة من الزمن و لم يرتبط بتغيير سعر الصرف أو القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية , كذلك فإن البروفسور ألكسندر قد ذكر انه لكي يؤدي "التخفيض " إلى تدهور شروط التجارة فانه يفترض أن البلد الذي يقوم بالتخفيض يستطيع التأثير على الأسعار الأجنبية لصادراتها بدرجة اكبر من تأثيره على أسعار وارداتها, وهو مالا يتوافر لغالبية الدول النامية ,هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تدهور شروط التجارة وما يمارسه من اثر سلبي على الدخول الحقيقية في الدول النامية ,لم يمنع الاستيعاب المحلي في تلك الدول من الارتفاع وذلك بسبب قيام حكوماتها بزيادة إنفاقها ,سواء باستخدام أسلوب التمويل التضخمي أو الاقتراض من العالم الخارجي مما تسبب في استمرار العجز في ميزان المدفوعات لتلك الدول.

4- بالنسبة "لأثر الأرصدة النقدية " فانه يصعب قبوله بالنسبة للدول النامية ,حيث انه ليس هناك ما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية بمعدّل يفوق معدل نمو العرض النقدي المحلي ,بل أن المشاهدات الواقعية لظروف الدول النامية قد أظهرت أن معدل نمو العرض النقدي بالنسبة للدول النامية غير البترولية قد فاق باستمرار معدل ارتفاع الأسعار خلال الفترة الممتدة من بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات .

5- بالنسبة لأثر"إعادة توزيع الدخل "فانه يصلح إلى حد كبير لتفسير ظروف الدول النامية ,حيث ترتفع حصيلة صادراتهم مقوّمة بالعملة المحلية نتيجة رفع سعر الصرف الأجنبي ,هذا إلى جانب وجود فترة تباطىء بين الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومطالبة العمال بزيادة أجورهم النقدية ,خاصة مع ما تتميز به التنظيمات العمالية في تلك الدول من الضعف الشديد إلى جانب انتشار ظاهرة " الخداع النقدي "مما يجعل العمال يقبلون مستوى منخفض لدخولهم الحقيقية .

وعلى الرغم من تحقق "اثر إعادة توزيع الدخل " في الدول النامية كنتيجة للتخفيض إلا انه ليس هناك ما يؤكد أن هذا الأثر سوف يعمل على تخفيض الاستيعاب المحلي ومن تمّ علاج العجز في ميزان المدفوعات ,حيث تميل الحكومات في تلك الدول إلى زيادة إنفاقها لتعويض الأفراد محدودي الدخل عن الانخفاض في دخولهم الحقيقية ,هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان أصحاب الأعمال اللذين يعملون في قطاع التصدير قد يقومون بتوجيه جزء من الزيادة في دخولهم إلى الإنفاق على الواردات من الخارج من السلع التفاخرية ,مما يعمل على تغذية الطلب الاستهلاكي وكلاهما من عناصر الاستيعاب المحلي .

6-بالنسبة لأثر "إعادة توزيع الموارد "الذي أضافه البروفسور ماكلوب ,فانه يظهر الدور الذي يمكن أن يلعبه " التخفيض "في تصحيح تشوّهات الأسعار ,بحيث تعكس الندرة الحقيقية للموارد الاقتصادية مما يساعد على تخصيص أكثر كفاءة للموارد الإنتاجية ,ويعد هذا الأثر أكثر الآثار الاقتصادية "للتخفيض "أهمية بالنسبة لظروف الدول النامية ,خاصة التي تغالي في تحديد القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية مما يساهم مباشرة في سوء توزيع الموارد النقدية الدولية النادرة .

المطلب الثالث:المدخل النقدي

يبدأ هذا المدخل بتعريف ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية و يتكون في الأساس من العناصر أسفل الخط فيما يسمى بالحساب النقدي Money Account أو حساب

التسويات الدولية و الذي يتضمن التغيرات في الأرصدة الدولية, أما باقي أجزاء الميزان فإنها تعتبر بمثابة الحسابات التي يتم من خلالها تصحيح العلاقة بين المستوى المرغوب و المستوى الفعلي من الأرصدة النقدية, و هكذا فان المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات تعكس القرارات التجميعية لترتيب المحفظة المالية بين كل من الوحدات الاقتصادية الوطنية و الأجنبية

الفرع الأول :الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المدخل النقدي

1-افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي و لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية ,و يمر بظروف التوظيف الكامل الكينزية أو يعاني من بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي ,والغرض من هذا الافتراض هو أن الوحدات الاقتصادية لا تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها ,إلاّ من خلال شراء السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية .

2 -الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا والذي يتكون من مكوّنين هما ,المكوّن المحلي والمكوّن الأجنبي.

3- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محدّدات دالة العرض النقدي ,وان الأفراد يطلبون حجما معينا من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة ويميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم .

4- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية ,وأن عملية المراجحة Arbitrage سوف تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الاختلافات بين أسعار السلع والخدمات وكذلك ستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية ,وهو ما يعرف بقانون " السعر الواحد ", بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبية وأسعار الفائدة إنما يظهر فقط في الأجل القصير .

---

(1) د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص347

الفرع الثاني :هيكل النموذج النقدي

يتكون النموذج النقدي من عدة معادلات هي :

1. دالة الطلب النقدي : **ط ن = ت x د ن**

حيث : **د ن = د ح x س م**

تصبح دالة الطلب النقدي على الصورة الآتية :

ط ن = ت x د ح x س م.....(1)

ط ن :الطلب على الأرصدة النقدية المحلية

ت : نسبة التفضيل النقدي

د ن , د ح : الدخل القومي النقدي ,الدخل القومي الحقيقي على التوالي.

س م : مستوى الأسعار المحلية.

وبافتراض ثبات نسبة التفضيل النقدي فان دالة الطلب النقدي تعبّر عن علاقة طردية بين الطلب على الأرصدة النقدية المحلية وكل من الأسعار المحلية والدخل الحقيقي .

2.معادلة العرض النقدي :

ع ن = م ق

حيث: **ق = أ + ر ف**

تصبح دالة العرض النقدي على الصورة الآتية :

ع ن = م (أ+ر ف) .....(2)

ع ن :العرض النقدي

م : مقدار ثابت يمثل مضاعف العرض النقدي

ق: القاعدة النقدية

أ: المكوّن المحلي للقاعدة النقدية ويساوي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مضافا إليه الودائع الجارية لدى البنوك التجارية .

ر:المكوّن الأجنبي للقاعدة النقدية ويساوي كمية الأرصدة الدولية التي تحتفظ بها الحكومة والبنك المركزي .

ف: سعر الصرف الأجنبي أو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومّة بوحدات من العملة الوطنية.

وبافتراض ثبات مضاعف العرض النقدي في المعادلة (2) ,فان العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية مع كل من التغيرات في الأرصدة الدولية(التي تحدد بمركز ميزان المدفوعات) وكذلك بالتغيرات في سعر الصرف ,حيث أن ظهور الفائض (أو العجز) في الميزان يؤدي إلى زيادة (أو نقص) العرض النقدي نتيجة زيادة (أو نقص) الأرصدة النقدية الدولية بافتراض ثبات سعر الصرف .

3.معادلة تعادل القوى الشرائية:

$$\text{س م} = \text{س ج} \times \text{ف} \quad \text{أو} \quad \text{ف} = \frac{\text{س م}}{\text{س ج}} \qquad \text{.....(3)}$$

س م,س ج :مستوى الأسعار المحلية والأجنبية للسلع الداخلة في التجارة على التوالي.

ف : سعر الصرف الأجنبي

توضح المعادلة رقم (3) أن سعر الصرف الحقيقي يعبّر عن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية للسلع الداخلة في التجارة الخارجية[1].

وكلما افترضنا من قبل ثبات الأسعار الأجنبية ,فان التغير في مستوى الأسعار المحلية سوف يرتبط طرديا بالتغيرات في سعر الصرف .

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص351

4.معادلة ميزان المدفوعات :

ز= △ ر.....(4)

ز: رصيد ميزان المدفوعات (كافة المعاملات الجارية والرأسمالية)

△ ر: التغير في الأرصدة النقدية الدولية

5 .معادلة التوازن في السوق النقدي:

ط ن = ع ن .....(5)

وبالتعويض عن المعادلة (1) و(2) في المعادلة(5) فإنها تأخذ الصورة التالية:

ط ن = م(أ+ر x ف)

ط ن = م x أ + م x ر x ف

$$ر = \frac{ط \times ن - م \times أ}{م \times ف} \quad .....(6)$$

وينضح لنا من المعادلة رقم (6) العلاقة بين السوق النقدي ورصيد ميزان المدفوعات فبافتراض ثبات كل من م, **ف** فإن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي ,إنما ينعكس مباشرة في شكل تغير في الأرصدة النقدية الدولية .

فإذا كان هناك "فائض عرض" من الأرصدة النقدية في السوق النقدي, فإن ذلك سوف ينعكس في صورة تدهور في الأرصدة النقدية الدولية أو عجز في ميزان المدفوعات حيث يحاول الأفراد والوحدات الاقتصادية التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة عن المستوى المرغوب, من خلال إنفاقها على شراء السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية (طالما افترضنا التوظيف الكامل),وسوف يستمر العجز في ميزان المدفوعات حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحقق التوازن في السوق النقدي ,هذا ما لم تتدخل

السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية "غير رشيدة " من خلال زيادة المكوّن المحلي للعرض النقدي (أ) وذلك في محاولة منها الحفاظ على فائض العرض في السوق النقدي المحلي ,حيث يتوقع في هذه الحالة استمرار العجز في ميزان المدفوعات طالما استمر فائض العرض في السوق النقدي .

أما إذا كان هناك " فائض الطلب " على الأرصدة النقدية فإن ذلك سوف ينعكس في صورة تزايد الأرصدة النقدية الدولية من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات , حيث يحاول الأفراد و الوحدات الاقتصادية في هذه الحالة زيادة ما لديهم من الأرصدة النقدية و ذلك من خلال جذب الأرصدة النقدية (بشرط ألا تقوم السلطات النقدية بإتباع فائض الطب النقدي من خلال زيادة المكون المحلي للعرض النقدي) سواء بخلق فائض في ميزان الحساب الجاري أو الرأسمالي كتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو جذب رؤوس الأموال الطويلة الأجل و سوف يستمر الفائض في ميزان المدفوعات ,حتى يرتفع العرض النقدي بالقدر الذي يحقق التوازن في السوق النقدي , و ذلك ما لم تتدخل السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية, من خلال تخفيض المكون المحلي للعرض النقدي (أ) بنفس القدر الذي تزيد به الأرصدة الدولية (ر) حيث يتوقع في هذه الظروف أن يستمر الفائض في ميزان المدفوعات طالما استمر فائض الطلب في السوق النقدي .

و يتضح لنا من العرض السابق لهيكل " النموذج النقدي أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاسا لاختلال السوق النقدي ,و أنه يعدّ أمرا مؤقتا و يصحح ذاته بصورة تلقائية بشرط ألا تتدخل السلطات النقدية بصورة تعوق عملية استعادة التوازن , على أن التحليل النقدي لم يحدد الفترة الكافية لتحقيق التصحيح التلقائي و إنما اكتفى التحليل بالإشارة إلى أن ذلك سوف يحدث في الأجل الطويل الذي يمتد بين سنة و عقد من الزمن.

<u>الفرع الثالث</u> :مدى ملائمة المدخل النقدي لظروف الدول النامية

1-يقوم هذا المدخل على افتراض " اقتصاد صغير " منفتح على العالم الخارجي , ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراتها وواردتها و يتميز أيضا بانخفاض مرونة

العرض الكلي , و هو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف العديد من الدول النامية , التي تعد بمثابة قابلية للأسعار الدولية في أسواق صادراتها وواردتها و بالتالي ليس من المنتظر أن يحدث "التخفيض " تأثيرا يذكر على مقدراتها التنافسية.

1-يفترض المدخل النقدي أن الأفراد و الوحدات الاقتصادية, لن تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها إلا من خلال شراء السلع و الخدمات و الأصول المالية الأجنبية, و لعل صحة هذا الافتراض بالنسبة للدول النامية إنما تتحدد بدرجة كبيرة بمدى وفرة الأرصدة النقدية الدولية من ناحية و بقابلية العملات الوطنية لتلك الدول للتحويل على المستوى الدولي من ناحية أخرى , و الملاحظ بصفة عامة أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعاني من ندرة الأرصدة النقدية الدولية مما دفعها إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي سواء فيما يتعلق بالمعاملات الجارية أو الرأسمالية , هذا بالإضافة إلى عدم سمح السلطات النقدية في أغلب الأحيان للأفراد بالإحتفاظ بالعملات الأجنبية في حسابات خاصة .

2-يفترض النموذج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي وهو أمر يصعب تصوره في الدول النامية, و خاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة , تلك الظروف التي تتمثل في ضيق السوق المالي المحلي و انفصاله عن أسواق رأس المال الدولية إلى جانب إنخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية و الأجنبية[1] .

---

(1) د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص351

الخاتمة :

نستخلص مما سبق إلى أنه من الخطأ أن نعتبر المداخل النظرية الثلاثة بديلة لبعضها البعض, أو نعتمد اعتمادا كليا على واخد فقط من تلك المداخل في التعرف على كافة الآثار المحتملة للتغير في سعر الصرف , حيث أننا قد لاحظنا أن المداخل الثلاثة تمثل تتابعا زمنيا للتحليل , فمدخل المرونات يغطي الآثار التي يمارسها التغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير, بينما يغطي مدخل الإستيعاب و المدخل النقدي تحليل تلك الآثار خلال الأجل المتوسط و الطويل على التوالي , و لذلك فهي مداخل مكملة لبعضها البعض و ليست بديلة .

و من الجدير بالذكر أن المداخل النظرية الثلاثة قد نشأت في ظل ظروف مغايرة لتلك التي تمر بها الدول النامية , و هو ما يظهر الحاجة المستمرة إلى البحث عن المدخل النظري الذي يبدأ من افتراضات تعكس واقع تلك الدول , إلا أن هذا لا ينفي إمكانية الاستفادة من المداخل النظرية السابقة في التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يحتمل أن تتأثر بالتغيرات في سعر الصرف , و إن اختلفت الكيفية التي تستجيب بها تلك المتغيرات في الدول النامية .

المبحث الثاني : أنظمة الصرف في الدول النامية

تكافح البلدان النامية حاليا من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ,وعدالة كفاح البلدان النامية من أجل هذه المسألة يبرّرها الوضع المعاشي الصعب لهذه البلدان والتي تساهم في خلقه والى حد ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة حاليا بين البلدان النامية والبلدان المتطورة ,فجوانب الخلل في هذه العلاقات كثيرة ومتعددة بحيث أصبحت تشكل قنوات تجري من خلالها عملية توزيع الثروات الوطنية من قبل البلدان النامية لصالح البلدان المتطورة ,والدول النامية كغيرها من دول العالم عرفت عدّة أنظمة عبر حقبة من الزمن ,فاستفادت من بعضها وعانت من بعضها .

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف أنظمة صرف الدول النامية الحالية ,ولكن قبل ذلك لابد من إلقاء نظرة على أوضاع أنظمة صرفها والتي كانت متباينة من وقت لآخر.

المطلب الأول :أوضاع أنظمة الصرف للدول النامية

حافظت البلدان النامية خلال فترة الربع قرن مند تأسيس نظام بريتن وودز , ولغاية عام 1971 على أسعار عملاتها مبنية على أساس أسعار التعادل الثابتة عن طريق التدخل بعملات وسيطة كالفرنك الفرنسي والباون الإسترليني والدولار الأمريكي ,فقد حافظت المستعمرات الفرنسية سابقا على سعر صرف رسمي مرتبط بالفرنك الفرنسي وبقيت أعضاء في منطقة الفرنك كما كان الفرنك العملة الاحتياطية الرئيسية لهذه البلدان .

أما البلدان النامية التي كانت ضمن المستعمرات البريطانية فقد حافظت على علاقات وثيقة مع الباون الإسترليني ضمن المنطقة الإسترلينية و كانت هذه العلاقة اقل من العلاقة بالنسبة لمنطقة الفرنك, و بالنسبة لهذه البلدان فقد كان الباون العملة الرئيسية للتدخل والمعاملات التجارية و الاحتياطات .

أما باقي البلدان النامية و هي دول أمريكا اللاتينية بصورة خاصة فقد حافظت على علاقات وثيقة بالنسبة للدولار الأمريكي ,واستمرت معظم هذه البلدان على ذلك حتى

عندما أخذت العملات الوسيطة أو عملات التدخل بنظام التعويم سامحة بسعر السوق لعملاتها بالتحرك بطريقة تحددها تحركات العملة الوسيطة متوقعة أن يكون التعويم و وقتيا و استثنائيا , إلا أنه بانتشار التعويم و استمراره, و جدت البلدان النامية نفسها بحاجة إلى إعادة النظر في سياستها فيها يتعلق بأسعار الصرف و قد اختارت معظم البلدان النامية 74 من ضمن 97 دولة نامية عضوة في الصندوق في أواخر عام1975 ربط عملتها بعملة وسيطة واحدة كان الدولار في معظم الحالات[1] , كما لجأ بعض منها إلى تعويم عملاته كماليزيا و سنغافورة أو ربطها بسلة من العملات المستعملة في تجارتها الخارجية كالكويت أو سلة عملات كقطر و إيران, أما ردود فعل هذه البلدان إزاء أنظمة أسعار الصرف التي اختارتها أو العملة الوسيطة التي ربطت عملتها بها فيعكس مجموعة من العوامل المترابطة منها أهمية التجارة الخارجية و الطبيعة الجغرافية لتجارتها و كذلك العلاقات و الروابط المالية ,و مدى توفر المؤسسات الإدارية و الكوادر في مجال إدارة أسعار الصرف إذ بلا شك أن إدارة نظام لسعر الصرف المبني على أسعار التعادل الثابتة أو ربط العملة المعنية بعملة رئيسية واحدة أسهل إدارة و متابعة من نظام مبني على ربط العملة المعنية بمجموعة من العملات أو نظام مبني على تغيير العملة الوسيطة من حين للآخر .

المطلب الثاني : أنظمة صرف الدول النامية و مدى ملاءمتها لظروفها.

الفرع الأول : أنظمة أسعار صرف الدول العربية

شهدت أسعار الصرف العربية تذبذبات حادة عام 2000, أدت إلى تراجع قيمة عشر عملات عربية مقابل الدولار الأمريكي , و قد تأثرت العملات العربية المرتبطة بعملة اليورو أكثر من غيرها , و يعزى ذلك إلى الانخفاض في قيمة عملة اليورو مقابل الدولار الأمريكي , و الذي بلغت نسبته 14%, في المتوسط في ذلك العام , و قد

---

(1) د.أمين رشيد كنونه "الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص237

انعكس ذلك على أسعار العملات العربية , حيث انخفض سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 15.6%, و الأوقية الموريتانية بنسبة 14%, و الدينار الجزائري بنسبة 13%, و كل من الجنيه المصري و الدرهم المغربي بنسبة 8 %على التوالي .

و في المقابل , شهدت العملات العربية ذات سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي , و هي العملات الخليجية , و الدينار الأردني , و الفرنك الجيبوتي ارتفاع قيمتها مقابل العملات الرئيسية الأخرى , و بالتالي ارتفاع قيمة هذه العملات مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة , و من شأن ذلك أن يساعد على تخفيض قيمة واردات هذه الدول و بالتالي تحسين الميزان التجاري , خاصة في الدول المنتجة و المصدرة للنفط التي شهدت تحسنا ملحوظا في إيراداتها النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط المحددة بالدولار .

و لقد تعرضت في عام 2000 ثلاث عملات عربية بوجه خاص , إلى ضغوط أكثر حدة من غيرها من العملات العربية الأخرى , هي : الليرة اللبنانية و الجنيه المصري و الدرهم المغربي , الأمر الذي استوجب اتخاذ السلطات النقدية فيها الإجراءات اللازمة لتخفيف حدة تقلبات العملة الوطنية في سوق الصرف و تأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني .

1- المغرب :

❖ **نظام سعر الصرف المغربي :**

يعد نظام سعر صرف الدرهم نظاما ثابتا ذا سعر صرف موحد ,فالدرهم مربوط بسلة خاصة من العملات الأجنبية ,ويتم حساب ترجيح هذه العملات داخل السلة وفقا للتوزيع الجغرافي الخاص بالمبادلات التجارية التي يجريها المغرب ووفقا لنصيب كل عملة في عمليات السداد الخارجي ,وقد تبنى المغرب نظام الربط بالسلة في ماي عام 1973 وذلك عقب عملية تعويم العملات التي جرى تعميمها على المستوى الدولي .

ولكن لماذا تبنى المغرب نظام سعر الصرف هذا ؟

الإجابة تنحصر في اختيار جرى على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:كان يتعين المفاضلة بين نظام سعر صرف ثابت والمعوم ,ودون الخوض في الاعتبارات المتعلقة بمزايا وعيوب كل من هذين النظامين ومدى ملاءمتهما لحالة المغرب ,فان هذه الأخير قد وقع اختياره على نظام الصرف الثابت حيث انه اعتاد على استقرار سعر الصرف الخاص به وعلى معدلات تضخم منخفضة .

المرحلة الثانية :فكان يتعين اختيار نوع أداة الربط ,هل ستكون عملة وطنية معروفة؟ علما بأن كل من الدولار والفرنك العملتين الرئيسيتين في عمليات التبادل والسداد التي يقوم بها المغرب ,ويذكر أن المغرب كان قد خرج من منطقة الفرنك مند السنوات الأولى لاستقلاله السياسي وبما أن المغرب كان حريصا أيضا حريصا على استقلاله النقدي فقد كانت عملية ربط الدرهم بالدولار أمرا مستبعدا تماما أيضا .

المرحلة الثالثة: المتعلقة باختيار سلة الربط الموحد ,فالعملة الموحدة على أساس السلة تتميز بكونها تشجع عملية استقرار الصرف ,حيث أنها تسمح ببعض التعويض عن الحركات الخاصة بالعملات التي تمثلها والتي قد تكون متباينة ولكن السؤال : أي سلة ربط موحدة يمكن تبنيها ؟ لقد فضل المغرب اختيار سلة خاصة يتم تكوينها وفقا للأهمية النسبية للعملات الكبرى التي تدخل في مبادلاته وفي عمليات سداده الخارجي , أيضا فإن مسالة السلة الخاصة تتيح ميزة أخرى ,وهي إمكانية تغيير مكوناتها وفقا للتغيرات التي تطرأ على عمليات التبادل التجاري والسداد الخارجي للدولة وأيضا وفقا لخياراته الإستراتجية ,وهذا الأمر لا ينطبق على حقوق السحب الخاصة .

الجدول رقم (1-1): المؤشرات الاقتصادية للمغرب 2001

البلد	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية(% من إجمالي الناتج المحلي)	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية 2003
المغرب	33,876	8,3	53,8	ترتيب للربط الثابت مقابل مجموعة عملات

المصدر: صندوق النقد الدولي2001 ,الإحصاءات المالية الدولية(IFS),البنك الدولي

❖ تطوير نظام سعر الصرف في المغرب:

من اجل فهم عملية تطوير نظام سعر صرف الدرهم خلال العقدين الماضيين ,يتعين رؤيتها من منظور أوسع وهو الأمر الذي يضطلع به الجدول التالي[1]:

---

(1) د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران "نظم و سياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

الجدول رقم (2-1): تطور نظام سعر صرف الدرهم 1958 -2002

التعلـــــيق	الحـــدث	التاريـــخ
25 أفريل 1958	الانضمام لصندوق النقد الدولي	
ديسمبر1958	إنهاء نظام تكافؤ سعر الفرنك بين فرنسا و المغرب , حيث لم يلتزم المغرب بخفض القيمة التي قررتها فرنسا	
1959	إنشاء هيئة وطنية للإصدار و هو بنك المغرب	و قد حل محل بنك دولة المغرب و هو بنك خاص و قد تم إغلاق حساب العمليات التي كانت تربطه بوزارة الخزانة الفرنسية
	إصدار عملة وطنية, و هي الدرهم	كان ذلك بمثابة خروج فعلي من منطقة الفرنك
حتى 17 مايو1973	سعر صرف ثابت و موحد	
بداء من 17 مايو 1973	ربط الدرهم رسميا بسلة عملات يتم تحديد معاملاتها وفقا لأهميتها في عمليات التبادل و السداد الخارجي	الفرنك الفرنسي هو عملة القياس
1980	أول تعديل للعملة	
من 1980 حتى 1987/ 1986	سياسة إنزلاق الدرهم في إطار سياسة التصليح الهيكلي	دون إعلان رسمي , ثم بالفعل رصد هبوط سعر الدرهم داخل السوق
مايو 1990	ثاني تعديل للسلة و انخفاض قيمة الدرهم بنسبة 9%	
منذ1987 /1988 و ما بعد مايو 1990	عودة النظام سعرا لصرف الثابت و بقاء الدرهم مرتبط بالسلة	
21 يناير 1993	المغرب يوافق على المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي	الدرهم يصبح عملة قابلة للتحويل في العمليات الجارية
مايو 1996	إنشاء سوق لصرف	
أول يناير 1999	إصدار اليور و المصرفي	اليور و يصبح عملة القياس
25 أبريل 2001	ثالث تعديل للسلة و خفض قيمة الدرهم بنسبة 5%	
أول يناير 2002	إصدار اليورو	اليور و يحل محل عملات الدول الأعضاء في منطقة اليور و على قائمة العملات المسعرة من قبل بنك المغرب .

المصدر : Jbili ;A. et V.kramenko 2003 « taux fixe ou flottant pour les monnaies du Moan » finances and développement vol.4,no.1

يبدو واضحا انه فيما عدا مرحلة الثمانينات , فان نظام صرف الدرهم قد اتسم بالثبات , فمند عام 1973 تمّ ربط الدرهم بسلة خاصة من العملات الأجنبية لم يتم إجراء أي تعديلات عليها سوى ثلاث مرات على مدار ثلاث عقود , ومع هذا فقد تمّ خلال اغلب سنوات الثمانينات تعديل سعر صرف الدرهم مرات عديدة دون إعلان رسمي.

❖ **التوصيات** :

هناك ثلاثة خيارات أمام المغرب .

➢ **الخيار الأول : بقاء الأشياء على حالها**

هنا يجب تغيير فقط العملات الأوربية و استبدالها بالا ورو , فسوف تعطي 58% للأوردو مقارنة ب32 % للدولار ,ففي هذه الحالة فان تغيرات الأورو هي التي تحدد سعر الدرهم المغربي.

➢ **الخيار الثاني:التثبيت مع الدولار الأمريكي**

لا تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأول بالنسبة للمغرب (3.5 % من الصادرات ,7% من الواردات ,ولا أيضا بالنسبة للسياحة و للاستثمار الأجنبي المباشر 14.9%).

➢ **الخيار الثالث:التثبيت مع الأورو**

يعتبر هذا الخيار أكثر ملائمة بالنسبة للاقتصاد المغربي(57% صادرات ,50% واردات ,70%من السواح الأجانب ,تحويلات العمال المغتربين ونسبة عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر),يعتمد هذا التثبيت على مدى استقرار عملة الأورو وان تفرض نفسها كعملة دولية[1] .

---

[1] دكتور محمد بن بوزيان ,دكتور زياني الطاهر محاضرات الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر"

2- تونس :

تضع تونس هدفا لسعر الصرف الحقيقي يشبه نظام الربط المتحرك* ,وهي سياسة أدّت إلى نتائج متباينة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ,ولكن تونس حققت من خلالها معدلات تضخم منخفضة ونموا سريعا مند منتصف التسعينات .

ويمكن إرجاع ذلك في الأساس إلى الحرص المتوخى في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية ,مع الاعتماد المتزايد في السياسة النقدية على الأدوات غير المباشرة للرقابة النقدية وقد تيسر تنفيذ سياسة الصرف التونسية نظرا لعدم تعرضها لصدمات في معدلات التبادل التجاري فضلا على ضوابط رأس المال المطبقة على غير المقيمين ,وقد أصبحت السياحة موردا متزايد الأهمية بينما قل الاعتماد على الزراعة,وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس سنة2001 :

الجدول رقم(3-1): المؤشرات الاقتصادية لتونس 2001

البلد	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية(% من إجمالي الناتج المحلي)	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية 2003
تونس	20.003002	2.3	80.6	نظام الربط المتحرك

المصدر:

صندوق النقد الدولي2001 ,الاحصاءات المالية الدوليةIFS ,البنك الدولي

*** التوصيات:**

إن الخاصية الأساسية التي يمكن استخلاصها من إدارة سعر الصرف السابقة هي لا محالة محاولة البحث عن استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار , هذا الأخير الذي لم يبتعد

☆ نظام الربط المتحرك:يعلن البنك المركزي سلفا معدلا دوريا لخفض سعر الصرف في شكل رقم ثابتا و دالة تضخم ويدعم مسار سعر الصرف المعلن سلفا بالتدخل في سوق الصرف.

كثيرا عن سعره التوازني في المدى البعيد مقارنة بالأورو من جهة ,ومن جهة أخرى فأنه بالرغم من وجود عدم مساعرة نقدية و يفسّر هذا بسياسات تخفيض العملة التي كان هدفها تنافسيا , أدت هذه السياسة أيضا إلى تقليل خطر الصرف و تقليل تذبذبه , لهذا ترى الدراسات أن التعويم المدار مع تثبيت الدينار بالأورو سوف يكون لا محالة لصالح تونس.

3- مصر:

ربطت مصر عملتها بالدولار الأمريكي في عام 1991 ولكنها عدلت عن نظام الربط الثابت في منتصف عام 2000 عقب تدهور الحسابات الخارجية,وجاء هذا التدهور نتيجة لخروج تدفقات رؤوس الأموال بعد الأزمة الآسيوية في الفترة 1997- 1998,وانخفاض الدخل السياحي في عام 1998 لأسباب تتعلق بأعمال الإرهاب ,والمغالاة في تقييم العملة بسبب قوة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى في أواخر التسعينات ,وكان رد فعل السلطات الأولى إزاء ضغوط سوق الصرف, أن بادرت بالتدخل وتشديد سياسات الائتمان ولكن تباطىء النمو الاقتصادي حملها إلى تعديل سعر الصرف فسمح لسعر العملة بالانخفاض اعتبارا من منتصف عام 2000 وبعد فترة من التعويم الموجه ,اعتمد في يناير 2001نطاق لسعر الصرف القابل للتعديل, كان يقتضي استبدال العملة بأسعار لا تخرج عن نطاق معين , وخلال السنتين التاليتين ,ثم تصنيف هذا النطاق في خمس مناسبات ,ثم توسيعه مرتين مما أدى إلى انخفاض تراكمي في سعر الصرف بواقع 27 تقريبا (مقاسا بالعملة الأجنبية) مقارنة بالسعر المربوط مقابل الدولار الأمريكي في التسعينات ,غير أن هذا لم يكن كافيا لاستعادة التوازن الخارجي ,وأدي نقص العملة الأجنبية في السوق الرسمية إلى ظهور سعر صرف أكثر انخفاضا في السوق الموازية, وإزاء هذه الشواغل المتعلقة بعدم مرونة نظام الصرف ,ثمّ تعويم سعر الصرف اعتبارا من نهاية يناير 2003 وارتبط هذا الإجراء بمزيد من الانخفاض في قيمة العملة مما زاد من الانخفاض التراكمي لسعر الصرف الاسمي إلى أكثر من 40 (بالعملة الأجنبية),وبدءا من منتصف 2003 لم يتحرك سعر الصرف المصرفي المعلن إلى مستوى التوازن السوقي ونظرا لاستمرار نقص المعروض من العملة الأجنبية ,أعادت السلطات تطبيق شروط تسليم حصيلة

الصادرات من النقد الأجنبي وشددت السياسة النقدية مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الفارق بين سعر الصرف لدى مكاتب الصرافة ولدى البنوك[1].

إن قرار الحكومة بتعويم الجنيه المصري يعتبر خطوة جديدة في محاولة لإعادة الاستقرار في سوق الصرف المصرية , بما يودي إلى توازن جانبي العرض و الطلب على النقد الأجنبي و خاصة الدولار الأمريكي في السوق المحلية , ومن تم تقليص الدور الذي تلعبه السوق الموازية في تسريع انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار .

و خلال الأسبوع الأول من قرار تعويم الجنيه , وصل سعر الصرف إلى 75.5 جنيهات للدولار , و ذلك مقارنة بسعر الجنيه في السوق الموازية قبل التعويم البالغ 5.30 جنيهات للدولار و السعر المركزي الرسمي البالغ 51.4 جنيهات للدولار , الذي كان يعلنه البنك المركزي المصري , و الذي كان يسمح بالتحرك في حدود هامش 3% من هذا السعر المركزي المعلن ,وفي نهاية عام 2003 وصل سعر السوق للجنيه المصري الى6.153 جنيهات للدولار[2] .

الجدول رقم (3-2): المؤشرات الاقتصادية لمصر 2001

البلد	اجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية(% من اجمالي الناتج المحلي	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية2003
مصر	96.256	8.1	17.0	التعويم الموجه بدون مسار معلن

المصدر : صندوق النقد الدولي2001 ,الإحصاءات المالية الدوليةIFS ,البنك الدولي

(1) د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران " نظم وسياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

(2) http://www.mofgov.jo/pdf

الجدول رقم (3-3) :المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (متوسط سنوي%)

1980-1990	2000-1990	
5.4	4.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
3.7	3.5	الاستهلاك
0.4	1.35	الاستثمار
1.3	0.25-	فجوة الموارد
-0.78	4.3	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
13.5	2.8-	نمو صادرات السلع
8	2.4	نمو واردات السلع
0.93-	0.58-	مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج
13.7	8.2	مخفض الناتج المحي

المصدر: البنك الدولي ,مؤشرات التنمية(2002)

الجدول رقم (3-4) : الاحتياطي مقدرا ب مليون دولار

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
12.926	13.118	14.484	18.124	18665	17.398	16.181	13.481	12.904	10.81	5.325	2.684

المصدر:

صندوق النقد الدولي ,الإحصاءات المالية الدولية 2001(إصدارات مختلفة)

4-الكويت :

شهدت نظم الصرف في الكويت تطورات مهمة خلال عام 2003 تمثلت في قراره ربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي و ذلك اعتبارا من بداية يناير 2003 ,و يأتي قرار الحكومة بربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي , وفقا لقرار المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2001 بشأن التثبيت المشترك لعملات دول المجلس في المرحلة الأولى مقابل الدولار الأمريكي و ذلك كخطوة باتجاه إقامة الإتحاد النقدي و إطلاق العملة الموحدة لدول المجلس المزمع الوصول إليها بحلول 2010[1] .

و بذلك أصبحت جميع دول مجلس التعاون تربط فعليا عملاتها بالدولار الأمريكي .

5- إيران:

اعتمدت إيران نظام التعويم الموجه باستخدام أحد المجملات النقدية ليكون الركيزة الاسمية بحكم الواقع عقب توحيد أسعار الصرف المتعددة الرسمية في مارس 2002 , و يعتمد البنك المركزي في إدارته لنظام التعويم الموجه على التدخل في سوق الصرف الأجنبي نظرا لعدم و جود أسواق نقد في إيران و خضوع معدلات العائد المالية (المعادلة لأسعار الفائدة) للرقابة الإدارية, و يبدو أن الإيرادات النفطية هي التي تدفع التذبذبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للريال الإيراني (ينبغي الحذر في تفسير حسابات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ظل كثرة الضوابط السعرية) , و قد أنشئ مؤخرا صندوق لتثبيت الإرادات النفطية لمساعدة الحكومة على تمهيد اثر التدبدبات في أسعار النفط , و يبدو اختيار نظام التعويم الموجه ملائما في حالة إيران نظرا لتعرضها لصدمات معدلات التبادل التجاري , و الجمود في سوق العمل ,و الإصلاحات التجارية الجارية , و خطط التحرير التدريجي للأسعار , و التدفقات الرأسمالية الكبيرة المحتملة .

---

(1) http //www.aljazeera.net/nr/exerces:

الجدول رقم(3-5): المؤشرات الاقتصادية لإيران 2001

البلد	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية 2003
إيران	13,640	9,7	36,6	التعويم الموجه بدون مسار معلن سلفا لسعر الصرف

المصدر: صندوق النقد الدولي2001 ,الإحصاءات المالية الدوليةIFS ,البنك الدولي

6- الأردن :

وفي الأردن و هو اقتصاد مفتوح صغير , يطبق الربط الثابت التقليدي بالدولار الأمريكي منذ عام 1991 , و قد ساعدت ركيزة سعر الصرف البلاد على تخفيض معدل التضخم وتحمل الصدمات الاسمية للطلب على النقود , و لكنها جعلتها عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري و غيرها من الصدمات الحقيقية ويعتمد الاقتصاد الأردني على أسعار الصادرات المعدنية و تحويلات الأردنيين العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي و مع ذلك فقد احتفظ الاقتصاد بقدرته التنافسية رغم الارتفاع الكبير في سعر الدولار الأمريكي حتى أواخر عام 2002 و تدهور معدلات التبادل التجاري في الأعوام القليلة الماضية [1].

و من أسباب ذلك المرونة النسبية لأسواق العمل الأردنية و الإصلاحات الهيكلية , و اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ,و اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي , و هامش الحماية الذي و فرته المنح النفطية العينية من العراق , و بالرغم من أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة ليست كبيرة , فإن البنوك التجارية تعمل على تكوين أصول أجنبية خلال فترات عدم الاستقرار لموازنة تفضيل المقيمين المتزايد لحيازة العملة الأجنبية .

---

(1) مجلة التمويل والتنمية مارس 2003 ص12

و يتم معالجة الضغوط على الدينار من خلال الجمع بين تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي و تعديلات أسعار الفائدة .

و قد أدى تراكم الاحتياطيات الرسمية الإجمالية حتى بلغت ما يعادل ثمانية شهور من الواردات تقريبا مع نهاية عام 2002 إلى الحد من تعرض الأردن للصدمات , بينما أدى تصحيح أوضاع المالية العامة الذي خفض نسب الدين العام إلى تحسين مستوى المصداقية و إفساح المجال للسياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية .

الجدول رقم(4-1): المؤشرات الاقتصادية للأردن 2001

البلد	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية(% من إجمالي الناتج المحلي)	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية2003
الأردن	8,828	6,1	80,9	ترتيب للربط الثابت مقابلة عملة واحدة

المصدر: صندوق النقد الدولي2001 ,الإحصاءات المالية الدوليةIFS ,البنك الدولي

7- لبنان :

هو أيضا اقتصاد صغير مفتوح يطبق نظاما تقليديا للربط الثابت بالدولار الأمريكي, كما يتم بمستوى مرتفع من الدولرة , و بالرغم من سرعة نجاح لبنان في مكافحة التضخم خلال التسعينات , فإن اقتصاده محاصر بالمشكلات الهيكلية بما في ذلك الجمود في سوق العمل , كما يعاني كم فقدان القدرة التنافسية و التعرض المتزايد لتقلب التدفقات و التحويلات الرأسمالية , و قد أدى انخفاض سعر الدولار الأمريكي مؤخرا إلى تراجع الضغوط التنافسية إلى حد ما , و لكن سعر الجنيه لا يزال أعلى بنسبة 38 % بالقيمة الفعلية الحقيقية مما كان عليه في منتصف التسعينات حين بدأ تطبيق الربط .

و فضلا على ذلك أدت عجوزات المالية العامة الهيكلية الكبيرة الناجمة عن جهود إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية إلى تراكم الدين العام بمقادير ضخمة (178 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2002 , مما جعل النظام المالي أكثر تعرضا لأي تعديل ملموس في سعر الصرف الاسمي .

و في أواخر التسعينات و أوائل عام 2000 اضطرت لبنان إلى رفع أسعار الفائدة المرتفعة في الأصل لحماية سعر الصرف المربوط في فترات تباطؤ النمو .

و خلال عام 2002 كان التدخل في سوق النقد الأجنبي هو الأداة المفضلة للدفاع عن الجنيه ،و في تاريخ أقرب تعززت ثقة الأسواق بعد الاجتماع الثاني الذي عقد في باريس في نوفمبر 2002 , لتعبئة المساعدات المالية الدولية للبنان (مؤتمر باريس 2) , و التدابير الجارية لتصحيح أوضاع المالية العامة ,و نتيجة لذلك استؤنف نمو النقود بمعناها الأوسع , و قلت الدولارة , و هبطت أسعار الفائدة بدرجة ملحوظة[1].

الجدول رقم(4-2): المؤشرات الاقتصادية للبنان2001

إجمالي الناتج المحلي الاسمي (ملايين الدولارات)	الاحتياطيات الدولية	التجارة الكلية(% من إجمالي الناتج المحلي)	نوع نظام الصرف حسب الإحصاءات المالية الدولية 2003
16,660	8,1	49,0	ترتيب للربط الثابت مقابل عملة واحدة

المصدر: صندوق النقد الدولي2001 ,الإحصاءات المالية الدوليةIFS ,البنك الدولي

(1) مجلة التمويل والتنمية مارس 2003 ص12-13

8- دول عربية اخرى :

وفيما يتعلق بنظم صرف الدول العربية الأخرى ,لم يطرأ عليها تغير ,حيث تربط فعليا أو رسميا سوريا بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الست عملتها بأسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي ,كما يقوم السودان بربط الدينار بالدولار الأمريكي لكن ليس بسعر ثابت وإنما تتم مراجعته مرتين في الأسبوع وعلى أساس إجراء البنك المركزي مناقصات يتم خلالها شراء وبيع النقد الأجنبي بهامش في حدود 1.5%حول سعر الصرف المرجعي .

وفيما يتعلق بالدول التي تربط عملاتها بسلة من العملات تقوم ليبيا بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة وبسعر صرف ثابت .

أما فيما يخص الدول التي تتبع نظام التعويم فتقوم موريتانيا بتطبيق نظام التعويم المدار للصرف ,حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقا لقوى العرض والطلب وتقوم السلطة النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة مسار سعر الصرف , ليتماشى مع مجموعة من المعايير , منها وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و احتياطي العملة الأجنبية و معايير أخرى تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية , أمّا اليمن فتطبق نظام التعويم المستقل و يتم تحديد سعر الصرف وفقا لقوى العرض و الطلب في السوق دون تدخل من السلطات النقدية .

و أخيرا تتبع جيبوتي نظام ترتيبات مجلس العملة , الذي ينم بناءا عليها ربط الفرنك الجيبوتي بالدولار و بسعر صرف ثابت و تخصيص غطاء من الصرف الأجنبي لكل إصدار من الفرنك.

و قد أدى استمرار ارتفاع اليورو مقابل الدولار خلال عام 2003 إلى تراجع أسعار صرف جميع العملات العربية أمام اليورو ,فقد سجلت أسعار العملات الخليجية المثبتة أمام الدولار تراجعا بصورة ملحوظة مقابل اليورو تراوح بين 17.8%من قيمة الدينار الكويتي و 20.1 % من قيمة الريال السعودي[1] .

---

(1) http://www.aljazeera.net/nr/exerces

الخاتمة الفرع الأول:

بالرغم من نظم الصرف المختارة في البلدان العربية سجلت خمس دول منها إيران معدلات تضخم منخفضة بينما تراوح متوسط النمو الحقيقي بين 3%و5%خلال الفترة:1991-2001 (الشكل البياني).

ويعكس هذا الأداء الجيد على صعيد التضخم الاتجاه العام الهبوطي للتضخم العالمي خلال الجانب الأكبر من التسعينات وتأثير سياسات إدارة الطلب الحكيمة المتبعة وكذلك استمرار وتطبيق الضوابط السعرية بدرجات مختلفة .

أما مشهد النمو فهو متباين إلى حد ما ,نظرا لتعرض الزراعة لتذبذب الأحوال الجوية (المغرب),وتقلب أسعار النفط (إيران) وضعف التحسن في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذه البلدان فضلا على ذلك تأثر النمو سلبا بالصدمات الخارجية الدولية أو الإقليمية بما فيها الانهيارات المتكررة لعملية السلام في الشرق الأوسط وأحداث 11 سبتمبر 2001,ويذهب البعض إلى أن تكلفة التكييف مع هذه الصدمات كان يمكن أن تكون اقل في ظل نظام سعر الصرف المرن مقارنة بنظام الربط[1] .

---

[1] مجلة التمويل والتنمية مارس 2003 ص 15-16

الشكل رقم(3-1): نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبعض الدول النامية (متوسط الفترة1991-2002,%)

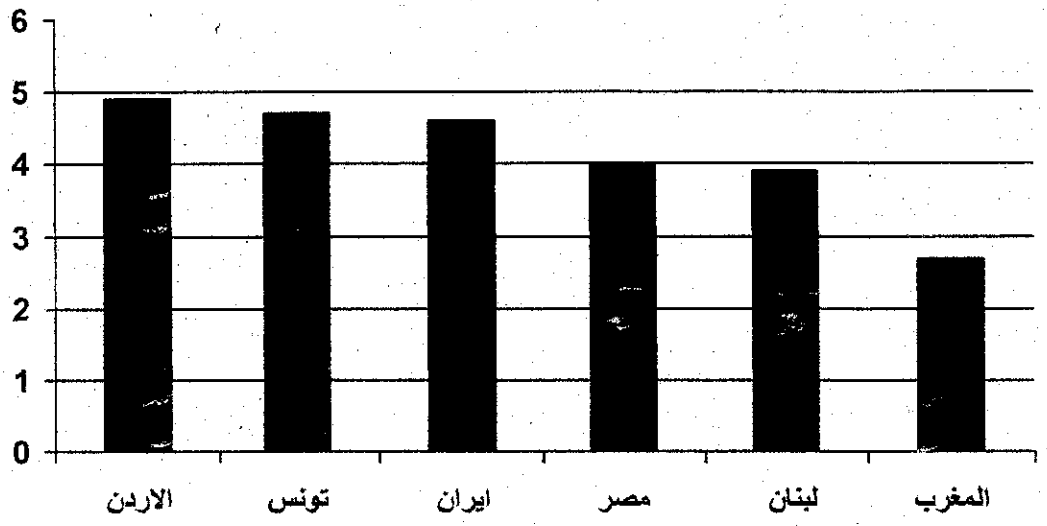

المصدر: مجلة التمويل والتنمية مارس 2003 ص 15

<u>الفرع الثاني</u>:نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدّة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن.

وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية ,فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقة الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية ,وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج .

***مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر**

1- نظام سعر الصرف الثابت من1964 -1987 :منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964سيّر سعر صرف الدينار ايداريا و تميز بالاستقرار و الثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين و يبرّر هذا التثبيت ضمن النظام السائد الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية.

و قد أدى تسيير سعر الصرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما كان من المفروض أن تكون بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني, وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي, كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملة الصعبة ,أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين :

الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا ,والثانيـــة تحدد في السوق الموازنة (السوق السوداء)[1].

<u>سعر الصرف الموازي في الجزائر</u> :

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة ,الهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلاف في ميزان المدفوعات ,ولكن هذه الطريقة التي تحدّ من ممارسة نشاط الصرف تساعد في هروب الأموال إلى الخارج ,مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازى أو السوق غير الرسمي)[2].

---

[1] بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية2004 ,ص216

[2] دكتور محمد بن بوزيان ,دكتور زياني الطاهر محاضرات الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " "الأورو وسياسة سعر الصرف"

أسباب ظهور سعر الصرف الموازي:

هناك ثلاث خيارات لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات :

- أدوات مالية إئتمالية ,سياسات انكماشية (سعر الفائدة, الضرائب و الرسوم)
- الاقتراض الخارجي (الاستدانة)
- فرض رقابة على التجارة الخارجية و الصرف الأجنبي .

وإن معظم الحكومات تفضله عادة آخر إجراء, للاعتقاد انه يوفر حلول آنية ومباشرة وبتكاليف اجتماعية واقتصادية أقل ,ولكن في مثل هذه الوضعية يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلة وندرة العملة الصعبة ,فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة ,هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن ,الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي[1] .

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف , فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور و ينمو سعر الصرف الموازي , أما إذا تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية ,فيقل حجم السوق الموازي و يتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري , و بالفعل بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تفاقم حجم سعر الصرف الموازي و الجدول(4-3)- و الشكل(3-2) يبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970- 1996.

---

[1] دكتور محمد بن بوزيان ,دكتور زياني الطاهر محاضرات الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " "الأورو وسياسة سعر الصرف"

الجدول رقم (4-3): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر

	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السعر الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.20	10.5	11	11.05
سعر الموازي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5	13	14.2

المصدر :

Revue algérienne d'économie et de gestion mai 1997 université d'Oran .

الشكل رقم(3-2):تطورات سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

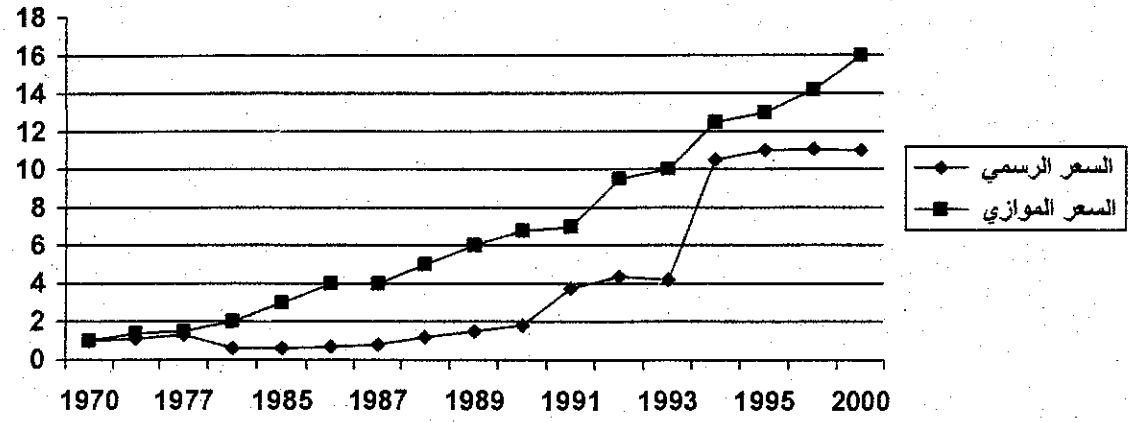

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

إن الجدول رقم **(1-A)** يوضح أنه بعد 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة ,وكما يظهر من الشكل (3-2) فإن أكبر التغيرآت سجّلت ما بين الفترة 1986 و1992 ويمكن تفسير سبب الارتفاع في سنة 1986

إلى الأزمة البترولية التي خفضت مستوى الإيرادات من الصادرات إلى56.5% مابين 1985 و1986.

لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من 1994 (سنة تخفيض العملة 40%) ولا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب, بل إلى إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية ,الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة ,زيادة على هذا فان ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة ,إذا فنلاحظ انه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 1FF=12DA تقريبا .

إن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعامل العرض و الطلب .

- **عامل الطلب** : تحويلات رؤوس الأموال , المدفوعات الغير منظورة , بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية).

- **عامل العرض** :التصدير ,التهريب ,السواح ,الدبلوماسيون ,العمال الأجانب ,تحويلات المغتربين ,تسعير بأكثر (بالنسبة للواردات) وبأقل بالنسبة للصادرات(Transfert pricing)

*** آثار وجود سعر صرف موازي:**

إن من الآثار التي تنجر من جراء وجود سعر صرف موازي ما يلي:

- الآثار التضخمية(inflation)
- تشويه تخصيص الموارد(Distorsions in ressources allocation)
- الرشوة البيروقراطية (corruption)

2-التسيير الآلي لسعر الصرف مارس 1987:

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ,دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع خلال ما يفوق العشريتين, محدوديته مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي ,أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل ,وكانت لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي[1] ,ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق التالية:

1-الانزلاق التدريجي :

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب ,وطبّق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992,حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/ $ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/ $ في نهاية مارس 1991.

الجدول رقم(4-4):تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي1983-1992

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
سعر الصرف	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91	7.61	8.95	19.47	21.83

المصدر: http://www.ons.dz/them-sta.htm

---

[1] بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" مرجع سابق ص217-218

2-التخفيض الصريح :

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ,وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 , ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي ,أجرى تعديل طفيف لم يتعدّ نسبة 10%, وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/$.

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك أو ما تسمى "منطقة الفرنك " ابتداءا من 1964 إلى 1973 , ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 -1994,و من 1995 اتبعت نظام الصرف مابين البنوك في إطار نظام الصرف العائم المسيّر (المدار).

باستثناء سنة 1994 أين تمّ تخفيض سعر صرف الدينار ب 40.17%, حيث نلاحظ استقرار في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار مند 1996 إلى غاية 2002 ,حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي5%.

الجدول رقم(4-5):تطور سعر صرف الدينار /الدولار من 1993- 2004

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر صرف دج/$(متوسط مرجح)	22.5	36.0	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3	77.3	79.72	72.61	72.61
معدل التغير%	-	60	32.2	14.9	5.3	2.1	13.3	13.1	2.7	-	-	-

المصدر:Evolution economique et monetaire en algerie –banque d'algerie juillet 2002

عن موقع الانترنيت :http://.bank-of-algeria.dz./marche.htm

ويمكن أن نوضح هذه التطورات الخاصة بسعر الصرف في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3) : تطورات سعر الصرف في الجزائر مابين 1993-2004

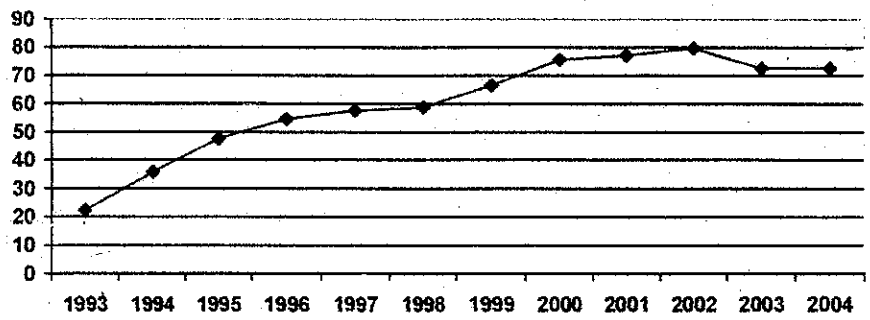

المصدر:

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

***احتياطي الصرف**

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجا السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها,فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية ,وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ,وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية[1] .

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

❖ **احتياطي الصرف في الجزائر :**

شهد احتياطي الصرف في الجزائر تطورا معتبرا خلال الفترة محل الدراسة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

---

(1) C.N.E.S ; rapport préliminaire sur les effets économiques et sociales de l'ajustement structurel en Algérie 1999 p205

الجدول رقم(4-6) : تطور احتياطي الصرف (1992-2002)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
احتياطي الصرف(مليار)	1.5	1.5	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.41	11.9	17.96	23.1

المصدر : بنك الجزائر

ويمكن تمثيل هذه البيانات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور احتياطي الصرف (1992-2002)

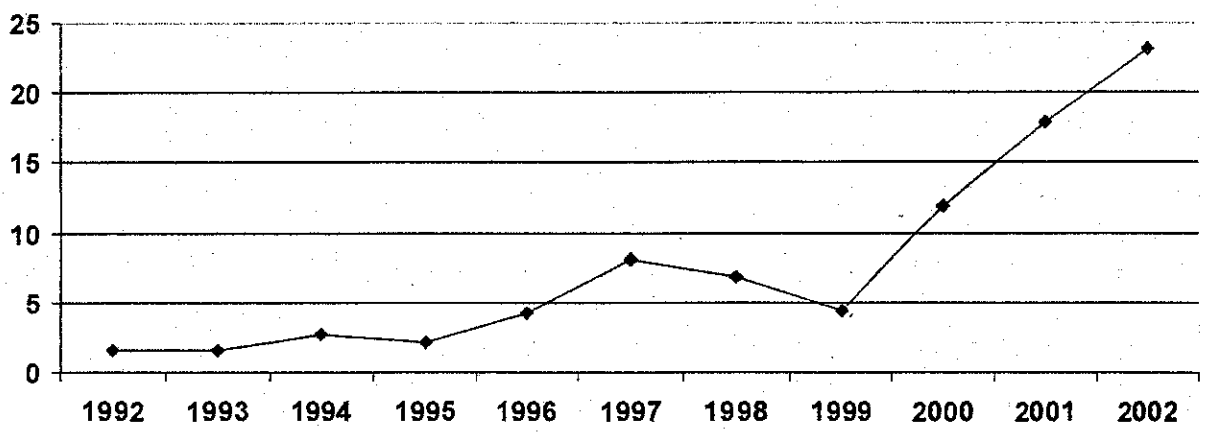

المصدر :

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

يعكس الاتجاه العام لتطور احتياطي الصرف .تحسنا واضحا مباشرة بعد سنة 1995 على الرغم من الانخفاض المسجل سنتي 1998 و1999 ,هذا الأداء الايجابي إنما يرد لعوامل خارجية بالدرجة الأولى تتمثل في إعادة الجدولة ,تمويلات جديدة وتحسن أسعار النفط.

❖ **توصيات:**

إن نظام سعر الصرف في الجزائر هو التثبيت مع الدولار ,كان يعتبر أفضل خيار خاصة لمّا نلاحظ مقدار المديونية معبّرة بالدولار .

ولكن مع ظهور الأورو أصبح وزن هذه العملية يحتم على الجزائر النظر في خيار آخر ,إذن التثبيت عن طريق الأورو يظهر كسلسلة طبيعية ناتجة عن اتفاق الشراكة الأخير

بين الجزائر والاتحاد الأوربي ,هذا من جهة سياسات الصرف ,أما من جهة أخرى, إنه في الوقت الحالي استحالة وجود منطقة نقدية مثالية للاورو وهذا حسب ما ورد سابقا في النظريات الاقتصادية وكذا الاختلافات الجوهرية بين سياسات الدول داخل الاتحاد واختلاف سياسات دول خارج الاتحاد.

الفرع الثالث: خيارات أنظمة الصرف لدول أمريكا اللاتينية

يعد تحديد سعر الصرف و النظام الذي يتعين على بلد ما أن يختاره مشكلة دائمة بالنسبة للعديد من الحكومات ,و هو أمر مهم بشكل خاص في أمريكا الاتنية حيث زالت الخطوة عن العديد من الحلول التي سبقت تجربتها,ففي أعوام الثمانينات شاعت الأنظمة المتوسطة مثل الربط الميسر بين نظام أسعار الصرف المتحركة و نطاق تقلب أسعار الصرف المتحركة, لكن الآن يتزايد التخلي عن هذه الخيارات ، ويصدّق هذا بشكل خاص في بلدان الأسواق الناشئة المنفتحة ماليا التي و جدت أن الأنظمة المتوسطة معرضة للأزمات و أسفر ما نتج عن ذلك من ابتكارات عن بعض من أكثر التجارب دلالة بنسبة لسعر الصرف و الأنظمة النقدية كما ترتبط الشعبية المتهاوية للأنظمة المتوسطة بتراجع التضخم على نطاق العالم كله فقد ثبت مرارا أن أدوات الربط (بما في ذلك مجالس العملة) فعالة في وقف التضخم و خاصة التضخم الجامح و بالنسبة للبلدان التي ترغب في الحفاظ على بعض المرونة في سعر الصرف ، كان القصد من الأنظمة المتوسطة هو وضع حد لتوقعات قيمة العملة و التضخم من خلال تحديد نطاق لتقلب أسعار الصرف و الربط و الحيلولة دون الفقدان التدريجي للقدرة على المنافسة بترك السعر يزحف و يتحرك ، و مع السيطرة بشكلٍ عام على التضخم في المنطقة تبدو الأنشطة المتوسطة الآن أقل ضرورة .

***أنظمة صرف دول أمريكا اللاتينية :**

على مدى العقد الماضي ابتعدت أغلب بلدان أمريكا اللاتينية من الأنظمة المتوسطة لسعر الصرف نحو هذا الحل أو ذاك من الحلين المتطرفين:

الأسعار العائمة أو الربط غير ميسر مثل مجالس العملة و الجدول (C-1) يبين ذلك

الجدول رقم(4-7) : أنظمة صرف دول أمريكا اللاتينية

الدول	1985	2002	الهدف الذي سيلعب دورا في 2002
• أمريكة الجنوبية			
- الأرجنتين	متوسط	تعويم	--------
- بوليفيا	تعويم	متوسط	سعر الصرف
- البرازيل	متوسط	تعويم	معدل التضخم
- شيلي	متوسط	تعويم	معدل التضخم
- كولومبيا	متوسط	تعويم	معدل التضخم
- إكوادور	متوسط	ربط غير ميسر	سعر الصرف
- بارجواي	متوسط	تعويم	--------
- بيرو	متوسط	تعويم	إجمالي نقدي
- أروغواي	تعويم	تعويم	إجمالي نقدي
- فنزويلا	متوسط	تعويم	--------
* المكسيك و أمريكا لوسطى			
- كوستاريكا	متوسط	متوسط	سعر الصرف
- السلفادور	متوسط	ربط غير ميسر	سعر الصرف
- جواتيمالا	متوسط	تعويم	------
- هندوراس	تعويم	متوسط	سعر الصرف
- المكسيك	متوسط	تعويم	معدل التضخم
- نيكار جورا	متوسط	متوسط	سعر الصرف
- بنما	ربط غير ميسر	ربط غير ميسر	سعر الصرف

المصدر : عن موقع الانترنيت http:// w.w.w .i m f .org / external / puds / ft /wp / 2002

وقد تبنت الإكوادور و السلفادور الدولار الأمريكي غطاءا قانونيا, أما الشيلي فقد حققت خروجا تدريجيا و منظما من نظام سعر صرف متوسط إلى نظام التعويم, وحدثت تغييرات أخرى في أنظمة الصرف في ظل ظروف أزمة أو ما يقارب من أزمة ,فقد انتقلت البرازيل و المكسيك وفنزويلا إلى التعويم تحت ضغط هجمات مضاربة عنيفة على عملاتها وفي أوائل عام 2002 ,انهار نظام مجلس العملة الذي كان قد بلغ من العمر احد عشرة عاما خلال أزمة حادة, وبعد الانخفاض في البدء ,اظهر سعر الصرف الاستقرار بدرجة معقولة وأعلن البنك المركزي في الأرجنتين مؤخرا عن نيته في الأخد بسعر صرف معوم في سياق نظام يستهدف التضخم.

ويثير هدا الابتعاد عن الأنظمة المتوسطة* السؤال عن أي الحلول هو الأفضل؟ و هل بلدان أمريكا الاتنية أفضل حالا مع سعر صرف معوم أم يتعين عليها أن تبحث عن نهج أخرى ؟هذا ماسنحاول الإجابة عليه من خلال دراسة للأوضاع الاقتصادية لدول أمريكا الاتنية بعد تبنيها لنظام التعويم.

***مصير دول أمريكا اللاتينية في ظل التعويم**

هل التعويم أو بمعنى آخر هل الأسعار العائمة خيارات قادرة على الاستمرار بالنسبة لأمريكا اللاتينية ؟ هل تستطيع المرونة في أسعار الصرف و السياسة النقدية المستقلة تحقيق أهداف محلية لها قيمتها مثل تحقيق ناتج أكثر استقرارا ؟ أم أنها أسوء ما في العالم بمصداقية متدنية و حرية تصرف حقيقية قليلة؟

تبين التجربة الأخيرة في أمريكا اللاتينية و في أماكن أخرى, أن الأنظمة العائمة تسمح لأسعار الصرف بالصورة المناسبة كرد فعل للصدمات,على الرغم من أن رد فعل سعر الفائدة يكون أيضا حادا في بعض الحالات[1].

---

* النظم الوسيطة هي ترتيبات تقليدية أخرى للربط الثابت

(1) finances et développement septembre 2003 ;Andrew berg ;Eduardo Borensztein .Paolo Mauro« quel régime monétaire pour l'Amérique latin ? » p26-27

ويبدو أن مرونة سعر الصرف كانت مفيدة في التخفيف من حدة تغيرات الإنتاج في مواجهة الصدمات المعاكسة ,و نقل عبئ الانتقال إلى التضخم كان بطيئا تماما و يبدو أيضا أن الأنظمة العائمة تصبح تدريجيا أكثر فاعلية.

على سبيل المثال سنقوم بمقارنة بين رد فعل كل من المكسيك و الأرجنتين على الفوضى التي خلفتها أزمات **1999/1998**

مقارنة الآثار

حمت مرونة سعر الصرف المكسيك من تأثير الصدمات أثناء **1999/1998**

الشكل رقم (3-5):سعر الصرف الحقيقي

(النسبة المئوية للتغير في 12 شهرا)

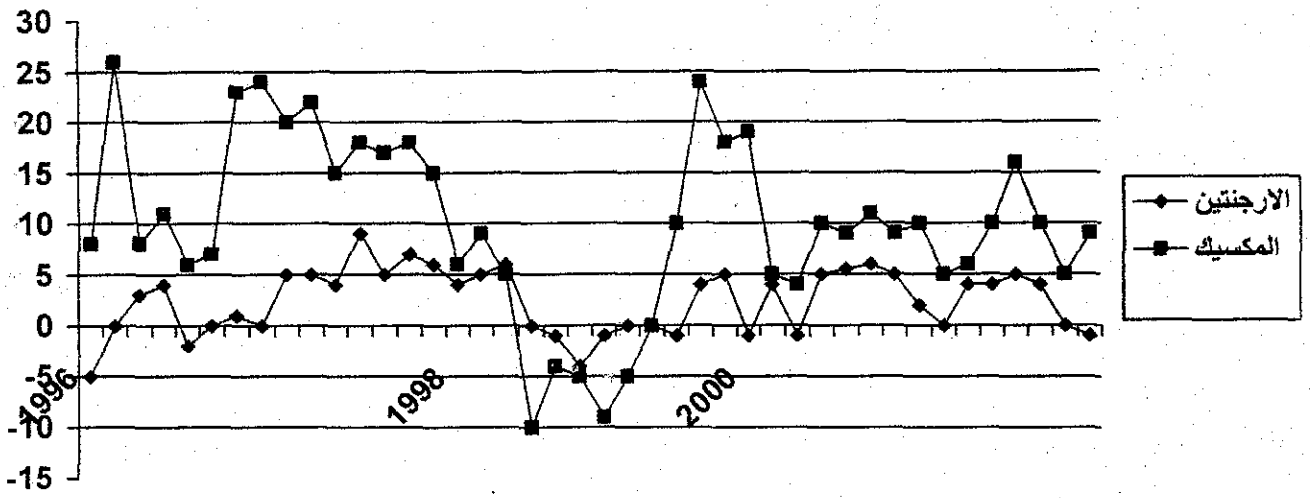

المصدر: عن موقع الانترنيت http:// w.w.w .i m f .org / external / puds / ft /wp / 2002

الشكل رقم(3-6):أسعار الفائدة الحقيقية

النقود بسعر السوق محسوبة على أساس سنوي,في المائة

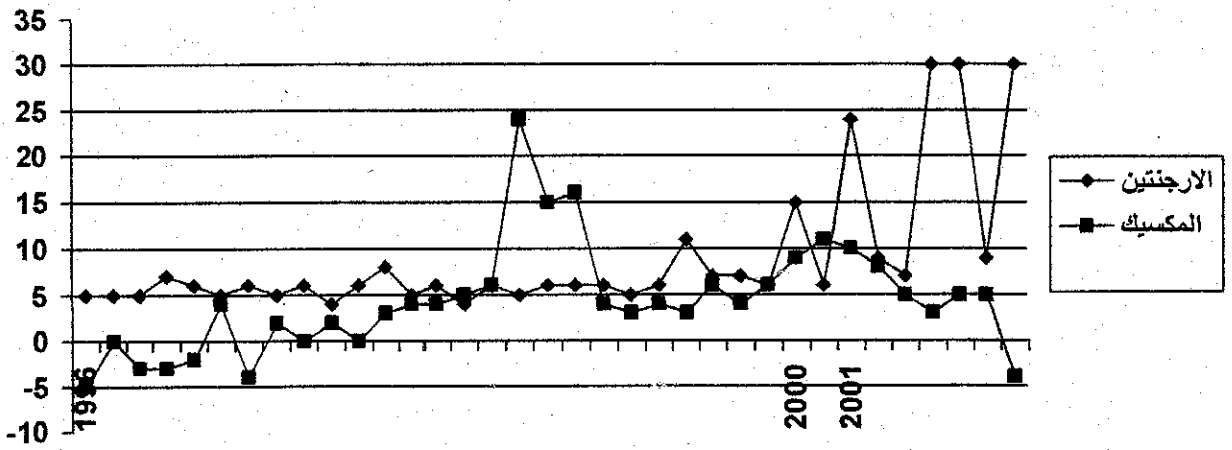

المصدر: عن موقع الانترنيت2002 / http:// w.w.w .i m f .org / external / puds / ft /wp

الشكل رقم (3-7)إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النسبة المئوية للتغير في 12 شهرا)

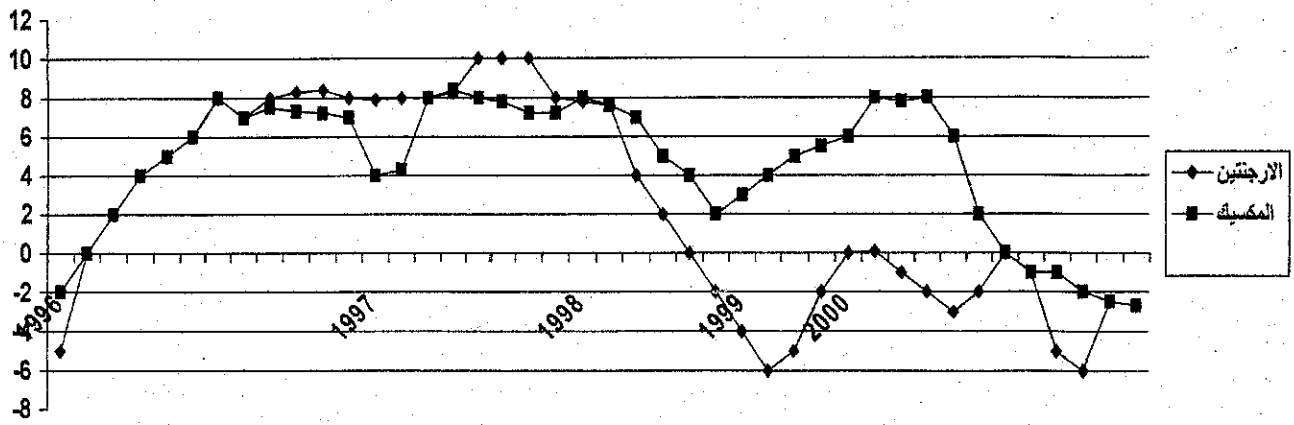

المصدر: عن موقع الانترنيت2002 / http:// w.w.w .i m f .org / external / puds / ft /wp

في الأرجنتين وفي ظل استمرار مصداقية مجلس العملة,ظل كل من سعر الصرف وأسعار الفائدة موحدا,و لكن الاقتصاد دخل في كساد طويل, وعلي النقيض من ذلك في المكسيك ارتفعت أسعار الفائدة ,لكن سعر الصرف أصبح أيضا ضعيفا بدرجة كبيرة مما خفف من الآثار الضارة للمناخ الخارجي على النمو ,وقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمدة قصيرة ولكن استرد وضعه في 1999 و ارتفع سعر الصرف بسرعة مرة ثانية .

و انخفضت أسعار الفائدة مند ذلك الوقت بانتظام ,مما خفف جزئيا من تأثير التباطؤ الأمريكي.

و يبين فحص التاريخ الأخير لأنظمة تعويم سعر الصرف مثل تلك الموجودة في شيلي و المكسيك و البيرو , أنها يمكن أن تصبح أكثر فاعلية بمرور الوقت, عندما تتزايد مصداقيتها و يصبح النظام أكثر ترسخا,وقد مرت شيلي بواقعتين من ضغوط سعر الصرف في أواخر عام1998 و أواخر عام 2000 وفي الواقعة الأولي ,ارتفعت أسعار الفائدة بشكل حاد في سياق إطار نقدي له أهداف خاصة لكل من التضخم وسعر الصرف (نطاق صريح لتقلب الأسعار) ودخل الاقتصاد في فترة كساد حادة وفي سبتمبر 2000 تخلت السلطات عن نطاق تقلب سعر الصرف وتحولت إلى تعويم أكثر حرية ,ولم يصطحب الانخفاض الحاد في قيمة العملة الناتج عن ذلك بأي زيادات في سعر الفائدة ولم يحدث ركود ولم يرتفع التضخم إلا بدرجة طفيفة فقط ,ومن الجائز أن المرء يمكنه أن يستخلص من هده التجربة أن الشيلي بنت مصداقية في 1998 و استخدمتها بنجاح في عام 2000[1] .

و النجاح المتزايد لأنظمة التعويم تدعم أيضا شواهد أكثر منهجية ,وقد استخدمت تقديرات

---

[1] finances et développement septembre 2003p 27

الاقتصاد القياسي لوظائف رد فعل على السياسة النقدية لتحديد ما إذا كانت البلدان التي لديها أسعار صرف معومة تستطيع أن ترفع أسعار الفائدة ,و تخفضها استجابة لتغير الظروف المحلية ,وهل تخفض البلدان الأسعار عندما يكون التضخم اقل من المستهدف أو عندما تكون البطالة مرتفعة جدا ,أم هل تمنعها ضغوط الأسواق المالية من أن تفعل ذلك؟

تبين الشواهد المستمدة من بلدان قليلة مثل (الشيلي و كولومبيا)لديها تاريخ طويل بما يكفي لتعويم أسعار الصرف ,أنها استطاعت تحريك أسعار الفائدة بطرق مفيدة لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية المحلية.

و هناك سمة أخرى لنظام تعويم سعر الصرف الذي يعمل جيدا ,هي انه يستجيب بشكل مناسب للصدمات الخارجية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراستنا للتجربة المكسيكية.

1-التجربة المكسيكية (التعويم الحر)

تخلت المكسيك في ديسمبر من عام1994 عن الحدود التي و ضعتها لسعر الصرف وعوّمت عملتها البيسو في ظروف تتسم بعدم الاستقرار الشديد ,ولقد نظر إلى النظام المرن لسعر الصرف أنداك على انه خيار انتقالي ليأخذ بيد البلد حتى تتحسن أحواله في ظل الأزمة المالية ,و أزمة سعر الصرف التي حلت به ,و لكن مع مرور الوقت ,حظي هدا النظام بالمزيد من التقدير بحيث أبقي عليه حتى الآن, ويقترح اليوم القليل من مراقبي الاقتصاد المكسيكي التخلي عن نظام سعر الصرف المعوم , وما هو أجدر بالملاحظة أن هذا يأتي من بلد معروف بأن تتردد فيه يوميا عبارات الندم بشأن السياسات الاقتصادية من جانب السلطات ومن جانب الشعب أيضا بعد أن أعاد النظر في الأمر, فليس هناك من أحد تقريبا يشكك في الحكمة وراء الإبقاء على سعر الصرف المعوم منذ عام 1995.

هناك أسباب سلبية و ايجابية على حد ساء لهذا الإجماع المشهود فيما يتعلق بسعر الصرف المرن[1] .

---

[1] د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران " نظم و سياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي.

❖ **الأسباب السلبية**

إن تجربة انهيار سعر الصرف في عام 1994 و ما أعقبه ربما كانت قد حوّلت فكر حتى أولئك الذين رأو أن أزمات سعر الصرف كانت نتيجة أخطاء كان من الممكن تجنبها,كتلك التي وقعت في السبعينات .

❖ **الاسباب الايجابية**

لقد تمكنت المكسيك من ان تحقق تقدما ملموسا عن طريق تثبيت اقتصادها في ظل نظام سعر الصرف المعوم دون ان ينبني على ذلك حالات من الاختلال الشديد و دون ان تكون قد تنازلت عن الكثير بان يكون لديها سعر صرف ثابت.

و السؤال : هل خسرت المكسيك يهدا الصدد ؟

الإجابة المكسيك لم تخسر الكثير ,كيف ذلك؟هدا ماسنحاول الإجابة عليه من خلال دراستنا لواقع التجربة المكسيكية ومد فاعليتها؟

- **نظام سعر الصرف في المكسيك:**

لقد ساد في السنوات الأخيرة شعور عام بعدم الرضا عن التصنيفات الرسمية لأنظمة سعر الصرف و هناك محاولتان حديثتان العهد نحو وضع تصنيفات ذات معنى من الناحية الاقتصادية وهما ورقة Reinhardt and Rogof 2002 و ورقة Levy-Yeyati and Sturzenegger2002 وعرضت هاتان الورقتان تصنيفاتهما التبادلية الخاصة بأنظمة سعر الصرف في عدد كبير من الدول, على مدى عقود عدة ويبدو و أن هاتين الورقتين تكملان بعضهما البعض ,فلقد استخدمت الورقة الأولى البيانات الخاصة بأسعار الصرف الموازية لاكتشاف ما إذا كان جزء كبير من صفقات العملات قد نقد بأسعار متغيرة حتى في ظل أنظمة رسمية لتثبيت السعر, بينما حاولت الورقة الأخرى أن تقيس التزام الدول التي أقرت نظم تعويم رسمية بأسعار صرف مستهدفة ضمنيا ,تنتهي الورقة الثانية في حقيقة الأمر إلى ما أفرزته أدبيات Calvo and Reinhardt 2002 عن الخوف من التعويم,إذ ذكر هذا

المصدر أن المؤيدين للتعويم يتحرجون في حقيقة الأمر من رؤية سعر الصرف يتحرك بحرية نظرا للتكاليف التي يمليها تقلب الأسعار, وهي تكاليف تتراوح ما بين اثر هدا التقلب على التضخم إلى أثره على كشوف الموازنة (العامة و الخاصة) المقومة بالدولار ومن ثم يتدخلون في غالب الأحيان لمنع سعر الصرف من أن يتحرك كثيرا,و يسترسل Levy Yeyati and Sturzenegger على نفس خط النقاش هذا قائلين أن مؤيدي تثبيت سعر الصرف على استعداد لبيع أو شراء العملة الأجنبية حسب السعر المعلن ومن ثم تصبح احتياطياتهم الدولية شديدة التقلب بينما تستقر أسعار الصرف لديهم ,أما المنادون الحقيقيون بالتعويم وعلى النقيض من ذلك فيحجمون عن التدخل قي سوق الصرف وبذلك تظل احتياطياتهم الدولية مستقرة حتى ولو تحرك سعر الصرف ,وهكذا ينظر هذان الباحثان إلى توزيع التفاوت في أسعار الصرف وكذلك إلى تفاوت صافي الاحتياطات الدولية.

الشكل رقم:(4 –1):سعر الصرف الاسمي في المكسيك مقابل الدولار(القيم في نهاية الشهر)

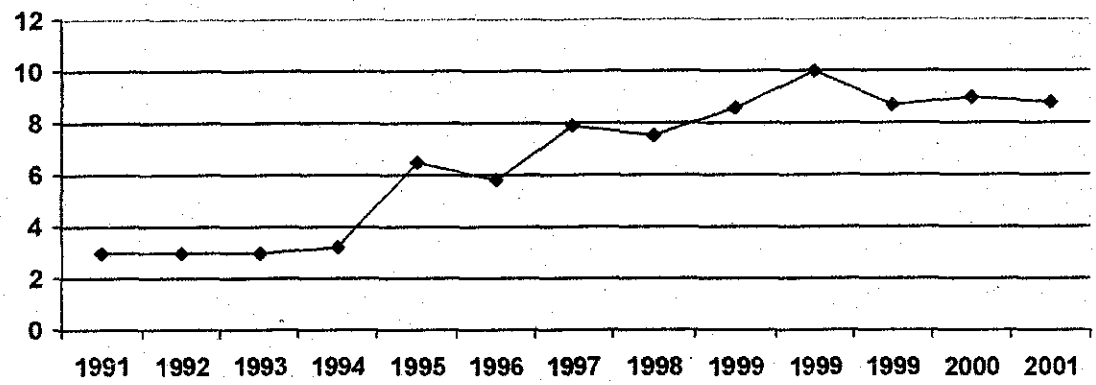

المصدر : د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران " نظم وسياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

كما يبين الشكل : تثبت المكسيك سعر البيسو أمام الدولار الأمريكي حتى أواخر ديسمبر 1994 ,إلا انه على الرغم من التغير الواضح في سلوك سعر الصرف بعد ذلك التاريخ وعلى الرغم من التصنيف الرسمي لنظام سعر الصرف في المكسيك على انه نظام قائم على التعويم الحر ,فإن المراقبين ليسوا على اتفاق كامل بشان نظام سعر الصرف الذي طبقته المكسيك اعتبارا من أواخر 1994 طبقا لما أورده Reinhardt and Rogoff 2002 ,اتبعت المكسيك نظام تعويم حر في الفترة ما بين نهاية 1994 وأوائل 1996 ثم اتبعت نظام تعويم موجه منذ ذلك التاريخ وصاعدا أما طبقا لما ذكره Levy Yeyati and Sturzenegger 2002 , فلقد اتبعت المكسيك نظاما وسطيا خلال عامي 1995و1996 ثم اتبعت بعد ذلك اعتبارا من 1997 نظام تعويم حر .

ويمكن القول أن الرأي القائل بان المكسيك لم تطبق في حقيقة الأمر نظام صرف مرن أو أنها كانت منخوفة من التعويم قول غير صائب, وهو يرجع في الغالب إلى عدم الأخد بالاعتبار حقيقة وضع المكسيك التي استوجبت إعادة تكون احتياطياتها الدولية الصافية بعد أزمة ميزان المدفوعات في عام1995,إن هذه الرؤيا المنقوصة تأتي من مقارنة تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية من ناحية ومن الاحتياطات الدولية من الناحية الأخرى ومن السهولة الاهتمام بالشق الأول من المقارنة .

يتطلب النظر إلى الشق الثاني من المقارنة إلي قدر اكبر من الشرح لان تقلب الاحتياطات الدولية في المكسيك كان بحق عاليا نسبيا ,و المشكلة هنا أن الذي يركز فقط على تقلب متوسط صافي الاحتياطات الدولية, قد يكون قادرا على التمييز بين التقلبات في الاحتياطات الناشئة عن التدخل المقصود بهدف الإبقاء على سعر الصرف في حدود نطاق مستهدف و بين تلك الناشئة عن اختلاف اتجاهات صافي الاحتياطات الدولية استجابة لسياسة مقصودة تهدف إلى رفع مخزونها .

و خلاصة القول :

أن المكسيك اتبعت نظاما مرنا و كانت النتيجة سعيدة بوجه عام و نكاد نسمع تنهدات الارتياح آتية من المكسيك ,و في خلال السنوات الثماني الماضية , أصبحت المكسيك ملاذا آمنا نسبيا من ضمن الاقتصاديات الناشئة الجديدة و حتى في العام أو العامين الماضيين , حينما تعرضت بلدان أخرى كبيرة في أمريكا اللاتينية إلى بعض الصعوبات.

الفرع الرابع :أنظمة الصرف لدول جنوب شرق أسيا

1-التجربة الهندية (التعويم المدار)

أعلنت الهند في 1993عن تبنيها لنظام التعويم المدار, حيث أوضح البنك المركزي الهندي عن أهداف سياسته في التسيير , و عن محاولته لتحقيق هدفان أساسيان و هما : ثبات سعر الصرف , و المحافظة على القدرة التنافسية للروبية (العملة الهندية) حيث الهدف الأول تضمن تدخلات لتسوية حركات أسعار الصرف الاسمية .

كما قامت الهند برفع القيود على حركات دخول رؤوس الأموال , و هكذا ارتفعت نسبة تدفقها حيث شهدت الهند تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية إلى غاية 1997 حيث انخفضت هده النسبة بسبب الأزمة الآسيوية و يمكن أن نوضح أهم التغيرات التي شهدتها الهند مند تبنيها لهدا النوع من الأنظمة و دلك من خلال الأشكال البيانية التالية[1] :

---

(1) عن موقع الانترنيت:

Hanen Garbie « la gestion du taux de change dans les pays emergents »le leçon des expérience récente juin2005

http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/travail/wp2005-06

الشكل رقم(4 -2): سعر الصرف الاسمي و الاحتياطي الرسمي(مليون دولار)

2004-1990

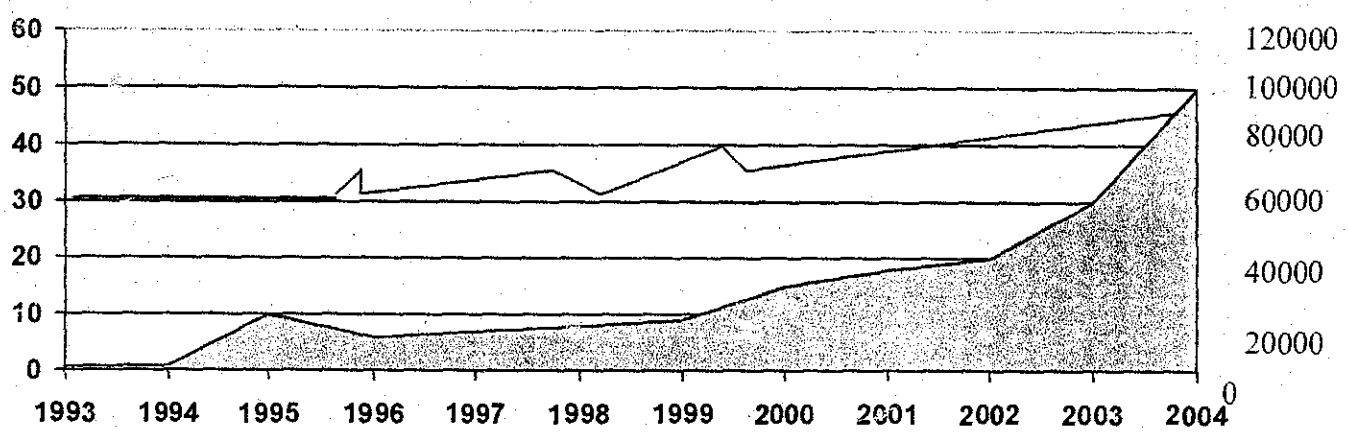

المصدر :

http:// www.imf.org/external/pubs /ft/fandd/free/2003

الشكل رقم(4 -3): معدل النمو الحقيقي1990-2004

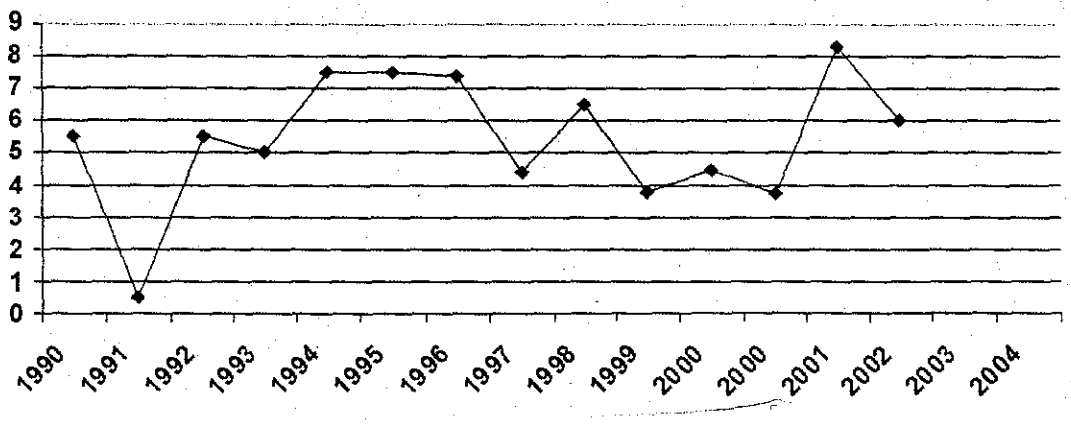

المصدر: http:// www.imf.org/external/pubs /ft/fandd/free/2003

الشكل رقم(4 -4): رصيد الحساب الجاري1990-2004

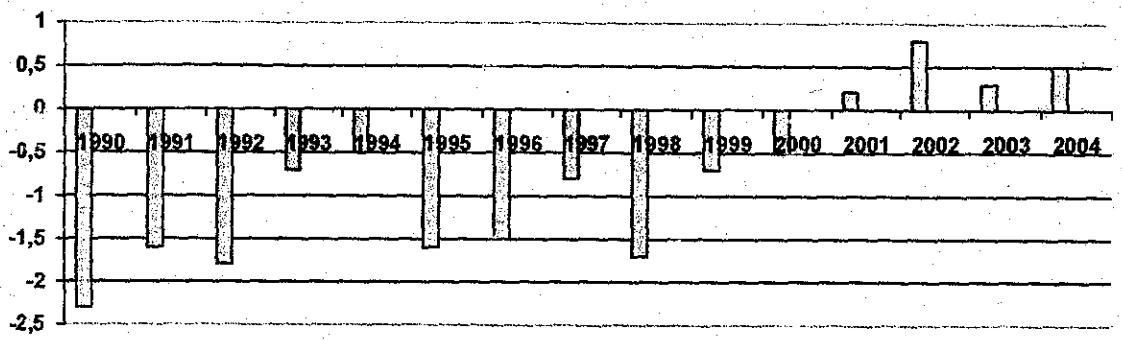

المصدر: http:// www.imf.org/external/pubs /ft/fandd/free/2003

2-التجربة الصينية

انتهجت الصين نظام سعر الصرف الثابت ثم النظام المزدوج لسعر الصرف قبل عام 1994. بعد عام 1994 شرعت الصين تطبق تعويم سعر الصرف على أساس العرض والطلب بالسوق. ووفقا لهذا النظام كانت الشركات والأفراد يشترون النقد الأجنبي من البنوك ويبيعون لها وفقا للنظام، كما كانت البنوك تشتري وتبيع لبعضها النقد الأجنبي فيما يسمى الإنتربنك وعلى هذا الأساس يتشكل سعر الصرف حسب السوق. ويحدد البنك المركزي مدى التعويم، وبهذا يحافظ على صرف مستقر من خلال السيطرة على السوق.

وقد ثبت أن هذا النظام كان متفقا ووضع الصين، وقدم إسهاما إيجابيا للتنمية الاقتصادية الصينية السريعة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمصرفي الإقليمي بل والعالمي.

قبل عام 1997، كان سعر صرف العملة الصينية مستقرا مع قليل من الارتفاع، وهكذا ازدادت الثقة بالعملة الصينية عالميا باستمرار. ولكن بعد وقوع الأزمة المالية الآسيوية، ومن أجل منع تطور الأزمة نتيجة تخفيض الدول والمناطق الآسيوية المجاورة سعر صرف عملاتها، قررت الصين، كدولة مسئولة كبيرة، باختيارها تضييق مجال تعويم عملتها.

ومع التلاشي التدريجي لتأثير هذه الأزمة، واصلت الصين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة وعالية في السنوات الأخيرة. وفي ذات الوقت أخذ سوق النقد الأجنبي يتطور عمقا واتساعا، الأمر الذي هيأ الظروف لتشكيل آلية لسعر صرف العملة الصينية و من خلال الأشكال البيانية التالية يمكن أن نوضح أهم التغيرات التي شهدتها الصين من 1990و2003 فيما يتعلق بمعدل سعر الصرف و الاحتياطي من العملة الصعبة:

الشكل رقم(4 -5) تطور معدلات سعر الصرف1990- 2003

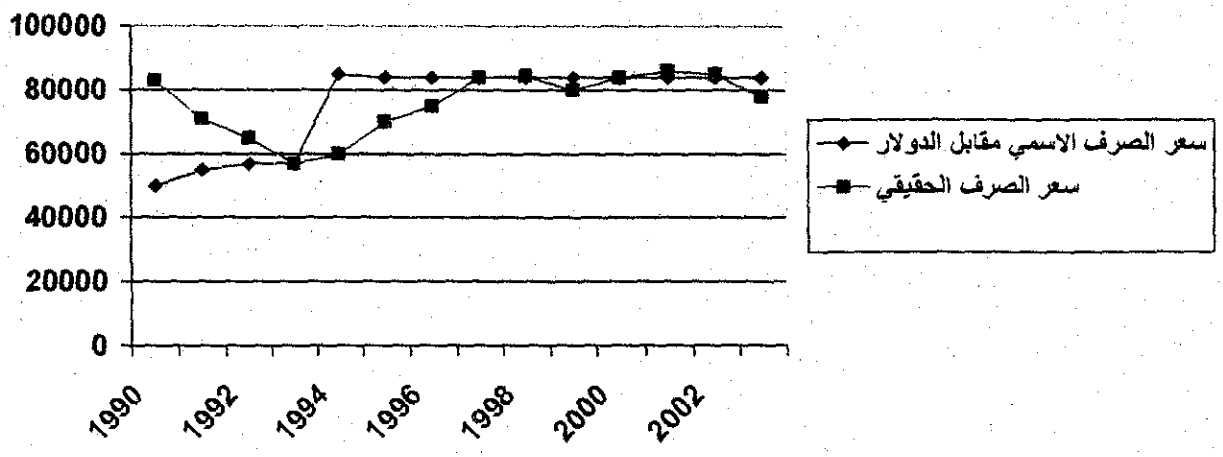

المصدر : **Jean-Pierre Allegret « les régimes de change dans les marché émergents »**

paris 2005

الشكل رقم(4-6): احتياطي العملة الصعبة في الصين1985-2004

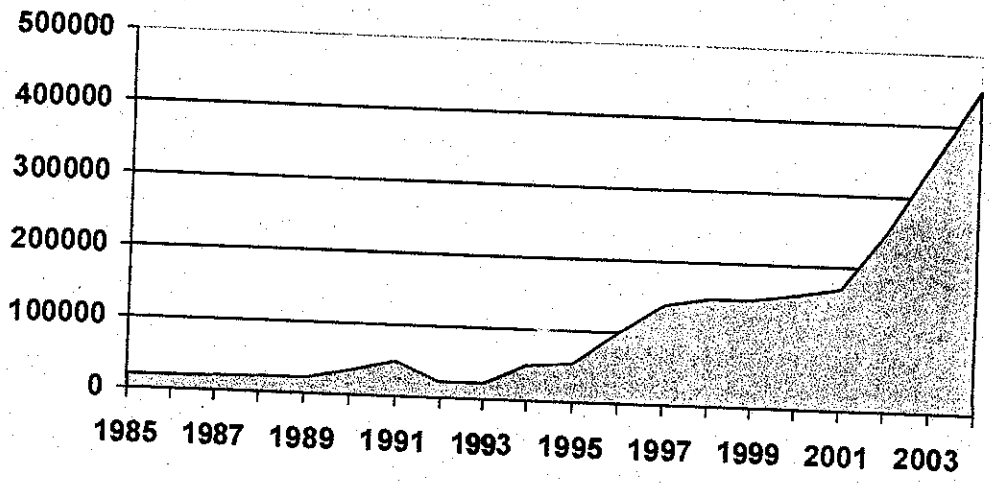

المصدر::« Jean-Pierre Allegret « les régimes de change dans les marché émergents
paris 2005

***ضرورة الإصلاح**

كان تشكيل آلية لسعر صرف العملة الصينية مطلبا لتخفيف عدم توازن التجارة الخارجية للصين وزيادة الطلب المحلي ورفع القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصينية المملوكة للدولة والارتقاء بمستوى الانفتاح على الخارج.

وتشير كافة البيانات إلى أن التجارة الخارجية للصين التي تحقق فائضا منذ أحد عشر عاما ستسجل رقما قياسيا جديدا هذا العام يبلغ 70 مليار دولار أمريكي. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن مجموعة المراقبة والإنذار للاقتصاد العام التابعة لمركز الدولة للمعلومات إلى أنه وفقا للتوقعات، في النصف الثاني من هذا العام ستكون نسبة الزيادة في الصادرات الصينية نحو 22% وفي

الـــواردات 18%، أي أن الفـــائض سيـــصل أكثـــر مـــن 30 مليـــار دولار أمريكـــي، إضافة إلى فائض قـــدره 6ر39 مليـــار دولار أمريكـــي فـــي النـــصف الأول، ســـيبلغ إجمالي فائض التجارة الخارجية الصينية 70 مليار دولار أمريكي.

الفائض الذي يتحقق بشكل متواصل فـــي التجـــارة الخارجيـــة يـــؤدي إلـــى زيـــادة متواصلة في حجم احتياطي العملات الصعبة، وقد بلـــغ هـــذا الاحتيـــاطي فـــي نهايـــة يونيو هذا العام، وفقا لأرقـــام البنـــك المركـــزي،711 مليـــار دولار أمريكـــي، بزيـــادة 1ر51% عن نفس الفترة مـــن العـــام الماضـــي، وتقـــدر بعـــض التقـــارير أن الـــرقم سيصل 900 مليار دولار أمريكي في نهاية العـــام لتـــصبح الـــصين أكبـــر دولـــة فـــي العالم لديها احتياطي من العملات الصعبة متجاوزة اليابان[1].

لكن الانخفاض المتواصل في قيمة الدولار الأمريكي ينـــتج عنـــه انخفـــاض متواصـــل في القيمة الواقعية لهذا الاحتياطي، وحيث أن سعر صرف العملة الصينية كانت

---

(1) Jean-Pierre Allegret « les régimes de change dans les marché émergents »p34

مرتبطا بالدولار الأمريكي فقد انخفضت قيمة العملة الصينية أيضا، وهو ما أدى إلى فائض تجاري أكبر وعدم توازن في التجارة الدولية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم تزداد ثروة الدولة الصينية بنفس المستوى. ومن هنا بات إصلاح نظام سعر صرف العملة الصينية ضروريا.

قرار البنك المركزي بإصلاح نظام سعر صرف العملة الصينية تضمن أيضا فك ارتباطها بالدولار الأمريكي وحده، لتشكيل آلية أكثر مرونة لسعر الصرف. فارتفعت قيمة العملة الصينية بنسبة 2% في ذلك اليوم، فأصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي11 ,8 يوانات. وفي نفس الوقت رفع الحد الأعلى للفوائد على الودائع الصغيرة بالدولار الأمريكي ودولار هونغ كونغ في البنوك التجارية داخل بر الصين الرئيسي بكمية.

*<u>التجارة الخارجية الصينية تغير أسلوبها:</u>

رفع قيمة العملة الصينية كان صدمة كبيرة للقطاعات التي تنتج منتجات ذات محتوى تكنولوجي وعلمي محدود وتعتمد على تفوقها في الأسعار. فعلى سبيل المثال، المنسوجات تمثل نحو 20% من الصادرات الصينية، وفقا لمسئول من الاتحاد الصيني للغزل والنسيج، ورفع قيمة العملة الصينية يؤثر كثيرا في أسعار المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل المنسوجات. لأن ذلك يعني ارتفاع تكلفة العمل والإنتاج، فانخفض كثيرا تفوق شركات النسيج في الأيدي العاملة وأسعار المواد الخام.

لكن لأن معظم القطاعات التي تعتمد على تفوق الأسعار وتنتج منتجات ذات محتوى تكنولوجي وعلمي محدود، من القطاعات التي يجري التنافس العنيف فيها، فارتفاع نسبة الصرف سيفيدها في_مزيد من تنظيم نفسها من جديد، بل سيفيد الشركات المتفوقة في توسيع نصيبها في السوق. يعني ذلك أن إصلاح

نسبة صرف العملة الصينية فرصة ممتازة لتعديل هيكل الصين الصناعي وترقية مستوى مختلف القطاعات.

منذ زمن طويل كان "السعر الرخيص" هو الصورة المشتركة للمنتجات الصينية مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية والمنسوجات والماكينات في السوق الدولية. وقد ظهرت عيوب المنافسة بالأسعار المنخفضة، فهي لا تسبب فقط احتكاكات تجارية بسهولة، بل تجعل ربح الصادرات ضئيلا للغاية، ومع ارتفاع قيمة العملة الصينية يصبح ربح صادرات الشركات الصينية المعتمدة على التنافس بالأسعار المنخفضة أقل.

وقد اعترف محافظ البنك المركزي الصيني تشو شياو تشوان بأن إصلاح آلية سعر الصرف وارتفاع قيمة رنمينبي فرض بعض الضغوط على الشركات المصدرة، منوها إلى أن هذه الشركات عليها أن تعدل سياستها لرفع قدراتها التنافسية وتأهيل منتجاتها لتصديرها بأسعار أفضل في سبيل التغلب على التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات في المجالات الأخرى[1].

حاليا لا تتجاوز نسب الربح في معظم شركات التجارة العادية، خاصة الشركات المصدرة للمنسوجات 10%، فإذا رفع سعر صرف العملة الصينية بنسبة 10%، فهذا يعني "قتلها". لذلك، ومن أجل الوقاية من المخاطر، اختارت 62ر34% من الشركات "تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية"، بحيث تتجاوز نسبة ربح المنتج المصدر 20%، ومن ثم لا يتأثر كثيرا إذا رفع سعر صرف العملة الصينية 5-10%.

---

(1) Jean-Pierre Allegret « les régimes de change dans les marché émergents

*زيادة الطلب المحلي وتوزيع الموارد بشكل أفضل :

تعديل سعر صرف العملة الصينية بصورة مناسبة وإصلاح سعر الصرف لتشكيل آلية له يفيد في زيادة الطلب المحلي وتحسين توزيع الموارد؛ ويفيد في تعزيز استقلالية سياسة النقد ورفع ذاتية وفعالية التحكم المصرفي؛ ويفيد في الحفاظ على استقرار الأسعار وانخفاض كلفة الشركات؛ ويفيد في دفع الشركات لتغيير آلية عملها وتعزيز قدرتها على الابتكار الذاتي، وتغيير أساليب النمو للتجارة الخارجية ورفع القدرة التنافسية الدولية ومكافحة المخاطر؛ ويفيد في تحسين هيكل توظيف الاستثمارات الأجنبية وترقية مستوى الانفتاح على الخارج.

*مبادئ تعديل سعر صرف العملة الصينية:

تعديل سعر صرف العملة الصينية يلتزم بمبدأ المبادرة والقابلية للتحكم وأن يكون تدريجيا. تعني المبادرة أن قرار أسلوب تعديل سعر صرف العملة الصينية ومضمونه ووقته يكون وفق مقتضيات إصلاح الصين وتنميتها. وعند تعديل سعر الصرف يجب التفكير مليا في تأثيره على استقرار الاقتصاد العام والنمو الاقتصادي والتوظيف. تعني القابلية للتحكم أن تظل تغيرات سعر صرف العملة الصينية تحت السيطرة دائما من حيث الإدارة العامة، علينا أن ندفع الإصلاح، ولكن لا يمكن أن يكون الإصلاح بدون سيطرة، من أجل الوقاية من اضطرابات سوق المال والتقلبات الاقتصادية الكبيرة. كما ينبغي دفع الإصلاح بخطوات تدريجية وفقا لتغيرات السوق وقدرة التحمل للجهات المختلفة.

أعلن بنك الشعب الصيني فك ارتباط العملة الصينية بالدولار الأمريكي فقط وربطها بسلة من العملات الرئيسية تحددها الدولة وفقا للعلاقة الوثيقة بين التجارة والاستثمار مع تحديد مجال تعويم العملة الصينية.

3-التجربة التايلاندية

ثم في بداية 1984ربط العملة المحلية " البات" بسلة من عملات أهم الشركاء التجاريين لتايلاندا ,و كان الدولار العملة الرئيسية في هذه السلة وقد شهدت تايلاندا زيادة ملحوظة في التدفقات الرأسمالية إلى الجهاز المصرفي ابتداء من1988 استجابة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة خلال تلك الفترة والتحسن في الأداء الاقتصادي الذي نجم عنها ,ونظرا لأن معدل التضخم في تايلاندا في بداية التسعينات كان أعلى من معدل التضخم في اقتصاديات أهم شركائها التجاريين ,فقد ارتفع سعر الصرف الحقيقي " البات" بدرجة كبيرة.

ونظرا لأهمية الدولار في سلة العملات التي كان يتحدد على أساسها سعر صرف "البات" فقد أثرت التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الين والعملات الاوربية على سعر الصرف الحقيقي "للبات".

أدى ارتفاع الدولار ابتدءا من منتصف 1995 إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي "للبات" الذي تسبب بدوره في تدهور الحساب الجاري وميزان المدفوعات حيث وصل العجز فيه الى8% من الناتج المحلي الإجمالي في1996 ومع نهاية 1996 وبداية 1997,زادت مخاوف العملاء في السوق من تردي الأوضاع الاقتصادية في تايلاندا حيث:

*انخفضت الصادرات بدرجة كبيرة.

*انخفض معدل النمو الحقيقي إلى 6.4% في 1996 من 8.6% في 1995

*حدث تحول في الميزة النسبية في بعض القطاعات لصالح دول أخرى في جنوب شرق آسيا .

*46% من صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة, إلى تايلاندا بين 1990 و1996 كانت على شكل قروض قصيرة المدى ,ولقد تحول التفاؤل الأولي حول الاقتصاد التايلاندي الناتج عن المستوى العالي للاستثمارات إلى مخاوف عندما اتضح أن نسبة كبيرة من هذه

(1) دكتور.ناجي التوني "الأزمات المالية" إصدارات جسر التنمية العدد 29-مايو/ايار2004-السنة الثالثة

خاتمة الفصل الثالث:

إن البلدان النامية لا تطبق في الغالب نظم التعويم الحر لسعر الصرف ,حتى إذا كان النظام يوصف على هذا النحو ,وكثير من نظم سعر الصرف المعلنة رسميا على أنها نظم تعويم تكون في الواقع نظما وسيطة .

وفي التصنيف الواقعي الصادر عن صندوق النقد الدولي ,نجد أن 20%فقط من البلدان الأعضاء تطبق نظم التعويم الحر وليس هذا بالغريب لان معظم البلدان النامية تواجه صدمات حقيقية واسمية في آن واحد .

وتبدوا النظم المطبقة في بلدان الدول النامية اقرب إلى" التعويم باستخدام طوق النجاة"

الفصل الرابع

أنظمة صرف الدول النامية بين النظرية والاختيار

مقدمة الفصل الرابع

تطور اختيار نظام سعر الصرف تطورا كبيرا في السنوات المائة الأخيرة,ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحا"انظم إلى قاعدة الذهب فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك" و ما أسعار الصّرف العائمة و العملات الورقية إلا للبلدان المسرفة فحسب وفى بداية القرن الواحد و العشرين أصبح الاختيار أيضا واضحا "اختر أسعار الصرف العائمة فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك"وعلاوة على ذلك حاولت الأسواق الناشئة في تلك الفترتين أن تحاكي البلدان المتقدمة و لكنها صادفت في حالات عديدة مصاعب جمة لتحقيق ذلك,ماذا حدث في القرن الماضي وأدى إلى هذه الأعمال البارعة؟ السؤال يبقى مطروحا. أما اليوم فيتسم الاختيار بطبيعة الحال بأنه أكثر تعقيدا والواقع انه لا يوجد اليوم خيارات فحسب ولكن هناك خيارات عديدة تبدأ من التعويم المحض ,وتمر عبر الكثير من الترتيبات الوسيطة إلى الربط الجامد ويعتبر اختيار النظام الملائم لسعر الصرف من القرارات المتشابكة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عددا كبيرا من العوامل ذات الصلة فيما بينها, وتقدم الكتابات عن مناطق النقد المثلى بعض الاعتبارات النظرية التي تؤثر على هدا الاختيار فتتناول بالبحث تكلفة و مزايا كل من التعويم المستقل أو الانضمام إلى منطقة اكبر لسعر الصرف, وتميل الكتابات الاقتصادية بصورة عامة إلى تأييد إتباع نظام سعر الصرف الثابت في الدول النامية [1]هل هدا صحيح ؟ هل نظام سعر الصرف الثابت هو أفضل اختيار للدول النامية ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هدا الفصل, حيث بداية سنتعرف على أهم اختيارات المتاحة أمام الدول النامية وهل اختيارها سيكون عشوائيا أو حسب معايير؟

Michel Aaglietta/Sandra Moatti « le FMI de l'ordre monétaire aux D'ésordres financières (1) economica gestion » paris 2000 .p107

المبحث الأول: المنظور التاريخي لاختيار أنظمة الصرف

المطلب الأول: المنظورات النظرية

كان الرأي التقليدي بشان اختيار نظام سعر الصرف مند قرن مضى من الزمان غاية في البساطة, فلقد كان الاختيار من ناحية بين قواعد العملات المعدنية و أسعار الصرف الثابتة ومن ناحية أخرى بين العملات الورقية و التعويم, وتطور اختيار نظام سعر الصرف تطورا كبيرا في القرن الماضي ويورد الجدول(5-1) سردا تاريخيا عاما لنظم سعر الصرف التي شهدها العالم مند عام1880, وقد اتسعت هده النظم اتساعا كبيرا من خيار بسيط بين قاعدة الذهب و العملة الورقية الى15 نظاما,إلا أن الاختيار الأساسي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة ما زال هو لب المسألة ولقد أدت الصعوبات التي واجهتها البلدان في التوصل إلى سعر تعادل يتسق مع توازن ميزان المدفوعات و أزمات العملة التي اكتنفت إعادة تنسيق أسعار التعادل في السنوات الأولى بعد إنشاء نظام بريتون وودز إلى تمهيد السبيل إلى مناقشة دائمة حول أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة .

وأيدFridman (1953) في رده على الرأي التقليدي لNurkse النزعة الحديثة إلى التعويم, و يرى فريدمان أن التعويم له ميزة الاستقلال النقدي والحماية من الصدمات الحقيقية و أنه آلية للتعديل في وجه الجمود الاسمي ,وأقل إعاقة من أسعار الصرف المربوطة[1].

وسّع Mundell (1963) تحليل Fridman إلى عالم من حركة رأس المال ووفقا لتحليله و تحليل Fleming (1962) ، يرجع الاختيار بين سعر الصرف الثابت و سعر الصرف العائم إلى مصادر الصدمات حقيقية كانت أو اسمية ، و درجة حركة رأس المال

---

[1] د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البليل,د محمد مصطفى عمران " نظم وسياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

ففي الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال ,يوفر سعر الصرف العائم الحماية من الصدمات الحقيقية مثل التغير في الطلب على الصّادرات أو في معدلات التبادل التجاري ، في حين يكون سعر الصرف الثابت مرغوبا في حالة الصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد .

الجدول رقم(5-1): سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف 1880 – 2000

سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف 1880 – 2000	
1880– 1917	العملة المعدنية ، قاعدة الذهب ، اتحادات العملة ، مجالس العملة ، التعويم
1919–1945	قاعدة الصرف بالذهب ، التعويم ، التعويم الموجه ، التعويم المحض
1946– 1971	الربط القابل للتعديل في إطار نظام بريتون وودز، التعويم (كندا)
1971– 2000	تعويم حرّ ، تعويم موجه ، ربط قابل للتعديل ، ربط متحرك ، ربط بسلة عملات ، أسعار صرف ثابتة ، اتحادات العملة ، مجالس العملة

المصدر: د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران " نظم وسياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

وأدى نموذج (Mundell – Fleming) إلى تطورين هامين في نظرية اختيار نظام سعر الصرف :

- الثلاثية المستحيلة
- منطقة العملة المثلى

الفرع الأول: الثلاثية المستحيلة

ووفقا لها لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاثة نتائج ممكنة[1]أسواق رأس المال المفتوحة و الاستقلال النقدي وأسعار الصرف المربوطة,فالفكرة هنا أنه إذا ما كانت دولة ما مفتوحة أمام تدفق رؤوس الأموال الدولية, فهده الدولة لا تستطيع أن يكون لها سياسة نقدية مستقلة,و ضمان استقرار سعر الصرف وآثار هده المعضلة على السياسة أن الدولة التي تختارأن تنتهج سياسة نقدية مستقلة,عليها أن تتنازل عن بعض مزايا تطبيق نظام ثابت للصرف الأجنبي ويمكن أن نمثل الثلاثية المستحيلة بالشكل التالي:

A: الاكتفاء الذاتي

B :الاتحاد النقدي

C:الصرف العائم

---

(1) Jean-Pierre Allegret réf op cité

الشكل رقم(4-7): الثلاثية المستحيلة

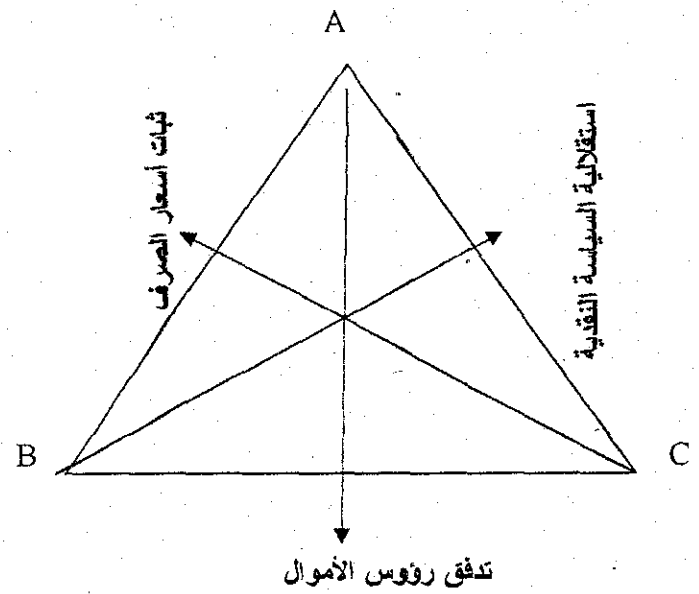

المصدر: Jean-pierre Allegret « les régimes de change dans les marchés émergent paris 2005

ووفقا لهدا الرأي انتعشت قاعدة الذهب مع أسواق رأس المال المفتوحة وأسعار الصرف المربوطة, لان الاستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة و انهارت قاعدة الذهب فيما بين الحربين لان السياسة النقدية الموجهة نحو تأمين العمالة التامة أصبحت تكتسي بالأهمية.

وجمع نظام بريتون وودز بين أسعار الصرف المربوطة و الاستقلال النقدي بالتغاضي عن الضوابط الواسعة النطاق على رأس المال وانهارت قاعدة الذهب أيضا في وجه الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رأس المال Obstefled and Taylor1998 .

وأفضت الثلاثية المستحيلة مؤخرا إلى الرأي الثنائي القائل بأنه مع زيادة حركة رأس المال يصبح الاختيار الممكن الوحيد لنظام سعر الصرف بين الربط الجامد الفائق (اتحادات العملة و الدولارة أو مجالس العملة) والتعويم,و الواقع أن البلدان المتقدمة اليوم إما تعمد إلى التعويم أو تكون جزءا من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي.

الفرع الثاني : منطقة العملة المثلى

تعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة Frankel 1999 واستخدم هدا المفهوم لوضع المعايير لإنشاء اتحاد نقدي يتسم بأسعار صرف جامدة تماما بين أعضائه اللذين يتبنون سياسة نقدية مشتركة وللمقارنة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف العائمة وتضمنت. المعايير التي وضعها1961 Mundell ,kenen1969 و Mckinnon1963 لإيجاد منطقة عملة مثلى مثل أوربا,تماثل الصدمات في الدول الأعضاء ودرجة حركة اليد العاملة والقدرة على إجراء التحويلات المالية.

بعبارة بسيطة,على أساس نظرية منطقة العملة المثلى تزداد مزايا أسعار الصرف الثابتة وفقا لدرجة التكامل,وتشير النهج المتبعة مؤخرا إلى أن معايير منطقة العملة المثلى تنطبق أيضا بمعنى ارتجاعي, أي الانضمام إلى اتحاد عملة بترويج التجارة و التكامل يزيد من التلازم بين الصدمات2002 Rose and frankel.[1]

المطلب الثاني : الموثوقية واختيار نظام سعر الصرف

ثمة مجموعة مختلفة من المعايير لاختيار نظام سعر الصرف بخلاف تلك القائمة على مزايا التكامل مقابل مزايا الاستقلال النقدي و تقوم هده المجموعة على مفهوم محور الارتكاز الاسمي وفي بيئة يسودها التضخم الشديد,مثلما كان عليه الحال في معظم البلدان في السبعينات والثمانينات,كان ينظر إلى الربط بعملة بلد ينخفض فيه مستوي التضخم على أنه آلية التزام مسبق ترتكز عليها التوقعات التضخمية.

---

[1] د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران "نظم سياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر 2002 ابوظبي

و استندت هده الحجة إلى النظرية التي وضعهاBaro and Gordon ألذان يناقشان قضية المصرف المركزي ,الذي يستخدم سياسة نقدية استنسابية لإحداث تضخم مفاجئ من اجل تخفيض مستوى البطالة, و يثبتBaro and Gordon أن النتيجة مع التوقعات الرشيدة ستتمثل في زيادة التضخم دون حدوث أي تغيير في العمالة, لأن الآثار التضخمية لأعمال المصرف المركزي, ستدخل في مطالب العمال فيم يتعلق بالأجور و السبيل الوحيد لدرء هذا التصرف غير المنسق مع الوقت هو إنشاء آلية للالتزام المسبق أو وضع قاعدة نقدية. وفي الاقتصاد المفتوح قد يؤدي سعر الصرف المربوط إلى تعزيز آلية الالتزام المسبق هذه على الأقل إذا كانت التكاليف السياسية لكسر الربط كبيرة بما فيه الكفاية و استخدمت هذه الحجة على نطاق واسع في الثمانينات لتأييد قضية آلية أسعار الصرف في أوربا وفي التسعينات لتأييد مجالس العملة وغير ذلك من عمليات الربط الجامد في البلدان الانتقالية أو الناشئة[1].

---

[1] د.علي توفيق الصادق,د.علي احمد البلبل,د محمد مصطفى عمران " نظم و سياسات سعر الصرف" صندوق النقد العربي 18-17/ كانون الأول ديسمبر2002 ابوظبي

في عملة الدول النامية , و بالتالي سوف يحفز تدفق كل من التجارة والاستثمار الدوليين إليها.

*يقدم أسلوب الربط إلى عملية ارتكازية واحدة معيارا واضحا للتدخل في سوق الصرف الأجنبي حيث تتدخل السلطة النقدية في هذه الحالة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية في مواجهةالعملةالارتكازية.

وعلى الرغم من كل هذه المزايا إلا أن هذه الاختيار ينتقد من عدة نقاط والتي نوجزها في ما يلي :

– في ظل هذا النظام تزيد حاجة الدول النامية إلى الاحتفاظ بالأرصدة الدولية , حيث أن التغيرات في سعر الصرف سوف لا تعكس الظروف الفعلية لموازين مدفوعاتها وإنما سوف تعكس التطورات الخاصة بميزان مدفوعات دولة العملة الارتكازية , فمثلا إنّ تدهور قيمة الدولار في مواجهة العملات الارتيكازية الأخرى, نتيجة لتزايد العجز في الميزان المدفوعات الأمريكي سوف يؤدى بالتبعية إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملات الوطنية للدول النامية التي تربط إلى الدولار في مواجهة العملات الارتكازية الأخرى .

– قد تتعارض أهداف السياسة الاقتصادية للدول النامية مع التغيرات في سعر الصرف فمثلا , إذا كانت الدول النامية تسعى إلى تشجيع الإنتاج والتوظف وحدث أن ارتفعت العملة الارتكازية في مواجهة العملات الأخرى,فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للواردات و الصادرات,بما له من آثار تشجيع على الاستيراد من ناحية وتقلل الحافز للتصدير من ناحية أخرى ,والنتيجة النهائية قد تكون انخفاض مستوى الإنتاج و التوظف,كذلك إذا كان هدف السياسة الاقتصادية للدول النامية هو مكافحة التضخم, وحدث أن انخفضت قيمة العملة الارتكازية بالنسبة للعملات الأخرى, فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد مما يتسبب في النهاية في ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية,و بطبيعة الحال فإن التقلبات في قيمة العملة الارتكازية خلال الأجل القصير, سوف تخلق إما آثار انكماشية أو تضخمية غير مرغوبة بالنسبة للدول النامية.

- سوف يؤدي إختيار الربط إلى عملة ارتكازية واحدة إلى تقلب أسعار الصرف بين عملات الدول النامية,التي غالبا ما لا تربط عملاتها لنفس العملة الإرتكازية, وبالتالي قد يقف ذلك حائلا أمام محاولة تلك الدول الاستفادة من مزايا توسع التجارة فيما بينها أو مع باقي دول العالم ,كذلك فان تقلب قيمة العملة المحلية مع العملة الإرتكازية في مواجهة كافة العملات الأخرى,سوف يؤدي إلى خلق عبئ إضافي على خدمة دين الدول النامية المقوّمة بتلك العملات التي تتدهور في مواجهتها قيمة العملة الإرتكازية.

ولهذه الأسباب فقط اتجهت الآراء نحو محاولة الربط إلى سلة عملات بدلا من الربط إلى عملة ارتكازية واحدة وذلك للاستفادة من مزايا التثبيت.

المطلب الثاني : اختيار الربط إلى سلة عملات

إن محاولة ربط قيمة العملة الوطنية إلى سلة عملات إنما يستهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعّال الذي يفترض أن يقيس متوسط أسعار الصرف السوقية و يأخذ في الاعتبار هيكل التجارة و المدفوعات , و لقد قدم الصندوق نموذجا لقياس هدا السعر يعرف بنموذج سعر الصرف المتعدد الأطراف , و الذي يحتاج إلى قدر هائل من المعلومات و البيانات عن تجارة الدول و مدفوعاتها الخارجية , و هو ما قد لا يتوفر بالنسبة لغالبية الدول النامية و بالتالي فإنه من الأفضل أن تعتمد تلك الدول على أسلوب ابسط لتكوين " سلة العملات " بحيث تأخذ في الحسبان الأهمية النسبية لكل عملة في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة, و يعرف هدا الأسلوب بالرقم القياسي لأوزان الصادرات و هو متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية في مواجهة العملة الوطنية بالنسبة لسنة أساس معينة و مرجحة بنسبة كل عملة في هيكل الصادرات ,أما إذا تم ترجيح أسعار الصرف بهيكل الواردات فانه يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف المرجح بأوزان الواردات [1]

و في دراسة أعدها الاقتصادي A .D. Rockett اتضح أن اقرب الأسلوبين إلى مفهوم

---

(1) د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص374-375

سعر الصرف الفعال بالنسبة للدول النامية هو الربط إلى "سلة العملات المرجحة بأوزان الواردات " و ليست المرجحة بأوزان الصادرات و لقد أرجح ذلك إلى أن الدول النامية تتميز بكونها مصدّرة للسلع الأولية المتجانسة و أن أسعارها تتحدد على المستوى الدولي بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية وعلى ذلك فإنه بالنسبة لحجم محدد من صادرات الدول النامية فإن حصيلتها من النقد الاجنبى لن تتأثر بالتغيرات في سعر صرف الدول المتقدمة ، هذا على حين تتميز المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة, بأنها غير متجانسة و بالتالي لا يتوافر لها سعر دولي محدد ، و تأثر سياسة الصرف التي تتبعها الدول المتقدمة في أسعار منتجاتها و بالتالي مدفوعات و إرادات الدول النامية منها ، و على ذالك فإن القوة الشرائية لحصيلة صادرات الدول النامية سوف تتغير حسب التوزيع الجغرافي لوارداتها ، و لعلى استخدام أسلوب الربط إلى سلة عملات مرجحة بأوزان الواردات يعمل على التقليل من أثر تقلبات في قيمة العملات الإرتكازية على القوة الشرائية لمتحصلات الدول النامية من النقد الأجنبي .

و على أي الحالات يعاب على أسلوب الربط لسلة عملات تتحدد بهيكل التجارة الخاصة بكل دولة نامية ، أنه يجعل المستثمرين الأجانب يواجهون ظروف عدم التأكد حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول النامية, مما يعوق تدفق رؤوس الأموال إليها ، يضاف إلى ذلك الجهد المطلوب بدله في حساب قيمة العملة الوطنية يوميا في مواجهة سلة العملات المقترحة ، وقد يكون من الملائم في هذه الحالة استخدام سلة عملات حقوق السحب الخاصة و المعروفة على المستوى الدولي و التي تتحدد قيمتها و تنشر بصورة يومية على أساس أسعار الصرف لخمسة عملات إرتكازية هي الدولار ، المارك ، الفرنك، الإسترليني و الين و نصيب كل عملة منها في السلة يتحدد بأهميتها النسبية في التجارة الدولية بحيث يمثل الدولار 42 % من السلة بينما يمثل المارك الألماني 19%و الإسترليني ، الفرنك والين 13 % لكلٍّ منهم [1].

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص 378

و على الرغم من أن النسب السابقة لسلة حقوق السحب الخاصة ,لا تعكس في أغلب الأحيان الأهمية النسبية لتلك العملات في هيكل تجارة الدول النامية إلا أنها تعطى أهمية نسبية كبيرة للدولار الأمريكي وهو ما يجعلها تقترب من سلة العملات المرجحة بهيكل الواردات لجزء هام من الدول النامية التي ترتبط وارداتها بالدولار , هذا من ناحية و من ناحية أخرى , فإن اتجاه الدول النامية إلى الربط إلى معيار واحد وهو حقوق السحب الخاصة قد يعمل على تشجيع التجارة بينها على المستوى الإقليمي , و هو الأمر الذي يصعب تحقيقه في ظل اختيار الربط إلى سلة عملات مرجحة بأوزان التجارة لكل دولة على حده.

المطلب الثالث: اختيار سياسة التعويم

غالبا ما ينصح صندوق النقد الدولي الدول, النامية بإتباع سياسة التعويم خاصة وأن أسواق الصرف في تلك الدول تتميز بأن العملات الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها مما يخلق باستمرار فائض طلب على العملات الأجنبية غالبا ما يتم إشباعه من خلال السوق غير الرسمية للصرف , السوق السوداء , عند أسعار صرف أكثر مرونة مما يفقد الجهاز المصرفي قدرته على السيطرة على تدفقات النقد الأجنبي و بالتالي على العرض النقدي المحلى .

و غالبا ما يقترن نظام تعويم سعر الصرف بتقليل القيود الكمية على تدفقات التجارة و الاقتصار على استخدام الرسوم الجمركية مع تحرير التجارة و خاصة الواردات .

و قد يرى البعض أن هذا الأسلوب سوف يقلل من حاجة الدول النامية إلى الاحتياطيات الدولية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات ,حيث تعمل التغيرات في أسعار الصرف على علاج الاختلال الخارجي بصورة تلقائية, على الرغم من الاعتبارات السابقة فإن نظام التعويم انتقد من عدة نقاط:

1-إن نظام التعويم الحر سوف يؤدى إلى عدم استقرار القيمة الخارجية لعملات الدول النامية وذلك نتيجة المضاربة الشديدة في أسواق الصرف المحلية على العملات الأجنبية التي تتميز بالندرة, مما يدفع السلطات في تلك الدول إلى التدخل في أسواق الصرف لكي

تسيطر على تقلبات الصرف في حدود مرغوبة بحيث تعكس التغيرات في ظروف الطلب و العرض فيما يعرف بنظام التعويم المدار, وفي هده الحالة سوف تزيد حاجة الدول النامية إلى الاحتياطيات الدولية.

2-إن ما تتميز به صادرات الدول النامية وواردتها من جمود , يجعل من الصعب الاعتماد على التغيرات في سعر الصرف في إحداث التغيرات الملائمة في أسعارها بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات و لدلك يفضل الاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية المباشرة , كفرض الرسوم الجمركية و تقديم الإعانات التي تعتبر في هذه الحالة أكثر فاعلية و أقل عبئا إذا ما قورنت بتأثير التدهور في القيمة الخارجية للعملة الوطنية في رفع الأسعار المحلية للواردات و بالتالي ارتفاع مستوى التضخم المحلى.

3- قد تتعارض التغيرات في سعر الصرف في ظل نظام التعويم مع تنفيذ بعض السياسات المحلية , فإذا حاولت الدول النامية زيادة معدل النمو و التوظف مع الحفاظ استقرار مستوى الأسعار المحلية, فإن مرونة سعر الصرف و التي غالبا ما تأخد الاتجاه الصعودي سوف تجعل من الصعب تحقيق هدا الهدف حيث يغذى رفع لسعار الصرف الضغوط التضخمية[1].

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص379

المبحث الثالث : العوامل المحددة لاختيار أنظمة الصرف في الدول النامية

يعتبر قرار الدولة بإتحاد نظام سعر الصرف الخاصة بها " أي معوما أو ثابت " من القرارات النقدية الخطيرة و سنحاول معرفة أهم العوامل الداعية لإتخاد هذا النوع أو ذاك النوع من أنظمة الصرف و نعني بذلك الدول النامية ، فما هي هذه العوامل التي تساعد على إجراء المفاضلة بين الاختيارات السابقة ؟

المطلب الأول: العوامل المقترحة من طرف : R.HELER

لقد قدم الاقتصادي R.heller عدّة عوامل قد تساعد في إختيار الدول النامية لنظام صرفها و هي :

الفرع الأول: درجة الانفتاح على العالم الخارجي

يقصد بالانفتاح ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع, بل أيضا على الخدمات و التكنولوجيا و الاستثمار الأجنبي و رأس المال، و الحياد في السياسة التجارية يعني أن تكون الحوافز محايدة بين إدخار وحدة النقد الأجنبي من خلال إحلال الواردات و مقارنة الأسعار من السلع المباعة في الأسواق المحلية و الدولية ، إذ توفر أحد مقاييس الحياد[1] و تقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات و الواردات) إلى إجمالي الناتج القومي و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، و كلما إنخفظت كلما أصبح الاقتصاد شبه مغلق بنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لباقي القطاعات في تكوين الناتج القومي ، فإن اختيار نظام التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية ، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار و الأجور في الاتجاه الهبوطي * ويجب أن تقوم بإتباع نظام التثبيت هذا من جهة و من جهة أخرى

(1) الدكتور غازي عبد الرزاق النقاش " التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية " دار وائل للنشر ,عمان ,الطبعة الثانية 2001 ص 187-188

*حيث أن جمود الأجور والأسعار في الاتجاه الهبوطي يعطي انطباعا بان اتجاه الأسعار دائما للارتفاع مع أي تغير في سعر الصرف

يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للإستراد مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئا من تعويم أسعار الصرف لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ، حيث أنّ هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للاستيراد و مقدار الانخفاض في الدخل القومي اللازم لتخفيض الواردات و الذي يمثل العبئ للذي يتحمله الاقتصاد من أجل تصحيح العجز

أما في الاقتصاد الأقل انفتاحا قد يلائمه إتباع نظام التعويم ,نظرا للارتفاع النسبي لعبئ سياسة تخفيض الطلب المحلي,لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضاؤل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

الفرع الثاني: درجة تنوع هيكل الإنتاج

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج المحلي سواءا من السلع الموجهة للسوق المحلية أو للتصدير,كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات ميزان المدفوعات, حيث يمكن تعويض الانخفاض في حصيلة صادرات بعض السلع من خلال الارتفاع في حصيلة البعض الآخر,لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف, و يفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة في هذه الحالة هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات ,فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع نظام التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف, ليسهل عملية تصحيح الاختلال.

الفرع الثالث: درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية

تقاس درجة تكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق الدولية بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي, و أيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية و الأصول المالية الأجنبية ، و كلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأصول المالية الأجنبية ، كلما كان من الأفضل اختيار نظام التعويم, حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما

في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية ، هذا إلى جانب أن السلطات النقدية قد تجد أنه من الصعب و المكلف أيضا الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال التدخل في سوق الصرف باستخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية .

أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بإنخفاظ درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية ، حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي, و تفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأس مالية ، فإنه يفضل اختيار نظام التثبيت .

الفرع الرابع : معدل التضخم النسبي

غالبا ما يفضل إتباع نظام تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم بينما يفضل إتباع نظام تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم ، حيث يعمل التغير في سعر الصرف على تعويض الفرق بين معدلات التضخم ، كذلك قد يكون من الملائم لدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم المحلي بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية ,إتباع نضام التعويم حتى تحافظ على مقدرتها التنافسية ,بينما يفضل إتباع نظام تثبيت سعر الصرف بالنسبة للدول التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي .

المطلب الثاني : العوامل المقترحة من طرف G.Bird

الفرع الأول : الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات .

حينما تكون اغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي على الصادرات أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع المستوردة , فإنه يفضل اختيار نظام تعويم أسعار الصرف و ذلك لمحاولة عزل الاقتصاد عن تلك المؤثرات الخارجية , أما إذا كانت اغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية كتقلبات الإنتاج المحلي, أو تدهور المحاصيل الأساسية, فانه يفضل

إتباع نظام ربط أسعار الصرف و استخدام الأرصدة النقدية الدولية أو الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات[1] .

الفرع الثاني : قيمة مرونات التجارة الخارجية

قد لا يكون ملائما اختيار نظام أسعار الصرف المعومة أو المرنة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى للدول النامية,حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات,ولذلك يفضل إتباع أنظمة تثبيت سعر الصرف ,و الاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية و النقدية الانكماشية وذلك لتخفيض الطلب الكلي في حالة العجز في ميزان المدفوعات أو الارتكاز إلى الأرصدة الدولية و الاقتراض من العالم الخارجي لتمويل العجز في الميزان.

الفرع الثالث : تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب و العرض النقدي المحليين

إذا ما تبيّن للسلطات الاقتصادية أن سبب الاختلال الخارجي, يرجع إلى فائض الاستيعاب المحلي بالنسبة للناتج المحلي أو يرجع إلى فائض العرض النقدي المحلي بالنسبة الطلب النقدي,فإن اختيارها للنظام الملائم للصرف تتوقف على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلي و القيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير و المتوسط, فإنه يفضل إتباع نظام تعويم سعر الصرف حيث أنها ستكون اقل عبئا من سياسة مالية أو نقدية انكماشية, قد تؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي و التوظف, و التضحية بمعدل نمو الناتج الكلي,أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي

---

(1) د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص384

أو العرض النقدي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف و إتباع السياسات التصحيحية البديلة أو الاتجاه إلى تمويل العجز,ويرتبط هذا الاختيار بصفة خاصة بالأهمية النسبية لكل من مستوى الدخل القومي و استقراره ,فإذا كان المجتمع ممثلا في سلطته النقدية يفضل استقرار مستوى الدخل القومي,فإن نظام التثبيت و الاعتماد على الأرصدة الدولية تعد الاختيار الأفضل في هده الحالة.

الفرع الرابع : مستودع الأرصدة النقدية الدولية

إن اختيار نظام سعر الصرف الملائم يتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطيات الدولية, مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى, فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطيات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطيات أو اعتمادا على إمكانية الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية وبالتالي يفضل في هده الحالة إتباع نظام تثبيت سعر الصرف ,هذا من ناحية, و من ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية و صعوبة الاقتراض من الخارج بشروط ميسرة سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في اغلب الأحيان إجراء تغييرات مفاجئة و جوهرية في سعر الصرف, بما لها من آثار مربكة للنشاط الاقتصادي المحلي, و انعكاس تلك التغيرات في ارتفاع معدل التضخم , و لذلك يفضل في هده الحالة إتباع نظام تعويم سعر الصرف , حيث تحل التغيرات الطفيفة و المستمرة في سعر الصرف في ظل هدا النظام محل التغيرات الحادة و المفاجئة في ظل نظام سعر الصرف الثابتة[1] .

---

[1] د.محمد سيد عابد "التجارة الدولية " مرجع سابق ص386

خاتمة الفصل الرابع

يفضل إتباع نظام الصرف الثابت بالنسبة للدول التي تتميز بارتفاع الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية, و أن هيكل إنتاجها يتميز بالتنوع إلى جانب انخفاض كل من مرونات الطلب الأجنبي على صادراتها و الطلب المحلي على الواردات و مرونة العرض المحلي من الصادرات , و أن اغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ذات طابع داخلي فضلا عن توفر حجم كافي من الأرصدة الدولية أو إمكانية الحصول على قروض خارجية بشروط ميسرة هذا من جانب و من جانب آخر فإنه يفضل إتباع تعويم أسعار الصرف بالنسبة للدول التي تكون اقل انفتاحا على العالم الخارجي, و أن هيكل إنتاجها يتركز في عدد قليل من السلع إلى جانب ارتفاع مرونات التجارة الخارجية و أن اغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ذات طابع خارجي, فضلا عن انخفاض مستوى الاحتياطات الدولية و صعوبة الحصول على قروض خارجية بشروط ميسرة بالإضافة إلى تكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق المالية الدولية.

على أن عملية الاختيار بين التعويم و التثبيت قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح نظام التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم كما هو الحال بالنسبة لغالية الدول النامية, التي تتميز بصفة عامة بمزيج من الخصائص التي ترجح النظامين معا في نفس الوقت.

فمن الخصائص التي ترجح نظام التثبيت و التي تتمتع بها الدول النامية :

1- عدم القدرة على التأثير على الأسعار الدولية للصادرات و الواردات من خلال تغير سعر الصرف, إلى جانب التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة.

2- انخفاض مرونة الطلب على الصادرات و الواردات و انخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير .

3. – غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي و انفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية و الأجنبية.

4– تعرض الاقتصاد النامي لصدمات داخلية, كحدوث تدهور مفاجئ في إنتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية غير المواتية و في نفس الوقت تتميز الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح نظام التعويم مثل:

– الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة مع تفاقم حدة أزمة الديون الخارجية لتلك الدول .

– تركز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية , التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية , مما يجعل الدول النامية تتعرض لصدمات ذات طبيعة خارجية .

– ارتفاع معدلات التضخم المحلي نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل عملية التنمية.

الـــخاتـــمـــة

الخاتمة

لقد بدأ الاهتمام بالدراسات التجريبية و النظرية المعنية باختيار نظام سعر الصرف في البلدان النامية في أعقاب أزمات العملة في المكسيك(1994) و جنوب شرق آسيا (1997) و روسيا (1998) و البرازيل (1999) و قد ركّز النقاش في الأساس على إمكانية استمرار نظم الرّبط الثابت التقليدية – ما يسمى بالربط المرن – في مواجهة حرية تحركات رؤوس الأموال و غيرها من الصدمات , و بعد وقوع هذه الأزمات مباشرة , نشأ توافق متزايد في الآراء لدى الاقتصاديات النامية التي كان اندماجها وثيقا في نظام التجاري و المالي الدولي حول الحاجة إما إلى التعويم أو الانتقال إلى الربط المحكم و في تاريخ أقرب , قل الاهتمام بترتيبات الربط المحكم من جراء الأزمة الأرجنتينية .

و من ثمّ أصبح الرأي السّائد حاليا هو أنّ زيادة المرونة في إدارة أسعار الصرف من شأنها المساعدة على التّصدي للصدمات الخارجية و الحدّ من مخاطر الأزمات المصرفية و الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي, و تتيح ذخيرة الدراسات النظرية المتوفرة كثيرا من الإرشاد حول كيفية اختيار نظام سعر الصرف و المعيار الأساسي لاختيار النظام هو تخفيض تكلفة الناتج (مقاسة بإجمالي الناتج المحلي) للتكيف مع الصدمات الخارجية , و لذلك فإن طبيعة و حجم الصدمات المرجح أن يتعرّض لها الاقتصاد , فضلا عن الخصائص الهيكلية التي تتميز بها أسواق السلع و العمل و السوق المالية فيه تمثل اعتبارات مهمة في اختيار نظام سعر الصرف .

وهكذا فقد تعرضنا في بحثنا هذا إلى مختلف أنواع أنظمة أسعار الصرف ,كما تعرفنا على مزايا وعيوب كل نظام ,كما لم يفتنا أن نتطرق إلى أنظمة سعر صرف بعض الدول النامية والتي كان لها دور كبير في استخلاص بعض النتائج والتي هي كالتالي:

– كانت ديناميكية النظام النقدي الدولي و تطور نظام سعر الصرف يحركها التطور المالي و التكامل المالي الدولي و الأزمات المالية كتلك التي حدثت في الثمانينات

و التسعينات هي النقاط الحاسمة التي تبين الخطوط الفاصلة من حيث النظام بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية , فلقد تطلب تطور قاعدة الذهب و تحرك البلدان المتفق من نحو التعويم الناجح اليوم تحقيق النضج المالي .

– اتسمت الدراسات التي عالجت موضوع أنظمة سعر الصرف و أثره على الأداء الاقتصادي و أهداف السياسة بالتشتت و الندرة .

– استعرضنا إلى مزايا و نقاط ضعف كال من نظامي سعر الصرف الثابت و المعـــوم و تأكد في هذا المجال أن أشهر النتائج التي وردت في الأدبيات بشأن اختيار نظام سعـــر الصرف هي " الثلاثية المستحيلة " إذا كان تدفق رؤوس الأموال حرا بدون قـــيـــود فـــي دولة ما فهذه الدولة ليس لها سياسة نقدية مستقلة , كما لا يمكنها أيضا ضمان استقرار سعر الصرف فيها , و تعرض مزايا سعر الصرف الثابت بأنها تتمخض عن تجارة أكثر قوة و تدفقات استثمارية أكبر حجما (خصوصا إن أثبتت الدولة عملتها تجاه عملة شريكها التجاري الرئيسي) و عن استجلاب معدلات تضخم منخفضة و ثبات للأسعار من دولة العملة الصعبة أما أحد نقاط الضعف الأساسية لنظام سعر الصرف الثابت فهي الزيادة الحتمية في سعر الصرف الحقيقي التي تنشأ نظرا لتأخر انخفاض معدلات التضخم و بالنسبة لنظام سعر الصرف المرن فتتسم المزايا في قدرة الدولة على أن تتكيف مع الصدمات و امتصاص آثارها و في فعالية السياسة النقدية التي تبقى رهنا لأهداف السلطات النقدية و أما عن مثالب سعر الصرف المرن : تتمثل في معدلات تضخم و تجارة خارجية .

– صحيح أن هناك توجها عاما إلى تفضيل الأخذ بأسعار الصرف المرن مقارنة بما كان عليه الحال مند ثلاثين عاما , إلا أن ذلك حسبما يبدو لا يعني بالضرورة أن نظم أسعار الصرف المرنة قد أصبحت مناسبة لكل زمان و مكان , بل إن نجاح و فعالية مثل هذه السياسات تفترض الوصول إلى مرحلة نضج و تقدم القطاع المالي .

– لا حظنا أن الدول التي انتهجت نظام سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية , ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور

MAG 332 ٨ ٨٩/٠٩

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني و أنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة من ساهموا في تذليل الصعاب أمامي مهما كانت درجة ذلك الإسهام، بادئ ذي بدء، أتقدم بكامل الشكر و التقدير لأستاذي الفاضل الدكتور بن بوزيان محمد لما قدمه لي من إرشادات هادفة و حرص دائم على متابعة هذا البحث في مختلف مراحله (قراءة و تصحيحا و توجيها)، و على استقباله لي في كل الأوقات دون حرج أو تذمر، فله مني كامل التقدير لما بذله من وقته الثمين في هذا السبيل، كما أتقدم بكامل الشكر و التقدير و إلى كافة الذين سهروا على تكويني و إرشادي في هذه المرحلة، و أخص بالذكر الأخ محمد ولد أبه عال و الأخت حبي بنت أبه عال، لحرصهم و استعدادهم لمساعدتي و توجيهي.
و في الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل زملائي، و بالأخص زملاء الدرب، و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا إلى من ذكر الرحمان اسمهما في القرآن و أوصى إليهما بالإحسان أغلى ما لدي في الوجود والدي العزيزين أطال الله في عمرهما.

كما أهدي إلى جميع إخوتي كبارا و صغارا عرفانا لهم بالجميل.

كما لا أنسى أن أهديه إلى جميع الأصدقاء سواء في الدراسة أو غيرها، و أهديه كذلك إلى جميع الأخوة و الطلبة الموريتانيين بالجزائر و خاصة الطلبة الموريتانيين المقيمين بتلمسان.

المقدمة

يدخل الاقتصاد العالمى الألفية الثالثة التى يطلق عليها قرن العولمة حاملا معه مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التى تؤثر تأثيرًا جذريا على أداء وأعمال البنوك ، من منظور أن النظام المصرفى يلعب دورًا حيويا فى النشاط المحلى والعالمى، فهو الجهاز العصبى لأى نظام اقتصادى

وفى ظل هذه العولمة الاقتصادية ، حدث الكثير من المتغيرات العالمية كالخوصصة ، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وتعاظم تحرير التجارة العالمية ، وانتشار تجارة الخدمات ، والاتجاه نحو العولمة المالية حيث تعاظمت المعاملات النقدية والمالية فى أسواق رأس المال العالمية ، وبدأت البنوك تظهر فى مجال المعاملات والاستثمار فى الأوراق المالية ، بل وتزايد دور البنوك فى تمويل التجارية الدولية ، خاصة مع الاتجاه العالمى نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ، هذا إلى جانب التغيرات فى التكنولوجيا المصرفية الناتجة عن الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية ، بالإضافة إلى وجود مستحدثات مالية ومصرفية جديدة فى مجال المالية والإدارة النقدية

وفى إطار سعى البنوك إلى تعظيم العائد والاستفادة من كل هذه التغيرات العالمية والمحلية تحولت البنوك التجارية فى ظل العولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد إلى مفهوم جديد هو البنوك الشاملة ، هذا المفهوم الذى يعكس تضخم أعمال البنوك حيث امتدت أعمالها إلى ربط العملاء بكل احتياجاتهم بالبنك فى مفهومه الشامل ، وحل كل مشكلة يعانى منها العميل بغية التوظيف الأمثل لتلك الموارد وتعظيم الربحية ، وتقليل أى احتمالات لنقص السيولة وتقليل درجة المخاطرة إلى أقل درجة ممكنة

ولقد تميزت العقود الأخيرة من القرن الماضى بتطوير العمل المصرفى ، وانتشار المصارف بعدد كبير حتى وصل عدد المتعاملين معها أرقاما خيالية ، إلا أنه فى الدول النامية مازال هذا التطور والانتشار دون المستوى ، ويعانى من بعض المشاكل والمعوقات ، ففى هذه الدول والتى كانت إلى فترة قريبة تعانى من الاستعمار والتبعية ، لم تستطع الأنظمة المصرفية فيها أن تصل إلى ذلك المستوى المرغوب فيه من تطور الخدمات وسرعتها ، ورفع من مساهماتها فى التنمية الاقتصادية ، فلا زال عدد البنوك المتخصصة والتى تخدم التنمية بشكل كبير ، ضئيلاً ومن أهم تلك المشاكل التى تعانى منها الأنظمة المصرفية فى البلدان النامية ، نقص الوعى المصرفى ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع

نسبة الاكتناز وانخفاض نسبة الودائع لدى البنوك، وانتشار المرابين الذين أصبحوا يقومون بأعمال تدخل ضمن وظائف البنوك التجارية.

أما النظام المصرفي الموريتاني فلم يشذ عن أمثاله في الدول النامية، فهو حديث النشأة، وقد بذلت الدولة مجهودات كبيرة من أجل خلق وحدات مالية تعزز وتدعم الوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى التمويل، لكن هذه الوحدات المتمثلة في المصارف حالت دون فعاليتها مجموعة من المشاكل، تظل النظام يتخبط فيها، مما جعل مساهمته في التنمية محدودة.

وحتى يلعب هذا الدور المنوط به حاولت كل برامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجتها موريتانيا بداية من منتصف الثمانيات، والتركيز عليه ووضع خطط لإعادة هيكلته تمهيدًا لخوصصته وتعزيز دور القطاع الخاص داخله.

الإشكالية:

من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الاقتصادية التي مرت بها موريتانيا، منذ منتصف الثمانيات وحتى 2005، عمدت اتخاذ إجراءات وسياسات مست كل الهياكل الاقتصادية بما في ذلك النظام المصرفي، وبما أن بحثنا هذا جاء كمحاولة جادة من أجل معرفة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني وبالتالي يبقى السؤال مطروح:

ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني خلال برامج الإصلاح الاقتصادي الذي امتد من {1985 إلى 2005}؟

من أجل توضيح دراستنا بالتناسق مع صياغة الإشكالية طرحنا الأسئلة التالية:

1. ما هو النظام المصرفي؟ وما هي مكوناته؟
2. ما هي الوظائف التي تقوم بها البنوك؟
3. هل السياسة النقدية الناجحة ترفع من أداء النظام المصرفي؟

4 ما هى التغيرات التى طرأت على هذا النظام فى ظل الإصلاحات الاقتصادية التى انتهجتها موريتانيا.

صعوبات البحث

قد توقعت أن لا ألاقى بعض الصعوبات فى مجال الحصول على المعلومات وهو أمر طبيعى يواجه كل باحث وإلا أن الصعوبات التى اعترضتنى كانت أكثر مما تخيلت وأهم هذه **الصعوبات**

قلة المعلومات المتعلقة بهذا القطاع وذلك لعدم تعرض هذا القطاع لبحوث ودراسات جادة يمكن الاعتماد عليها وكما أن الأزمة التى يعيشها هذا القطاع جعلت المشرفين عليه يحقون الإحصائيات التى يمكن أن تكشف عن مدى فشل هذا الجهاز ومن خلال عملية تستر السلطات الرسمية المشرفة على الجهاز وتولد الإقناع بأن البيانات التى يمكن الحصول عليها وأغلبها من هذه الجهات يتسم بالتفاؤل المفرط وأحيانا أخرى بالتباين فى النتائج مما اضطرنى إلى بذل المزيد من الجهد لتوفيق بين هذه البيانات المتاحة بالطريقة التى تخدم الموضوع وكذلك تغيير الذى حدث للسلطة فى نهاية السنة الماضية جعل السلطات الجديدة يتسترون على المعلومات الماضية وقد واصلت عمليات البحث على البيانات بكل الوسائل حتى حصلت على ما أعتبره أقل من ما يمكن أن يتناول به هذا الموضوع

الدراسات السابقة

لا أدعى الأسبقية فى دراسة الموضوع لأنه قد درست جوانب منه مثل رسالة دكتورا من إعداد محمد ولد أعمر بعنوان برامج التثبيت والتكييف الهيكلى وأثرها على التنمية وكذلك رسالة ماجستير محمد الأمين ولد سيدنا بعنوان تطور النظام المصرفى الموريتانى وهذه المواضع قد لمست جانب من موضوعى الذى كان قد جمع بين الموضوعين وانفصل هو بعنوان تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفى الموريتانى

خطة البحث

❁ قد أتبعنا لإثراء الموضوع منهجية متمثلة فى أربعة فصول وخصصنا الفصلين الأولين للجانب النظرى وتطرقنا للنظام المصرفى بصفة عامة فى الفصل الأول وفية تناولت مكونات هذا النظام وخصائصه ودور البنك المركزى وما ينتج عن استقلاليته من أثر بالغ على الساسة النقدية التى يستخدمها هذا البنك للإشراف والتأثير على البنوك والاقتصاد بصفة عامةُ

هذا بالإضافة إلى إبراز المعايير والأدوات المستخدمة لتقيم أداء البنوكُ

أما الفصل الثانى والذى خصص للسياسة البنك وصندوق النقد الدوليين وقد أبرزنا فيه محتوى برامج الإصلاحات الاقتصادية التى تشرف على تطبيقها هذه المؤسسات المالية الدولية وفى البلدان النامية التى وجدت نفسها ملزمة بالأخذ بها إثر انفجار أزمة المديونية فى منتصف الثمانيات وتأثرها على السياسة النقدية وبالتالى النظام المصرفى بصفة عامة وفى هذا بينا دور البنوك العالمية فى أزمة المديونية حيث أسهمت فى تقديم القروض بدون وجود ضمان حقيقىُ

أما الفصلين الآخرين فيمثلان الجانب التطبيقى وقد تم تناول فى الفصل الثالث المرحلتين الأساسيتين التى مر بها النظام المصرفى فى المبحث الأول منه وأما المبحث الثانى فتناولنا فيه ماهية النظام المصرفى أخذين فيه مكونات هذا النظام والمشاكل التى تعرض لها وكذلك الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظامُ

أما الفصل الرابع فقد تعرضنا فيه للإصلاحات وكيفية تأثيرها على النظام المصرفى الموريتانى وأخذنا فيه نبذة عن الإصلاحات الأربعة التى مرت بها موريتانيا من منتصف الثمانيات إلى 2005 وقد تناولنا فى كل مبحث إصلاحيين من هذه الإصلاحات مسترسلين هذين المبحثين بمبحث أخير ثم فيه التركز على ما أثرت به هذه الإصلاحات على النظام المصرفى الموريتانىُ

الجانب النظري

الفصل الأول: النظام المصرفي

الفصل الثاني: سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين

الفصل الأول

النظام المصرفي

مقدمة الفصل الأول:

النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما.و من أهم الخصائص المميزة لنظام مصرفي عن آخر : كيفية تركيب هيكله ، و حجم المصارف التي يتكون منها ، و عدد و توزيع فروع المصارف في البلاد ، ثم ملكية المصارف ، و حركة دمجها أو توحيدها .[1]

و سنتناول في هذا الفصل مفهوم النقود كمبحث أول ، ثم نتعرض للنظام المصرفي من حيث مكوناته و مراحل تطوره و خصائصه ، على أن تتبين الوظائف الحيوية التي تقوم بها البنك المركزي و البنوك التجارية و البنوك المتخصصة.

1 - شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،الطبعة الثانية 92 ، ديوان الوطني للمطبوعات ، ص : 36 .

المبحث الأول: النقود

النقود نظام من أقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين، و قد مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي بالغ المدى، حتى بلغت الصورة التي تعرفها الآن.

و يؤكد علماء علم الإنسان و المؤرخون ، على أن عددا كبيرا من الأشياء الغريبة ، قد استعملت كنقود عبر التاريخ . و نذكر على سبيل المثال: الماشية، الأحجار، السكريات، ريش النعامة، أسنان السلحفاة، أذناب الزرافة وغيرها.

قد استعملت في أوائل عهد الاستيطان أوراق اللعب كنقود في مقاطعة الكيك، إلا أنه في المجتمعات الراقية غالبا ما تكون الأشياء المستعملة كنقود و ذات قيمة ذاتية[1].

و مع أنه لا خلاف في أن الناس قد استعملوا النقود، منذ فجر التاريخ، إلا أنه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في بدأ الأمر نظام المقايضة (أي مبادلة الأفراد للسلع و الخدمات مباشرة بينهم).و مع أن المقايضة قد نفي باحتياجات اقتصاد بدائي دون ضرورة إلى استعمال النقود،إلا أنه عندما يرتقي الاقتصاد الاجتماعي و يتطور ،يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته .

و قد جاء اختراع النقود، و نتيجة تطور غير موجه، حيث انتقل المجتمع، مدفوعا بضغط الحاجة إلى مرحلة استعمال النقود، أي مرحلة اختيار سلعة معنية ذات قبول عام بين أفراد المجتمع[2].

و سمحت النقود كوسيط التبادل بالتخلي عن المقايضة، ففي هذا النظام يدفع الأفراد مقدار من النقود للحصول على سلعة معينة، و يقبضون مبلغا من المال من اجل التخلي عن السلعة لكن لا احد يبادل سلعة بسلعة أخرى.

و من الجدير بالذكر أنه في القرن الخامس عشر ، سادت فكرة أن النقود هي الشكل الأمثل للثروة و هي سيدة الثروات و قد ظلت هي المسيطرة على جميع

[1] حميدات محمود ، النظريات النقدية دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر ، الطبعة الأولى ، 1995-1996 الجزائر ص9

[2] محمد زكي شافعي مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية – بيروت ص9

النظريات المركانتيكية لكن هذا المبدأ لم يدم طويلا،حيث اختفى في القرن الثامن عشر ،و لم يعد يظهر إلا في عملية آراء الاقتصاد بين التقليديين.

و يتبين لنا من تطور نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات لمقايضة من ناحية، و لتسيير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى.

و رغم وضوح وظائف النقود و أنواعها فلم يوفق الفقهاء في الوصول إلى تعريف لنقود بشمل خصائصها و أنواعها ناهيك عن وظائفها[1].

المطلب الأول: تعريف النقود

على الرغم من وجود العديد من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النقود لا يوجد أي منها يحتوي على تعريف لها يجمع بين الدقة و الإيجاز .

فإذا ما توخي المؤلف العمومية و الإيجاز، فقد التعريف الكثير من الفائدة جاء مقتصرا عن إعطاء فكرة صحيحة عن ماهية النقود و طبيعتها. و إذا حرص المؤلف على جعل تعريف للنقود و شاملا لخصائصها و لوظائفها العديدة التي تلعبها ، جاء التعريف مطولا ،مما يبعده عن الغرض الذي من أجله يصاغ هذا التعريف إلا أن أقرب التعاريف للقبول هي التالية :

أولا:"النقود هي ما تفعله النقود"

يتضح من هذا التعريف المختصر شموله لوظائف النقود و الدور الذي نلعبه دون أن يتطرق إلى طبيعة النقود و خصائصها.

ثانيا:" النقود هي أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة ".

و يرى سليمان بودياب أن هذا التعريف هو الأفضل نظرا مما يلي[2] .

1- استخدام التعريف لكلمة "أي شيء":

إن كلمة أي شيء في التعريف ضرورية، لعدم وجود كلمة أكثر تحديدا و أدق تعبيرا قادرة على أن تشمل كل الأشياء التي استخدمت كنقود على مر التاريخ.

[1] سليمان بودياب اقتصاديات النقود و البنوك المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع الطبعة الأولى 1996 بيروت ص

[2] زينب عوض الله أ.د ، أسامة محمد القولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي منشورات الحلب الحقوقية 2003 ، ص :24

2- احتواء التعريف على كلمة "القبول العام " (الثقة)

و هي الصفة الأهم التي يجب أن يتمتع بها الشيء المستخدم كنقود، والتي تميزه عن الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة و تظهر في ظروف معينة. و يلاحظ أنه ليس من الضروري أن يكون للشيء الذي يلقى قبولا عاما قيمة ذاتية كأن يكون من الذهب أو الفضة مثلا.

3- اقتصار التعريف على تعبير "وسيط التبادل و مقياس للقيمة " :

مما يعني التركيز على هاتين الوظيفتين من بين وظائف النقود،لأنهما الأهم .فوظيفتي النقود كمعيار للدفع الآجل و مستودع للقيمة هي وظائف مشتقة من وظيفتها كوسيط للتبادل و كمقياس للقيمة.[2]

و عرفها آخر باستناد إلى تعريف François Perrou ب :

" النقود وسيلة دفع ، تأخذ ثلاثة أشكال " :

1- وسيلة دفع غير محدودة ، و يعني ذلك أن النقود تسمح بتسديد أي دين

2- وسيلة دفع جامعة

3- النقود قابلة للتبادل دون إجراء أي تغيير عليها و دون تحمل خسائر[2].

المطلب الثاني: وظائف النقود

النقود أداة لتأدية وظائف معينة ، و ليست غاية في ذاتها .

فهي من جهة تسهل و تزيد من سرعة التبادل، و تكون وسيلة مقارنة، و من جهة أخرى فهي تسمح بتخزين القيمة، فتقوم بحفظ و تراكم القيم، و هي بذلك تصبح وسيلة ادخار. كل ذلك بالإضافة إلى أنها وسيلة، تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي[3]في حين يرى بعض الاقتصاديين، أنه للنقود ثلاثة وظائف أساسه هي: كونها وسيط للتبادل ووحدة مقياس للقيمة، و مخزن للقيمة[4] و يرى البعض الآخر أن للنقود وظائف تقليدية ذات طابع نقدي صرف مرتبطة أصلا بالنشأة التاريخية للنقود، ووظائف أكثر عمومية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

---

[1] Michèle Giacobli , Anne-Marie gronier , Monnie – lMonde 1 ére édition , 1994, Paris ,P ,17

[2] - سليمان ، بودياب ، مرجع سبق ذكره ، ص39

[3] Henri guitton , Gérard Bramoullé , economie politique ,3 eme édition 1984 , Dallol , Paris ,P :4

[4] J-M Peru .G.T Noris , economie Techplus (T+) 1993, Paris –P,4

أولا : الوظائف التقليدية للنقود :

تشمل هذه الوظائف :

أ-النقود كمقياس للقيمة: أي استخدام النقود كمقياس للقيمة و هذا يعني أن عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على سلعة أو خدمة، أو التي تستبدل بها السلعة أو الخدمة تعتبر ثمنا أو قيمة لها.

ب- النقود وسيط للتبادل: و هي الوظيفة التي ارتبطت تاريخيا بإنهاء نظام المقايضة، و نجاحها يتوقف على الخاصية العمومية أو القبول العام.

جـ- النقود كأداة للدفع : تمثل النقود قوة شرائية في ذاتها مقبولة من الجميع و هذه الصفة نعطيها المقدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع أي قوة إجرائية .

كما أن النقود في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات غير الناشئة عن معاملات الأفراد.

د- النقود كمخزن للقيمة : ترتبط هذه الوظيفة أساسا بخاصية الثبات و الدوام ، و هي مكملة للوظائف السابقة ، و تعتبر برأي البعض من أكثر الوظائف أهمية في العصر الحديث ، ومعنى مخزن للقيمة، أن التعود بما تمثله من قوة شرائية، و يمكن أن يكنز في لحظة أو فترة معنية، أي يحتفظ بها سائلة لتنفق في فترة ثانية و هي بذلك تربط قيمة السلع بفكرة الزمن، و النقود بفكرة المضاربة.

و تلعب النقود في وقتنا الحاضر دورها في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الأموال .و لقد كانت الصورة الأولى للتخزين تتمثل في الاحتفاظ بالمعادن الثمينة ،وأصبحت الصورة السائدة الآن هي الإيداع في المصاريف حتى اللحظة التي يجد فيها المودع المحصلة المثلى في الاتفاق ، أي تحويل النقود إلى سلع و خدمات .

و يترتب على الإيداع حصول المودع على ثمن هذا الإيداع المتمثل في سعر الفائدة.

ثانيا :الوظائف الاقتصادية للنقود :

و تتمثل هذه الوظائف في دور النقود على الصعيد الفردي و المحلي و العالمي .[1]

[1]- أ.د زين عوض الله ، أ.د أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي مرجع سبق ذكره ، ص: 20.

أ-القدرة على الخيار بالنسبة للأفراد:تحقق النقود بما تمثله من قوة شرائية، خيار لصاحبها في توزيع موارده بين الادخار و الإنفاق، و بين شراء هذه السلعة أو تلك. و للحصول على هذه الخدمات أو تلك فالنقود تحقق له خيار الزمان و المكان للذين يراهما مناسبين و أيضا الأشياء التي يريدها و الرغبات التي يسعى لإشباعها فيتخذ قرارات متعلقة بأولويات الإشباع .

و مع أن الأمر نسبي و محكوم بظروف التسوق و النظام الاقتصادي، إلا أن هذا الشكل المتمثل في توزيع الدخل النقدي للفرد من شأن أن يوسع من نطاق تقسيم العمل و المساهمة في النشاط الاقتصادي و توزيع الموارد طبقا لرغبات المستهلك[1].

ب- خيار توزيع الموارد بالنسبة للدولة و المشاريع: و يعني ذلك دور النقود في توزيع الموارد بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أي بالنسبة للدولة أو المشاريع.

ج- الدور الإقليمي و الدولي : للنقود و دورها المجاور لنطاقها المكاني ، و يبدو في ذلك إطار العلاقات الإقليمية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المجاورة ، فهي تساعد على زيادة التعاون و المبادلة و هذا يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة (اروبا ، دول الخليج العربي .....مثلا) تسعى إلى ربط معدلات صرف ثابتة بين عملاتها بغرض تحقيق الاستقرار التبادلي .

المطلب الثالث: أنواع النقود

الاقتصاديون بشكل عام، أن النقود تنقسم إلى ثلاثة أنواع عرفها التاريخ الاقتصادي و هي: النقود السلعية ، النقود الورقية ، النقود المصرفية .

إلا أن بعض الاقتصاديين يضيف إلى هذه الأنواع نوعا آخر يطلق عليه اسم "أشباه النقود " و فيما يلي عرض مختصر لكل نوع من هذه الأنواع.

أولا: النقود السلعية:

و هي أول ما عرفت البشرية من أنواع النقود الحديد.مثلثها الماشية و القمح و البن.و شاي و التبغ و الذهب و الفضة و النحاس و الحديد. و يصنف هذا النوع من النقود بتوافر وجوه استعمال إضافية لمادته علاوة على ما يتمتع به من استعمال

[1] سليمان بودياب ، مرجع سبق ذكره ، ص24

نقدي[1] هذا و قد استخدمت أيضا ، إلى جانب الأنواع المذكورة سلع أخرى (معدنية) كان في مقدمتها الذهب و الفضة ثم الحديد و القصدير و غيرها من المعادن الأخرى و قد أقبل الأفراد على استعمال المعادن الثمينة و خاصة الذهب و الفضة بمثابة أشكال للنقود و كان اتفاق الأفراد على القبول بذلك عائد إلى خصائص هذه النقود ، و التي أهمها يتمثل في ثبات قيمتها ، إذ أن قيمة هذين المعدنين لا سيما الذهب ثابتة نسبيا نظرا لصفة الدوام ، بالإضافة إلى أن الكمية الموجودة من هذا المعدن في العالم قد تزايدت بصورة بطيئة ثانية منذ أن بدأ الإنسان يحفر الأرض و يستخرج الذهب، و لهذا فإن الكمية الموجودة في الوقت الحاضر[2]، من الذهب كبيرة إلى درجة لا تؤثر في قيمتها الإجمالية الزيادة السنوية القليلة الناجمة عن الاستخراج السنوي ، و هذا الاعتبار يجعل وضع الذهب يختلف عن أي سلعة أخرى

و النقود المعدنية شكلان :

أ- *النقود القانونية*: و هي القطع النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها و التي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين و هي ذات وزن محدد من المعدن الذهب و الفضة على درجة معينة من النقاوة، و كانت جميع القيم و الأسعار تنسب إليها.و تتسم تلك النقود بالسمات التالية:

- أن قيمة المعدن فيها تتساوى قيمتها كوحدة نقدية . فمثلا الليرة الذهبية التي كان يعمل بها في انجلترا عام 1918 كانت قيمتها تساوي بالفعل و بصورة رسمية عشرين شلنا، فإذا صهرت فإن حاملها يستطيع أن يبادل ما يحصل في يده من الذهب بعشرين شلنا .

- النقود القانونية هي واسطة لا حدود لها ، و ذلك لتسديد أي نوع من المدفوعات ، فهي تقوم بجميع وظائف النقود .

-مكانية انتساب جميع أنواع النقود الأخرى إليها و تقدير قيمتها على أساسها .

[1] – د.صيحي نارس فريضة ، أ ، أحمد رمضان نعمة الله اقتصاديات النقود و البنوك ، الدار الجامعة

[2] – ناظم محمد نوري الشمري ، النقود و المصارف النقدية ، دار الوهران للنشر و التوزيع ، 1999 ص 42

ب- *النقود القانونية المحدودة*: و هي القطع المعدنية التي تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمة ما تحتوي من مادة و تستخدم تلك النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية. كما تصنع من معدن النيكل و البرونز.

ومازالت المعادن الثمينة تستعمل كنقود حتى يومنا هذا و كانت تستعمل في الماضي كنقود بأشكال سائل خام أو مقسمة و لكن بعد زمن أصبحت هذه النقود نأخذ شكل القطع المسكوكة يحدد وزنها و درجة نقاوتها على أحد وجهيها من قبل الحكومة كما أن النقود المعدنية المحدودة أو المساعدة مازالت تستعمل كنقود مساعدة تحمل شعار الحكومة المصدرة دون تحديد الوزن أو درجة نقاوة المعدن المستخدم ،بل يقتصر على تجديد القيمة الأساسية لها.

ثانيا –النقود الورقية :

لقد تراجعت أهمية النقود المعدنية و أنحصر دورها في الحياة الاقتصادية في أثناء الحرب العالمية الأولى من سنة 1914 إلى سنة 1918م. [1]

و أصبح التعامل النقدي يعتمد على التعامل بالنقود الائتمانية التي كان من أهم مكوناتها و أنواعها النقود الورقية و كان أول من استعمل النقود الورقية هم الصينيون في القرن الثاني عشر . [2]

و عندما أتسع نطاق التجارة ، و زاد حجم المعاملات ، و حصر التجار على أرباح طائلة،لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة ،و كان المودعون يحصلون على صكوك بقيمة ودائعهم و كان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية بذهب للبضائع و بصرف قيمة الصك ليدفع ثمن المشتريات .

و مع مرور الزمن استطاع التاجر تظهير الصك للتجار الآخرين، ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك ، و اختلاف قيم المعاملات أحد الصاغة في إصدار صكوك بفئات صغيرة ومنذ وذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية و أطلق عليها البنكنوت عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق . و مع اتساع نطاق هذه العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية.

---

[1]- أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود و البنوك مرجع سبق ذكره 28.

[2]- د، محصحي دلورس فريضة عد الحمد رمضان نعمة الله مرجع سبق ذكره ، ص:26

و لم يأت القرن التاسع عشر إلا و النقود الورقية التي تصدرها البنوك المركزية تصاحب النقود المعدنية في التداول ، نذكر على سبيل المثال بنك فرنسا الذي تأسس سنة 1800م و منح حق الإصدار عام 1848م و كلف تنظيم المصارف الفرنسية عام 1945م[1].

و قد كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل حيث كان بمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب إلى أن أصبحت أوراق إلزامية ليس لها غطاء ذهبي بالكامل.

و على هذا الأساس يمكن تقسيم النقود الورقية إلى شكلان[2]:

1-النقود الورقية النائية أو القابلة للتحويل إلى نقود معدنية :

و هي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك لتعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك، و في هذه الحالة يحصل تداول الذهب أو الفضة دون أن يقل من الخزانة.

2- النقود الورقية غير قالبة للتحويل :

و هي الأوراق المصرفية (البنكنوت) و تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب ، و تتوقف مكانتها و فوتها على مالها من رصيد ذهبي ،و ثقة الجمهور و الرقابة الفعلية التي تفرضها الحكومة . د.صبحي تاورس فريضة ،د ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سبق ذكره ،ص 10 سليمان بودياب ، اقتصاديات النقود و البنوك ،مرجع سبق ذكره، ص 48

و هي تصدر عن طريق مصرف واحد تحدده الحكومة و غالبا ما يكون لهذه النقود قوة إجرائية لا حدود لها كما أن هناك شكل آخر من النقود الورقية غير القابلة للتحويل يطلق عليه النقود الورقية الإلزامية و هي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية كفترة الحرب مثلا و لا يقابل هذه الأوراق رصيد معدني.

ثالثا: النقود المصرفية:

تمثل هذه النقود الشكل الثاني للوحدات التي تدخل ضمن الرصيد النقدي لدولة ما ، و هي الشكل الأكثر انتشارا في العصر الحديث ، خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، بحيث تقدر بأكثر من 50 % من النقود المتداولة في كل من الولايات المتحدة و انجلترا فرنسا.

---

[1]. سليمان بودياب .اقتصاديات النقود و البنوك. مرجع سبق ذكره. ص 48.

[2]. د.صبحي تاورس فريضة ،د ، احمد رمضان نعمة الله ، مرجع سبق ذكره ،ص 10

و هذه النقود هي عبارة عن التزام المصارف التجارية بدفع مبلغ معين من النقود القانوني أو التي تقوم مقامها ، لصالح الأفراد أو المشاريع .

و يرى البعض أن النقود المصرفية هي مجرد حق لصاحب الحساب في مواجهة المصارف و ترتبط نشأة النقود الودائع كما تسمى أحيانا بتطور العمل المصرفي و تعود تسمية هذا النوع من النقود بالنقود المصرفية كنوع من أنواع النقود الائتمانية ، إلى كونها نقود ودائع و المقصود هنا بالودائع ، الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب .و هي تأخذ شكل الأموال التي يودعها طرف معين لدى المصرف التجاري، و تكون هذه الأموال المودعة قابلة لسحب من قبل المودع في أي وقت شاء فيه ذلك ، بواسطة توجيه من أمر المودع (الدائن) إلى المصرف التجاري (المدين) عن طريق شبكات تشكل الودائع الأجل و حسابات الادخار في البنوك التجارية أو لدى مكاتب البريد ما يسمى "بأشباه النقود" و الواقع أن أرصدة هذه الودائع و الحسابات تعد على درجة نسبية من السيولة إذ أنها تعتبر ديونا على المؤسسات المودعة لديها ، و تستحق الدفع بعد فترة زمنية بل كثيرا ما تسهل هذه المؤسسات دفع هذه الأرصدة عند الطلب ، فيكون لهذه الودائع خصائص النقود[1].

رابعا : أشباه النقود

و بالإضافة إلى هذه الودائع هناك السندات الحكومية قصيرة الأجل و التي يمكن اعتبارها من أشباه النقود ، إلا أنها و إن كانت لا تستخدم كوسيلة للدفع ، فإنها تستخدم كمستودع للقيمة، أو لأنها تؤدي هذه الوظيفة النقدية ، إلى جانب تأثيرها في مستوى الأسعار و يقول فريد مان إن إضافة "أشباه النقود " إلى العرض الكلي للنقود يعمل على إيضاح هذا الغرض بمستوى النشاط الاقتصادي[2].

هذا العرض المختصر لأنواع النقود سيتضح أكثر عندما تتناول خلق النقود ضمن دراسة وظائف المصارف التجارية.

---

[1] ـ أ.د زين عوض الله ، أ.د ،أسامة محمد الفولي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 47

[2] ـ سليمان بودياب ، مرجع سبق ذكره ، ص، 52،53

الزراعية الحديثة و غيرها التقنية الزراعية الحديثة و غيرها من الأمثلة على المجالات و المشروعات الزراعية التي بحاجة للأموال من مصدر التمويل يراعي طبيعتها و أوضاعها المختلفة [1].

2 - **البنوك العقارية** :

هي بنوك تقوم بتقديم السلف اللازم لشراء العقارات في شكل أراضي و عقارات مبنية ، و تعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها و عقد القروض طويلة الأجل .

3 -**البنوك الصناعية** :

نشأت البنوك الصناعية في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازم لشراء المعدات و الآلات الإنتاجية و رأس المال اللازم للتشغيل و تهدف إلى جذب المستثمرين الإقامة الصناعات مقدمة لهم العديد من الخدمات و التسهيلات المالية و الائتمانية.

4 - **بنوك التجارة الخارجية** :

يختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية و تنميتها عن طريق نوفمبر التمويل اللازم و المراسلات التجارية الخارجية و الحوالات و فتح الإعتمادات المستندة و غيرها من صور التسهيلات الائتمانية المختلفة .و في كثير من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة شركات إعادة التصدير بهذه الوظيفة و الغرض من إنشاء هذا النوع هو النهوض بالتجارة الخارجية.

رابعا: بنوك الاستثمار:

من المتعذر إيجاد تعريف لها لتعدد نشاطاتها، و لقد ظهرت هذه البنوك لسد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة و خاصة الصناعية منها.

حيث كان نشاط معظم التجارية يقتصر على إمداد المشروعات المختلفة بالقروض القصيرة الأجل و التي تمنح أساسا بتمويل رأس مال العامل.

[1] -سليمان احمد اللوزي ، إدارة البنوك ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – الطبعة الأولى 1997- عمان ص :3

و إذا كانت الأعمال التقليدية لها في الحاضر تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية و توفير الأموال اللازمة للمقرضين في الخارج بطرح الأسهم و السندات في الأسواق المحلية فإنه في الوقت الحالي فقد امتد نشاطها ليشمل المشورة في مجالات الاندماج بين الشركات و تمويل عمليات البيع الآجل كما تلعب دورها في الأسواق المالية .

خامسا: البنوك الإسلامية:

هي مجموعة من البنوك حديثة النشأة تسعى إلى نبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك و عملائه، و إتباع قواعد التشريعية الإسلامية في المعاملات المالية.

و لقد قوبلت حركة إنشاء البنوك الإسلامية بإقبال المتعاملين معها بشكل فاق توقعات أكثر الناس و استطاعت هذه البنوك خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تثبت وجودها.

و أن تحقق نتائج ملموسة في مجال التمويل و جذب الودائع و إمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين و المساهمين و إمكانية الانتشار و النجاح.[1]

سادسا: بنوك الادخار:

لقد نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة مختلفة التبعية ، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد ، و تطورت فكرتها و أصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها ، و تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية .

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرف

و سنقتصر على دراسة الخصائص الأساسية للنظم المصرفية من ثلاث جهات، و هي مرحلة نماء النظام المصرفي، و درجة تركز البنوك، و مدى انتشار ظاهرة التخصص في النظام المصرفي.

[1]- أحمد عبد العزيز النجار ، بنوك بلا فوائد ، كإستراتجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الإسلامية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ،1972 ، ص : 12 .

أولا: مرحلة نماء النظام المصرفي:

هناك معياريين تقاس بها درجة هذا النماء و هي:[1]

*1 – **مدى نماء الوعي المصرفي*** : و المقصود بالوعي المصرفي أو العادة المصرفية هو يعود الأفراد على إيداع أرصدتهم النقدية لدى البنوك و اعتمادهم في إجراء مدفوعاتهم النقدية على الشيكات و يتمثل نماء العادة المصرفية في ارتفاع نسبة الودائع إلى جملة أنواع النقود , في ارتفاع نسبة المدفوعات التي تستخدم الشبكات في تسويقها إلى جملة المدفوعات النقدية بلا استثناء ، الأمر الذي يتوقف بطبيعة الحال على عادات المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات ، و على مدى انتشار المؤسسات المصرفية في مختلف اتحاد البلاد .

و يتمثل الأثر المباشر لقصور نماء الوعي المصرفي في تحديد مقدرة النظام المصرفي في إنشاء الودائع و التوسع في الائتمان.

2– ***مدى قيام سوق نقدي يعتد بنشاطه*** :

تعرف النظم الاقتصادي نوعين رئيسيين من أسواق الائتمان أسواق التعامل في القروض القصيرة الأجل و ينظمها السوق النقدي، و أسواق التعامل في القروض طويلة الأجل التي يمثلها السوق المالي، و تنفصل السوق عن بعضها البعض في أكثر من نقطة واحدة.و يصرف النظر عما توفره

الأسواق النقدية المنظمة من أهمية واضحة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة ، فإن الوجود مثل هذه الأسواق أهميتها الخاصة في تأمين السيولة النظام المصرفي و في تمكين البنك المركزي من الرقابة

على الأحوال الائتمانية في البلاد .

إذ نجد البنوك في رحاب السوق النقدي مجالا مناسبا للاستثمار قدر معين من مواردها في أصول بالغة السيولة.

كما يجد البنك المركزي في السوق النقدي منفذ للتأثير على سياسة البنوك التجارية .

و من الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام المصرفي أو لتوفير أسباب سياسات البنك المركزي إنما تتوقفا على مدى نماءه. و يستدل على نماء

[1] – كامل فهمي السباي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1981 ، ص 28

السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سعة و ما يتمتع به من سيولة و نشاط ،و ما يتاح للمنافسة من سلطات في تحديد شروط التعامل و تشترك البلاد الحديثة العهد بالنظام المصرفي – و معظمها البلدان في أوائل المراحل النمو الاقتصادي – في قصور نماء أسواقها النقدية إن وجدت .

ثانيا : تركز البنوك :

إن زيادة حجم المشروعات و تركز الإنتاج، من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، و النظام المصرفي لا نستدعي غيره من ميادين النشاط الاقتصادي من حيث انتشار ظاهرة التركيز فيه.

حيث تميز التطور المصرفي منذ نصف القرن التاسع عشر بتركيز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة، و اضمحلال عدد البنوك الصغيرة في معظم البلدان.

ففي الإتحاد السوفيتي مثلا ينفرد بنك الدولة بتزويد النظام الاقتصادي بالائتمان قصير الأجل ، فضلا عن الإطلاع بمسؤوليات البنك المركزي .و في جنوب إفريقيا يسيطر مصرفان على نحو 95 % من أصول النظام المصرفي ، و في كندي يسيطر ثلاثة بنوك على 70 % من أصول النظام المصرفي ، و في فرنسا بتركز النظام المصرفي في قبضة أربعة بنوك رئيسية مؤممة تعرف اصطلاحا بشركات الائتمان ، و في انجلترا تسيطر خمسة بنوك تجارية – نعرف البنوك الخمسة – على نحو 90 % من أصول النظام المصرفي الإنجليزي .[1]

و لقد اتخذ التركز المصرفي صورا مختلفة باختلاف البلدان ، ففي انجلترا و كندا مثلا ، ثم التركيز بطريقة الاندماج ،و في فرنسا ثم التركيز عن طريق الفضاء على البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود طويلا أمام منافسة الفروع التي أنشأتها البنوك الرئيسية في طول البلاد و عرضا ، و في الولايات المتحدة أتخذ التركز صورة الاندماج أو تكوين الشركات القابضة .

1 - محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص، 253

ثالثا : تخصص البنوك :

رأينا فيما سبق كيف يتألف النظام المصرفي من عدة أنواع من المؤسسات الائتمانية ، التي تأخذ فيما بينها بقدر ملحوظ من التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد و المشروعات و تختلف درجة تخصص البنوك من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي و درجة نماء النظام الائتماني ، و طبيعة التقاليد المصرفية التي تجري عليها البنوك في مزاولة نشاطها .

وتثار مشكلة التخصص هذه عند الكلام على النطاق المأمون لنشاط بنوك الودائع أو البنوك التجارية.

و يمكن القول بصفة عامة أن هنالك مذهبين رئيسيين في هذا الموضوع فهناك التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في انجلترا ، و تذهب إلى الفصل بين عمليات الائتمان الطويل الأجل و عمليات الائتمان في الأجل القصير ، و القول بتخصص بنوك الودائع في القيام بالنوع الأخير من العمليات و مثالها ، خصم الكمبيالات و تقديم الإعتمادات قصيرة الآجل اللازمة لتمويل الصناعة و التجارة و الأعمال .

و يقابل هذا المسلك من جانب البنوك الإنجليزية ، سياسة بنوك القارة الأوروبية و خاصة البنوك الألمانية التي تضطلع بكافة أنواع العمليات المصرفية بلا تخصص و لا تخصيص فكما تقوم هذه البنوك بعملية الائتمان ذي الأجل القصير تضطلع بتقديم القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة بالإضافة إلى تلك الخصائص التي تحدثنا عنها ، شهد القطاع المالي بصفة عامة في كمثير من البلدان النامية موجات تحرير واسعة خلال العقد الخير من القرن الماضي مما أدى إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في قرارات البنوك الخاصة بالائتمان و إلغاء القيود على محركات رؤوس الأموال الدولية .

و لا يعني التحرير المالي قيام نظام مصرفي حر، لأن الحكومات ستستمر في للتدخل في القطاع المالي[1]، و من أهم مزايا التحرير المالي عمل في زيادة الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي .

[1]- هويل محمود بردان ، التحرير المالي ، التمويل و التنمية ، مجلد 34 العدد في يونيو 97 ، ص 7

و في أغلب البلدان النامية يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي ، و لا تكون الأسواق المالية نامية بما فيه (الكفاية ، و كثيرة ما ينتج عن القيود التي تفرضها الحكومة على تصرفات البنوك أسعار فائدة سلبية ،/ و إفراط الطلب في الائتمان يخصص للقطاعات و الشركات المحظوظة بقرارات إدارية و ليس بآليات السوق .

أما عن البلدان العربية فقد تميزت أنظمها المصرفية خلال عهد السبعينات مجموعة من الخصائص من أهمها[1].

1- إن الجهاز المصرفي التجاري و المخصص في بعض البلدان العربية مؤمم بالكامل (الجزائر، السودان، العراق، اليمن، سوريا)، و بعضها مؤمم جزئيا (مصر، ليبيا).

2- أما البلدان العربية الأخرى فتعمل أجهزتها المصرفية في ظل اقتصاديات حرة ، و برؤوس أموال محلية و أجنبية .

3- تسيطر الحكومات سيطرة كاملة أو شبه كاملة على المصارف المتخصصة في أقطارها . في جميع الأقطار العربية تقريبا .

4- لا تزال البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية تلعب دورا مهما في بعض الأقطار العربية خصوصا في مصر و بلدان الخليج العربي.

5- ذهبت التشريعات الحديثة في جميع الأقطار العربية إلى حصر الائتمان القصير الأجل بالبنوك التجارية و تكريس البنوك المتخصصة الإغراض التمويل طويل الأجل[2].

6- نتيجة معظم قروض المصارف التجارية في معظم الأقطار العربية نحو تمويل القطاعات التجارية، خصوصا التجارة الخارجية في حين تمثل القروض الصناعية و الزراعية المرتبة الثانية.

7- و أخيرا اعتبار النظام المصرفي في بعض الأقطار العربية مبعثرا، حيث تم السماح بالتكاثر المصرفي، مما نتج عنه زيادة خطر التضخم في الائتمان المصرفي.

---

[1] هويل محمود بردان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10

[2] عبد المنعم السيد، التطور التاريخي للمنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ا لطبعة الأولى 1973، بيروت، ص، 370، 371

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك

من أهم أدوات تقييم الأداء بالبنوك هي[1] :

أولا: الميزانية التقديرية

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، و عادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، و يتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة للبنك من خلال.

تنفيذ المخطط الموضوعي في الميزانية ، و لا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة الحالية إذ يعني ذلك أن تراكم الانحرافات خلال العام ، فتصعب إصلاحها لذلك تجري المقارنات خلال فترات دورية و ذلك الاكتشاف الأخطاء فور حدوثها و العمل على تلاقي أي قصور ، إلا أن ذلك يتطلب توفير بيانات الميزانية التقديرية و تكون معدة بطريقة سليمة و بالدقة المطلوبة .

ثانيا: التقارير

تعتبر التقارير أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها أحدث وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة.

هذا و من الضروري أن تعد هذه التقارير في الوقت الملائم، و أن تتسم بالبساطة في فهم محتوياتها بحيث لا تتطلب مجهودا من رجال لإدارة لفهمها.

و تتضمن هذه التقارير مختلف نواحي الأنشطة المصرفية في الفروع ، مثل تطور الودائع وفقا لأنواعها و أرصدة القروض وفقا لأنواع الضمانات ، و متوسط سعر لفائدة و تحليل إجراءات و مصروفات البنك و أسباب التغيير في البنود المختلفة ، إلى جانب التقارير المتعلقة بالنسب الخاصة بالاحتياطي و السيولة و المعاملات الخارجية للبنك .

[1] عبد الرحمن حموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، عمان 1986 ، ص 85

ثالثا: المؤشرات الكمية

يعتبر استخدام النسب الحالية من الأدوات المستخدمة في تقييم نشاط البنك، إذ يمكن قياس التغيير الزمني في النشاط و العلاقات بين البنوك المختلفة للنشاط و من أهم هذه المؤشرات.[1]

1- المعيار النقدي:

$$\frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنوك}}{\text{ودائع حسابات جارية+ أرصدة مستحقة للبنوك}}$$

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

$$\frac{\text{أرصدة لدى البنك لمركزي}}{\text{شيكات و حوالات + مستحق للبنوك}}$$

3- نسبة السيولة :

$$\frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنك المركزي + أدوات الخزانة + أوراق مالية حكومية +}}{\text{ودائع + مستحقات البنوك + شيكات و حوالات}}$$

أ: معدلات توظيف الأموال:

1- معدل إقراض الودائع =القروض و السلفيات /الودائع و الحسابات الجارية *100 %

2- معدل توظيف الودائع =(الاستمارات +القروض /الودائع * 100 %

3- معدل توظيف الموارد =(الاستمارات+القروض/إجمالي الموارد * % 100

ب= معدلات الربحية:

1- معدل العائد على رأس المال المدفوع =القروض و السلفيات /رأس المال المدفوع 10 %

[1]-عبد الرحمن حموري ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

معدل العائد على حقوق الملكية =صافي الربح /حقوق الملكية * 100 %

3-معدل العائد على الموارد =صافي الربح/إجمالي الموارد 100 %

4- معدل العائد على الودائع =صافي الربح/إجمالي الودائع * 100 %

المبحث الثالث: البنك المركزي

الدول النامية في الآونة الأخيرة ، في إنشاء البنوك المركزية ، متأثرة بذلك بالدول الصناعية الغنية حتى بات من النادر في وقتنا الحاضر أن تخلو الدولة من وجود بنك مركزي و من بين تسعة عشر قطرا عربيا ، كان هناك في بداية الستينات ثلاثة عشر قطرا عربيا يمتلك كل منها بنكا مركزيا ، و أربعة أقطار تقوم بها مجالس نقد و قطر واحدة منهم منضم إلى منظمة عملة عربية (إمارات أبو ظبي) و قطر آخر منظم إلى منطقة غير عربية هي موريتانيا التي كانت عضوا في منظمة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا[1] ما إن حل عقد السبعينات حتى تم إنشاء مؤسسات نقدية مركزية عربية جديدة كليا تقريبا و قد تعرض دور البنك المركزي ووظائفه و أهدافه للعديد من التغيرات الجوهرية منها نشأة البنوك المركزية في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا و نظرا للدور المحوري الذي يلعبه البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة ، فإن أي تغيير في هذا الدور ووظائفه لا بد أن يكون له صداه ليس فقط على المستوى الاقتصادي عامة ، و المالي و المصرفي بصفة خاصة و لكن أيضا على المستوى السياسي.

و من الجدير بالذكر أن البنوك المركزية لم يضطلع في بدء إنشاءها بكثير من الوظائف التي تؤديها الآن ، و لم توكل إليها معظم الوظائف التي يتصور قيام البنك المركزي بدونها اليوم فقد خضع البنك

المركزي في تحديد وظائفه و مسؤولياته و تعيين وسائله و سلطاته لتطور تاريخي لا يمكن تفسيره دون الرجوع إلى التطور الاقتصادي و الفكري الذي امتد عبر قرنين و نصف من الزمن.

و سنعالج فيما يلي الوظائف الأساسية التي تزاولها البنوك المركزية.

[1] عبد المنعم السيد، تطور التاريخي لأنظمة النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 243

المطلب الأول: وظائف البنك المركزي

ينحصر وظائف البنك المركزي في المجالات التالية[1]:

أولا : البنك المركزي بنك الإصدار

تعطي الحكومة حق إصدار أوراق البنكنوت إلى البنك المركزي ، حيث تقوم بعد التشاور مع الحكومة بتجديد حجم الإصدار النقدي الذي يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصادي الجاري إذ يؤدي الإفراط في الإصدار ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم و يؤدي التقليل في الإصدار إلى خنق النشاط الاقتصادي و الضغط على معدلات النمو .

و بأن دور البنك المركزي الخاص في إصدار البنكنوت ، نتيجة تطور نظام الذهب و انتقاله خلال التطور التاريخي في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك ، حيث أصبح من الواجب على البنك المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع على المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها له .

ثانيا : البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي :

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة ، و لا يعني بنك الحكومة أنه مملوك ملكية عامة ، و هو بهذا الوصف يعتبر أداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية ، فالحكومة و ليس البنك المركزي هي التي تضع السياسة الاقتصادية سواء كانت نقدية أو مالية، و يقوم البنك بتنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة .

و قد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق البنكنوت. حيث تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها، و تجري عن طريق تنظيم مدفوع، و تقدم لها سلفا قصير الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، و قروضا استثنائية في الضرورة الملحة كالحروب و الأزمات و يصطلح البنك المركزي فضلا عن ذلك بإصدار القروض العامة و يتولى حد منها، و يضع خيرته المالي ، تحت تصرف الحكومة و تقوم بما يعهد إليه من أعمال أخرى كالرقابة على الصرف و يعطي البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض

[1] د.مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية 1981 . ص:85

أولا: نظام الغطاء الذهبي الكامل:

و طبقا لهذا النظام يقيد عملة الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون بنسبة 100 %، و بمعنى آخر أن النقد الصادر مغطى بالذهب بالكامل و بنسبة 100 %.

و هذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ، إلا أنه يؤدي إلى تغير سلطة البنك المركزي في إصدار النقود ، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية و التجارية ، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، لذلك لجأت بعض الدول إلى اتباع طرق إصدار أخرى أكثر مرونة .

ثانيا: نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

و هذه القاعدة استخدمت في انجلترا منذ عام 1844 م ثم أتبعت في بعض الدول الأخرى لاحقا و يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية و جزء مغطي بالذهب ، بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية و ما زاد عن ذلك (إذ أراد البنك المركزي التوسع في الإصدار يغطي كاملا بالذهب و بنسبة 100 % ، و هذا النظام إن كان مرنا إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب ماما يؤدي إلا عدم التجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي

ثالثا: نظام غطاء الذهب النسبي:

و يقوم هذا النظام أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة ، و لكن في حدود نسبة معينة و لتكن 50 % حيث تمثل هذه النسبة النهاية القصوى و يكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدر ، أوراق حكومية و أصول أخرى تفرزها الحكومة و يتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية و الجهود من ناحية أخرى ، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100 % و الجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار .

رابعا : نظام الحد العلى للإصدار :

و يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة و المتداولة ، دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي .

خامسا: نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك بإصدار كمية من النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد من الذهب أو أي اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد القوي للنقود .[1]

المطلب الثالث:دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة . و الهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي و ذلك من اجل استقرار الأسعار.

المحافظة على قيمة العملة، و زيادة حجم الناتج و الدخل القومي، و دفع معدل التشغيل، و توازن المدفوعات الخارجية.

هذا و تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي و الهيكل المصرفي و المالي، و السياسات الاقتصادية و المالية للدولة من جانب، و باختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر.

و قد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام بتزايد أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها هذا القرن.

و لم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثيات من القرن الماضي، و تحت وطأة الكساد ، وفي ذروة الثورة الكنزية ، حيث أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية ، و بدأت بالفعل تشريعات البنوك المركزية،

[1]ـ رشاد العصار ،رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص : 49

الصادرة خلال الثلاثينات و الأربعينيات ، تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي يشمل الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية و دفع التشغيل الكامل وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى كذلك فإن حاجة الدولة إلى إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أد بها إلى التحكم الصارم في أعمال البنوك المركزية ، حتى و لو أدى الأمر على تأميمها و هو ما حدث بالفعل ، حيث كانت أغلب التأمينات في أوروبا الغربية خلال عهدي الثلاثينات و الأربعينات يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي[1] :

أولا:أدوات المباشرة

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، من أهم صور هذه الأدوات ما يلي[2]:

أ- سقوف الائتمان : حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للنظام المصرفي دفعة عامة ، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدة وفقا لمعايير متعددة ، قد تكون نسبة من التسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين ، أو نسبة من حجم ودائعه أو معيار آخر يحدده البنك المركزي .

ب- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدة

ج- القرض التحكمي لأسعار الفائدة حيث عادة ما تعرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين

د- التسهيلات الائتمانية المباشرة بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعاته معينة ، كما في حالة الإعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.

ه- تحديد الهامش : بالنسبة للإعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة ،و بصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية و العملات

[1] علي الحريلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مكتبة المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص :36

[2] - علي الحريلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46

و تحديد الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح .

و- تقنيين الائتمان :و يعني تحديد حجم الائتمان الموجة لقطاع معين أو قرض معين ، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجة للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك معينة بالذات .

ثانيا الأدوات غير المباشرة

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ، و بصورة غير مباشرة بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق ، و تسمح البنوك من ثم بقدر من الحركة و المناورة ، و من أهم صور الأدوات غير المباشرة ما يلي:[1]

أ- أسعار الخصم: و هي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة و ذلك إما من خلال الإقراض المباشر ، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية ، و هذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة ، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية ، فإنقاص سعر الخصم من شأنه أي يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق ، بينما يؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان و ذلك بسبب التأثير المباشر بسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية ، و على كمية وسائل الدفع و إقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية ، و تغيير حجم سيولتها و قدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى و نظرا لوجود عدة عوامل قد تجد من فاعلية استخدام سعر الخصم لدى البنك المركزي فإنها تحتاج من ثم إلى تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فاعلية أكثر .

ب- الاحتياطي الإجباري : تنص التشريعات عادة على إلزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد

1 - جريدة الصيرفي ، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية لعدد (1-2) الصادر بتاريخ 1989/12، 1991/12) ص : 84

محلية أو خارجية . و يضع المشروع في المعتاد قيود على سلطات الحكومة في اقتضاء القروض من البنك المركزي.

ثالثا :البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام المصرفي

يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير و طبعة أساسية من الوظائف التي يتولاها ، و شرطا ضروريا لنجاح مساعيه في تدعيم النقد و الائتمان[1]، و المقصود هذه الوظيفة هو كون البنك المركزي مستعدا على الدوام لمد يد العون لسوق الائتماني في حالات الضيق المالي ، أو عند الضرورة ، يضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غريها من المؤسسات الائتمانية سواء كان ذلك بتقديم القروض مباشرة إليها أو إعادة خصم ما تقدم إليه من أوراق مقبولة بل قد يعمل البنك المركزي على تخفيف حد الضائقة من تلقاء نفسه ، بالقيام بعمليات السوق المفتوحة ، كما قد يذهب في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد و المشروعات

رابعا : البنك المركزي بنك البنوك :

يحتل البنك المركزي من النظام المصرفي الوطني منزلة بنك البنوك، فهو تحتفظ لديه البنوك باحتياطها النقدية، و يتولى الإشراف على عمليات المقايضة فيما بينها و تسوية الحسابات المختلفة، و إلى جانب ذلك فهو مكلف بنوع من الإشراف الإداري و الفني على البنوك التجارية.

خامسا : الإشراف على عمليات المقايضة :

و يؤدي البنك المركزي من ناحية أخرى خدمات جليلة للنظام المصرفي و ذلك بالإشراف على عمليات المقايضة بين البنوك[2] .

و تجري هذه العمليات داخل غرفة المقاصة يوميا حيث يحضر لها كل بنك عن طريق ممثل يحمل معه كل الشبكات التي تحصل عليها البنك و هي في الأصل لبناء بنوك أخرى و تسمح هذه المقاصة بين البنوك بتسوية الحسابات.

---

[1] محمد زكي شافعيا، مرجع سبق ذكره، ص: 292

[2] j- dnizet , monnaie et Finance , dunod .paris , 1967, p : 12728

و تتم هذه التسوية عن طريق الحسابات الجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي لكل واحد من البنوك.

و حسب بعض المختصين فإن الدور الأساسي للبنك المركزي هو مركزة الاحتياط من العملة الصعبة الموجودة داخل البلد.

سادسا : البنك المركزي رقيب على الائتمان

من أهم وظائف البنك المركزي هي الرقابة على الائتمان، و تحظى هذه الوظيفة بأهمية خاصة نتيجة للدور الذي تحتله السياسة الاقتصادية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية.و لعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة هو أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان و هي بهذا تؤثر على عرض النقود و بالتالي على سير النشاط الاقتصادي .

المطلب الثاني:قواعد و أسس الإصدار

لقد خضع البنك المركزي منذ البداية لقيود قانونية متعددة في إصدار البنكنوت .

و تصنف يتصل هذه النقود بصفة أساسية بنوع من الأصول التي يتعين عل البنك تغطية بنكنوتها ، و تتخذ هذه الأصول شكل رصيد من الذهب أو من العملات الأجنبية أو كلا العنصرين معا ، و لاشك أن القرض الأخير هو أهم القيود على الإطلاق . و من الجدير بالذكر أن الآراء مختلفة في شأن إصدار الأوراق النقدية ، ففي حين يرى البعض أن تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار الكمية التي نراها مناسبة من الوراق النقدية و ذلك حسب حاجيات التعامل و بناء على متطلبات الأسواق النقدية ، يرى البعض الآخر أن تقييد سلطة الإصدار من قبل البنك المركزي.

فأنصار حرية الإصدار يرون بأن يقوم البنك المركزي بمتطلبات الجمهور من الأوراق النقدية على أساس الموازنة بين العرض و الطلب أما أنصار تقيد الإصدار فيرون وضع قيود على حق البنك لمركزي في إصدار النقود.

و مع نشأة النظم النقدية و النظام المصرفي نشأت قواعد للإصدار النقدي منها[1].

[1] رشاد العصار ، رياض الحلبي النقود و البنوك ، دار الصفاء ، الطبعة الأولى 2001 ، ص :46

أولا: نظام الغطاء الذهبي الكامل:

و طبقا لهذا النظام يقيد عملة الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون بنسبة 100 %، و بمعنى آخر أن النقد الصادر مغطى بالذهب بالكامل و بنسبة 100 %.

و هذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر ، إلا أنه يؤدي إلى تغير سلطة البنك المركزي في إصدار النقود ، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية و التجارية ، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، لذلك لجأت بعض الدول إلى اتباع طرق إصدار أخرى أكثر مرونة .

ثانيا: نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

و هذه القاعدة استخدمت في انجلترا منذ عام 1844 م ثم أتبعت في بعض الدول الأخرى لاحقا و يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية و جزء مغطي بالذهب ، بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية و ما زاد عن ذلك (إذ أراد البنك المركزي التوسع في الإصدار يغطي كاملا بالذهب و بنسبة 100 % ، و هذا النظام إن كان مرنا إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب ماما يؤدي إلا عدم التجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي

ثالثا: نظام غطاء الذهب النسبي:

و يقوم هذا النظام أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة ، و لكن في حدود نسبة معينة و لتكن 50 % حيث تمثل هذه النسبة النهاية القصوى و يكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدر ، أوراق حكومية و أصول أخرى تفرزها الحكومة و يتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية و الجهود من ناحية أخرى ، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100 % و الجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار .

رابعا : نظام الحد العلى للإصدار :

و يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة و المتداولة ، دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي .

خامسا: نظام الإصدار الحر:

يسمح هذا النظام للبنك بإصدار كمية من النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد من الذهب أو أي اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد القوي للنقود .[1]

المطلب الثالث:دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة . و الهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي و ذلك من اجل استقرار الأسعار.

المحافظة على قيمة العملة، و زيادة حجم الناتج و الدخل القومي، و دفع معدل التشغيل، و توازن المدفوعات الخارجية.

هذا و تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي و الهيكل المصرفي و المالي، و السياسات الاقتصادية و المالية للدولة من جانب، و باختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر.

و قد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام بتزايد أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها هذا القرن.

و لم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثيات من القرن الماضي، و تحت وطأة الكساد ، وفي ذروة الثورة الكنزية ، حيث أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية ، و بدأت بالفعل تشريعات البنوك المركزية،

[1]- رشاد العصار ،رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص : 49

الصادرة خلال الثلاثينات و الأربعينيات ، تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي يشمل الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية و دفع التشغيل الكامل وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى كذلك فإن حاجة الدولة إلى إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أد بها إلى التحكم الصارم في أعمال البنوك المركزية ، حتى و لو أدى الأمر على تأميمها و هو ما حدث بالفعل ، حيث كانت أغلب التأمينات في أوروبا الغربية خلال عهدي الثلاثينات و الأربعينات يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي[1] :

أولا:أدوات المباشرة

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، من أهم صور هذه الأدوات ما يلي[2]:

أ- سقوف الائتمان : حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للنظام المصرفي دفعة عامة ، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدة وفقا لمعايير متعددة ، قد تكون نسبة من التسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين ، أو نسبة من حجم ودائعه أو معيار آخر يحدده البنك المركزي .

ب- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدة

ج- القرض التحكمي لأسعار الفائدة حيث عادة ما تعرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين

د- التسهيلات الائتمانية المباشرة بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعاته معينة ، كما في حالة الإعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.

ه- تحديد الهامش : بالنسبة للإعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة ،و بصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية و العملات

[1] علي الحريلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مكتبة المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص :36

[2] - علي الحريلي ، تطور النظام المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46

و تحديد الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح .

و- تقنيين الائتمان :و يعني تحديد حجم الائتمان الموجة لقطاع معين أو قرض معين ، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجة للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك معينة بالذات .

ثانيا الأدوات غير المباشرة

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ، و بصورة غير مباشرة بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق ، و تسمح البنوك من ثم بقدر من الحركة و المناورة ، و من أهم صور الأدوات غير المباشرة ما يلي:[1]

أ- أسعار الخصم: و هي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة و ذلك إما من خلال الإقراض المباشر ، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية ، و هذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة ، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير على السوق النقدية و على قدرة البنوك التجارية ، فإنقاص سعر الخصم من شأنه أي يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق ، بينما يؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان و ذلك بسبب التأثير المباشر بسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية ، و على كمية وسائل الدفع و إقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية ، و تغيير حجم سيولتها و قدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى و نظرا لوجود عدة عوامل قد تجد من فاعلية استخدام سعر الخصم لدى البنك المركزي فإنها تحتاج من ثم إلى تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فاعلية أكثر .

ب- الاحتياطي الإجباري : تنص التشريعات عادة على إلزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد

1 - جريدة الصيرفي ، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية لعدد (1-2) الصادر بتاريخ 1989/12، 1991/12) ص : 84

دائم لدى البنك المركزي ، و الهدف من ذلك في الأصل حماية المودعين ضد أخطاء التصرفات البنوك التجارية و قد أصبحت هذه الذات وسيلة فنية فعال للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .و يتمثل هذا الاحتياط الإجباري في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى و تؤدي زيادة هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، بينما يؤدي تخفيضها إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان ، و تستطيع تغيير هذه النسبة وفقا لظروف و أوضاع السوق النقدية بصفة خاصة و الاقتصاد القومي بصفة عامة و رغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد تحد بسبب ما تتخذه البنوك التجارية عادة من إجراءات للحد من تأثيرها ، ومن ثم يتعين أن يكون هناك تدخل الأدوات مكملة حتى تكون فعاليتها أكبر .

ثالثا: السوق المفتوحة

و تتمثل في دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق المالية و التجارية في السوق النقدية ، و ذلك بهدف التأثير على السيولة السوق النقدية بصفة عامة ، و التأثير من خلالها على سيولة البنوك التجارية ، باعتبارها أهم الأطراف المتعاملة في هذا السوق و الواقع أن فاعلية هذه الأداة تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السوق النقدية من حيث حجم و شمول و اتساع و توفير الأدوات المالية و التجارية القابلة للتداول فيه ، و على استعداد أطرافه للمشاركة الإيجابية و الفعالة في عملياته كذلك فإن فاعلية هذه لأداة تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسية في وقت الاستخدام ، فهذه المصالح قد تتلاقى و يتحقق الغرض من استخدامه و قد تتعارض فتفقد هذه الأداة فاعليتها .[1]

رابعا : الأدوات الحديثة

بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تشمل الأدوات المباشرة و غير المباشرة ، هناك أدوات أخرى حديثة تشمل : [2]

[1] - أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 215

2 كامل فهمي بشاي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره ص: 97

1- **الإقناع الأدبي (الإغراء أو التأثير الأدبي)**

و يسمى أحيانا سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية التأثر على المصارف و المنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي ، فمن خلال المقالات في الصحف و المجلات و الخطب في المناسبات يحاول المسئولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه .

و مع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج عنها آثارا إلا إذا دعمتها الأدوات الأخرى التي تعلمنا عنها سابقا.

2- **الودائع الخاصة**

و بمقتضى هذه السياسة ، بفرض على البنوك التجارية اقتطاع نسبة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة عند البنك المركزي ، يستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني و تهدف هذه الوسيلة إلى تقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدتها .

المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي و خاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من استقلاليتها لبنوكها المركزية.و ينبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، تمييزا له كما يمكن أن يختلط به من مفاهيم أخرى.

فمن ناحية يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلال السياسة النقدية [1]

أولا : المفهوم الأول لسياسة النقدية و يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر ، و ذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسة النقدية يتحتم إتباعها و في الماضي كانت قاعدة الذهب هي المثلى لهذا النوع من القواعد و لكن في ظل الغياب المالي لمثل هذا النوع من القواعد ظهرت عدة اقتراحات لأنماط من القواعد .

[1] - كامل فهمي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره، ص:109

ثانيا : المفهوم الثاني للسياسة النقدية :

و يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ، و من خلال منحه حرية التصرف الكامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و هذا هو المفهوم أكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي .

و من ناحية أخرى يتعين التمييز بين الاستقلالية في تمديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات.

فالبنك المركزي يتمتع باستقلالية في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تمديد دقيق الأهداف و أهداف السياسة النقدية، و تصل هذه الحرية إلى أقصاها – نظريا على الأقل – إذا ما خول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد ، دون أي تحديد أخرى فيتمتع البنك المركزي من ثم بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه و على نقيض من ذلك لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه إما كانت تلك الأهداف محدد ة بشكل دقيق و قاطع كذلك إذ كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية ، فإنه يتمتع بحرية اكبر في تحديد أهدافه .

أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات، فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذ ما كانت له السلطة و حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي نراها مناسبة و لازمة لتحقيق الأهداف.

و لا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذ ما كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة أو إذ ما كان ملتزما مثلا بتمويل عجز الميزانية.

و بالطبع فإن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطاءها حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و اختيار الأدوات المناسبة و الأزمة لتحقيق أهدافها خاصة و أن هدف السياسة النقدية قد يتحدد بالفعل و انحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة .و الواقع أن إعطاء البنك المركزي استغلالية لا تلغى الحاجة لضرورة أن يكون مسئول اتجاه جهة معينة ، سواء كانت تلك الجهة تنفيذية أو تشريعية

أو قضائية أو أية جهة أخرى مشتركة فيما بينهم و تستلزم فكرة لمساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك المركزي شرح و تبرير تصرفاته و سياساته و ما ترتب أو سيترتب عليها من نتائج سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة ، أو من خلال التقارير المنشورة و الأحاديث الصحيفة المنتظمة، أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال مثول أمام لجانها المتخصصة .

و تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير و تجتمع أهم هذه المعايير حول خمسة محاور رئيسية هي:[1]

أ- مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة بشأن هذه السياسة.

ب- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي و كذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشرة و مدى التزامه بمنح تسهيلات للحكومة و هيئاتها و مؤسساتها .

جـ - مدى سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها و مدة و لا يتهم، و معدل استقرار في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس يضاف إلى ذلك أيضا سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

د- المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية و ما إذ كان هو الهدف الوحيد أو هو الهدف الأول و الرئيسي مع الأهداف الأخرى.

ه- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة و بالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها أو تزيد منحها البنوك المركزية.

1 د. شريف لطفي محمد، تطور النظم المصرفية في البلاد العربية و الإفريقية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1966 ص:4

المبحث الرابع:وظائف البنوك

تعتبر عمليات المصارف في الأصل ، من فئة العقود التي تخضع لأحكام القانون المدني كالوديعة و القروض و المقايضة و غيرها لكن عمليات المصارف تظل مختلفة عن هذه العقود من حيث الطبيعة القانونية التي تميزها عن طبيعة تلك العقود و تجعلها مستقلة عنها و هي مختلفة عن العمليات المدنية ، خاصة لكونها تتطلب إجراء قيود في سجلات المصرف ، و من ثم فتح الحسابات المتنوعة لديه .

و سنتطرق فيما يلي لا هم الوظائف البنوك سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية و غير نقدية متعددة ،هذه الوظائف يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة و أخرى حديثة كما يلي :

أولا : الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية[1] .

أولا: **قبول الودائع على اختلاف أنواعها** : حيث تعتبر هذه الودائع من أهم مصارف التمويل للبنوك التجارية ، لذلك تحرص البنوك على تنميتها ، من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري ، و بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية ، و تبسيط إجراءات التعامل ، من حيث السحب و الإيداع ، و رفع كفاءة الأوعية الادخارية .

و تبنى سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، و تتفاوت الودائع من حيث آجالها، و النشاط الاقتصادي للمودعين، و القطاعات التي ينتمون إليها حيث يتم تصنيفها وفقا لأجل الاستحقاق إلى[2]:

أ- الودائع الجارية و تحت الطلب: و يمكن للعميل السحب منها في أي وقت، و لا ندفع عنها فوائد، حيث يتم السحب منها بوساطة شبكات أو إيصالات صرف، أو أوامر دفع يحررها العمل.

ب- ودائع الأجل و الودائع بإخبار سابق :لا يجوز السحب من الودائع الأجل قبل حلول أجل الاستحقاق، في مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب

[1] عبد الغفار حنفي ، لإدارة الحديثة للبنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، 1993 اسكندرية ، ص 117

[2] عبد الغفار حنفي ، نفس المرجع ، ص 122

لذلك يجب أخر هذه العناصر في الاعتبار لرسم سياسة السيولة و استثمار هذه الودائع.

* *ودائع أصحاب المهن الحرة و العاملين*: و تتمثل هذه الودائع في ودائع الأطباء و الصيادلة و المحامين و المحاسبين، و هذه الودائع متزايدة باستمرار.

كما تصنف الودائع حسب قطاعات المودعين إلى: [1]

- قطاع الأعمال العامة :

و يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات، و يستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين (البنوك و شركات التأمين)

- قطاع الأعمال المنظم:

و يتضمن شركات المساهمة ، و التوصية بالأسهم و ذات المسؤولية المحدودة ، للدولة و التي لا تتبع للدولة .

- قطاع الأعمال الغير منظم:و يتضمن شركات الأشخاص.

- الجمعيات التعاونية

- قطاع الخدمات العامة

- قطاع الأفراد : و يشمل ما يلي :

*أفراد و منشآت فردية

*هيئات محلية لا تهدف للربح مثل النقابات و الجمعيات الخيرية

قطاع العالم الخارجي: و يشمل المؤسسات العامة للتأمين و المعاشات و التأمينات الاجتماعية، و شركات التأمين.

- المستحق للبنوك:و هي إحدى مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يستند الطلب على القروض و السلف و التي لا تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي.

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبادئ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها .

[1] ـ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 128

و هذه الأسس الثلاثة (السيولة، الربحية، الأمانة) ينبغي مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمان فلإدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر أموالها في منح التسهيلات الائتمانية، إذ أنها بذلك تحقق أساس الربحية و لا تحقق متطلبات السيولة.[1]

أما إذا قامت إدارة البنك بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها و لم تقم بإقراضها فإن ما يحدث هو العكس، فتكون إدارة البنك راعت متطلبات السيولة لكنها لم تحقق الربحية المطلوبة. و ما يحدث في الواقع العملي هو أن إدارة البنك تقوم بعملية التوازن بين متطلبات الربحية و متطلبات السيولة و سوف تناقش.فيما يلي عناصر السياسة الائتمانية ، حيث لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض ، و التي يتم إقرارها و اعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك و المتمثلة في مجلس إدارة البنك و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق سلامة القروض التي يمنحها البنك و تنمية أنشطته ، و تحقيق عائد مرضي ، تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض.

أ- الربحية:

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها و إذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكثر كفاءة من غيرها. و لا يجب أن ننسى أن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك هي تحقيق الأرباح[2].

ب- السيولة:

سيولة أي أصل من الأصول تعني سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، و بأقل خسارة. و تعني السيولة في البنوك القدرة على الالتزامات المتمثلة في مجابهة طلبات السحب المودعين و مقابلة طلبات الائتمان.

إن سيولة البنك تعتمد على عدة عوامل من أهمها :

- مدى ثبات الودائع: فكلما كانت نسبة الودائع الأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة اكبر و ذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقيات بين البنك و العمل، فإنه لا يجوز أن يسحبها إلا بعد الاستحقاق.

[1] - زيادة رضوان، إدارة العمليات المصرفية، دار الصفاء، الطبيعة السادسة، 1997، ص 24

[2] - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 199

- قصر مدة تسهيلات الائتمانية الممنوحة كلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك كبيرة ، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر .
- فالقروض الطويلة الأجل قد لا توحي بالاطمئنان لدى إدارة البنك، و ذلك لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء هذه الفترة الطويلة و يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:
- السيولة الحاضرة: و هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك و تحت تصرفه و تتمثل (النقدية) بالعملة المحلية، الودائع لدى البنوك الأخرى، لشبكات تحت التحصيل).

– السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها، أي بيعها و رهنها مثل أذون الخزانة، و الكمبيالات المخصومة و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) و تسمى الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة.

أما عن نسب السيولة فهي أربعة:

1– نسبة الرصيد النقدي : و تحسب من خلال المعادلة التالية :[1]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + الالتزامات الأخرى}}$$

2– نسبة السيولة العامة تعني السيولة العامة ، قدرة البنك على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقا لتاريخ استحقاقها بدو خسارة في القيمة.

3– نسبة الاحتياطي القانوني : تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي و بدون فائدة ، بنسبة معينة من الودائع التي يحدد ها البنك المركزي.

و تحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة البنكية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع+شبكات و حوالات و خطابات دورية مستحقة للدفع +الأرصدة المستحقة للبنوك +مبالغ مقترضة من البنك المركزي}}$$

[1] - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 180

4 – نسبة السيولة القانونية :

يراقب البنك هذه النسبة أربعة مرات في الشهر و يحسب وفقا للمعادلة التالية[1]:

نسبة السيولة القانونية :

نقدية و ذهب لدى البنك+أرصدة لدى لبنك المركزي+أوراق تجارية و أوراق مالية و استثمارات +أدوات الخزانة

إجمالي الودائع بالعملة المحلية + مبالغ مقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات و حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع

ج- *الأمان*: يأتي الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد. و سيدعى التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمانة للقرض ما يلي :

1- أهمية المقترض للتعاقد على الاقتراض آخذين في الاعتبار الشكل القانوني للمنشآت و حدود الاقتراض و التعويضات المخولة للتعاقد على الاقتراض.

2- السمعة التجارية للمقترض و مدة انتظامه في الوفاء بالالتزامات .

3- الكفاءة الفنية و الإدارية للقائمين على إدارة المنشآت طالبة الاقتراض ، و خبرتهم السابقة ، و ما يتمتعون به من قدرات و مهارات .

4- مدى نجاح المنشأة في أعمالها ، و مكانتها في السوق بين المنافسين .

5- المركز المالي للمنشأة و مدى توازن هيكلها التمويلي و كفاءة رأس المال لتحقيق أغراضها .

6- حجم القروض و مدى وجود تناسب بينه و بين دخل المقترض و مدى ملاءمته لإشباع الحاجات المطلوب تمويلها.

7- مدة القرض ، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض .

8- ضمانات القرض، و مدى سلامتها و تعرضها للتقلبات الأسعار، و إمكانية مراقبتها.

[1] عبد المعطي، رضا رشيد، محفوظ احمد الموجودة، إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة و النشر، 1999، ص: 190

9- الظروف الخاصة بنشاط العميل، و المخاطر التي قد يتعرض لها في المستقبل سبب الظروف الاقتصادية و التشريعات و التطور التكنولوجي[1].

10- و بعد أن كملنا الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية، سنتطرق فيما يلي للوظائف الحديثة التي تقوم بها في العصر الحديث

ثانيا : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه ، من مجرد (دكان) لتجميع الأموال و اقتراضها ، إلى مؤسسة تهدف أولا قبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء و النمو و الازدهار و الحصول على الأرباح وسيلة إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على و لوج أبوابها ، باعتبار أن اقتراب متعامل جديد للمصرف يعتبر ربحا في حد ذاته و بعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة مما تقضيه طرق الائتمان المختلفة التي تستخدمها المشروعات التجارية و الصناعية و التي تتطور بتطور طرق الإنتاج و التوزيع .

و انطلاقا مما سبق ، فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله و إلى ضغط و ترشيد مصروفاته و أعباءه ، و محاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه ، و فيما يلي أهم هذه الخدمات[2] .

أ-مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها :

تقوم البنوك التجارية في الأردن بعمل من أعمال بنوك الاستثمار حيث تساعد الشركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما نطرحها للاكتتاب ، و في تلقي الدفعات الأولى و من ثم تلك الأسهم مقابل عمولة محددة ، تأخذها البنوك من الشركة ، و بموجب هذه الخدمة تصبح البنوك من مؤسسات سوق رأس المال الأولية و التي يطلق عليها اسم سوق الإصدارات .

و هي بذلك تقدم خدمة جليلة لكل من المستثمر و الشركة حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ ، لأن المصارف تأخذ عمولتها من الشركة .

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة و النشر، 1999، ص 203

[2] د. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 45

الحجم الأمثل للتمويل المطلوب و كذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في شراء و الإنتاج و البيع و التحصيل ، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر من مصلحة البنك و مصلحة المشروع الذي يتعامل معه ، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله .فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال الأزمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع على تطوره و على قدرته على الوفاء بالتزاماته، و لا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة تشكل أعباء على المشروع.

د- ادخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها، أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو التدريس للأبناء الجامعية أو شراء هدايا في الأعياد حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق على الاقتراض بشروط سهلة. و هذا النوع من الخدمات يؤدي على زيارة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات ، المتعامل ، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخل لأجلها ذلك المتعامل فيقوموا بسحب مدخراته و غالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين :

- إن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي سحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد، نجد غيرهم يدخر استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى، كالاصطياف أو الزواج.....الخ.
- إن ارتفاع عدد المدخرين و تنوع المدخرات، يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة.

ه ــ البطاقة الائتمانية:

و هي أسهر الخدمات المصرفية الحديثة التي أستحدثها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن[1]، و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك ، تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم

[1]ــ زيادة رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 28

حسابه . و بموجب هذه البطاقة يستطيع المعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على منح الائتمان لحامل البطاقة ، على أن يقوم سداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلام فاتورة من مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم ، حيث يرسل إلى البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر و لا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد على أن يدفع فوائد مقدارها 1 .5 % في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد.

و تتمكن البنوك التجارية بفضل وظائفها المتمثلة في قبول الودائع و إقراضها من خلق النقود التي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية، و فيما يلي شرح مفصل لهذه الوظيفة.

ثالثا :خلق النقود

يعني خلق النقود، قدرة البنك التجاري على تقديم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك، بل من الأموال التي تودع لدى البنك على شكل حسابات جارية و ودائع تحت الطلب.

و سيقوم أولا بشرح مقدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود ثم بعد ذلك تشرح مقدرة البنك التجاري منفردا على خلق النقود.

1- خلق الودائع في حالة البنوك مجتمعة كبنك واحد له عدة فروع :

مع التجارب لاحظت البنوك التجارية أن العملاء لا يقومون بسحب ودائعهم كلها في فترة واحدة و إنما بسحب من الودائع ما يمكن نعطيه بما يودع منها ، و نتيجة لذلك تجتمع أموال طائلة لدى البنوك التجارية ، تستطيع أن تقرض منها جزء كبير و تحتفظ بنسبة معينة تتراوح من 10 % - 30 % منها المواجهة طلبات الساحبين .

دعنا نقترض من الآن ما يلي: [1]

أ- أن جميع البنوك التجارية قد أدمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة في البلد.

1 - د. محمد مصطفى رشدي ، نسخة الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سبق ذكره

ب- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25 % كاحتياط قانوني و يقوم باستثمار 75 % على شكل قروض متنوعة.

ج- أن جميع المتعاملين مع البنوك التجارية لا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

دعنا الآن نتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25 % باحتياط نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار و يقترض الباقي و هو (750 دينار إلى أحد الأشخاص و لنفرض اسمه سامي و نفترض أن سامي أشتري بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير ، حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ (7500) في حسابه لدى البنك أو إحدى فروعه المنتشرة ، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25 % من الوديعة الجديدة و يقوم بإقراض المتبقي و قدره (5625) دينار لشخص آخر تفترض أن اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروعه. و تستمر العملية باقتطاع 25 % باحتياطي قانوني و 75 %يفرض من جديد. و في النهاية نجد أن البنك استطاع أن يفرض مبلغ (40.000) دينار و تستطيع ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

ب- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25 % كاحتياط قانوني و يقوم باستثمار 75 % على شكل قروض متنوعة.

ج- أن جميع المتعاملين مع البنوك التجارية لا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

دعنا الآن نتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25 % باحتياط نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار و يقترض الباقي و هو (750 دينار إلى أحد الأشخاص و لنفرض اسمه سامي و نفترض أن سامي أشتري بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير ، حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ (7500) في حسابه لدى البنك أو إحدى فروعه المنتشرة ، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25 % من الوديعة الجديدة و يقوم بإقراض المتبقي و قدره (5625) دينار لشخص آخر تفترض أن اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروعه. و تستمر العملية باقتطاع 25 % باحتياطي قانوني و 75 %يفرض من جديد. و في النهاية نجد أن البنك استطاع أن يفرض مبلغ (40.000) دينار و تستطيع ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1) عملية خلق الوديعة في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة

رقم الوديعة	الوديعة	الاحتياطي القانوني	القروض
1		2500	10000
2		1875	7500
3		1400. 25	5626
4		1054. 69	4571. 31
5		/	/
6		/	/
7		/	/
8		/	/
9		/	/
	40000	10. 000	30. 000

المصدر : رشاد العصار ، رياضي الحلبي ، مرجع سيف ذكره ، ص99

لاحظنا من الجدول السابق أن الوديعة (10. 000) دينار شكلت أربعة أضعافها و ذلك من خلال التسيير التالي[1]:

الاحتياط القانوني يساوي 25 % 25 / 100=4/1

لذا نضرب الوديعة في مقلوب الكسر بالشكل التالي :

40. 000 = 4 × 10000

كذلك نجد أن مجموع ما شكله المبلغ المستثمر (القرض) إضافة إلى المبلغ المودع كاحتياط قانوني = الاحتياطي (25) + الوديعة المستثمرة (75 %)

40. 000=10. 000+30. 000

فلو رمزنا للوديعة الأولى (10. 000) ب :أ

و لنسبة الاحتياطي القانوني (25 %) ب: س

و الوديعة المشتقة (75 %) ب : ق

[1] - زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره ، ص: 32

فيمكن ايجاد الهدعة المخلوقة بالمعادلة التالية[1]:

ق= أ-أس / س ، منها

ق= أ / س - أ

و بتطبيق الأرقام في المثال السابق نجد :

ق= 10.000 / 100/25 - 10000=40.000-10.000=30.000

2- *عملية خلق النقود في ظل وجود البنك منفردا :*

علمنا سابقا أن البنوك التجارية تخلق أربعة أضعاف الأولى إذا كان الاحتياط القانوني 25 %، و خمسة أضعاف إذا كان الاحتياط النقدي 20 %.

لكن السؤال المطروح الآن هل يتحقق ذلك عندما يكون البنك التجاري منفردا في السوق؟ ، بالطبع سيكون الجواب لا ، البنك منفردا لا يستطيع أن يخلق أربعة أو خمسة أضعاف الوديعة الأولية و ذلك لأن البنك التجاري عندما يفرض مبلغا من المال الأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أن جزء كبير سيذهب إلى بنوك أخرى و أن نسبة ضئيلة منه فقط ستعود إليه ، و بالتالي البنك منفردا أقل قدرة على خلق النقود . و لتوضيح ذلك دعنا نفترض الآتي:

أ- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة من الوديعة الأولية كاحتياط نقدي و لتكن هذا النسبة مثل (20 %) و يقوم بافتراض الباقي (80 %).

ب- نفترض إنما ستعود على البنك التجاري من المبلغ المقرض أي (80 %) على شكل إيداع في حسابات عملاء آخرين و هو (25 %) نلاحظ أن البنك التجاري منفردا يستطيع أن يخلف من الوديعة الولية (10.000) دينار وديعة مشتقة قدرها (25.00) دينار فقط.

[1] زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 35

و لتوضيح ذلك أكثر تتابع الجدول (I-2) عملية خلق النقود

رقم الوديعة	الوديعة	نسبة الاحتياط النقدي	نسبة الاستثمار القروض	نسبة ما يعود للمقرض من الوديعة المستحقة
1	10. 000	2000	8000	2000
2	2000	400	1000	400
3	400	80	320	80
4	80	16	64	16
5	16	3. 2	12. 8	3. 2
6	3. 2	0. 64	2. 56	0. 64
7	0. 64	0. 128	0. 512	0. 128
8	0. 128	0. 0256	0. 1024	0. 0256
	12500	2500	10. 000	2500

المصدر :رشاد العصار ،رياض حلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 99

إن الوديعة المشتقة =12500- 10000=2500

و نستطيع إيجاد ذلك بالمعادلة التالية:

$$ش = أ\ ن \frac{(1-س)}{(1-ن)(1-س)}$$

$$= \frac{(0.2-1)\ 0.25 \times 10000}{(0.2-1)\ 1.025-1}$$

$$= \frac{(0.2-1)\ 0.25 \times 2500}{(0.80 \times 25)\ -1}$$

$$= \frac{100 \times 2000}{0.8}$$ = 2500 الوديعة المشتقة

حيث ترمز (ش) الوديعه المشتقه ، و (أن) نسبة ما يعود للمصرف على شكل ودائع و (س) نسبة الاحتياط القانوني و (أ) لوديعة الأولية .

و بالإضافة إلى هذا تقوم البنوك التجارية بوظائف هامة في العصر الحديث ، منها إصدار خطابات الضمان ،و فتح الإعتمادات المستندية ، للذان يلعبان دورا هاما في دعم التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة

تساهم البنوك المتخصصة في تطوير و تنمية أهم القطاعات الاقتصادية ، و يطلق عليها البعض مصطلح بنوك التنمية لمالها من أثر كبير على الاقتصاد فتنمية الصناعة و تطوير الزراعة و السياحة و التعاونيات و المجالس المحلية بحاجة لأموال من مصادر التمويل تراعي أوضاع هذه القطاعات المختلفة ، و في كثير من بلدان العالم توجد بنوك متخصصة لتمويل القطاعات الاقتصادية العامة التي تكون مملوكة بالكامل للحكومة أو بمشاركة القطاع الخاص و أكثر ما تقوم به البنوك المتخصصة هو تقديم القروض المتوسطة طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية المؤسسة على أسس اقتصادية سليمة بما يضمن استمرار بنائها و مساهمتها في التنمية لكي يضمن البنك الممول الاستخدام السليم للأموال المفترضة منه لا بد أن يستند إلى قرار إعطاء الفرض على الدراسة و التحليل و التقييم للمشروع و المراد تمويله و تتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا حيث أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و هو ما يضمن أيضا استيراد الأموال المفترضة كما تم الاتفاق عليها من البنك .

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات و المراد تمويله و تتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و ما يضمن أيضا استيراد الأموال المفترضة كما تم اتفاق عليها من البنك .

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة ، مملوكة بالكامل لها ، أو يشاركها القطاع الخاص و هذه

[1]– عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 175

المشروعات إذا ما نجحت فإنه يكون لها دور كبير و مؤثر في التنمية الاقتصادية و ذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية و العمل المنتظم و الأموال و تلعب البنوك المتخصصة دورا هاما في الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ، و ذلك لما لديها من إمكانيات في تنظيم عناصر الإنتاج ، فهي لا تقدم الأموال فقط بل تقدم المشورة الفنية و دراسات تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض نجاح المشروعات الاقتصادية، و مما لا شك فيه أن ممارسة البنوك المتخصصة في إنشاء المشروعات الاقتصادية أو المشاركة في إنشاءها مقيد بما تحتويه التشريعات المصرفية المعلوم بها في البلد ، من مواد فقرات قانونية منظمة لأعمال هذه البنوك و متفقة مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة و مع توجيهات و سياسة الحكومة اتجاه التنمية الاقتصادية بصفة عامة و كثير من الدول النامية وضعت خطط للتنمية الاقتصادية فيها تلعب البنوك المتخصصة دورا بارزا من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها ، و قامت يخلق الأجواء المناسبة للاستثمارات ، ووضعت التشريعات الاستثمارية تشجع على القيام بهذه الاستثمارات ،و تقع على البنوك المتخصصة مسؤولية أداء دورها من خلال قيامها باستثمارات أو المشاركة فيها و تقديم العروض الأصحاب المشروعات الاستثمارات[1].

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

إن منهجية العمل لدى البنك الإسلامي يقوم على أساس جمع المدخرات و الودائع لغاية استثمارها في المجالات الاستثمارية، على أساس توزيع الأرباح على الأموال الداخلة في الاستثمار، و حصة البنك مقابل الإدارة و الجهد. و بذا تكون الوظائف الأساسية للبنك الإسلامي[2] :

[1] ـ زياد رمضان ، مرجع سيف ذكره ، ص : 45
[2] ـأحمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد، مرجع سيف ذكره، ص: 77

أولا :الحسابات لدى البنك الإسلامي :

أ- حسابات الائتمان:

و هي التي يودعها أصحابها برسم الأمانة دون أن نشارك في أرباح البنك أو أن تتحمل مخاطر الاستثمار و يكون السحب و الدفع منها غير مقيد شروط و هي :

1- الحسابات الجارية الدائنة:التي يمكن أن تستعمل فيها الشبكات و تخدم بذلك المواطن من مكان عمله.

2- حسابات تحت الطلب : التي يصدر مقابلها دفتر خاص بكل حساب ، و تخدم رغبة العملاء الذين يودون الحضور شخصيا إلى البنك في حالة السحب .

ب-حسابات الاستثمار المشترك:

يقبل البنك الودائع من المودعين المستثمرين في حسابات الاستثمار المشترك ، على أساس اعتبار الأموال المودعة شريكة في الأرباح المتحققة في السنة المالية التي شاركت فيها ، كما تتحمل مخاطر الاستثمار ، وفق قاعدة الغنم و الغرم ، و تنقسم هذه الحسابات إلى حسابات التوفير و حسابات تحت إشعار و حسابات الأجل .

ج- حسابات الاستثمار المخصص:

يقبل البنك الودائع في حسابات الاستثمار المخصص ، حيث يقدم البنك للمودعين و المستثمرين لهذه الغاية ، دراسة عن الجدوى الاقتصادية لمشاريع مختلفة ، بحيث تناسب هذه المشاريع الرساميل المالية المخصصة لذلك و يكون المستثمرين لغنم و عليهم الغرم لأنه في هذا النوع من الودائع يقرر العميل نوع الاستثمار، بعد دراسات للجدوى الاقتصادية المقدمة من البنك و المنظمات المأخوذة عليها و تكون أرباح هذه العمليات مستقلة عن عمليات و استثمارات البنك المشتركة الأخرى و دور البنك في هذه الحالة هو إدارة الاستثمار بعد تقديمه للدراسات الاقتصادية و يتقاضى البنك عن نسبة مئوية من الربح ، يتفق عليها عند ابتداء لقاء هذا العمل .

ثانيا: الخدمات المصرفية:

أ- تأدية قيمة الشيكات المسحوبة ، و تحصيل الأوراق التجارية ، و تحويل الأموال في الداخل و الخارج ، و فتح اعتمادات مستندية و تبليغها ، و إصدار

الكفالات المصرفية ، و خطابات الضمان و غير ذلك من الخدمات المصرفية العديدة.[1]

ب- إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة الصرفية على أساس الوكالة بالأجر .

ج- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات و تنفيذ الوصايا، وفقا للأحكام الشرعية و القوانين المرعية، و بالتعاون مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

د- عداد الدراسات اللازمة لحسابات المتعاملين مع البنك في الاستثمارات الخاصة و تقديم المعلومات و الاستثمارات المختلفة.

ثالثا: أعمال التمويل و الاستثمار:

إن التطبيق العملي لأعمال التمويل الاستثمار على غير أساس الربا ، و سينسجم مع التطبيق الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم به البنك ، فالبنك يقوم بالتمويل للازم كليا أو جزئيا للاستثمارات المباشرة أو غيرها ، كما يوظف الأموال لأصحابها حسب الإنفاق ، كما للبنك أن يؤسس شركات في مختلف المجالات ، و تملكا لأموال المنقولة و غير المنقولة ، و استثمارها و استئجارها و تطويرها في مختلف المجالات الاقتصادية .

1 - ناظم محمد الثوري، مرجع سبق ذكره، ص: 101

خاتمة الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول للنظام المصرفي، و فيه تعرضنا لتعريف النقود و أنواعها ثم بعد ذلك لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي، و البنوك التجارية، بالإضافة إلى النظم و القوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات. و يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية و يأتي على قيمة هذا النظام كما أن نشاطاته في غاية الأهمية وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية، و يتمتع بالسيادة و الاستغلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام فهي تقوم بوظائف حيث تقوم البنوك التجارية فضلا عن قبول الودائع و تقديم القروض قصيرة الأجل يخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل ، و نتيجة لذلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك ، و ذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد و إلى جانب هذه الوظيفة الحساسة تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة و تمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة ، الصناعة ، الإسكان).

الفصل الثاني

سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين

مقدمة الفصل الثاني:

إن انفجار أزمة المديونية ، كانت من أهم السمات التي ميزت العقود الماضية ، فخلالها و خاصة في العقدين الأخريين ، وجدات البلدان النامية نفسها في طريق مسدود ، و في منطقة حصار شديدة لتنميتها و حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

فمع نمو الديون و تزايد كلفتها ، أصبح من المتعين على هذه الدول أن تخصص جانبا كبيرا و متزايد عبر الزمن من مواردها من العملات الصعبة لخدمة الأعباء الفادحة و المتزايدة لهذه الديون هذا في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار وارداتها للارتفاع الشديد ، و تدهورت فيه أسعار صادرتها في الأسواق العالمية ، لهذا سرعان ما واجهت هذه الدول موقفا حرجا ، تمثل في عدم قدرتها على المواءمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية و بين الاستمرار في تمويل ورادتها الضرورية و مع استمرار هذا الموقف وصلت الأزمة في بعض الدول إلى حد خطير أصبحت فيه عاجزة عن دفع الفوائد و أقساط القروض القديمة المستحقة للحكومات و المصاريف الأجنبية .

و إزاء هذه الظروف واجهت بعض الدول النامية ذات المديونية الخارجية الثقيلة صعوبات واضحة في تمويل و إرادتها، بعد أن ضعفت الثقة الدولية في قدرتها على السداد، و بالتالي أصبحت تواجهها متاعب كثيرة في القروض الجديد.

و من هنا جاءت ضرورة للجوء إلى صندوق النقد الدولي ، و إتباع السياسة التي يفرضها الاتفاق معه ، خصوصا أن هذا الاتفاق أصبح شرطا مسبقا لتمكن من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية للحصول على المزيد من القروض سواء من الصندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي الذي يقرض هو الآخر سياساته ، و بالإضافة إلى هذه الأسباب التي تقرض للجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين.

و من ثم أتباع السياسات التي ينصحون بها هناك سبب رئيسي برغم هذه البلدان على إتباع سياسات هذه المؤسسات المالية الدولية ، يتمثل في الأزمات الطاحنة للنقد الأجنبي التي تعاني منها هذه البلدان ، و هي الأزمات التي نشأت و تفاقمت في عقد السبعينات ،من جراء تزايد مشكلات العجز الخارجي التي سببتها الأزمة

الاقتصادية الراهنة ، حيث كان من شأن هذه الأزمة ، حدوث ارتفاع شديد في أسعار الواردات .

و كان لذلك نتائج ضارة فيما بعد ، ذلك أن هذه الدول أفرطت في الاستدانة ، و توهمت أن الموارد المقترضة ، يمكن أن تكون بديلا عن الادخار المحلي ، و من ثم لم تضع في حسابها جيد كيف ترفع من قدرتها إلى سداد هذه الديون و بالتالي وجدت نفسها في أزمة اصطلح على تسميتها أزمة المديونية التي ستتعرض لها في هذا الفصل لعلاقتها بالنظام المصرفي من جهة و من جهة أخرى بالإصلاحات الاقتصادية ، على أن نتعرض لمفهوم هذه الإصلاحات و مرتكزاتها النظرية ثم نختم الفصل بالكلام عن آثار تلك السياسات التي يشرف عليها البنك و صندوق النقد الدوليين على السياسة النقدية.

المبحث الأول: أزمة المديونية

تعد أزمة المديونية العالمية من ابرز التحديات التي تواجه الدول النامية ، في مسيرتها الائتمانية و خاصة في ميدان تمويل التنمية ، إذ لم يقتصر وصفها مشكلة اقتصادية أو مالية فحسب ، و إنما فتئت تمس الخيارات الاجتماعية و السياسية على حد سواء ، ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها و في نفس الوقت هي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية و بينها و بين الجهات الدائنة .

و لقد شهد العقدان الماضيان ، تطورات بعيدة المدى على النظام المالي الدولي و لم تكن تلك التطورات وليدة مخطط سابق ، و إنما حدثت تدريجيا استجابة للتغيرات الكبيرة التي طرأت على البنية الاقتصادية العالمية فمنذ و مطلع السبعينات تراكمت لدى الدول النامية ديون بلغت 1.4 برليون دولار ، و حيث وجدت هذه الدول باستمرار صعوبات جمة في سدادها ، فأثرت هذه الإختلالات على خطط التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات. و قد ارتفعت ديون هذه البلدان مما يقارب 21 % للسنة خلال الفترة ما بين 1970-1979[1] ، و على الرغم من أن نمو الناتج الداخلي الخام لهذه البلدان لم يكن سريعا ، إلا أن نصيب الديون من هذا الناتج لم يتجاوز 20 في سنة 1979، و خلال نفس السنة أنتقل نصيب الديون من الصادرات من 13 % إلى 20 % [2] .

و قد انفجرت الأزمة في صيف 1982 ، عندما أعلنت السلطات المكسيكية أنها لم تعد قادرة على الوفاء بخدمة ديونها ، مما أحدث دعرا في الدوائر المالية و الدولية ، زاد من حدته ، إعلان دول أخرى عجزها عن السداد ، و في تلك الفترة قدرت مديونية الدول النامية ب 800 مليار دولار، و كانت أكثر تلك البلدان تضررا هي بلدان أمريكا اللاتينية و خاصة (البرازيل ،و الأرجنتين و المكسيك) حيث ديونها تمثل نسبة 48 % من حصيلة صادراتها . [3]

---

[1] - عرفت تقي حسين ، التمويل الدولي ، دار مجد لاوي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 83 .

[2] – JEAN CLAUDEBRTHELELEH-L4ENDETTEMENT DU TIERS MONDE –2 EME –EDITION PRESSE UNIVERSITAIRE DE France 1994.PARIS .P21.

[3] MARC ROFFINAT LA DETTE DE TIRES MONDE EDITION LA DECOUVERTE 1993.PARIS P.29

إلا أن الخاصية الأساسية لهذه الأزمة تتمثل في اصطحابها لأزمة مدفوعات يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسين: [1]

- إن تلك الأزمة هي أزمة مدفوعات تمثل أزمة عجز عن الدفع ، و هي الأخطر على دولة غير قادرة على تغطية تكاليف الدين لا في الأجل المتوسط و لا في الأجل الطويل ، هذا إذا استبعدنا الأجل القصير ، بالإضافة إلى ارتفاع خدمة الدين بالمقارنة مع الدخل القومي.
- إن الأزمة هي أزمة سيولة ، و في هذه الحالة يكون انقطاع عن الدفع مؤقتا .و يتم الدفع لخدمة الدين عند بدأ التشغيل لبعض المشروعات الممولة من طرف القروض الأجنبية .

المطلب الأول: مساهمة البنوك في تفاقم الأزمة

لعين البنوك من خلال العمليات المعرفية الدولية، خلال الفترة السبعينات و الثمانينات دورا رئيسيا في إعادة تدوير أو إعادة إقراض الودائع القصيرة الأجل التي تعود للدولة المصدرة للبترول إلى المقرضين. و قد تم إقراض مبالغ ضخمة إلى الدول النامية من هذه الودائع التغطية ، بحيث سمحت و ساعدت تلك الدول على ادامة و دعم برامج الدعم الاقتصادي .و التأكيد على ذلك سنأتي بتصريح المدير الفني لصندوق النقد الدولي في عام 1999 م و الذي كان كالتالي " على العموم إن هذه الأنظمة المصرفية قد حققت أفضل عمل تمثل في إعادة الفوائض الآتية ، إن دول الأوبك بطريقة ساعدت على إدامة و تعظيم التجارة العالمية و النشاط الاقتصادي .[2]

[1] –Leon naka , les tiers monde et la crise d'endettement des années 80 , edition l'arnathan 1989. paris.39.

[2] – محمد لامين ولد المختار ، مذكرة ماجستير بعنوان النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية سنة 2001-2002 ، ص : 46

الجدول التالي (II-1) الديون المصرفية خلال الفترة 1974-1980 .

السنة	الديون بمليار الدولارات
1974	362
1975	445
1976	470
1977	690
1978	861
1979	1136
1980	1259

Source : leon naka , op. cit. p :44

و كما نلاحظ من الجدول فقد تضاعفت مبلغ الديون المستحقة للبنوك أربعة مرات خلال الفترة 1974-1980 و يرجع هذا التزايد إلى توفر رؤوس الأموال بدرجة كبيرة و تهرب البنوك الأوروبية من مراقبة البنوك المركزية التابعة لها ، و تبين الديون المبينة في الجدول أعـــلاه ، التمويلات القائمة في بلجيكا و النمسا و كندا و الدانمارك و اليابان و إيطاليا و سويسرا و الولايات المتحدة ، خلال الفترة 1974-1973 انتقلت الديون المصرفية للبنوك الأوروبية من 4. 54 مليار دولار إلى 6. 25 مليار دولار ، تمثل 38 % من التدفق السنوي[1].

كما أدى إلى تفاقم الأزمة و اتساع نطاقها رفض البنوك التجارية زيادة منح التسهيلات الائتمانية جديدة للبلدان النامية بسبب عدم ثقة هذه البنوك في قدرة تلك البلدان على السداد ، بعد توقف بلدان أخرى منها عن دفع خدمة ديونها .

الأمر الذي دفع بلدان عديدة منها اليابان و فرنسا و ألمانيا إلى تخفيض ديونها عن البلدان الأقل تقدما مما خففت من حدة الأزمة .

[1] –Philipe norel, l'endettement du tiers monde édition la découverte 1994 paris p.35

المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة

بنفق الاقتصاديون و خبراء صندوق النقد الدولي على وجود نوعين من العوامل التي اشتكت لرسم معالم الصورة الحرجة للمديونية العالمية و هي: [1]

أولا: العوامل الداخلية:

و هي العوامل التابعة عن الاقتصاديات التي تنوء بالمشكلة و تتمثل في : [2]

1- فشل معظم أنماط التنمية و الإستراتيجيات و السياسات المتبناة في الدول النامية ، حيث ركزت هذه الدول من خلالها على إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة و التي لم تعمل في حدود طاقاتها القصوى .

2- الحاجة الماسة للعملات الصعبة : فبعض دول أمريكا اللاتينية ركزت تصنيعها على تنمية السوق المحلي في حين بقيت صادراتها مشكلة أساسا من المواد الأولية مما دفعها إلى طلب قروض أجنبية لتموين ذلك التصنيع.

3- تعاظم دور القطاع العام مما أدى إلى ظهور عجز دائم في الموازنة العامة ، الأمر الذي يدفع إلى طلب قروض لتغطية إذ تأكد العديد من الدراسات الاقتصادية القياسية على وجود علاقة قوية بين مستوى العجز في الموازنة و نمو المديونية.

4- النزعة الاستهلاكية المفرطة

5- هروب رأس المال : حيث شهدت هذه البلدان حركة هروب واسعة لرأس أمال ، بدل أن تتم تعبئته و تسييره ، حتى تضمن بذلك تأمين تسديد الدين و قد ارتبط هذا الهروب بأشكال الفساد الذي تعاني منه هذه البلدان و أشكال التهريب المختلفة.

و من جهة أخرى يرى خبراء صندوق النقد الدولي، أن هذه العوامل تتمحور أساسا في عاملين أساسيين:

- فائض الطلب
- خلف النقود المكثف

و هذا التشخيص يمكن تمثيله بالشكل التالي :

---

[1] Salah moukoubi , l'algerie et le tiers monde – face a la crise –édition attarik 1990-p :114

[2] marocro finnot la dette du tiers monde ,op,ci :39

- عجز في ميزان المدفوعات فائض في الطلب العجز في الموازنة.
- التضخم خلق النقود المكثف سياسة القرض

ثانيا: العوامل الخارجية:

و هي العوامل التي ترتبط بالبيئة الاقتصادية الدولية و تمثل: [1]

1- المزيج السلبي للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول الرأسمالية ، كأسلوب التمويل التضخمي في الولايات المتحدة و تطبيق الحماية التجارية على صادرات الدول النامية ، حيث شهدت الفترة 1975-1981 موجة تضخمية تسديدة قدرت ب 13.5 في 1981 م و كذلك انخفاض قيمة الدولار حيث فقد خلال 1972-1979 نسبة 43 من قيمته الأصلية لكن مع مجيء بول فلوكير على رأس الفيدرالية الاتحادي أتبع سياسات المكافحة هذا التضخم.

2- ارتفاع أسعار الفائدة : كاتب هذه الأسعار سالبة في بداية السبعينات لكن مع مجيء بول سالف الذكر و إتباعه سياسة نقدية جديدة ، شملت تحرير أسعار الفائدة ، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 6.8 سنة 1977 م إلى 18.9 سنة 1981 م

3- تدهور معدلات التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية التي اقترضت بكميات كبيرة لتمويل احتياجاتها الرأسمالية المتنامية ، و لتسديد فواتير النفط المرتفعة ،و هو ما أدى إلى تفاقم الإختلالات الخارجية لعدد من الدول المستوردة للنفط ، و هكذا اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض التجاري على نطاق واسع لتغطية العجز الكبير في موازين مدفوعاتها.

المطلب الثالث:المقترحات الدولية لأزمة المديونية

نظرا للآثار السلبية التي تركتها أزمة المديونية على الإقتصادات النامية و خاصة الغير تغطية ، إضافة إلى ما واجهته هذه المشكلة من تهديد نظام الائتمان الدولي بالانهيار من خلال احتمالات الإفلاس لأكبر البنوك الأجنبية الدائنة ، كل هذا فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها و معالجتها ، حتى أصبحت محور للحوار بين الشمال و الجنوب ، و طرحت في المحافل الدولية و الإقليمية مقترحات عدة من قبل

1- محمد الأمين المختار، مرجع سبق ذكره، ص: 55

مختلف الأطراف المعنية بمسألة الاقتراض الدولي لكل أزمة أو التخفيف من حدتها حيث قدمت الأطراف الدائنة اقتراحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي ، و في نفس الوقت قدمت الأطراف المدينة اقتراحات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة ، و السمة البارزة في هذه الاقتراحات هي التناقض و التضارب فيما بينها ، فكل منها قد لقي المسؤولية على الآخر في إحداث و تفاقم الأزمة و سنتعرض الآن لأهم تلك المقترحات .

أولا : المقترحات المقدمة من الدول الرأس مالية :

تصاعد القلق في الأوساط الغربية و خصوصا الأمريكية منها نظرا لتزايد حجم القروض الممنوحة الدول النامية حيث قدمت البنوك التجارية الأمريكية في نهاية السبعينات نصف الديون لمعاونة لتلك الدول ، و قد أوضح بعض خبراء المال ، أن هذا يعد مؤشر خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي الدولي ، لاسيما و أن العديد من هذه البنوك قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية خطيرة جراء تعرض العديد من الدول المدينة لمشاكل في دفع أعباء ديونها المستحقة ، و مطالبتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون ، فازدادت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و هكذا ظهرت في السنوات الأخير من العقد السابق مقترحات و مبادرات أطلق عليها خطط تخفيض الديون .

1- **خطة بيكر** : قدم وزير الخزانة الأمريكية (James Beker) في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد و البنك الدوليين في عام 1985 مبادرة صممت أساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية و البالغ عددها آنذاك 15 دولة و مؤداها زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي و بنك التنمية الداخلي الأمريكي بحوالي 50 % و بقيمة 9 مليار دولار ، و لذا سميت هذه الخطة ب Baker ، و أقترح أيضا برنامج مدة ثلاث سنوات للفترة 1986-1988 [1]بعد أن تزايد عدد الدول المدينة التي تحتاج إلى مساعدات لتوسيع إقراضها من البنوك التجارية لتبلغ هذه القروض 20 مليار دولار قد أطلق عليها اسم خطة بيكر المعدلة، (Baker20) و بعد عام و في اجتماع مشترك للصندوق و البنك اقترح بيكر نهجا

[1] - عرفات تقي حسيني ، مرجع سيف ذكره ، ص : 88

مركب يشمل الوسائل التالية التي من نشأتها تخفيف عبئ الدين الخارجي على الدول المعينة و هي : استخدام أدون أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم محلية تيسر مقايضات الديون بالأسهم إضافة إلى تحويل المطالب الخارجية إلى سندات و أسهم مقومة بالعملة المحلية و رأسملة الفوائد لتخفيض خدمة الفوائد بشكل مباشر .

2- **مبادرة برادي** : بعد مرور أربعة سنوات على خطة بيكر و في شهر آذار 1989 دعا خليفته نيو نيكولاس برادي إلى عملية تخفيض الدين على أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع دائنيها من البنوك التجارية ، و هي محددة لدول أمريكا اللاتينية التي أتسمت ديونها الخارجية بارتفاع أحجامها المطلقة و تنامي مدفوعات خدمتها بشروط غير ميسرة ، و أعتبر برادي مقترحه هذا نقيضا لخطة بيكر ، بينما هو في الواقع تحويل لبعض فقرات تلك الخطة التي وصفها بالفشل ، و ترتكز مبادرة برادي على أربعة أركان رئيسية هي[1]:

الركن الأول:

نؤجل البنوك الخاصة النظر لمدة ثلاثة سنوات عن شرطي التعهد و الاقتسام المعرفتين في اتفاقيات الديون الجارية بين البنوك الدولية و الدول النامية ، و أن يتعهد المدينون بعدم رهان أصولهم لأي البنوك بأسس تميزية ، هد و اقترح أيضا تحويل جزء من المدينين أنفسهم و بمساعدات تقدم لهم من المؤسسات الدولية و الدول الرأسمالية المتقدمة .

الركن الثاني:

زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين على أن تبرز موارد البنك الدولي بزيادة رأسماله ليصل إلى 75 مليار دولار و أن يستخدم صندوق النقد الدولي موارده المتوفرة فضلا عن مطالبة دول ذات الفائض بالمساهمة في تمويل الخطة .

[1] الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا ، المعهد المصرفي ، سنة 1992 ، ص : 33

الركن الثالث:

مطالبة حكومات الدول الدائنة باكتشاف السبل اللازمة لتذليل العقبات لمحاسبة و الضريبة من على عاتق البنوك التجارية على أن تشترك في خطط تخفيض الدين.

الركن الرابع:

ضرورة عزل المسحوبات المقررة ضمن برامج صندوق النقد الدولي ، من إدارة الحسابات الخاتمية للبنوك الخاصة ليكون بمقدور الصندوق و الدول المدينة لسير قدما في تنفيذ برامج التكييف في حالة عدم وجود التزامات مسبقة من قبل هذه البنوك للمساهمة في تمويل إعادة الجدولة ، أو تخفيض الديون ، أن لا تكون هناك قروض جديدة من البنوك التجارية .

و تجدر الإشارة إلى أن الدول المدينة التي تقبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ستحصل بموجب هذا المقترح على التسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلى 3 سنوات ، لكافة أنواع قروضها ، إضافة إلى شطب 3 % من اصل الدين سنويا خلال تلك الفترة ، و هكذا لوحظ في المبادرة تقدما ملموسا في إدارة مشكلة الديون التجارية للدول النامية المثقلة بالديون .

3- خطة ميازاوا :

قدم وزير المالية (كيتش ميازاوا) في عام 1987 م خطة تقوم على ثلاث عناصر هي .[1] تحويل الدول النامية لجزء من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها و عوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها .

- إعادة جدولة ما تبقى من الدين لفترات سماح تصل إلى 5 سنوات و ذلك التخفيض مدفوعات الفائدة أو إبقائها أو حتى الإعفاء عنها ، و أولها مستحقات اليابان .

- تزيد المؤسسات الثنائية و المتعددة الأطراف الدول التي تنفذ الخطوتين أعلاه لتسهيلات هذا مع ضرورة الاعتماد على برامج الإصلاح

[1] محمد ولد غالب، مرجع سبق ذكره، ص: 68: 11

الاقتصادي تحت رعاية الصندوق و البنك الدوليين و تفيد تجارب بعض الدول المدينة التي طبقت هذه الخطة أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها للدولة لمدينة الأقل دخلا .

- **اقتراح ميتران :**

اقترح الرئيس الفرنسي السابق (فراسوا ميتران) في إحدى المؤتمرات الدولية خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدولة المدينة المتوسطة الدخل ، يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولت سابقا إلى السندات المضمونة من قبل الصندوق ، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها و تخفيض معدلات الفائدة ، يرافق ذلك برنامج إصلاح اقتصادي برعاية صندوق النقد و البنك للدوليين ، أما تمويل هذا الصندوق المقترح فهذا يمكن أن تنحي الدولة الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب بغية إمكانية استخدامها لصالح الدول المدينة .

و بالنسبة للدول الأقل دخلا قد اقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة و إعادة جدولة الباقي، و علاوة على ذلك.

فقد فرض إطالة أجل استحقاق الديون مع توحيد الديون بأسعار السوق و لمدة أقصاها 25 عاما ، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة اقل بشرط أن تنخفض هذه الأسعار لأقل من النصف و لفترة سداد أمدها 15 عاما و تلك من أهم خطط تخفيض الديون الكبرى و التي أعقبتها بعض الطرق لمبكرة لتخفيض عبء الدين اختياريا ، و لعل من أوسع هذه الطرق استخدما ما يلي : [1]

أ-مقايضات الدين بالأسهم:

و تقتضي بقيام البلد المقرض الأصلي أو أي جهة قامت بشراء الدين يخصم في سوق التداول بتحمل دين اليد مقابل حصوله على العملة المحلية للبلد المدين بقيمتها الاسمية الكاملة و بسعر الصرف الرسمي شريطة أن تستخدم هذه العملة في شراء أسهم محلية و من قبيل التجارب عن هذه الطريقة ، نظمت شركة (Nissan)

[1]- عرفات نفي حسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 100

اليابانية للسيارات عام 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك ، حيث أشترت هذه الشركة بمساعدة جهة استثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار و سددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي ، و حصلت مقابليها على 54 مليون دولار باليزو المكسيكية و سعر الصرف الرسمي ، و هكذا وضعت هذه الصفقة كنموذج لدراسة الطريقة التقليدية لتحويل الدين إلى أسهم ، ثم تناولت عمليات المقايضة في العديد من الدول المدينة و تنامت معها القناعات بجدوى الاستثمارات الأجنبية و آثارها على التنمية ، في إنعاش الأسواق الثانوية لتداول سندات الدين ما بين البنوك الدولية انسجاما مع الاتجاه الدولي لتحويل الدين إلى أوراق مالية قابلة للتداول .[1]

ب- إعادة شراء البلد المدين دينه في الأسواق الثانوية :

و تتلخص هذه الطريقة بقيام البلد المدين بشراء دينه الأصلي نقدا بخصم فمثلا قامت بولوفيا عام 1988 م بشراء 40 % من دينها الأصلي المعلق (البالغ آنذاك 335 مليون دولار) بمتوسط خصم 89 % أي نسبة 11 % من القيمة الاسمية للدين[1]، كذلك قامت الشيلي بشراء ما قيمته 229 مليون دولار من دينها الجاري بخصم يبلغ 44 % علما أنه لا يشترط دفع قيمة الدين المعتاد شراء بالنقد ، بل يمكن تسديده من خلال مقابضه باسهم لشركات القطاع العام أو الخاص في البلد نفسه و هنا ستتحول الديون على حقوق ملكية .

ج- طريقة تبادل المستحقات:

أي يتبادل الدين القائم – خصم – بصكوك ديون أخرى كالسندات ، على أن يكون هذا الصك الجديد أصلا أكثر ضمانا و تكون هناك أرجحيه في إمكانية خدمة المقترض الكاملة بهذا الأصل .

---

1 - د، حيان شعبان سليمان، دور البنوك في الإصلاح و الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية معهد الدراسات المصرفية، القاهرة سنة 1988 ، ص :12

د- *تخفيض خدمة الدين:*

أي قيام البنوك التي امتنعت عن تقديم قروض جديدة للدول المثقلة بالديون بيع مستحقاتها القائمة بأسعار فائدة منخفضة مقابل سندات ملغاة ، و يتم هذا النهج وفقا لحالة بحالة بسلسلة من المفاوضات بين الطرفين بشأن رسم إطار البرنامج التكييف الهيكلي الذي يتفق عليه .

ثانيا – المقترحات المقدمة من طرف الدول المدينة :

قدمت الدول النامية المدينة مقترحات عدة لحل أزمة مديونيتها الخارجية ، رمت من خلالها في براز دور الدول النامية و المنظمات الدولية و كذلك البنوك التجارية في تأزم و تفاقم الأزمة ، و بالتالي فقد بحثت الدول النامية عن الحلول اللازمة المذكورة من خلال تحسين مبادرات الأطراف الدائنة ذاتها و ابتكار مقترحات جديدة و سنقوم بالتعريف عن أهمها و هي[1] :

أ-إعادة جدولة الديون : تعد هذه العملية إحدى السبل التي لجأت إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة إضافة إلى تدهور في حصيلة صادراتها و يقصد بها "تأجيل تمديد مدة تسديد الأقساط و الفوائد المستحقة أو التي تستحق السداد من أصل القروض لمدة محدودة و بشروط جديدة ، و عادة ما يكون البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه في وضع لا يتمكن إذا ما استمر بتسديد ديونه أن يمول الإستيرادات الاستهلاكية أو الحصول على قروض جديدة جراء اهتزاز الثقة في مقدرته على الدفع أو ما يسمى بانخفاض في جدارته الائتمانية ، و يدخل البلد المعني أولا في المفاوضات مع الدول الدائنة للاتفاق على تأجيل السداد بعد إدعائه للمطالب التي يقرضها الدائنون علما أن ليس جميع أنواع الديون تقبل جدولتها كالديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية و إنما فقط الديون التجارية و الحكومية .

ب- **مقترح كوبا** : قدم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castroلمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فلقد ألقى كاسترو

[1] د. محسن الخضري، دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي معهد الدراسات المصرفية القاهرة،1992 ، ص:10

بالمسؤولية على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية حيث يرى آن السلم و التنمية لا ينفصلان والسلم سيكون ضعيف ما دام معظم دول العالم النامي معرضة للفقر وتعيش في حالة تخلف اقتصادي وبذلك ينظر كاسترو إلى أزمة المديونية ككل نظرة سياسية واقتصادية قائلا : « في هذا الوضع الغير محتمل ينتقل عبء الديون الخارجية بشدة على العالم الثالث ويذكر أيضا (من المحتمل أن يكون الدين الخارجي للعالم الثالث كبير و لا يمكن تسديده بفلكيته و سرعة نموه الغريبة و التفاقم المستمر في ظروفه أحد أفضل التعبيرات عن عدم عقلانية و حيوية النظام الاقتصادي الدولي الهرم) و هكذا يعتقد كاستريو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية قد فشلت و حان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها وتخفيضها على آن يتم ذلك من خلال تشكيل اتحاد للدول النامية المدينة التي يمكن أن تطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح الأطراف.

إضافة إلى كل اقترح كاسترو تخفيض جزء من الموارد التي توجه لتكديس الأسلحة التي توعد بالحروب المدمرة لإلغاء هذه الديون بشكل منظم .

ج- إعلان قرطاج :

وقعت إحدى عشر دولة مدينة في أمريكا اللاتينية من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامي 1984-1985على إعلان يضم ثلاثة جوانب رئيسية [1]:

- الإعلان السياسي :ومفاده مسؤولية الجهات الدائنة و المدينة في تفاقم أزمة المديونية وتأتي المعالجة من خلال الاتفاق العام على إطار عام لوضع منهج للسياسات لضمان نجاح جهود التكيف .

- مقترحات لسياسة محددة : وتتلخص في إجراء تخفيضات ملموسة في إعياء مدفوعات خدمة الديون و خاصة معدلات الفائدة السائدة في الأسواق الدولية أو من خلال توسيع تسهيل التعويض التابع لصندوق النقد الدولي وزيادة عنصر الهبة في القروض الرسمية المقدمة أو تأجيل جزء من مدفوعات الفائدة للدول بالديون إضافة

[1] عرفات تقي حسن، مرجع سبق ذكره ص 98

إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون بما يتناغم مع قدرة هذه الدول على النمو ومع حصيلة صادراتها.

- المسائل التنظيمية: هي عمل آلية لعمليات تبادل المنشورات و الآراء و المعلومات والخبرات بين هذه المجموعات وتوسيع نطاق العضوية لبقية القارة[1].

و قد طالبت هذه الدول بضرورة تنفيذ فكرة إنشاء كارتل دولي يدعى بنادي المدينين على غرار نادى باريس لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لهذه الدول في مفاوضات إعادة جدولة ديونها والتصدي للشروط القياسية التي يفرضها الدائنون عادة .

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

انفجرت أزمة المديونية في بداية الثمانينات في بعض الدول التي وجدت نفسها حيينها غير قادرة على تسديد ديونها المستحقة تلك الوضعية دفعت البنك و صندوق النقد الدوليين إلى وضع شروط لكل القروض الجديدة هذه الشروط التي أوجبتها المؤسسات المالية تتضمن إجراءات اقتصادية و مالية وذلك بهدف إصلاح الاختلال الذي تعاني منه اقتصادات هذه الدول المدينة حتى تصبح في وضعية تسمح لها بتسديد ديونها .

هذه الإجراءات المنصوح بها من طرف البنك و صندوق النقد الدوليين يطلق عليها (الإصلاحات الاقتصادية) وهي تهدف إلى تخفيض الاختلالات (العجز) الذي تعاني منه موازين المدفوعات والموازنات العامة لهذه الدول المدينة، ومن المعروف تقليديا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدول الرأسمالية المتقدمة لإعادة التوازن لموازين مدفوعاتها تشمل إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية والضريبية الجبائية و أخرى تتعلق بالموازنة العامة موجهة أساسا لخلق الأجواء المناسبة للعمل والية السوق وتحقيق السعر التوازني .

[1] الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الإصلاح في موريتانيا رسالة الماجستير في اقتصاد معهد البحوث و الدراسات العربية سنة 1993 ، ص : 52

و لكن هذه الاقتصادية يتضمن نوعين من البرامج هما برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي الأول يشرف على تطبيقه صندوق النقد الدولي والثاني من اختصاص البنك الدولي.

و سنتعرض فيما يلي لمضمون وأهداف هذه البرامج من جهة ومن جهة أخرى مرتكزاتها النظرية وقبل ذلك تعطي تفصيل لكل من التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي كل على حدة وذلك فيما يلي :

I- سياسة التثبيت الاقتصادي:

و تتمثل في جملة إجراءات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في المدى القصير بين العرض و طلب ، و ذلك من خلال التأثير على جانب الطلب لتقليص الإختلالات الاقتصادية الكلية [1] ، و بالتالي فمهمة هذه السياسات هي مجابهة وضع اقتصادي طرفي أو ما يصطلح عليه الاقتصاديون عاد ة بمعالجة الصدمة ، و يؤول الإشراف في هذا الجانب من البرامج إلى صندوق النقد الدولي مقابل تقديم تسهيلات مالية ترمي إلى تصحيح الإختلالات .

إن بعض الجوانب سياسة التثبيت مستوحى من الكنزية ، مثل سياسة الميزانية و السياسة الضريبية التي تهدف للتأثير على مستوى و هيكلة الطلب الإجمالي بينما البعض الأخر من هذه السياسة فهو مستوحى حتى من النيوكلاسيكية مثل السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف التي ترمي إلى توازن أسواق راس المال و الصرف.

و إجمالا تتسم برامج التثبيت الاقتصادي بمجموعة ميزات تعبر عن أهداف و توجه صندوق النقد الدولي.[2]

---

[1] Fr'ançois bourguignon et al, ajustement et equité dans les pays en développement ocde,1992 paris p.22

[2] - عبد الفتاح و عبد القادر شعبان ، الآثار الاقتصادية للبرنامج الاقتصادي التصحيحي في تونس ، ملتقى حول تقييم سياسات الاقتصادي و لتكثيف الهيكلي في العربية ، القاهرة ، 1999 ص : 272

- **ميزة نقدية** : تركز على تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية إلى مستوى ملائم مع مراقبة عر ض النقود و الحجم الحقيقي للائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني و بخاصة في القطاع العام .
- **ميزة اجتماعية**: تركز على مراقبة نمو الجور الحقيقية، تثبيتها و العمل على عدم نموها بصورة سريعة.
- **ميزة ضريبية**: تقليص النفقات العمومية غير المنتجة و غير الأولوية في بلد يعاني أزمة مديونية خارجية من جهة، و من جهة أخرى إلى زيادة الإيرادات العمومية بإعادة النظر في المنظومة الضريبية.
- **ميزة تقنية مجددة** : تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية ، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة ، الأجور و أسعار مختلف المنتجات ، و هي إجراءات تصب كلها في تحسين الحسابات المالية من خلال تقليص عجز الموازنة العامة و الرفع من معدلات الادخار و الاستثمار .

2- **سياسة التكييف الهيكلي:**

تتمثل في جملة الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في جانب العرض في المدى الطويل ، و هي إجراءات بشرف عليها البنك الدولي ، و يعني التكييف الهيكلي تغيير بنية الأسعار حتى تصبح هذه الأخيرة مؤشرات موثوق بها ، و أن يكون نظام الأسعار قريبا قدر المستطاع من أسعار السوق العالمية ، و الطريقة المثلى من اجل بلوغ هذا الهدف هي أن تشكل الأسعار في الأسواق تنافسية في إطار اقتصاد مفتوح ، كما أن تقليل عوائق إنشاء هذه البنية الخاصة بالأسعار من خلال تحديد التشوهات و القضاء على أسبابها بمثل النواة المركزية السياسات التكييف الهيكلي و تأتي سياسات التكييف الهيكلي سياسات جانب العرض لتكمل سياسات التثبيت فمن أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات كان لزاما التعامل مع كل من الطلب و العرض ، والغرض من خلال تحفيزه و الطلب من خلال الضغط عليه .

و كل برنامج التكييف الهيكلي إلا و ستجيب لمشكلات خصوصية للبلد المعني، على أن إعدادها جمعية البنك الدولي يكون مستوحى من فلسفة مشتركة تحرير المبادلات

في الداخل كما من الخارج، و في نطاق أوسع فإن السياسة التكييف الهيكلي جانب داخلي و آخر خارجي[1]:

أ –داخليها : يقوم البلد المعني بتطبيق تحرير مالي ، إصلاح فلاحي ، إعادة هيكلة القطاعين العام و شبه العام ، خوصصة القطاع العام .

– خارجيا : إجراءات متعلقة بالانفتاح الخارجي من خلال القطاع على الاحتكار في التصدير و عراقيل الاستيراد تعديل الصرف عندما تكون العملة الوطنية مقومة بالزيادة ، و أساسا التخلي عن سياسة إخلال الواردات .

المطلب الأول :لمرتكزات النظرية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي

تستمد برامج التثبيت الاقتصادي آلتي بصممها ونبايع تفنيدها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعة والتي بلغت ذروتها في كتابات جيمس ميد[2] في حين تخصيص وتوزيع الموارد وفد استخدم الصندوق–نظرية ميد– في تحليل السلطة القائمة بين تراكم الديون ومشكلتها والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحامل في ميزان المدفوعات والصندوق هنا معنى أساسا بمشكلات لا حل القصير ويستخدم البنك الدولي آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظر في التكليفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها[3]. والبنك هنا يفترض انه معنى أساسا بمشكلات الأجل المتوسط و الطويلة، ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسة الصندوق وسياسة البنك من حيث شروط و القروض والتسهيلات المقدمة منها للبلدان النامية وحيث تكاد تختفي الفروق التي قائمة بينها في عقد الستينات والسبعينات،فكثير من الشروط التي يتطلبها عقد القروض مع البنك أصبحت الكثير من الأمور والمتغيرات التي تدخل في طلب واهتمام الصندوق (سعر الصندوق مثلا)

[1] الصوفي الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 63

[2] جيمس ميد ، و هو عالم اقتصادي ، حاصل على جائزة بويل في الاقتصاد سنة 1961

[3] رمزي زكي التضخم و التكييف الهيكلي، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 96، ص: 162

ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هده الحالات أن يوافق البلد أولا على ما يراه الصندوق بشان مسألة ما قبل أن يوافق على إعطاء فروضة،كما أن العكس صحيح أيضا ،فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك ،لكنها نرد أيضا في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق الموازية أيضا.

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكييف الهيكلي للبنك ،فان الوضعيتين تنطلقان من راية من موحدة،فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية ،إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية ،التي ارتكبتها هده البلدان،عليه فانه للخروج من هدا المأزق و ذاك الركود يتعين على البلد المعنى أن يقوم بإحداث تغيرات جذرية في هده السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية.[1]

وبالنسبة للصندوق الذي يسيطر عليه الرؤية النقدية،فهو يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات،وما يترتب عنه من مديونية خارجية،إنما يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلى ،أو إفراطا في الاستثمار أو هما معا وهذا يعنى أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى فائض الطلب المحلى وانه إذ استخدم هذا الفائض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري ،فان الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد،ولن يكون البلد عبر الزمن قادرا على خدمة أعباء دينه الخارجي،أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمارات،وكانت الإيرادات الجديدة الناتجة عن زيادة الاستثمارات وكلفة الاقتراض،فان الاقتصاد المدين سيكون قادرا على خدمة دينه.وعموما وحسب تلك النظر فانه ولتلافى متاعب الدين فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون منا سبا مع أنماط الاستهلاك الاستثمار المحلى،والتي يجب أن تتسق مع طاقة البلد في خدمة دينها الخارجي،و من هناك فان الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلى تمثل جوهر برنامج التثبيت،وهى بحجم الطلب الكلى المحلى بحيث ينعكس دلك العجز في الحساب

[1]ـ اندرس او سلف ، سياسات التنمية و المؤسسات الائتمانية ، معهد الدراسات المصرفية القاهرة ، 1969/68 ، ص : 12

ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هده الحالات أن يوافق البلد أولا على ما يراه الصندوق بشان مسألة ما قبل أن يوافق على إعطاء فروضة،كما أن العكس صحيح أيضا ،فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك ،لكنها نرد أيضا في شروط قروض برامج التثبيت للصندوق الموازية أيضا.

وسواء تعلق الأمر بوصفة برامج التثبيت الاقتصادي للصندوق أو بوصفة برامج التكييف الهيكلي للبنك ،فان الوضعيتين تنطلقان من راية من موحدة،فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية ،إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية ،التي ارتكبتها هده البلدان،عليه فانه للخروج من هدا المأزق و ذاك الركود يتعين على البلد المعنى أن يقوم بإحداث تغيرات جذرية في هده السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية.[1]

وبالنسبة للصندوق الذي يسيطر عليه الرؤية النقدية،فهو يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات،وما يترتب عنه من مديونية خارجية،إنما يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلى ،أو إفراطا في الاستثمار أو هما معا وهذا يعنى أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى فائض الطلب المحلى وانه إذ استخدم هذا الفائض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري ،فان الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد،ولن يكون البلد عبر الزمن قادرا على خدمة أعباء دينه الخارجي،أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمارات،وكانت الإيرادات الجديدة الناتجة عن زيادة الاستثمارات وكلفة الاقتراض،فان الاقتصاد المدين سيكون قادرا على خدمة دينه.وعموما وحسب تلك النظر فانه ولتلافى متاعب الدين فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون منا سبا مع أنماط الاستهلاك الاستثمار المحلى،والتي يجب أن تنسق مع طاقة البلد في خدمة دينها الخارجي،و من هناك فان الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلى تمثل جوهر برنامج التثبيت،وهى بحجم الطلب الكلى المحلى بحيث ينعكس دلك العجز في الحساب

[1]– اندرس أو سلف ، سياسات التنمية و المؤسسات الانتمائية ، معهد الدراسات المصرفية القاهرة ، 1969/68 ، ص : 12

الجاري بتدفقات رأسمالية تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب إلا أن الصندوق يرفض بحكم الإيديولوجية اللبرالية الرأسمالية التي تحكمه أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلى من خلال التأثير العمومي على مكونات ميزان المدفوعات،أو عن طريق مجموعات السياسات المباشرة،مثل دعم الصادرات وتقييد الواردات،و الحد من تصدير رؤوس الأموال والرقابة على الصرف، ونصر على القبول آليات السوق والإبعاد الكلى للدول من التدخل في النشاط الاقتصادي .

وفيما يتعلق ببرامج التكييف الهيكلي المعقودة مع البنك الدولي فهي لا تختلف في تشخيصها الأزمات الاقتصادية التي تعانى منها البلدان المدنية ،عن رؤية صندوق النقد الدولي ،فهي تشخص هده الأزمات على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبها هده الدول.

المطلب الثاني محتوى برامج التثبيت والتكييف الهيكلي

ستقوم أولا بتجديد سياسات برنامج التثبيت لخفض الطلب الكلى ودلك عن طريق المحاور التالية.

أولا : محور خاص بالموازنة العامة.

ثانيا محور خاص بميزان المدفوعات.

ثالثا محور خاص بالسياسة النقدية.

أولا السياسة المتعلقة بالموازية العامة.

لما كان الإنفاق العام بشقيه الجارية والاستثمارية بمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلى فان محاصرة العجز في الموازية العامة ،و ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق ،على كبح نمو الإنفاق العام و أن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة و يمكن تلخيص السياسات التي

تحقيق دلك فيمايلى[1].

ا-إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، و خاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية و الضرورية، من خلال زيادة أسعار هده السلع

ب-زيادة أسعار موارد الطاقة وخاصة التي تستعمل في أغراض في الاستهلاك العائلي فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل و المواصلات والاتصال والتعليم.

ج-تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف

د- يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن القطاع الخاص أن يقوم بها وان ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستعمال البنى التحتية .

ه- يحرص الصندوق على المطالبة برفع بعض الضرائب الغير مباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاقات للعمال و الموظفين في الحكومة والقطاع العام.

و التخفيض من الدعم الاقتصادي الذي تحمله موازنة الدولة من جراء وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة.

ثانيا.السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات

أما فيما يتعلق بالإجراءات و السياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي ،فان القضية المركزية في وصايا الصندوق , هي تخفيض القيمة الخارجية العملة ، من هنا فان الزيادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سوف تتحقق عبر.

-زيادة الصادرات.

-تقليل الواردات.

[1]ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد، 12، سنة 1983، ص: 3

-اتجاه الموارد إلى الاستثمارات في قطاع الصادرات.

وكل ذلك لابد أن يتم في إطار من تحرير التجارة إلغاء القيود النوعية والكمية الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية ،وإلغاء الرقابة على الصرف ، والسماح بالدخول وخروج النقد الأجنبي ،وإلغاء اتفاقيات التجارية و الدفع الثنائية وإعطاء الحوافز كل الحوافر الاستثمارات الخاصة. **ثالثا السياسة النقدية** . وهنا يعطي برنامج الصندوق أهمية ارتكازية لضبط عرض النقود ضبطا محكما،لان فائض الطلب لنضم السبب و يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية لهدفان برنامج التثبيت يتضمن سياسات نقدية صارمة أهمها مايلى[1].

ا-زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

ب-وضع حدود عليا (سوق) الائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرامج

ج-تنمية أسواق رأسمال و تحرير التعامل بها.

تلك هي أهم السياسات التي تقرع عنها برنامج التثبيت الاقتصادي[2].

أما فيما يتعلق برنامج التكييف الهيكلي، فهناك ثلاثة محاور أساسية في فروض التكييف الهيكلي، يتعين التركيز عليها و هي[3]:

*تحرير الأسعار: تعطى فروض التكييف الهيكلي للبنك الدولي ،أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار،وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب فالبنك يرى أن ندخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدى إلى تسوية الأسعار النسبية، ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل ،وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلمي وضد دعم مستلزمات الإنتاج ،والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي.

[1] جريدة الصيرفي ، للكاتب محمد عامل في الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية ، العدد ، 90، ص :2
[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص:170
[3] مجلة الأعمال و الاقتصاد ، ملف خاص عن موريتانيا ، العدد ، 123 ، 1990 ، ص : 6

* نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: تذكر أدبيات البنك الدولي و غيره من المنظمات،أن سياسة الخوصصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الإصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج آليات خاصة ،تبدأ بسمح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته،كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخا مواتيا لإنعاش اقتصاديات السوق (تحرير الأسعار) و في المقدمة سعر الصرف وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية ،و تعيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام وعودة إنعاش بورصة الأوراق المالية. ولا يمل البنك في كافة مطبوعاته من توجيه النقد لتلك البلدان التي يوجد فيها القطاع العام قوى.

* حرية التجارة والتحول نحو التصدير:

تعد مسالة التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة آلتي لا يتهاون بها البنك الدولي ضمن شروط فروض التكييف الهيكلي , فهو يعتقد آن الرقابة على التجارة الخارجية من شانها آن نعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية و التعرف على التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تودي آلي عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية و إلي تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد ، كما يعارض البنك مسالة حماية الصناعة المحلية . و يعتقد آن البلدان المفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية ، وان وجود سياسة تجارية متفتحة من شانها آن تؤدى آلي زيادة معادلات النمو الاقتصادي والتوسيع الصناعي , كما آن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان سيكون افضل عندما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي نهائيا عن مبدأ الحماية الصناعية المحلية .كما بها جم البنك سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات, ويرى آن الأفضل لتلك البلدان هو تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفى هدا الخصوص تتفرع عن فروض التكييف الهيكلي مجموعة من السياسات الآتية:[1]

1 -الصوفي ولد الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 36

أ- تخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعة الخارجية .

ب- خفض الرسوم الجمركية على الواردات.

ج- إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية .

د- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .

ه- التخلي عن حماية الصناعات المحلية .

و- إلغاء اتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية

ز- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية

وليس من العسير علينا آن نفهم لمادا يعطى البنك الدولي لقضية تحرير التجارة والتحويل نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في فروض التكليف الهيكلي , فمن ناحية سيؤدى هدا التحرير فتح أسواق هده البلدان بأقساط القيود المعروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية علبها , ويؤدى التخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية آلي زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة , وهي قضية حيوية بالنسبة لها التخفيف من مشكلات البطالة والكساد فيها , ومن ناحية أخرى من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات بضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد , سواء من حكومات أو من بنوك الدول الصناعية , أو من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى. إن منطق صندوق نقد الدولي هو منطق مالي تقني , لا يهمه الجانب الاجتماعي , و الجانب التنموي , لان الاقتصاد في نظره هو عبارة عن مكانيك ,: آدا عرفت بعض الإختلالات يجب العمل على معا لجنتها والرجوع إلي نقطة البداية أي التوازنات الأساسية [1] بتوازن الميزان التجاري , توازن ميزان المدفوعات ,توازن ميزانية الدولة , ولكن ما معنى أعادت التوازنات في دول يعاني الملايين من سكانها من الفقر المطلق وما معنى المحافظة على التوازن في دول تعانى نسبة كبيرة من سكانها الناشطين من البطالة بمختلف أنواعها؟

[1] ضياء مجدي الموسوي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ديوان المطبوعات الجزائري، الجزائر ، ص :3

لذلك فالأسبقية يجب أن تعطى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الديناميكية التي يجب أن تخلف هي التي – من شانها أن تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وواقع الحال هو أن التنمية لا يمكنها أن تتحول أو تقحم في التوازن الذي يشكل مفهوما مجردا وبتغير محتواه ومدلوله بتغير المعطيات والأوضاع أما التنمية فهي صراع ضد البطال والمرض وسوء التغذية والتنمية هي استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار .

ومن هنا يدعو الأستاذ الحبيب المالكي حكومات الدول النامية المعنية ببرامج التكيف الهيكلي إلي إعادة النظر في سياستها ونهج سياسة مغايرة, سياسة جديدة تنطلق من الواقع, وتأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تفادي إرهاق القوة الشرائية للمواطنين و استنزافها سياسة تنتهج نهجا وطنيا

أصلا تهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية, سياسة جديدة من شانها أن تكسر إطار هذه الحلقة المفرغة (توازن /لا توازن).

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإصلاحات الاقتصادية

تتمثل سياسة الصندوق في تقديم وصفة واحدة تعتبر علاجا كونيا تشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية , فالصندوق يري أن العلاج واحد يصلح في البرازيل كما يصلح للتشاد بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده وهذه السياسة يتم تحديدها دون أن يأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والاقتصادي , وطبيعة البنيان ومستوى التطور الذي حققه البلد المعني .

وصفوة القول أن وصفة صندوق النقد الدولي تؤدي إلي اتجاه انكماشي طويل الأمد في الدول التي تقبلها وكذلك إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية , وتكفي هذه الحقائق المادية لتفسير أمان الصندوق بجدوائية آليات السوق , ويظهر أن الاعتماد عليها وحدها يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي , إضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية التي تترتب على زيادة فقر الفقراء و إفقار متوسطي الدخل[1].والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي لعب دورا أساسيا خطيرا ,من خلال

[1] الصوفي ولد الشيباني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 103

فرضه اختيارات اقتصادية و مالية و نقدية مغايرة , وذلك تحت ستار التدخل التقني من اجل إصلاح اختلال ميزان المدفوعات و لكن لا يمكن أن نعتبر أن الصندوق مؤسسة محايدة لا علاقة لها بالاختيارات الاقتصادية العالمية,

و لهذا لابد أن يرد سلوكه هذا إلى جانب السياسات العامة لتلك الفئات و موقفها من العالم الثالث وقد يكون من الضروري التذكير هنا بمسالة أساسية و هي أن مديونية العالم الثالث ليست ظاهرة جديدة حيث يمكن القول إنها ظاهرة قديمة , برزت في منتصف القرن التاسع عشر بل هناك بعض الدراسات الحديثة التي تؤكد مرة ثانية التغلغل الاستعماري تم عن طريق سياسة القرض التي أنتجتها المؤسسات البنكية الأوروبية الشيء الذي أدى إلى اختناق بعض الدول في القرن التاسع عشر مثل مصر بصفة عامة الإمبراطورية العثمانية و هذا الاختناق المالي أدى إلى وضعية سياسية جديدة ,أي انه سهل تدخل الاستعمار ومع تصاعد موجات النقد الموجهة لتلك البرامج من آثار و قلاقل و تحل فاضح في الشؤون مما يمس في سيادة الدولة ضد ما ينطوي عليه هذا البرامج التي يشرف البنك وصندوق النقد الدوليين سواء من جانب المفكرين والخبراء الذين يعارضون وصفات الصندوق والبنك وما بني عليها من سياسات من جانب قادة البلدان النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة للانتقادات السياسية في مجتمعاتهم من جراء تمخض عن هذا البرنامج من آثار و قلاقل و تدخل فاضح في الشؤون يمس من سيادة الدولة و هذا ما ينطوي عليه هذا البرنامج من أعباء فادحة على الفقراء و المحرومين وبحدود الدخل وفي ضوء ذلك كله بذات بعض المنظمات تتحدث عن ما يسمى بالتكيف ذي الوجه الإنساني و عن ضرورة أحوال الفقراء وان سياسة التكيف يجب أن تحقق كلا من الكفاءة والعدالة وان البنك الدولي يتعين عليه أن يقدم المساعدات للحكومات للتخفيض من الآثار السلبية للتكيف و بالذات لفقراء الريف و الحضر , و لهذا بدا البنك الدولي يقترح مؤخرا عملات يسمى شبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق التعويضات و مساعدات للفئات الأكثر تعرضا للآثار السلبية لهذا البرنامج و هي مقترحات هزيلة , وتتمثل مواردها رذاذا طفيفا لا يمكنه أن يحقق لهيب الآثار الاجتماعية المدمرة لتلك البرامج .

المبحث الثالث : آثار سياسة صندوق النقد و البنك الدوليين على الوضع الاقتصادي و النقدي

بادئ ذي بدئ يعترف صندوق النقد والبنك الدوليين , إن السياسات التي يشرفون على وضعها و تنفيذها لها تكاليف اجتماعية و تضر بما يسمى بالجماعات الأشد تعرضا للمخاطر مثل قطاع الأعمال و الموظفين بالإدارات الحكومية من دون الدخل المحدود و العاطلين عن العمل و المرأة العاملة والعاملين في الأنشطة الهامشية بالقطاع غير الرسمي إلى آخره , وفي هذا الخصوص كتبت إحدى عاملات البنك العالمي تقول بصراحة تامة "ولما كان التكيف تخفيضا في مجموع الطلب و تغييرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و المنتجات و تحولا في تخصيص الموارد , فانه سيتبع بالضرورة بتكاليف في شكل تقليل الاستهلاك أو تخفيض الاستثمار أو الابتعاد المؤقت عن العمل.[1]

كما انه يوجد من خبراء البنك الدولي من يعترفان بان تدابير التكيف الرامية إلى موازنة إجمالي الطلب و العرض عادة ما يؤدي إلى انكماش النتائج والعمالة و الاستهلاك ولا يكاد تجنب هذه التكاليف. ورغم أن خبراء الصندوق و البنك الدوليين لا يختلفون حول الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التثبيت و التكييف الهيكلي ومن ثم تأثيرها على أحوال البشر إلا أنهم جميعا بلا استثناء يتفقون على مقولة محددة لا يملون من تكرارها دوما , لتبرير هذه الآثار و التكاليف سيجعلها أكثر عبئا في المستقبل , إذا احل البلد تنفيذ برنامج التكييف وان هذه الآثار السلبية التي تنجم عن هذه السياسات هي تكلفة لا مهرب منها و مرارة دواء لابد من تجرعه حتى يمكن للتكييف أن يأخذ مجراه وينقل البلد إلى وضع أفضل في الجل المتوسط و الطويل .

وفي هذا السياق كتبت احد العملات نقول ''لكن هذه التكاليف لابد أن تقارن عدم اعتماد سياسات التكليف الهيكلي في جنيها , أو إجراء التكليف بطريقة غير منظمة وفي كلتا الحالتين يمكن أن نعرض علينا أكثر ثقلا "[2].

[1]ـ جريدة الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، العدد 20 ، ص : 4

المطلب الأول: اثر برامج التكليف الهيكلي والتثبيت علي السياسة النقدية

قبل التطرق إلي اثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي علي السياسة النقدية, من المفيد معرفة المقصود بالسياسة النقدية.

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية ففي حين يعرفها البعض بأنها تعني تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثل في التنمية الاقتصادية , والقضاء علي البطالة , وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , والمحا فضة علي استقرار المستوى العام للأسعار[1], ويعرفها البعض الآخر بمجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة علي سوق النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة آما بالحدات تأثيرات في كميات النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة , والهدف من هذه التأثيرات أما امتصاص السيولة الزائدة أو حفن الاقتصاد بتيار نقدي جديد [2].

كما يمكن أن تعني السياسة النقدية وسياسة الحكومية والبنك المركزي في خلق النقود , وبهذا تصبح هذه السياسة مشتملة علي ما يتعلق بإصدار العملة من قبل البنك المركزي أو الخزينة المركزية إن وجدت كما في الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك سياسة الحكومة بالنسبة للبنوك التي باستطاعتها خلق نقود الودائع ، و بهذا المعني فإن السياسات المالية و النقدية تهدف إلى جعل الطلب الكلي و العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني إلا للحفاظ على استقرار الأسعار إذا يؤدي وجود فائض في الطلب إلا صرف الاقتصاد نحو التضخم النقدي في حين يؤدي نقص الطلب إلى البطالة داخل الاقتصاد.

إن السياسة النقدية و المالية التي انتهجتها البلدان النامية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي و التي لقيت تأييدا من الفئات الاجتماعية الداخلية المستفيدة منها و قد نجحت في القضاء على فائض الطلب ، الأمر الذي أدى إلى خفض عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي و خفض الميل للاستدانة الخارجية و زيادة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الكاتب الصوفي، العدد 124، سنة 1996، ص: 12
[2] ضياء المجد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة الشباب الجامعي ، 2000 الإسكندرية ، ص:173

الاحتياطات الدولية إلا أن ذلك قد أدى من ناحية أخرى إلى خفض شديد في معدلات الاستثمار و النمو و التوظيف ، و إلى تحميل الفقراء و محدودي الدخل و الطبقة المتوسطة العبء الثقيل لهذه السياسة .[1]

لكن النتيجة الحتمية لبرامج التثبيت الاقتصادي كانت هي خلق حالة من التضخم العمدي من خلال السياسات النقدية و المالية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي عندما عرف بمصطلح إدارة الطلب و الذي أستهدف القضاء على فائض الطلب .و المفارقة المدهشة هنا ، هي تركيز صندوق النقد الدولي على القضاء على هذا الفائض ، و بالتالي ما يسمى بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب ، مما أدى في النهاية إلى خلق حالة من التضخم الناتجة عن زيادة التكاليف بسبب الزيادة التي طرأت على مختلف البنوك و تكاليف الإنتاج نتيجة لسياسة المالية و النقدية التي طبقت خلال هذا البرنامج لكن هذه الزيادة الهائبة التي طرأت على تكاليف الإنتاج كان من الممكن عزل تأثيرها عن الأسعار لو أن الإنتاجية في مختلف القطاعات ستنمو بمعدل يساوي على الأقل لمعدل زيادة التكاليف لكن هذا الأمر لا يمكن تصوره في حالة البلدان النامية بسبب ضخامة زيادة التكاليف من ناحية ، و سبب احتياج ذلك على فترة زمنية طويلة نسبيا تتغير فيها طرف الإنتاج و الإدارة من ناحية أخرى ، و لهذا فإنه في ضوء تردي الإنتاجية أو جمودها في إحدى الحالات و عدم مواكبتها للنمو الذي طرأ على تكاليف الإنتاج و غياب الاستثمارات الكافية لتغيير طرق الإنتاج لخفض متوسط التكاليف ، فإن الزيادات التي قررتها حكومات البلدان النامية على كثير من بنود الإنتاج ، سرعان ما انعكس مباشرة في زيادة أسعار السلع النهائية و بما يشبه " الإنفجارات السعرية" على أنه أيا كانت طبيعة التضخم الذي يسود البلدان النامية التي انساقت وراء وصفة صندوق النقد الدولي فإن الأمر المدهش هو أن هذا التضخم أصبح مشبوها بحالة من الانكماش و البطالة ، و بحيث أصبحنا نتكلم الآن عن

[1] ـ عبد الكريم الطيار ، دور الجهاز النقدي و المصرفي في إطار السياسة النقدية و المالية ، رسالة الدكتورة في الاقتصاد ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، سنة 1975 ، ص : 132

ظاهرة التضخم الركودي في البلدان النامية ، بعدما كانت تلك الظاهرة تعاصر البطالة و التضخم قاصرة على حالة الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية .

المطلب الثاني: مكافحة التضخم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي

حينما أنشئ صندوق النقد الدولي عام 1944 م لم يكن احد يستطيع أن يتنبأ في ضوء المبادئ العامة التي قام على أساسها بأن ستكون له هذه القوة الطاغية في التدخل في الشؤون الداخلية الدول الأعضاء فيه ، و بالذات الدول النامية ، و صحيح أن الصندوق كان قد وضح شروطا للاستفادة من السيولة التي يوفرها دول الأعضاء فيه ، و خاصة فيما يتعلق بالسيولة التي تفوق حدود الشريحة الذهبية ، لكن هذه الشروط لم تكن تشكل أساسا قويا يتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بيد أن الصندوق في عقود الخمسينات و الستينات و السبعينات كان قد طور سياسته من خلال ممارسته مع بعض الدول النامية و توصل إلى ما يشبه الإيديولوجية الصارمة في تعامله مع هذه البلدان

هذه الإيديولوجية و على الخصوص فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي التي يتعين على البلد العضو تنفيذها كشرط أساسي من شروط الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المختلفة و التي ابتكرها الصندوق في السنوات الأخيرة.

و الحق أن الباحث في مشكلات التضخم في البلدان النامية ، و بالذات البلدان ذات الأوضاع الحرجة التي يوجد بها تضخم شديد ، ى يستطيع أن يفسر عمق هذا المشكلة من حيث جذورها و تطوراتها المختلفة ، دون أن يتعرض للدور الذي أصبح بلعيه صندوق النقد الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان التي نضطر صاغرة أن تلجأ إليه و تقبل شروطه .و تجدر الإشارة إن التغلب على مشكلة التضخم تعد ضمن الأهداف التي يزعم الصندوق أنه يسعى لتخفيضها من وراء تنفيذ هذا البرنامج ، لكن قبل التطرق إلى الوسائل التي يستخدمها الصندوق لمكافحة التضخم من الأخرى لتطرق إلى تعريف شامل له و إلى الوسائل الأخرى النظرية لمكافحته .و على الرغم من صعوبة

تحديد تعريف موحد للتضخم يلاقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، حيث عبرت أغلب التعريفات عن تأثيرها بالنظرية الكمية للنقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) إذا أعطت تعريفات سهلة و مبسطة عن التضخم أبسطها التعريفات التالية : [1]

1- إن التضخم هو الزيادة المحسوبة في كمية النقود.

2 – إن التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة

3 – التضخم هو الزيادة في كمية النقود و التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و كذلك عرف أنه الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب زيادة الإصدار النقدي . و هناك أنواع عديدة للتضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع و الخدمات ، أو في أسواق عوامل الإنتاج و على الرغم من تعددها إلا أنها تجتمع كلها في حالة مشتركة و هي انخفاض القوة الشرائية للنقود و من أهم أنواعه: [2]

أ- الإجراءات المباشرة

ب- وسائل السياسة النقدية

ت- وسائل السياسة النقدية و المالية

و يمكن أن تتمثل الإجراءات المباشرة في إجراءات اختيارية أو إجبارية و هي تعني تشجيع الأفراد على رفع إدخاراتهم و تقليل اتفاقهم على الاستهلاك و تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بوساطة البنك المركزي ، و تهدف إلى تقليل في عرض النقود لغرض المضاربة ، و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي ، و تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان و ذلك عن طريق ندخله في الأسواق المالية و بيع كميات كبرى إلى الجمهور و البنوك

[1]- كامل فهمي السباي ، مرجع سبق ذكره ، ص :133

[2]- عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص :174

التجارية مما يؤدي إلى نقص حجم الأرصدة النقدية فتضعف قدرة البنك على منح القروض[1] .

و تتمثل الإجراءات المالية في استخدام وسائل السياسة المالية المتمثلة في تقليل الإنفاق و زيادة الإيرادات من الضرائب .

على أنه قبل أن توضح فلسفة الصندوق في مكافحة التضخم وواقعية هذه الفلسفة و كفاءتها في علاج هذه المشكلة التي تنجم عن ذلك ينبغي أولا أن نشير إلى المنطق الذي يحكم الصندوق في تفسيره للضخم الذي هو النظرية النقدية الضيقة التي ترى أن السبب الجوهري للارتفاعات المستمرة للأسعار هو الاختلال القائم بين عرض النقود و نمو العرض الحقيقي للسلع و الخدمات ، هو الأمر الذي ينعكس في النهاية في وجود طلب فائض لدفع الأسعار نحو الارتفاع . كما أن الصندوق يعتقد أن ظاهرة الارتفاع المتواصل للأسعار يعود إلى تدخل الدولة في جهاز الأسعار عن طريق ما تفرضه من رقابة و قيود ، و ما ينجم عن ذلك من انحرافات في طريق عمل السوق و لهذا السبب ينتقد الصندوق الإعانات المالية لدعم أسعار السلع الضرورية ، لرفع المعانات عن كامل لا محدودي الدخل ، كما يوصي خبراء الصندوق بالملائمة على هذه البلدان نظرا لغياب الأسواق النقدية و المالية أو عدم عملها بكفاءة غالبة نظرا للقيود التي تفرضها الدولة عليها و هي قيود تؤدي من وجهة النظر خبراء الصندوق إلى تثبيط أهم الادخار و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و إلى زيادة قوى الاستهلاك ، و عرقلة دور سعر الفائدة و ترشيد استخدام الموارد و رفع كفاءتها .

و باختصار هم يرون أن التضخم الذي يسود هذه البلدان أنه يرجع إلى الإفراط في عرض النقود الناجم عن زيادة الإخفاق العام و إلى الاعترافات السعرية الناجمة عن الإدارة النقدية و المالية السيئة[2] .

[1]و انطلاقا من هذه النظرية النقدية الضيقة لتشخيص مشكلة التضخم بالبلدان النامية برسم صندوق النقد الدولي عناصر العلاج على أساس ضغط الطلب

[1] ضياء مجدي الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 233
[2] – رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 183

الكلي و الهبوط بمعدلات نموه إلى مستويات منخفضة ، تتناسب و الموارد الحقيقية المتاحة للاقتصاد القومي حتى يمكن الحد عن كمية النقود .

و في هذا الخصوص يحتل تقليل العجز بالموازنة العامة لدولة أهمية محورية في وصفة الصندوق على أساس أن هذا العجز بمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و انه يعطي غالبا عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي ، و هنا يصر الصندوق على ضرورة التقييد بتنفيذ ما يلي : [1]

1 – وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومات و القطاع العام

2- ضرورة العمل على زيادة موارد الدولة عن طريق :

زيادة الضرائب غير المباشرة

زيادة أسعار البيع للمنتجات القطاع العام و رسوم خدمات المرافق العامة

– بيع أو تصفية المؤسسات الاقتصادية العامة التي تحقق خسارة و فتح الباب أمام رأسمال الأجنبي.

زيادة أسعار الطاقة .

3-الحرص على تقليل معدلات نمو الإنفاق العام الجاري، و ذلك من خلال إلغاء الدعم السلعي المخصص للموارد التنموية الضرورية و الحد من الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية بالإضافة على ذلك نبرز في برامج التثبيت الاقتصادي بعض القضايا الهامة التي لا يتهاون فيها الصندوق و لها علاقة وثيقة بمشكلة التضخم في هذه البلاد و من أهم القضايا نذكر : اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية .

[1] ضياء محمدي الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 131

خاتمة الفصل الثاني:

في هذا الفصل الثاني تناولنا سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي و الذي يشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي و برامج التكييف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي و تنطلق هذه البرامج من رؤية موحدة محتواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجه البلدان النامية إنما يعود على أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان و عليه فإنه للخروج من هذا المأزق و الركود حسب نظرة صندوق النقد الدولي ، يتعين على هذه البلدان القيام بإحداث تغيرات جذرية في سياستها الاقتصادية و من الجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها. و قد أشرنا في هذا الفصل على العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت في تفاقم هذه المديونية ، مركزين في هذا الإطار على دور البنوك الأجنبية التي أسهمت في تقديم قروض كبيرة دون دراسة الوضع المالي لهذه البلدان كما تناولنا مجمل الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة ، و أخذنا فيه المرتكزات النظرية لبرامج التثبيت و التي تعتمد على النظرية نيوكلاسيكية لميزان المدفوعات و التكييف الهيكلي لدى يعتمد على النظريـــــة البيكو كلاسيكية في تخصيص و توزيع الموارد و بعد ذلك تطرقنا للانتقادات الموجهة للإصلاحات الاقتصادية و التي تقول أن منطق الصندوق النقد الدولي و البنك الدوليين هو منطق مالي و تقني لا يهمه الجانب الاجتماع و الجانب التنموي.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الثالث

النظام المصرفي الموريتاني

المقدمة الفصل الثالث:

نتيجة للتقلبات السياسية والاقتصادية الكبرى التي عرفتها البلاد مؤخرا، فان النظام المصرفي الموريتاني كغيره من القطاعات عرف حالة من عدم الاستقرار وعلى امتداد فترات معينة مما جعل من الصعوبة بمكان تحديد مكوناته ومشاكله أو السياسات التي ألقت بثقلها عليه.

فقد تشكل الجهاز المصرفي، في بدايته من مجموعة من البنوك التجارية والتي كانت في أغلبها إما فروع البنوك أجنبية أو تربطها علاقة تبعية بالخارج, حتى أنه قبل إنشاء العملة الوطنية الأوقية 1973فان البنك المركزي آنذاك كان عبارة عن فرع تابع للبنك المركزي لدول أفريقيا الغربية في إدارته ورأسماله.

وبعد مرتنة هذا الجهاز وتوجيه اهتماماته لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان النشاطات الموريتانية أثرت على استقرار هذا الجهاز عن طريق سلسلة من القوانين التي وصلت حد التغيير الجذري في بعض الأحيان و بالتالي منعه من أن يأخذ شكلا مستقلا سواء في الحجم أو النوعية و هو الذي ما زال في طور النشأة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول المرحلتين الأساسيتين التين جربهما النظام المصرفي الموريتاني وذلك من خلال مسيرة تطوره من انضمام موريتانيا إلى الاتحاد النقدي لدول غرب افر يقيا إلى حين انسحابها منه وإنشاء العملة الوطنية الأوقية (مبحث أول)

-ماهية النظام المصرفي بادئين هذا المبحث بمكونات هذا النظام مركزين من حيث الأولوية على البنك المركزي الموريتاني ثم على البنوك التجارية والمتخصصة، مسترسلين كذلك في هذا المبحث عن المشاكل التي تعرض لها النظام المصرفي الموريتاني وكذا الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظام المصرفي (مبحث ثاني).

وأخيرا سيتم تناول السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني، السياسة النقدية، السياسة الائتمانية وسياسة تحصيل الديون وذلك لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة (مبحث ثالث)

- فرنك إفريقيا الاستوائية والكاميرون، ويصدرها البنك المركزي لإفريقيا الاستوائية والكاميرون (B.C.E.A.E.C)
- فرنك المالاجاش، وتصدره مؤسسة ملجاش للإصدار (IEM).
- فرنك مدغشقر وجزر القمر، ويصدره بنك مدغشقر وجزر القمر.
- فرنك مؤسسة الإصدار لما وراء البحار، ويتم تداوله في جزر الريتون.
- الفرنك الذي يتم تداوله في جزر سانت بيروميكيليو ويصدر عن البنك المركزي للتعاون الاقتصادي.
- وتقوم هذه البنوك بالإضافة إلى إصدار العملات بالاحتفاظ بجميع الاحتياطات الخارجية للدول الأعضاء وذلك في صورة فرنكات فرنسية، و يتم تسوية كل المدفوعات والمسحوبات بالعملات الأجنبية لكل بنك مركزي في حساب خاص بالخزانة الفرنسية، وتعتبر هذه البنوك مسئولة أيضا عن الرقابة والإشراف على شؤون النقد والائتمان كل في المنطقة التابعة له، وتمارس أيضا بعض نشاطات البنوك التجارية، مثل منح الائتمان للقطاع الخاص واستقبال الودائع، وخصم الأوراق التجارية.

بالإضافة إلى هذه البنوك الستة في منطقة الفرنك الفرنسي، يعمل عدد كبير من البنوك الفرنسية، وبعض البنوك الوطنية المختصة بمجالات التنمية ومنح القروض طويلة الأجل. ولا تزال الأسواق النقدية والمالية في هذه الدول محدودة إن لم تكن معدومة وسنركز هنا على منطقة دول أفريقيا الغربية التي تضم موريتانيا.

(1): الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية:

بعد تزايد حصول المستعمرات الفرنسية على استقلالها، بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات والتنظيمات لتحدد من خلالها العلاقة الجديدة بينها وبين مستعمرات الأمس ومن بين هذه التنظيمات الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، الذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة أعضاء (البنك المركزي لغرب إفريقيا) وفرنسا، ومن أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الإتحاد، مؤتمر

باريس الذي عقد بتاريخ 1961/05/17 وبعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها, وصدرت عن هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات كان أهمها:[1]

- أن تكون العملة المتداولة في هذه الدول مدارة كاملة من طرق مؤسسة تربطها علاقة وثيقة بالخزينة الفرنسية في إطار حساب يفتح لدى الخزينة الفرنسية لهذا الإتحاد تحت اسم حساب العمليات.
- أن يكون تسيير القروض طبقا لاعتبار ظروف دول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا ودخل هذا الإتحاد حيز الوجود في 12/06/1962، وهو يعكس نمط التعاون الاقتصادي والمالي بين فرنسا وهذه الدول، الذي يسمح للأولى وبشكل غير مباشر بإدارة اقتصاد الثانية، وذلك على الرغم من إن هذه الاتفاقيات تنص على حرية التبادل بين هذه الدول وفرنسا، وهو ما يحول فرنسا المزيد من استنزاف موارد هذه الدول الفقيرة والتي في أمس الحاجة إليها وهي تتحمل أعباء عمليات التنمية فيها والمنطلقة من الصفر.

(2): البنوك التي عرفتها موريتانيا في فترة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا:

أ- **البنك المركزي لإفريقيا الغربية (B.C.A.O):** لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959 م، ولكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الإتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، حيث كان إنشاء البنك المركزي لهذا الإتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الإتحاد ويمثل هذا البنك بفرع في كل دولة عضو في الإتحاد، بينما يقع مقره الرئيسي في باريس بفرنسا.

وقد نصت المادة (63)[2]. من النظام الأساسي لهذا البنك، على أن يقوم بمراقبة الأوضاع النقدية والمصرفية عن طريق مراقبين يعينهم مجلس إدارة البنك المركزي كما أنه مسئول عن العلاقات النقدية مع الخارج ثم الرقابة على القروض الممنوحة لصالح الحكومات في الدول الأعضاء وبالرغم من تبعية المصرف لفرنسا بشكل مباشر من حيث الإدارة أو المقر أو رأسمال.

1- شرق لطفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:73

2 Traité de l'union monétaire ouest africaine, réglementation de la monie et de crédit 12/05/1962, p : 30

تقوم بوضع ومراقبة الجهاز المصرفي للدول الأعضاء وسياسته الائتمانية التي يجب أن توضع اعتمادا على واقع هذه الدول وحاجتها الماسة للتمويل.

ب- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC): لقد تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 61/030الصادر بتاريخ 1961/1/27، برأس مال قدره (150مليون) فرنك غرب إفريقي موزعة على النحو التالي[1]:

- 58% تملكها الدولة الموريتانية
- 34 % يملكها الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي
- 08 % يملكها البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية

ورغم إنشاء هذا البنك لخدمة التنمية الاقتصادية و تقديم القروض النصاعة و الزراعة، إلا أنه ركز على التجارة الخارجية متجاهلا بذلك تنمية القطاع الذي تعتمد عليه 80% من السكان الموريتانيين في حياتهم.

ج- البنك الدولي لإفريقيا الغربية: يعتبر فرع البنك الدولي لإفريقيا الغربية أول مؤسسة مصرفية تفتح أبوابها في موريتانيا وذلك سنة 1957، وقبل استقلال البلاد بثلاث سنوات، بلغ رأسماله عند الافتتاح (150 مليون) فرنك غرب إفريقي، تعود ملكيته للبنك الدولي لإفريقيا الغربية الموجود بفرنسا، وبعد إنشاء هذا البنك وحصول موريتانيا على الاستقلال ثم تعديل رأسماله وتغيير المساهمين فيه إلى:[2]

- 75% البنك الدولي لإفريقيا الغربية
- 20 %البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية
- 05%لدولة موريتانيا

ولم يكن هذا المصرف إلا نموذجا حقيقيا للبنوك الأجنبية النشطة في بلدان العالم الثالث آنذاك والتي كان دورها نهب ثروات تلك البلدان وتحويلها إلى الخارج، حيث قدرت الأموال المحولة نحو الخارج عن طريق هذا البنك سنة 1966 م بحوالي 1.4 مليار فرنك غرب إفريقيا بقي وذلك لصالح الممثلة الرئيسية لهذا البنك بفرنسا.

[1] - البنك المركزي الموريتاني, النظام التأسيسي للبنك الصادر بتاريخ 1973/10, ص:04

[2] - أمان ولد أحمد، تطور النظام المصرفي الموريتاني، (جامعة الجزائر) معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير 1997، ص: 49

د- الشركة الموريتانية للبنك (S.M.B) : أنشئت هذه المؤسسة المصرفية سنة 1967 م برأس مال قدره (50 مليون) فرنك غرب إفريقي، موزع على المساهمين التاليين:[1]

- 55% الشركة العامة لباريس
- 35 % مجموعة البنوك الأوروبية
- 10% الدولة الموريتانية
- وتتصف هذه الشركة بتقديم القروض قصيرة الأجل التي توجه نحو المجالات الاستهلاكية وتسهيل عمليات الاستيراد خاصة من فرنسا ونتيجة لسيطرة الأجانب على ملكيتها كانت نتائج نشاطها موجهة أساسا إلى الخارج.

كانت تلك هي أهم المؤسسات المصرفية التي شهدتها موريتانيا في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا والذي يمكن حصر النتائج التي حققتها في النقاط التالية:[2]

- وحدة العملة النقدية المتداولة في الدولة الأعضاء والتي تستمد قوتها من ضمان الخزينة الفرنسية لها.
- ثبات سعر صرف الفرنك الغرب إفريقي مقابل الفرنك الفرنسي وحرية تحويله بدون أية شروط أو إجراءات معقدة.
- قيام البنك المركزي لغرب إفريقيا بدور مؤسسة إصدار العملة المحلية، وفتح فروع له في كافة دول الأعضاء هذا مع ارتباطه لخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات الذي يلعب دورا كبيرا في إدارة الاحتياطات النقدية والأرصدة من الذهب والعملات الصعبة للدول الأعضاء.
- ومهما كانت الأهداف المقترحة لهذا الإتحاد وما يمكن أن يقدمه من خدمات لهذه الدول، إلا أن النتائج تعكس عدم فاعلية هذا التنظيم وقصوره عن تحقيق مستويات التنمية المتوقعة منه، فمهمة المصارف في فترته كانت في المقام الأول هي ضمان تحويل الأرباح والفوائد والأقساط إلى خارج البلاد، فلم تلعب هذه البنوك دور الوسيط لتجميع المدخرات، بل كانت احتكارا دخيلا على البلاد يمول ويسهل عملية

---

[1]- أمان ولد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 67

2- ستانلي فيشر، سلامة النظام المصرفي، التمويل و التنمية، المجلد 34 ،مارس 1997، ص: 10

الاستثمار الذي يتمشى مع مصالح الدولة المستعمرة وعادة ما يناقض مصالح الدولة الموريتانية للاختلاف في حاجيات التمويل بينها وبين فرنسا، ويمكننا ذكر بعض الجوانب لسلبية للمصارف الموريتانية في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا في النقاط التالية:[1]

- لم تهتم هذه البنوك بالوعي المصرفي لدى المواطنين، وذلك بتشجيعهم ودفعهم للتعاون مع المصارف وإغرائهم بمنحهم القروض لتمويل أنشطتهم الاقتصادية، أو حتى تمويل لمشاريع التنموية العامة ذات الحجم الكبير بل أكتفت بتمويل عمليات الاستيراد.
- عمدت هذه البنوك على حرمان صغار الملاك والفلاحين من التمويل المصرفي وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي القطاع الرئيسي في البلاد وذلك حرصا منها على بقاء الاقتصاد معتمدا على قطاع أولي استخراجي (الحديد)، وهو ما يعرف باقتصاد المستعمرات ذي المحصول الواحد.
- قد اتسمت السياسة الائتمانية لهذه البنوك بالعشوائية وعدم مراعاة الواقع اقتصادي لتلك الدول من حيث أولوية القطاعات في تقديم القروض، وحاجة البلاد من التمويل والاستثمار حيث كانت هذه المصارف تقدم القروض بسخاء للعملاء الأجانب والذين لا يستثمرونها في الحال ولا في الداخل، بل يتم تحويلها إلى الأسواق المالية لبلدهم من اجل الحصول على فوائد اكبر حيث كانت معدلات الخصم والفوائد المحلية تشجع على عمليات التهريب نتيجة انخفاضها مقارنة بمعدلات الفائدة في فرنسا وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

1 أمان ولد أحمدو، مرجع سبق ذكره، ص: 77

الجدول رقم "1": تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة والمدينة في كل من فرنسا ودول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا:

		1972	1973
معدل الخصم	البنك المركزي الفرنسي	5.75	7.5
	البنك المركزي لإتحاد غرب إفريقيا	3.5	5.5
معدل الفائدة الدائنة	فرنسا	4	4.75
	الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا	3.25	4.75
معدل الفائدة المدينة	فرنسا	9	9.8
	الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا	6	8.5

المصدر:

TIAM SAMBA, le développement économique et la souveriainte monétaire étude sur l'économie mauritanienne, thèse doctorat université iyou france1978,p:85

من الجدول السابق نلاحظ التفاوت بين معدلات الفائدة سواء الدائنة أو المدينة أو معدلات الخصم في كل من فرنسا والإتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومهما يكن من الإدعاء بتقدم الاقتصاد الفرنسي وأمكانية رفع معدلات الفائدة للحد من معدلات التضخم وخفض معدلاتها في الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي من اجل تشجيع الاستثمار ودفع عملية التنمية إلا أن اندماج اقتصاد هذه الدول في الاقتصاد الفرنسي وحرية التبادل بين البلدين وحرية الصرف وحركة الأموال، سمح بتدفق الأموال من الدول ذات معدلات الفائدة المنخفضة (دول الإتحاد) إلى دول معدلات الفائدة المرتفعة (فرنسا)، دون استثمارها في الدول ذات تكلفة الاستثمار المنخفضة.

يدير البنك المركزي في إفريقيا طاقم فرنسي بالإضافة إلى عدم تساوي أصوات الأعضاء في التمثيل الإداري في إدارة البنك حيث يعادل كل عضو فرنسي عضوين من الدول الأعضاء مما نجم عنه إصدار سياسات ائتمانية ونقدية تابعة من أهداف

الفرنسيين وليس الخبراء الوطنيين مما جعلها في كثير من الأحيان لا تتمشى مع الخطط التنموية في البلاد.[1]

هذا بالإضافة إلى ما قد تخلفه التبعية النقدية وارتباط العملة المحلية بسعر صرف ثابت مع العملة الفرنسية، مثل تحمل عبئ اختلال ميزان المدفوعات الفرنسي الذي يقع على منطقة الفرنك الفرنسي والدول التي تدور في فلكها فوجود أرصدة هذه الدول لدى الخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات المفتوح لبنك المركزي لغرب إفريقيا لديها، يمكنها أولا من استغلاله في حل أزماتها المالية، كما أن تراكم أرصدة الدول الأعضاء في هذا الحساب الفائض من ميزانها التجاري نتيجة (تصدير المواد الأولية) يمثل استغلال فرنسا لهذه المواد المصدرة إليها دون أن تقوم بتحويل مقابل لها.

ونتيجة لتدني معدلات التبادل بين الدول الأعضاء وارتفاعها بينها وبين فرنسا حيث تمثل التجارة البينية للدول الأعضاء من إجمالي تجارتها الخارجية اما التعامل بين كل واحدة من هذه الدول وفرنسا فكان يمثل اكثر من تعاملها الخارجي، وبالتالي نادرا ما كانت الدولة تحتفظ بأرصدة من الفرنك الغرب إفريقي، لأنها في النهاية ستقوم بتحويله إلى الفرنك الفرنسي، ومن ثم كان عليها أن تحتفظ بأرصدتها من الفرنك الفرنسي، لأنها العملة التي تحتاجها في اغلب تعاملاتها سواء في الداخل أو الخارج وبالتالي التعرض بشكل مباشر لأي آثار داخل فرنسا أو انعكاسات تطورات الاقتصاد العالمي على الفرنك الفرنسي.

ارتباط النظام المصرفي الموريتاني في فترة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا بالنظام المصرفي الفرنسي.

1– محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سبق ذكره، ص : 108

يتجلى في المخطط السابق مدى الاندماج والارتباط القوى بين النظام المصرفي الموريتاني والنظام المصرفي الفرنسي و ذلك من خلال:[1]

- ارتباط البنك المركزي لإفريقيا الغربية بالخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات المفتوح لديها والذي يحتوي على أرصدة الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا من العملات الصعبة ومن أرصدتها من الذهب، هذا بالإضافة إلى ما تحصل عليه في أموال مقابل صادراتها من المواد الأولية إلى فرنسا، ويمثل هذا الحساب عملية اخذ وعطاء كما هو المبين في الشكل، إلا أن الوارد في الحساب أكثر من الصادر منه وبالتالي فإن الأخذ أكبر من العطاء ارتباط الخزينة الموريتانية بالبنك المركزي لغرب إفريقيا وذلك باعتباره البنك المركزي الموريتاني الذي ينوب عن الحكومة في عملياتها الخارجية، كما يلعب دور الوساطة بين الخزينة الفرنسية والخزينة الموريتانية عن طريق التحويلات التي يقوم بها فرعه في موريتانيا ن ولا توجد علاقة للخزينة الموريتانية بالبنوك التجارية الموجودة بالبلاد، وإن وجدت فهي علاقة غير منسقة ولا تستهدف ما يجري في واقع الاقتصاد الموريتاني.

- ارتباط البنوك التجارية الموريتانية بالبنوك التجارية الفرنسية وذلك ما توضحه حصة البنوك التجارية الفرنسية في رؤوس أموال البنوك التجارية الموريتانية في هذه الفترة، وينجم عن هذه الأسهم المرتفعة تحويل لأرباحها إلى فرنسا وتوسيع سيطرة فرنسا على هذه المؤسسات مما قد يترتب عليه عدم توجيه السياسة الائتمانية لهذه البنوك بشكل يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد.

- هذه العلاقة السلبية التي تربط موريتانيا بالإتحاد النقدي لغرب إفريقيا من جهة بفرنسا من جهة أخرى عن طريق البنك المركزي لغرب إفريقيا، الذي يكبل النشاط النقدي والمالي في هذه الدول عن طريق علاقته بالخزينة الفرنسية والعملة التي يصدرها التي يتم تداولها في المنطقة كل ذلك جعل الدولة الموريتانية تفكر في فك هذا القيد وغلق فتحات تسريب مواردها المحدودة إلى الخارج في نفس الوقت الذي تفتقر الدولة إلى كثير من مقومات التنمية والحاجة الماسة إلى الأموال، وبالتالي أصبح من اللازم رفع العقبات عن قيام نظام مصرفي وطني يدير عمليات

[1]- Tiam samba, opcite, p:109

الائتمان المحلي بشكل يتجاوب مع حاجات التنمية وخلق عملة وطنية تحافظ على وجود الأموال الوطنية في الداخل ويسهل التحكم فيها محليا.

مرحلة ما بعد الإتحاد النقدي لغرب أفريقيا، مرحلة استقلال الجهاز المصرفي (من 1973الى يومنا هذا:

لقد شهدت سنة 1973 أحداث فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني، وذلك من خلال إعادة النظر شبه الشامل في الاتفاقيات المبرحة بين موريتانيا والإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

وقد رأت موريتانيا أنه من أجل إكمال الاستقلال الثقافي والسياسي يجب أن يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي، كما كانت هذه التحركات وليدة ضغوط مطالب الشرائح الاجتماعية والثقافية الموريتانية، حيث نظمت حركات للمطالبة بتحرير المجال الاقتصادي من الاستعمار، مثل تأميم شركة استخراج الحديد آنذاك (ميفرما) وإعلان إنشاء الأوقية الموريتانية وإنشاء البنك المركزي وهو ما تم إنجازه سنة 1973, بعد إعلان موريتانيا انسحابها من الاتحاد النقدي لدول غرب غر ب إفريقيا.

* إنشاء البنك المركزي الموريتاني:

لن نطيل في تفاصيل عملية إنشاء البنك الموريتاني وذلك لأننا سنتناول ذلك بتفصيل في المبحث القادم, (وقد صدر قانون رقم 73/136بتاريخ 1973/05/20)[1]1الذي ينص على إنشاء بنك مركزي موريتاني باعتباره مؤسسة عامة تضطلع بإصدار العملة الوطنية والرقابة على باقي وحدات الجهاز المصرفي والمالي والائتمان المصرفي, والإشراف على العمليات المالية والاقتصادية الخارجية للدولة ورقابة الصرف, وقد تم تحديد رأس مال البنك المركزي الموريتاني عند إنشائه ب 200مليون أوقية مدفوعة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية, وقد بدأ البنك المركزي الموريتاني نشاطه الفعلي بعد شهر من صدور الإعلان عن إنشائه وذلك في مقر فرع البنك المركزي لاتحاد غرب إفريقيا سابقا

[1]- جريدة الصيرفي, مرجع سبق ذكره, العدد 19-1994/1، ص 4

* إنشاء العملة الوطنية:

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 05/20 رقم 73/136على إصدار عملة وطنية والتي يستهدف منها حماية وتكوين رأس المال الوطني, وتدعى هذه العملة بالأوقية[1] الموريتانية وقد نشأت هذه العملة مرتبطة بسلسلة من العملات الأجنبية وهي (الفرك الفرنسي، الليرة الإيطالية، المارك الألماني والبسيطة الأسبانية, الفرنك البلجيكي, الدولار الأمريكي)للعملة الوطنية الوليدة

ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من (لحديد, الجلود, السمك...) وقد ظلت هذه العملة مرتبطة بهذه العملات حتى سنة 1987، وبعد أن بدأت موريتانيا عمليات الإصلاح الاقتصادي، وما يشمله ذلك من حرية التصرف, إمكانية تحويل العملة بحرية تامة، وقبل ذلك كان البنك المركزي الموريتاني ينفذ الرقابة المباشرة على الصرف الأجنبي و يمنع تداولها في الداخل إلا بإذن مسبق، وقد كان سعر صرف هذه العملة يوم افتتح البنك المركزي الموريتاني أبوابه 1973/01/29(أوقية واحدة تساوي خمسة فرنكات افريقية 1um=5cfaوواحد دولار أمريكي يساوي 48أوقية) (1s=48um)[2] وقد استعدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى، عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، والحاجة إلى العملات الصعبة، إلا أن هذه العملة بدأت تتدهور بعد أن طبقت عمليات الإصلاح الاقتصادي لتأخذ قيمتها الحقيقية حسب قدرة الاقتصاد الموريتاني، وجريت عليها عملية تخفيض، لسد الأسواق السوداء التي انتشرت في البلاد وأصبحت مصدرا للثراء، وتشجيع أصحاب العملات الصعبة في الخارج بتحويلها إلى البلاد دون اللجوء إلى صرفها في الخارج.

وقد بدأت الأوقية الموريتانية في التداول 09يوليو 1973, وبدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل الفرنك الفرنسي والفرنك الغرب إفريقي وللسيطرة على أنجاح النظام النقدي الجديد تبنى البنك المركزي الموريتاني

1- الأوقية هي العملة الموريتانية

2 INTERNATINAL FINACIER .statistiques year book 1996 p : 534

رقابة شديدة على الصرف ابتدءا 1973/12 وكما أسلفنا استهدف البنك المركزي الموريتاني من الرقابة على الصرف المحافظة على رؤوس الموال الوطنية وعدم إعطاء الفرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج.

وتلي هذه الإجراءات, إجراء آخر تخضع حركة الاستثمارات الأجنبية لسلطة البنك المركزي الموريتاني وحيث حدد القانون رقم 84/022 الصادر بتاريخ 1984/01/24)[1]، إخضاع عمليات الاستثمار الأجنبي في موريتانيا إلى الإذن المسبق من البنك المركزي الموريتاني ومع تزايد نفوذ البنك المركزي بدأ احتكار البنوك الفرنسية للسوق الوطنية يتراجع و الذي سيطر في فترة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

والجدير بالذكر أن عملية تحويل الجهاز المصرفي الموريتاني التي كانت محدودة إلى الملكية الوطنية بدأت بتحويل البنك المركزي لغرب إفريقيا في نواكشوط إلى بنك مستقل يمثل البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي كانت موريتانيا تساهم في مصارفه أما باقي الوحدات الأخرى فقد ظلت بتركيبة ملكيتها بين القطاع العام الموريتاني والقطاع العام الإفريقي أو الفرنسي أو العربي كحالة البنك العربي الإفريقي أو البنك الليبي إلا أنها أصبحت خاضعة لإشراف البنك المركزي الموريتاني الجديد.

وبعد ذلك بدأت موريتانيا تحاول زيادة نسبة مشاركتها في رؤوس الأموال للبنوك العاملة في السوق الموريتانية و تزداد في ذلك سلطتها عليها ولم يشترط البنك المركزي الموريتاني نسبة محددة يساهم في رؤوس أموال البنك أو الفرع الذي يريد العمل في موريتانيا وذلك لعدم تشجيع السوق المحلية للصناعات المصرفية و بالتالي الامتناع عن وضع شروط قد تمثل عقبات أمام المصارف وقيامها والتي يهدف منها في تلك الفترة دعم التنمية الناشئة, و المحتاجة إلى رؤوس الأموال وجاء أغلب هذه المصارف كدعم.

[1] – جريدة الصرفي مرجع سبق ذكره, العدد 10, 1992/8ص 4

لها مثل البنك العربي ألليبي الموريتاني و البنك العربي الإفريقي أو البنوك التي إنشائها موريتانيا بعد إنشاء البنك المركزي الموريتاني وهي كلها وحدات مملوكة للقطاع العام الموريتاني أو المختلطة مع القطاع العام الخارجي، حيث ساهم البنك المركزي الموريتاني في رؤوس أموال البنوك الموريتانية بالإضافة إلى مساهمة الحكومة الموريتانية في رؤوس أموالها مما خولها إدارة اغلب تلك المصارف ألا أن تدني المستوى الفني للكوادر الوطنية وغياب الوعي المصرفي وتدني مستويات الادخار لدى المواطنين والأزمات الاقتصادية والسياسية وحداثة الجهاز المصرفي, كلها عقبات توالت لترك إثرها واضحا بنيان الجهاز المصرفي الموريتاني ومدى فعاليته, وقدرته على التأثير في توجيه الائتمان المصرفي مع أهداف المخططات التنموية بالبلاد, فلم يسمح بنيان هذا الجهاز لخلق سوق نقدي و مالي نشط في البلاد وذلك نتيجة لتركيبته المكونة من بنوك تجارية محدودة من حيث الفروع ومناطق تواجدها, وليس هدفها الأول تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة والمتشققة ومنحها في شكل قروض كبيرة ولكن استهداف الربح في ظل المطلب الأول والمحرك الرئيسي لنشاط المصارف في فترة الاتحاد النقدي وبعدها غلبت على البنوك الموريتانية الفوضوية في تقديم القروض.

وقد راحت بعض المؤسسات المصرفية المتخصصة ضحية سياسات ائتمانية عشوائية ولم ينقذها من الإفلاس العلاجات المتوالية التي قامت بها الدولة مثل مليات الإدماج وزيادة رؤوس أموالها, إلا أن خطر الديون المجمدة كان ينسف بالبنوك الموريتانية الواحد تلو الآخر., وقد وصلت هذه الديون في 1992إلى أكثر من 55% من إجمالي القروض المصرفية وذلك في ظل ندرة السيولة وسوء إجراءات التحصيل وارتفاع الضرائب.

المبحث الثاني :ماهية النظام المصرفي الموريتاني

سنتطرق في هذا المبحث إلى المكونات للنظام المصرفي لما لها من أهمية وخاصة البنك المركزي والمكونات الأخرى, وبعد ذلك نتعرض لمشاكل هذا النظام مبرزين بعد ذلك الحلول المقترحة لتطوير نشاط وعمل النظام المصرفي الموريتاني.

المطلب الأول :مكونات النظام المصرفي الموريتاني

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل عناصر و مكونات النظام المصرفي الموريتاني بشئ من التفصيل.

أولا : البنك المركزي الموريتاني

غالبا ما يشار إلى استقلالية المركزي عن الجهاز المصرفي، وبأنه ليس وحدة من وحدات ذلك الجهاز، ويعتمد هذا الكلام على ما يتميز به البنك المركزي من سلطات اقتصادية وإدارية لا تتوفر لدى باقي الوحدات في النظام المصرفي، مثل إصدار النقود وإشرافه على البنوك الأخرى ومراقبة السياسة الائتمانية, ونيابة عن الحكومة في تعاملها الاقتصادي مع الخارج.

وقد نشا البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وذلك بموجب القانون رقم 73/136 الصادر بتاريخ 1973/05/20 وقد حدد في مادته الأولى[1] (1)طبيعة هذا البنك, حيث نصت بأنه (مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي, وذالك مقابل سندات حكومية، كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية), ويوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب إفريقيا بنوا كشط وله ثلاثة فروع أخرى (فرع النواديبو–فرع روصو–فرع النعمة), وله مكتب في مدينة سيلبابى وقد روعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي وذلك لتسهيل الرقابة على حركة الصرف الأجنبي الداخل منه أو الخارجة,

ويسمح هذا الفرع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين, دون أن يسمح لتلك الفروع بتصريف العملة المحلية وتحيلها للراغبين في السفر إلى عملات صعبة,و هو اختصاص الفرع الرئيسي ففي انو اكشط, وذلك للحد من خروج العملات الصعبة وقد حدد النظام الأساسي الموريتاني مهمة البنك المركزي في[2] (التدخل في مجال القروض والنقود والمبادلات من اجل توفير المناخ الملائم للنمو

1- البنك المركزي الموريتاني، النظام التأسيسي للبنك, 1973 ص4

2 نفسه، نفس الصفحة

الاقتصادي بشكل منسق مع الجهات المختصة في الدولة، والمحافظة على استقرار العملة الوطنية) ونلاحظ انه على الرغم من المهام المذكورة عدم ذكر أو تحديد الوظائف التقليدية للبنك المركزي بشكل أكثر تفصيل.

إلا أن البنك المركزي الموريتاني بالإضافة إلى قيامه بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرارها, وبالإضافة إلى دوره كبنك للحكومة، يوجد لديه حسابا جاريا للخزينة العامة الموريتانية يسجل فيه كل أرادات الخزينة، ويسحب منه كل الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة, والحصول على الأموال الضرورية للقيام بتمويل العمليات والمشاريع التي تتولاها الدولة.

كما يقوم البنك المركزي بمنح قروض للدولة كلما طلبت الخزينة العامة ذلك, و قد كان البنك المركزي الموريتاني يقدم تسهيلات خاصة لسلفيات الخزينة العامة حيث يلغي أسعار الفائدة على اغلبها, ومع بداية 1993 قام البنك المركزي الموريتاني بتطبيق سعر الفائدة مساويا لسعر الخصم على سلفيات الحكومة.

كما يعتبر البنك المركزي الموريتاني بنك من البنوك التجارية المتواجدة على الأراضي الموريتانية حيث يقوم بفتح حسابات لديه ويقدم لها تسهيلات ائتمانية ويراقب النشاط المصرفي ويشرف على الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية, التي لا تزال درجة تأثيرها محدودة على السوق النقدية مما جعل البنك المركزي في استخدام بعض الأدوات مثل سياسة السوق المفتوحة التي تم الإعلان عنها أواخر سنة 1994م, وذلك بعد فترة طويلة من استخدام أدوات الرقابة المباشرة التي تم التخلي عنها تدريجيا في ظل ظروف التحرير الاقتصادي, وخصخصة النظام المصرفي وحرية عقد الائتمان بشروط كل مصرف على حدى وحرية الصرف الأجنبي وافتتاح الصرافات الخاصة ويشكل الجهاز الإداري للبنك الموريتاني من أربعة عناصر:

-المحافظ-المحافظ المساعد -مجلس عام -مراقب, بينما يتكون هيكله الإداري من سبعة إدارات تتوزع إلى مجموعة من المصالح وهي إدارة المصالح الإدارية -إدارة المحاسبة إدارة القروض والبنوك-إدارة الدراسات الاقتصادية إدارة التفتيش -إدارة

المدفوعات إدارة البنوك الخارجية وقد رأيت أن أتعرض لميزانية البنك المركـــزي الموريتاني كي تتضح أكثر وضائفها ودورها في الاقتصاد الموريتـــاني وهـــو مـــا يوضحه الجدول التالي: الجدول رقم 3 يوضح الميزانيـــة المختـــصرة للبنـــك المركـــزي الموريتاني خلال الفترة (1999-2004) =مليون أوقية

السنوات ←	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مجموع الاصول	29008	27622	313651	42867	49230	52095
موجودات خارجية	4137	3867	5309	7598	6218	5486
موجودات من العملة العبة	6835	3576	4868	7045	5557	4821
ديون على الدولة	10780	11475	12991	14057	18979	1794
ديون على البنوك الدولية	3269	3682	2858	5980	2353	2571
ابواب اخرى من الاصول	7573	8328	10207	15232	21680	26089
مجموع الخصوم	29008	27622	31365	42867	49230	52095
القاعدة النقدية	9357	8961	12102	14706	22810	21966
منها اصدار نقدي	6040	6139	7335	7898	9097	8598
التزامات خارجية	17290	16712	15989	28656	27476	28351
دون الدولة	1647	1768	2761	4580	7573	8024
حساب راس المال	4475	4149	4177	4496	4946	4888
ابواب اخرى من الخصوم	3760	3968	3684	9581	1258	11124

المصدر: البنك المركزي الموريتاني , نشرة احصائية ,ربع السنوية , 2004 ,ص: 09

ثانيا : البنوك التجارية في موريتانيا :

بحكم القانون المنظم للمصارف التجارية الموجودة في موريتانيا ، الصادر بتاريخ 1984 م تحت رقم 84/021[1] ، تلتزم البنوك العامة في موريتانيا ، محلية كانت أو أجنبية ، أن تكون على شكل شركات مساهمة أو شركات عامة أو مشتركة كما ألغى هذا القانون نظام فروع المصارف المرتبطة بمراكزها الرئيسية الموجودة في الخارج ، كما أوجب أن يكون الحد الأدنى لرأسمال البنك التجاري 50 مليون أوقية[2].

1- البنك الموريتاني للتجارة الدولية: (BMCI)

2- يمثل هذا البنك تطور للبنك الموريتاني العربي الإفريقي الذي تم اتساؤه سنة 1974 في إطارإستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الإتجاه العربي الإفريقي في مجال الإستثمارات، وقد كان رأسمال البنك الموريتاني العربي الإفريقي (مليار أوقية) مقسم ما بين البنك العربي الإفريقي بالقاهرة 50 % والبنك المركزي الموريتاني.

وكان مقره الرئيسي بمدينة أنواكشوط وله ثلاثة فروع داخلية فرع أنواديبو وفرع لنعمة- وفرع العيون). إلا أن هذا المصرف لم يستطع البنات أمام ازمة النظام المصرفي الموريتاني، نتيجة التلاعب وسوء التسيير وضيق السوق، مما جعل البنك العربي الإفريقي يتشعب منه وقام البنك المركزي الموريتاني بمشاركة القطاع الخاص الموريتاني في اعادة هيكلة هذا المصرف وإفتتاحه باسم جديد وذلك سنة 1986 م حيث ثم الإعلان عن انشاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية في مقر البنك الموريتاني العربي الإفريقي، وهو شركة مستقلة ذات رأسمال قدره نصف مليار أو فيه مقسم على النحو التالي[3]:

- 90 % القطاع الخاص الموريتاني
- 10% البنك المركزي الموريتاني

[1] البنوك التجارية ، القانون التأسيسي للبنوك التجارية ، المجلد 21 ، سنة 1984 ، ص : 4

[2] عبد المنعم السيد التطور التاريخي للأنظمة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 360

[3] البنك الموريتاني للتجارة الدولية، التقرير السنوي، 1990، ص: 11

وفي بداية 1991 ثم رفع راسمال هذا المصرف إلى 750 مليون أو فيه مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني واكتمل راسمال البنك المسموح به سنة 1994 حيث وصل إلى مليار أو فيه وأعدت خطة مضاعفة رأسماله في الفترة 1994/1996.

و قد تلقى هذا المصرف كغيره عقبات ، فقد ارتفع حجم ديونه المعدومة من 37.8 مليون أو فيه سنة 1991 إلى حوالي 940 مليون أو فيه سنة 1992، وقد وصلت إلى اكثر من مليار أو فيه سنة 1994[1]وهي سنة خطيرة خاصة أنها تزيد على أصل رأسمال.

البنك الوطني الموريتاني: (BNM)

لقد أنشئ هذا المصرف بعد ادماج الحكومة لأقدم مؤسسين مصرفيين في البلاد، وهما الشركة الموريتانية للبنك، والبنك الدولي لموريتانيا وذلك سنة 1988، وحافظت الدولة على 46 % من رأسماله بينما ظل الباقي للمساهمين الأصليين في المصرفين المذكورين .

وجاءت عملية الدمج هذه في ظل الإجراءات التي أستهدفتها الحكومة من اجل إصلاح الجهاز المصرفي، ورغم ذلك لم يكن البنك الوطني الموريتاني أحسن من سابقية، بل وردت مشاكل مضاعفة أثرت على استمراريته، كما تعرض إلى ازمات ناجمة عن سوء التسيير وانخفاض السيولة وارتفاع حجم الديون المجمدة، وفي كل مرة يوشك على الإفلاس تقوم الحكومة بدعمه ماليا لتغطية النقص الحاصل في السيولة، حيث قامت سنة 1989 بمساعدته ب 50.32 مليون أو فيه كزيادة في راسماله هذا المصرف من الهزات فقد وصلت خسائره سنة 1990 حوالي 68 مليون أو قيه[2]، بذلك مشكلة السيولة والديون المجمدة لديه، ونتيجة لعملية تقليص المصارف السابقة، حيث باتت لا تتعدى أصابع اليد، جعلت احتمال إغلاق واحدة منها أو ادماجه تعرض السوق النقدية لعملية احتكار من طرف مصرف واحد أو اثنين، في نفس الوقت الذي تدعو فيه الدولة إلى المنافسة وحرية النشاط المصرفي في ظل الجدية الإقتصادية بصفة عامة.

---

[1] نفسه، نفس الصفحة

[2] آدب و لد مهاب ، أزمة النظام المصرفي الموريتاني ، بحث نيل شهادة المتريز في الاقتصاد ، جامعة أنوا كشوط 94/93 ، ص : 50

بهذه الوضعية لم يبقى أمام الدولة الموريتانية إلا أن تعلن عن خوصصه، وهو الحل السحري الذي تنفذ به الدولة الموريتانية كل مؤسساتها المنهارة، وهذا ما يفسر لنا أن مشاكل هذه المؤسسات لا تأتي من ضيق السوق السوق أو مشكلة السيولة ولكنها تختلف من تبعية الوحدة للقطاع العمومي دون القطاع الخاص، وهذا ما يعني أن المشكلة تكمن في التلاعب وسوء الإدارة في القطاع العام والتعود على الإثراء الشخصي للعمال من هذا القطاع وهو مايجعل إنتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في هذه الظروف كفيل بتغيير حالة المصرف، حيث لا يتقاضى رجال الأعمال عن التلاعب في أموالهم.

وفي اغسطس 1991 توالي القطاع الخاص الموريتاني و القطاع الخاص الأجنبي أمتلاك البنك الوطني الموريتاني وفي نهاية 1992 أكتمل راسمال هذا المصرف ووصل إلى 1.5 مليار أو فيه مملوكة للقطاع الخاص الموريتاني.

وقد حافظ هذا المصرف على افتتاح فروع المؤسستين المدمجتين فيه، ويوجد مقره الرئيسي بالعاصمة أنواكشوط، وله فروع في كل من أنواديبو – ورصو– وبوغني وأزويرات.

3- بنك تنقيط:

هذا المصرف هو نفسه البنك العربي الليبي الموريتاني، بعد أن ثم تعديل إسمه من طرف مجلس جمعية هذا المصرف المنعقدة على 1992، وقد انشئ هذا المصرف بموجب القانون رقم/1972 الصادر بتاريخ 1972/11/27)[1]، وبزوال أعماله تحت وصاية السلطة النقدية الموريتانية ،و يعتبر هذا المصرف باكورة الجهاز المصرفي الموريتاني ، حيث تلازم إنشاؤه مع بداية استغلال السلطة النقدية والإئتمانية الموريتانية ،و كان راسماله عن تاسيس حوالي 520 مليون أو فيه مدفوعة بالكامل وذلك بمساهمة كل من: [2]

- المصرف العربي الليبي الخارجي 51 %
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية 49 %

[1]– الجريدة الرسمية الموريتانية، القانون رقم 1972/12، صادر بتاريخ 1972، العدد 12، ص:4

[2]– بنك الشنقيط التقرير السنوي ، 1995 ، ص : 14

و هو أول مبادرة للتعاون المصرفي بين القطاع الخاص الموريتاني و نظيره الأوروبي ولا يزال نشاطه محدود أو لا يوجد له فرع خارج فرعه الرئيسي في العاصمة أنواكشوط.

5- بنك البركة الموريتاني الإسلامي :

أنشئ هذا المصرف في 1985/9/21 على شكل شركة مساهمة تابعة للقانون الموريتاني و بلغ رأسماله عند التأسيس 500 مليون أو فيه مقسمة كالتالي[1].

- 50% شركة البركة للإستثمار والتنمية بجدة
- 40 % القطاع الخاص الموريتاني
- 10 % البنك المركزي الموريتاني

و رغم ان البنك سجل بأنه تجاريا إلا أنه لغياب التخصص في البنوك الموريتانية أصبحت البنوك التجارية تتعامل في كل الأنشطة المصرفية حسب ما تراه في كل ملف على حدة معتبرة أن مفهوم البنك التجاري يشمل كل الأنشطة و جاء هذا المصرف في اطار نشاط البنوك الإسلامية .

. لتكيف التعامل المصرفي مع معتقدات الشعوب الإسلامية و بالإضافة إلى انخفاض الوعي المصرفي لدى الشعب الموريتاني ينظر إلى لاتعامل مع البنوك بالحرمة و الربا مما يعني الإبتعاد عنه سواء في الإيداع أو الإقتراض و قد نص النظام الأساسي لبنك البركة الموريتاني الإسلامي بأن نشاطه يكون وفقا للأغارض التالية[2] :

-التعامل في كافة أوجه نشاط بنوك الإستثمار والأعمال بإعتباره بنكا شاملا بما في ذلك جميع الأعمال المصرفية و تمويل التجارة الخارجية والداخلية وعمليات الصرف (بيع وشراء العملات الأجنبية بالسعر الحاضر).

-اجتذاب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع ذات الجدوائية الاقتصادية والعائد الاجتماعي.

---

[1] بنك البركة الموريتاني الإسلامي، التقرير السنوي 1988، ص: 8

[2] آداب ولد مهاب، أزمة النظام المصرفي الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص:76

- العمل على إيجاد سوق لرأس المال المتمثل في شكل سندات مشاركة في الأرباح بصورة مشروعة محدودة أو عامة، وتنظم تداولها للبيع والشراء على أساس نظام السوق المفتوحة حسب الأسعار المعلنة.
- إيجاد مراكز لعرض المنتجات لتسهيل تلاقي العرض والطلب وتوفير لتمويل لازم لكل من البائعين والمنتجين.
- القيام بأعمال الاستثمار المنظم الفائض السيولة لدى المؤسسات المالية وتقديم خدمات لدعم وتغطية المدفوعات الخارجية و غير ذلك من الخدمات المختلفة.
- وقد حدد البنك آلية استخدامه لتمويله واستثماره عن طريق (المرابحة، والمشاركة، والتأجير، والمضاربة، هذا بالإضافة إلى كافة الأعمال المصرفية الأخرى، مثل قبول الودائع وفتح الحسابات المختلفة، وإصدار الكفالات، وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائض والسندات وكافة الخدمات المصرفية لصالح العملاء.
- و يقع المقر الرئيسي للمصرف في نواكشوط، وله فرع في أنواديبو، وعلى الرغم من إمكانية إقناع المواطنين الموريتانيين بهذه الأدوات إلا أن تدني مستويات الادخار والتعود على الاقتراض من المصارف دون أي ضمان حقيقي والتلاعب في عمليات التسديد، قد أدت إلى تزايد الديون المجمدة لدى هذا المصرف بالإضافة إلى ضيق السوق المحلي أمام الأنشطة التي قد تكسب منها أرباح يمكن تقسيمها بين أكثر من شريك، بالإضافة إلى تكاليف خدمات البنك، وقد قامت مجموعة البركة الإسلامية بالسعودية المساهم الأول في المصرف بزيادة رأسماله سنة 1995 إلى أن وصل إلى 3.7 مليار أوقية، ليصبح بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث راس المال، وبهذه الزيادة تغيرت نسبة المساهمين في البنك على التحول التالي:[1]

- 85 % مجموعة البنوك الإسلامية بجدة
- 15 % القطاع الخاص الموريتاني

و يمكن أن تلخص هيكل البنوك التجارية الموريتانية و طبيعتها و مميزات كل بنك في الجدول التالي:

[1]– بنك البركة الإسلامي، التقرير السنوي،1995 ، ـــ ص:4

ثالثا: البنوك المتخصصة في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا في أشهد الحاجة لتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي في سبيل الوصول إلى حل مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي الحقيقية في البلاد، مثل ضعف تكوين الرأسمالي، والتعرض لآثار تقلبات الطلب الخارجي على سلع التصدير الرئيسية (الحديد ومنتجات الصيد) مما قد تكون له انعكاسات و إضطرابات في الأحوال الاقتصادية، تتروح بين الرواج التضخمي والانكماش الشديد، والحل المناسب هو إنشاء جدار من البنوك المتخصصة لتدعيم الطاقة الرأسمالية القومية في البلاد وذلك عن طريق توسيع قاعدة الاقتصاد الزراعي وتنشيط القطاع الصناعي.

وفي حالة عجز السوق النقدية و المالية وسوق الإنتاج عن توفير هذه المؤسسات الحيوية لعملية التنمية فإن الدولة تصبح هي وحدها القادرة على خلقها ودعمها وتكييف البنيان الاقتصادي والاجتماعي تكييفا مناسبا لنجاحها، فالدولة هي التي تملك حق قرض الضرائب وزيادة الادخار النقدي ومن هذه الموارد أو من موارد أخرى تستطيع تحمل مخاطر الائتمان لممنوح للقطاعات الزراعية والصناعية مغلبة بذلك اعتبار المنفعة العامة على عامل الربح الذي يوجه عملية الإقراض في البنوك التجارية.

و يمكن القول أن الكلام عن البنوك المتخصصة في موريتانيا ستركز على ثلاث بنوك وهي:[1]

1-اتحاد بنوك التنمية:

أنشأت موريتانيا البنك الموريتاني للتنمية سنة 1960، أي بداية الاستقلال بحيث لم يكن هناك بنك مركزي ولا مؤسسات إدارية متخصصة أو مشروعات تنموية أو حتى دراسات واضحة، هذا بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتنمية التابع لوزارة التنمية، و قد اكتفى هذا المصرف بتقديم القروض قصيرة الأجل إلى بعض الشخصيات الكبيرة في البلاد دون تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الزراعي والصناعي ورغم الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا الصندوق من خلال

[1]- جريدة الصرفي لجمعية المهنية للبنوك الموريتانية ، العدد ، 9، الصدر بتاريخ 1989/12 ، ص : 3

المعونات المالية والإعفاءات الضريبية والقوانين الملائمة إلا أن سياسته الائتمانية لم تكن بالدرجة من الدقة والحذر بل اتخذت مسلكا من العشوائية في الإقراض بضمانات وهمية أو منخفضة القيمة مثل عقار في شكل واحة نخيل لا توجد به في الواقع شجرة نخيل واحدة، ولا دليل قانوني لمعرفة حدود واحة النخيل و يكفي إثبات ملكية للأرض التي قد لا تمثل قيمتها 10 % من تكلفة القرض. وفي سنة 1987 قامت الدولة الموريتانية بإدماج هذين المصرفين في مصرف واحد يدعى إتحاد بنوك التنمية، وذلك في عملية الإعادة لنشاط هذين المصرفين بعد فترة من المصاعب والإخفاقات إلا أن هذه المؤسسة، بدورها لم تفهم بعد آخر إعادة هيكلة للجهاز المصرفي في سنة 1993، وقد تحول إتحاد بنوك التنمية في بدايته إلى مصدر كبير للقروض الزراعية والصيد البحري، حيث وصلت ديونه المجمدة وحدها في هذين القطاعين إلى مليون أوقية بالنسبة للزراعة سنة 1992 و في نفس السنة وصلت إلى 1692 مليون أوقية[1] بالنسبة للصيد وذلك سنة 1992 م.

ونتيجة ارتفاع أعباء نشاط هذا المصرف دون مقابل بذكر في تحصيل الديون أو تطور في القطاعات المدينة، قامت الدولة بالإعلان عن تصفيته تاركا أعباء تصل إلى 20 مليار أوقية.

وتكمن خطورة تصفية هذا المصرف في كونه آخر التجارب في مجال إنشاء مؤسسات التمويل طويل الأجل في البلاد، مما يترك نوعا من عدم الوضوح في مستقبل تمويل قطاعات التنمية عن طريق مؤسسات التمويل المحلي و تركها عرضة لرحمة الديون الثقيلة.

ومن أهم أسباب فشل هذه التجربة هو تورط هذا البنك في تمويل المشروعات التي لا ترتبط بالتنمية الحقيقية حيث لم يكن البنك يدرس المشروعات قبل تمويلها، وقد كانت عملياته مشوبة بالغموض حيث جعلت بعض المشروعات تحصل على اكثر من احتياجاتها المالية بينما حصلت أخرى على اقل من احتياجاتها وقد كانت قروضه قصيرة الأجل تتحول بسهولة إلى قروض طويلة الأجل، بل كانت بعض هذه

[1] ALI SISSI Ko, OPCIT,p:45 –

القروض بغير ضمانات صلبة و ثابتة، ويكفي للمستفيد منها معرفة شخصية لأعضاء مجلس إدارة البنك.

كما كانت سياسة تحصيل ديون ضعيفة، حيث وصل معدل التحصيل إلى 2% من إجمالي الديون في بعض السنوات[1] وقد حاولت الحكومة إنقاذ هذا المصرف أكثر من مرة عن طريق مده بأموال جديدة ، فخلال سنتي 1989 و 1990 تمت زيادة رأسماله بـ 412.4 مليون أوقية و630 مليون أوقية على التوالي[2] إلا أن حجم التلاعب في الأموال كان أقوى من كل الإسعافات مما جعل هذا المصرف يغلق أبوابه في آخر رحلته القصيرة.

2-بنك الأمان للتنمية و الإسكان

تم الإعلان عن إنشاء هذا المصرف متخصص في نوفمبر السكن في نوفمبر 1995، وهو شركة مساهمة خاضعة للقانون الموريتاني، تهدف إلى ترقية و تمويل الإسكان و قد بلغ (سنة 31/12/95 رأسماله المكتب فيه 2 مليار أوقية[3]، لم يدفع إلا 1 مليار 4509 مليون أوقية) موزعة بين المساهمين فيه.

[1] J-C .WOULLET ? REFLECTON OU TOUR DU CREDIT AL4ERTISANAT EN MAURITANIE BUREAU INTERNATIONALLE DU TRAVIL .1996.P:10

[2] جريدة الصرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد ،12 ، الصادر بتاريخ 1991/13، ص:11

[3] بنك الأمان للتنمية والإسكان، التقرير السنوي، لسنة 2003، ص 2

يبين الجدول (III-2) التالي : المساهمين في بنك الأمانة للتنمية والإسكان.

[1]- بنك الأمان للتنمية والإسكان، التقرير السنوي، لسنة 2003، ص 2

المساهمين	راس المال المكتتب فيه	رأس المال المدفوع	الباقي
بنك شنقيط	200000000	150000000	50000000
BMCI	200000000	200000000	
BNM	200000000	200000000	
NASR	200000000	50000000	150000000
GBM	50000000	5000000	
SNIM	400000000	400000000	
BCM	550000000	550000000	
المجموع	1900000000	1450000000	550000000

Source: banque(BADH)rapport des etates finenciers,2003.p:4

هذه التركيبة للمساهمين عرفت تعبيرا خلال سنة 2000، وذلك نتيجة انسحاب البنك المركزي، وتنازله عن أسهمه للقطاع الخاص الموريتاني، فخلال الجمعية العامة للبنك التي عقدت 01/17 /2000[1] ثم الاتفاق على تغيير اسم البنك الذي كان يسمى بنك الإسكان الوطني على بنك الأمان للتنمية والإسكان وقد بدأ المصرف نشاطه في أكتوبر 1996، ويشترط للحصول على القروض، أن يكون المستفيد عميلا لديه حساب جاري به، كما يجب أن يكون موظفا، كما على المستفيد أن يوفر من تكلفة القرض كتمويل ذاتي، ويقدم هذا المصرف المتخصص عدة أنواع من القروض منها القروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن والموظفين أما الصيغ العامة التي يعتمدها المصرف في تقديم القروض فهي على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص للادخار السكني، يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، وتتواصل تلك العملية مدة أربع سنوات، في بعض الأنظمة، وخمسة في البعض الآخر, بعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل, والتي تمثل جميع المدخرات خلال تلك السنوات، وهي الحصة

[1]- الجريدة الرسمية الموريتانية، مقال الصوفي، العدد 310، الصادر بتاريخ 2000/12، ص: 03

المخصصة لتمويل أساس البناء، بعد ذلك يحصل على الحصة الأولى للعرض ثم الحصة الثانية، ويحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة و المحددة ب 11% ويضاعف المجموع مرتين.

لكن السداد يتم على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات، و20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات لتقديم الودائع الادخارية، هذا مع استمرار الاقتطاع من الراتب أو الرصيد للعميل بنفس السنة التي تم الاتفاق عليها.

ومن أهم نشاطات هذا المصرف هو قيامه ببناء حي سكني يحتوي على 100وحدة سكنية في العاصمة.

3- نيسا بنك NISSA BANQUE:

قررت اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة عن طريق فرعها في موريتانيا تقديم الدعم لكتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة, و ذلك بإنشاء مؤسسة لتقديم القروض الصغيرة، أطلقت عليها "نيسابنك"، هذا البنك يوجه نشاطه للسكان الريفيين في بعض مناطق البلد مثل (البراتكة، كوركول وبعض المدن التابعة لنواكشوط وانواديبو) وقدم هذا البنك التمويل ل39 مشروع خلال 1997و174 خلال 1998م[1]، وذلك لفائدة 300 امرأة، وخلال 1999 استفادت 3800 امرأة[2] مكونة لـ 420 تعاونية أو رابطة نسائية، من خدمات هذا البنك المتمثلة في تقديم عرض بقيمة 1مليون أوقية 20% من رأسمال هذه التعاونيات الخاص، أما خلال سنة 2002فقد استفادة، 328 تعاونية من تمويله وذلك بقيمة 27,76 مليون أوقية موجهة لتمويل مشروعات مختلفة، تدخل كلها في نطاق التجارة وحاليا يوجد في البلد 11 وحدة من هذه المؤسسة المصرفية في كل ولايات الوطن.

---

[1]- نيسا بنك, التقرير السنوي،2001، ص: 4

[2]- جريدة الصيرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 915، 2001 ص :05

المطلب الثاني :مشاكل النظام المصرفي الموريتاني

تحتل الديون المتعثرة أو المجمدة قمة المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي الموريتاني, والتي أعاقت بشكل واضح إمكانية استمرارية اغلب الوحدات المصرفية, مما دفع بالدولة الموريتانية إلى إعادة النظر بشكل جدري في القوانين والنظم التي تحكم نشاط المصارف.

وقد شكلت الفترة (1992/1989) مرحلة عسيرة على الجهاز المصرفي حيث تضاعفت أرقام الديون المتعثرة, الأمر الذي دفع البعض إلى إعلان إفلاسه, مثل اتحاد بنوك التنمية سنة 1992[1] يبين الجدول التالي الديون المتعثرة بالملايين و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية وذلك بالملايين الأوقية

السنوات	البنك الوطني الموريتاني	اتحاد بنوك التنمية	بنك شنقيط	إجمالي الديون المتعثرة	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع
1989	7074	5434	1552	15815	1071
1990	106.30	50.58	1915	17408	1086
1991	9898	6461	1948	19628	110
1992	9893	6529	2013	19811	103

Source BCM, direction des études,1998.p:05

ويمكن من جهة أخرى توزيع الديون المجمدة للبنوك الموريتانية من حيث حجم القروض إلى[2] :

قرص تزيد قيمة كل واحد منهم على 50مليون أوقية وبنسبة 32,4 % من إجمالي الديون المجمدة,استخدمت لتمويل شراء بواخر الصيد التي أعلن أصحابها عن توقفها بسبب الخسائر.

-52 قرض تتراوح ما بين 20 إلى 50مليون أوقية للغرض الواحد بنسبة 13,% 1من إجمالي الديون المتعثرة تم استخدامها في مشروعات الصيد المتوسطة.

[1] - مجلد الأعمال و الاقتصاد، ملف خاص عن موريتانيا، العدد 123، 1990، ص:3

[2] - المرجع السابق، نفس الصفحة

-256 قرض تتراوح بين 5 إلى 20 مليون أوقية بنسبة 23,1% من إجمالي الديون المتعثرة، جمعت لتمويل المشروعات الصناعية المتوسطة.

أما بالنسبة لتوزيع القروض المجمدة على القطاعات الاقتصادية، فيعتبر قطاع التجارة أكبرها ديونا حيث بلغت (5048.9) مليون أوقية في نهاية السنة 1992 أي ما يعادل 25.48 % من إجمالي الديون المتعثرة، منها 23.72 % لإتحاد و بنوك التنمية و64.48 % للبنك الوطني الموريتاني.

ويلي قطاع التجارة قطاع الصيد الذي بلغت ديونه المتعثرة 6411,6 مليون أوقية سنة 1991، وهو ما يمثل 23.28% من إجمالي الديون المتعثرة منها56.81% للبنك الوطني الموريتاني، وحوالي 36.68 % لإتحاد بنوك التنمية[1].

وبالنسبة لقطاع الصناعة والزراعة، وصلت ديونهما على التوالي 270.5مليون أوقية و283.5 مليون أوقية.

وبالإضافة إلى هذه المشكلة التي تحدثنا عنها، هناك مشكلة ترتبط بها ارتباطا وثيقا وتتمثل في عدم مراقبة المقترض من طرف المصرف، وعدم التزام هذا المدين بالإرشادات والتوجيهات، وكذلك عدم صرامة البنوك في استرجاع القروض، فبساطة يمدد المدين فترة قرضه من فترة قصير الأجل إلى متوسطة، لكن هذا الوضع تغير بعد أن أصبح القطاع الخاص يتولى نسبة كبيرة من تسيير هذا الجهاز.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير نشاط الجهاز المصرفي الموريتاني

من عرضنا لمشاكل الجهاز المصرفي الموريتاني، والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطوره وتأديته لوظائفه التنموية، رأينا على رأسها مشكلة الديون المتعثرة بالإضافة إلى ضعف مستوى المدخرات الموجهة كودائع لدى الجهاز المصرفي، ومدى ارتباط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هذا بالإضافة إلى محدودية الوحدات المصرفية وتمركزها في مناطق محدودة من البلاد، وفي ضوء هذه

[1]- محمد الأمين ولد سيدنا ، مرجع سبق ذكره ، ص : 146

المشاكل تركز اقتراحاتنا للخروج من أزمة النظام المصرفي الموريتاني على ثلاثة نقاط:[1]

أولا: حلول إشكالية الديون المتعثرة:

يمكن القول أن جزءا كبيرا من مشاكل الجهاز المصرفي الموريتاني قد نشأ عن تقديرات غير سليمة لمخاطر الإقراض، وتمويل مشروعات خاسرة أو وهمية، مما أدى إلى تراكم قروض ضخمة متنامية وغير مسددة ، وأول طريق لحل مشاكل الجهاز المصرفي يجب أن يبدأ بعلاج الوضعية غير السليمة ،وقد يكون من الصعب تحديد قواعد مشتركة، ومقترحات يمكن تعميمها لمعالجة أوضاع القروض المتعثرة لاختلاف أسبابها وظروفها، كما أنها تختلف من مصرف إلى آخر ومن مشروع لآخر، كما يجب التأكد من شخصية العميل نفسه، ومدى صحة الأوراق المدنية التي يقدمها، وكل التفاصيل عن سيرته الذاتية، بالإضافة إلى بعض التفاصيل الأخرى مثل:

- مسقط رأسه
- علاقته الاجتماعية،
- ارتباطاته المدنية،
- تدقيق أصول ممتلكاته،
- نوعية علاقته مع الآخرين قبل أي تعامل معه.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إصلاح الجهاز القضائي وإعطاء السلطة القضائية كامل الحرية في احقاف الحق، ليشعر المصرف بالاطمئنان و هو يتجه إلى باب العدالة، كي يتمكن من استعادة أمواله.

وإذا كان بعض القضايا السابقة الذكر خارجة عن قدرة الجهاز المصرفي، فإنه من اجل الوصول إلى أقل المخاطر في تقديم التسهيلات الائتمانية والحيلولة دون أن تصبح ديونا متعثرة، يجب على المصرف أن يلتزم في منح الائتمانية والحيلولة دون أن تصبح ديونا متعثرة، يجب على المصرف أن يلتزم في منح الائتمان بالسياسات

[1] – يحي ولد سيدنا، تطور النظام المصرفي الموريتاني، رسالة ماجستير المعهد المصرفي، سنة 1999، ص: 104

والإرشادات التي يضعها البنك المركزي، حيث يتولى مهمة رسم السياسة الائتمانية بما يتمشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية مع مراعاة نجاح الصناعة المصرفية.

وذلك في تحديد سعر الخصم والحدود المقبولة لسعر الفائدة ونسب الاحتياطي والسيولة و الملاءة، وكذلك تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والضمانات وأنواعها هذا بالإضافة إلى دور العاملين في البنك، ومدى قيامهم بواجباتهم بشكل يشمل للجمع تحقيق لكافة البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد درجة قوة المركز المالي للعميل، وقدرته على الدفع و سمعته الظروف الاقتصادية التي يمارس فيها نشاطه وبعد كل ذلك يأتي الضمان العيني مكملا للضمان الأصلي وهو قوة المركز المالي للعميل وقدرته على السداد من هذا الضمان[1]، وإنما على أساس انه يمكن الاستفادة منه في حالة فشل المصدر الطبيعي في السداد.

أما بالنسبة للديون المتعثرة، فإنه من الأهمية بمكان متابعة المؤشرات المختلفة التي تعكس الصعوبات المالية التي تواجه المدين و ذلك في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة، بدلا من الانتظار حتى تستعمل تلك المشكلة و تصل إلى درجة الإفلاس بالنسبة لبعض البنوك، كما حدث لإتحاد بنوك التنمية وأوشك البنك الوطني الموريتاني على ذلك لولا تدخل الدولة ودعمها المالي، وتظهر تلك المؤشرات عند متابعة ودراسة القوائم المالية وحركة حساباته ومعاملاته ومن أهم المؤشرات عند متابعة ودراسة القوائم المالية وحركة حساباته ومعاملاته ومن أهم المؤشرات التي يجب أن يعطيها البنك الاهتمام تقديم المدين سندات أو كمبيلات بمبالغ كبيرة للبنك للاقتراض بضمانها، أو طلب صرف دفعات على ديون لم تستحق بعد، أو تلقي البنك طلبات للاستعلام عن المدين من طرف بعض الموردين، وهو ما قد يكون مؤشرا لطلبات هؤلاء الموردين لإطالة مدة السداد المسموح بها، أو لمنحه شروطا ائتمانية أكثر سيرا، كما قد تعني أيضا الاستعلام من الموردين للمقترض ،حيث يرفضون منحة الإئتمان، لأسباب قد يكون من بينها عدم وفائه بالالتزامات أو مقالاته في طلبات الشراء.

[1]- الأستاذ سمير حماد،التامين ضد مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1995، ص: 6

وتأتي المتابعة الصارمة من البنك للعميل لما تتميز به مخاطر الائتمان من الاستمرار طيلة فترة القروض، وبالتالي يجب على البنك القيام بمراقبة صارمة ودائمة لاكتشاف العناصر التي لها تأثير على الأسباب التي بررت منح الائتمان، وسرعة اتخاذ رد الفعل المناسب في الوقت المناسب مما قد يحد من الخسائر الناجمة عن إمكانية عدم وفاء العملاء.

ويتم ذلك إضافة إلى اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

- تفادي المزيد من القروض التي قد تزيد حجم الديون المجمدة الحالية، وذلك بتجنب التغيرات التي يتم اكتشافها بعد فحص الملف الائتماني للعميل والتي وقعت عند منح تسهيلات ائتمانية سابقة، وتوخي الحذر في أبرام اتفاقيات تسهيل جديدة.
- تقوية وتطوير الوسائل البشرية والمادية المكلفة بعملية التحصيل عن طريق إنشاء فريق عمل مكون من أشخاص أكفاء مدعومين بالوسائل اللازمة لتنفيذ خطط التحصيل والتي يجب أن تكون خلال فترة محددة (شهرية، فصلية، سنوية)، هذا بالإضافة إلى الفترة الزمنية، تحديد حجم ديون المصرف المجمدة التي يريد تحصيلها خلال تلك الفترة وأنواعها وطريقة التحصيل (عن طريق الأقساط، تخفيض سعر الفائدة، تقديم فوائد استثنائية).
- لقد ظهر من خلال معاينة وضعية الديون المصرفية المجمدة، أن أدنى الحلول الودية التي يمكن الوصول إليها سواء عن طريق سياسة البروتوكولات، أو غيرها من وسائل الوفاق، أفضل بكثير من اللجوء إلى الفضاء، نظرا لضرورة توفير التكاليف الباهظة بالإضافة إلى سهولة التهرب العميل من قبضة العدالة عن طريق التلاعب في وثائقه الرسمية، أو التفاهم مع عمال المصارف في التصرف في ملفه لدى المصرف بشكل يخدمه قضائيا، أما إذا تحتم على المصرف اللجوء إلى الفضاء بعد أن يتعسر عليه الوصول إلى حل تفاوضي مع العميل فإنه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل تحويل الملفات للقضاء للتأكد من توازن الضمانات التي قد تكون موضوعا لتغطية الديون قيد النزاع مع المديونية.

[1] – الأستاذ سمير حاد، التأمين ضد مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 12

- بما أن قطاع الصيد يستحوذ على حوالي 30% من الديون المتعثرة للجهاز المصرفي الموريتاني، وهو القطاع الذي تمثل فوائده موردا حقيقيا للميزانية العمومية، ومساهمته المتزايدة يضيفه أيضا من رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيه، كل ذلك بدل على أنه القطاع الأكثر ازدهارا في النشاط الاقتصادي في البلد ولا يجب أن يكون مصدرا لضياع أموال البنوك، بل يجب أن يعتمد عليه في تخفيف مخاطر الائتمان التي قد ترتفع في الصناعة والزراعة أو التجارة.

وبالتالي فإن تعثر الديون المصرفية في قطاع الصيد يعود إلى طريقة نقد يمها وتساهل عمال المصارف مع العملاء النشطين في قطاع الصيد، دون أن يكون مصدرها تدني مردودية الاستثمار في الصيد بدرجة ينجم عنها تعثر ديونه، ومن ثم فإن السيطرة على ديون قطاع الصيد أسهل من غيرها، فهو القطاع الوحيد بتركز في منطقة واحدة وهي المحيط الأطلسي، وبالتالي تسهل متابعة المستثمرين فيه ومعرفة إنتاجهم وطرق تسويقه والتي تحكمها سياسة التفريغ الجديدة والتي تسهل معرفة حمولة كل باخرة, حيث يلزم كل من يصطاد في الشواطئ الموريتانية بتفريغ حمولته في ميناء انواديبو قبل عملية التصدير، وبالتعاون مع إدارة الميناء فان نظام فرض جديد لهذا القطاع يشترط تشديد الفروض بنسبة محددة من الإنتاج، الذي يسهل معرفة حجمه، كافية لضمان إعادة قروض المصارف دون أن تؤثر على إنتاج العميل، ويضاف إلى القروض الجديدة اتفاقيات لجدولة الديون السابقة وإخفائها للنظام الجديد, أما القروض الكبيرة المجمدة السابقة، التي تتمثل في تمويل البواخر أو المعدات الكبيرة التي أعلن عن إفلاس أصحابها، فعلى الدولة أن تتولى نسبة كبيرة منها في إطار تكلفة عملية إصلاح الجهاز المصرفي ودعمه.

- أما بقية الديون المتعثرة خارج قطاع الصيد، فعلى الجهاز المصرفي القيام بعملية الحصر الشركات والمنشئات والأشخاص المتعثرة في تسديد ديونها وتقسيمها حسب نوع النشاط وأي من الأنشطة يستحوذ على القدر الأكبر منها، وعلى أساس النتائج لهذه العملية يتم وضع خطة لمعالجة تلك الديون وذلك بمعرفة مكانها وأسباب التعثر والتي قد تكون أسباب نابعة من المشروع نفسه (دراسة جدوى غير سليمة، سوء إدارة القائمين على المشروع، ...) أو أسباب تابعة من المصرف نفسه (عدم

الدقة في تقييم دراسات الجدوى – استخدام عمال غير أكفاء....) و على نوعية الأسباب تتم معالجة كل نوع من الديون المتعثرة بإزالة الأسباب التي كانت وراء تعثرها، وإعادة جدولتها وفق طرف سليمة، وتفادي الوقوع في مثل تلك الأسباب.

ثانيا: إنشاء كونسرتيوم مصرفي موريتاني:

نتيجة لاختلال شبان الجهاز المصرفي الموريتاني وغياب البنوك المتخصصة في التنمية وبنوك الأعمال، أصبحت وظيفة البنوك التجارية المحدودة في البلاد تشمل تمويل بعض الأنشطة الاستثمارية التي تخرج عن نشاطها التجاري، مما قد يؤثر على مستوى نشاطها العام و توازنها المالي ومن أمثلة ذلك التمويل قروضها التي وجهت لقطاع الصيد التي كانت جلها في شكل قروض قصيرة الأجل وجهت الأهداف طويلة الأجل مثل تمويل البواخر أو بناء مخازن النتائج أو التعبئة أو قروض قصيرة الأجل للقطاع الزراعي استهدفت تمويل الإصلاح الزراعي وشراء المعدات الزراعية ، أو في قطاع التجارة أو الخدمات مثل قروض قصيرة الأجل لبناء الفنادق والمشروعات الخدمية الكبيرة.

ويعود تقديم هذه القروض، بالإضافة إلى غياب المؤسسات التمويلية المتخصصة، إلى تنافس الوحدات المصرفية فيما بينها، على تقديم القروض من اجل الربح، و غياب كثير من المعطيات والمعلومات والدراسات في مجال الاستثمار.

وبالتالي فإن إنشاء جهاز مصرفي يضم كل الوحدات الائتمانية في البلاد على شكل كونسرتيوم مصرفي بدعم من الدولة وليس بإدارة مباشرة منها تناقض فلسفة الإصلاح الاقتصادية السارية في البلاد، ولو بشكل مؤقت حتى يصل الجهاز المصرفي الموريتاني إلى مرحلة التطور وبعدها قد يحول الكونسرتيوم إلى بنك متخصص خاص أو عام، دوره الحالي يجب أن ينحصر في توجيه النشاط المصرفي في موريتانيا وتنظيمه في الشكل الذي يتلاءم مع بنيان الجهاز المصرفي الحالي وحاجات التنمية الاقتصادية في البلاد، ويوفر قاعدة معلومات سليمة تضم الوثائق والدراسات الفنية لظروف الاستثمار وفرصه في موريتانيا مما قد ساعد على تفعيل النشاط المصرفي في موريتانيا ويشمل نشاط الكونسرتيوم المجالات التالية:[1]

[1] – يحي ولد سيدنا، تطوير النظام المصرفي الموريتاني، مرجع سبق ذكره، ص: 107

وذلك مثل حجم الإنتاج المحلي ومستويات الدخل الفردي والأسعار وحركة التجارة الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى المعلومات كل مجال استثماري، صناعي وزراعي أو تجاري، وفرص نجاحها، وأن يرتبط تقديم القروض التي يمنحها أعطاء الكونسرتيوم بمراعاة البيانات والنصائح التي يصدرها الكونسرتيوم والتي قد تخفف من نسبة المخاطرة على الائتمان.

كما يقوم الكونسرتيوم بتشجيع تمويل المبادرات الفردية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير لها بعض الضمانات من المؤسسات المالية غير الرسمية أو الأجنبية في البلاد، والتي تشجع هذا النوع من النشاط وتقديمها إلى البنوك التجارية لتخفيف درجة مخاوفها من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والأفراد، وبهذه الطريقة يحث الكونسرتيوم البنوك التجارية على تمويل هذه الأنشطة الضرورية للتنمية الإقتصادية بالبلاد.

لا يقدم الكونسرتيوم قروضا مباشرة باسمه و لكنه يسهل عملية الائتمان سواء على المصارف عن طريق رقابة قروضه والتدقيق في دراسة جدوى المشروعات المستفيدة، دون أن يغني ذلك عن ما يقوم به المصرف نفسه في هذه المجالات، بالإضافة إلى ما قد يقدمه من ضمانات لهذه البنوك التجارية مدعومة من المؤسسات المالية غير الرسمية أو الأجنبية المتواجدة في البلاد، أما تسهيل الائتمان على العميل فيتم عن طريق إعداد الكونسرتيوم لدراسات الجدوى وتقديم الخبرات الفنية أو إعطاء الضوء الأخضر للبنوك لإمكانية إقراضه.

ومن المهام السابقة الكثيرة والمهمة يشترط أن يكون للكونسرتيوم إدارة مستقلة ومقرات منتشرة في كافة أنحاء البلاد، مما يتطلب تمويلا ضخما لإنجاز مهامه، بالتالي نرى أن مصدر هذه الأموال بالإضافة إلى ما قد يحصل عليه من رسوم رمزية لتقديم خدماته يكون موزعا كالتالي:[1]

50 % تدفعها الحكومة الموريتانية وقد تدخل هذه المبالغ في إطار تكاليف إصلاح الجهاز المصرفي وتشجيع النشاط المالي في البلاد، والمعالجة النسبية لثغرات

[1]- الجريدة المصرفية ، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية ، العدد 12 ، ص:16

التمويل التي نجمت عن غياب البنوك المتخصصة في البلاد، والتي من المفروض أن تلعب الدولة الدور الرئيسي في إنشاءها.

10% يدفعها البنك المركزي الموريتاني وذلك لتقاطع نشاط الكونسرتيوم مع وظائف البنك المركزي في كثير من الأحيان مثل إعداد المؤشرات الاقتصادية الضرورية والرقابة على الائتمان كما قد توجه هذه النسبة إلى تمويل إنشاء مدرسة مصرفية ينوي البنك المركزي الموريتاني إنشاءها وفي هذه الحالة سنزيد نسبة البنك المركزي في تمويل نشاط الكونسرتيوم إذا تولى إدارة المدرسة المصرفية المذكورة إلى 20 %.

-20 % تدفعها البنوك الموريتانية وذلك حسب رأسمال كل مصرف ورقم أعماله وذلك دون أن تحمل البنوك هذه النسبة على أسعار الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

5 % تدفعها الاتحادات الائتمانية المحلية وتدفعها كاشتراك في عضوية الكونسرتيوم.

15 % تدفعها المؤسسات الدولية التي تشارك موريتانيا في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد كما يجب أن يكون للكونسرتيوم مجلس إدارة منتخب عن طريق أعضائه الذين يمثلون الوحدات المصرفية والائتمانية والحكومية، وتدفع رواتبهم من طرف مؤسساتهم الأصلية كجزء من نسبتها في تكاليف الكونسرتيوم بالإضافة إلى علاوات خاصة يدفعها الكونسرتيوم، باعتبارهم موظفين متفرغين لنشاطه، ويدفع الكونسرتيوم رواتب موظفيه العاديين وخبرائه وتكاليف ما يجري من دراسات وأبحاث من موارده الذاتية.

ثالثا : رفع إمكانية تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي :

رغم الصعوبات الاجتماعية و الاقتصادية العميقة، التي قد تحد من زيادة تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، إلا أنه يمكن التغلب على بعض العيوب في الخدمات المصرفية الموريتانية والتي من شأنها إعاقة جذب المدخرات، وذلك عن طريق:[1]

[1]- جريدة الصيرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد121، ص 32

- تبسيط عمليات السحب و الإيداع و زيادة الخدمات عن طريق التوسع في إنشاء الفروع في المناطق ذات التجمع السكاني الكبير، فتبسيط عملية صرف الشبكات تشجع الأفراد إلى التوجه للبنك وبالتالي اكتساب عملاء جدد وزيادة ما يمكنه الحصول عليه من مدخرات الأفراد في شكل نقدي.
- القيام بحملات وجهود كبيرة تستهدف حث الجمهور على التعامل مع النشاط المصرفي سواء من حيث إمكانية الحصول على القروض أو من حيث الإيداع وذلك في كل وسائل الإعلام من أجل زرع الوعي المصرفي لديهم وتشارك في هذه الجهود الدولة و المؤسسات المصرفية ومؤسسات الإعلام الوطنية بهدف إظهار المجهود الادخاري و آثاره الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الفرد والمجتمع.
- يجب على الدولة أن تضع سياسة تشجيعية لتعبئة الادخار المحلي، وذلك باستعمال جميع الأدوات المتاحة مثل فرض الضرائب على الاستهلاك المظهري (الاحتفالات، والمناسبات..) أو منع بعضها، هذا بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات شعبية متخصصة في تجميع المدخرات، وتوجيهها نحو تحسين الظروف المعيشية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي مثل (بناء المساكن، التجهيزات المنزلية، السلع المعمرة، ...) على البنوك الإعلان عن استحداث وسائل جديدة بشكل دوري لجذب المدخرات، والعمل على التعريف بالوسائل القائمة، وتحسين مستوى الخدمة المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وذلك بالتعاون مع المؤسسات العلمية الموجودة مثل الجامعة عن طريق إنشاء ندوات حول واقع الادخار المحلي وإمكانية تشجيعه ودورة في التنمية، وما قد يؤدي من دور في تخفيف عبء المديونية وتخفيف الاعتماد على الأموال الأجنبية غير المضمونة والمكلفة.
- وفي ظل إنشاء بنوك اجنبية في موريتانيا إثر اتفاقية الجأت فإن قانون مصرفي يشترط مشاركة القطاع الخاص المحلي في أي مصرف أجنبي بريد النشاط في البلاد وتشجيع هذه البنوك على توجيه ائتمانها إلى قطاعات التنمية الضرورية.

المبحث الثالث: السياسات المؤثرة على النظام المصرفي

هناك مجموعة من السياسات تؤثر تأثيرا بالغا على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى النظام المصرفي بصفة خاصة، ويأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة الائتمانية اللتين تهدفان إلى تحقيق مستوى التوظيف الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق معدل نم مقبول للاقتصاد القومي، هذا فضلا عن الوصول بميزان المدفوعات إلى وضع التوازن، وتستخدم هذه السياسات مجموعة من الوسائل و الأدوات تطبق على النظام المصرفي، ويطلع البنك بإداراتها.

وبالإضافة إلى تلك السياسات هناك سياسة لا تقل أهمية وهي تلك المتعلقة بسياسة تحصيل الديون المتبعثرة و المتمحورة حول القانون 108/82 الصادر بتاريخ 27 أغسطس 1982،[1] والذي حاول أن يضع الأسس الأولية لتحصيل الديون المصرفية المرتفعة للنظام المصرفي الموريتاني، وأن يسن العقوبات على كل المتحايليين على المصارف.

وسنتطرق في الفقرة الأولى لسياسة الائتمانية والسياسة النقدية في الفقرة الثانية على أن تخصص الفقرة الأخيرة لسياسة تحصيل الديون المصرفية.

الفقرة الأولى: السياسة الائتمانية:

تظهر السياسة الائتمانية توجهات القروض الممولة للاستثمارات العامة أو الخاصة وذلك في إطار احترام أهداف السياسة النقدية، وتسمح تلك السياسة للمؤسسات المالية بإيجاد فرص لتوظيف أموالهم من جهة، ولطالبي التمويل من إيجاد السيولة اللازمة لنشاطهم.

ويمكننا معرفة واقع هذه السياسة في موريتانيا من خلال التطرق لوسائل توجيه الائتمان التي يستخدمها البنك المركزي الموريتاني الذي يقوم برسم السياسة الائتمانية بما يتفق مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، معتمدا في ذلك على أدوات كمية وأخرى نوعية:

[1] – د-عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1973,ص 13

- سعر الفائدة المرجعي: وهو يخص القطاعات ذات الأولوية (الصيد، الزراعة، الصناعة، الإسكان)، ويتغير هذا السعر ما بين 7 % و 9 %

- سعر الفائدة العادي: وهو يخص القطاعات الأخرى ويتغير ما بين 10% و12%.[1]

ثانيا: الأدوات النوعية:

يستخدم البنك المركزي في إطار هذه الأدوات مجموعة من الأدوات تتمثل من جهة في إلزامية البنوك الأولية الحصول على ترخيص للقروض التي تصل قيمتها 10 ملايين أوقية، ففي المرسوم رقم 400/ج/93 الصادر بتاريخ 1993/4/1[2] قرر البنك المركزي الموريتاني ضرورة اعتماد البنوك التجارية الموريتانية في تقديمها للقروض على ثلاثة معايير هي:[3]

1- معيار السيولة:

ويعني أن على البنك الذي يقدم قروضا مراعاة أوضاعه المالية أو لا حيث يجب عليه أن لا تقل إحتياطاته الاختيارية عن 20 % من إجمالي ودائعه، هذا مع موازنته بين الأصول السائلة وشبه السائلة مع الخصوم قصيرة الأجل:

2- المقدرة على الدفع.

يرى البنك المركزي أن تقاس الموارد الثابتة للعميل و قدرته على توفير الأموال عن طريق تسيل بعض موجداته و ذلك عن طريق قواعد أهمها:

تغطية الأخطار: و ذلك بمعرفة الأرصدة الصافية للعميل و المرهون و الضمانات المقدمة من طرفه والتي أوصي البنك المركزي أن لا تقل عن 140 % من تكلفة القرض.

- نسبة توزيع المخاطر: حيث على المصرف أن لا يركز قروضه في عدد قليل من العملاء أو نوع معين من القروض.

---

[1]- Med oud ahmed.une étude sur la demande de crédit,opcit , p:22

[2]- علي الجرتيلي، تطور النظام المصرفي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 13

[3]- جريدة الصيرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2001، ص: 04

3- المردودية:

أن يتأكد المصرف المانح للقروض من دقة الدراسة المقدمة له و مدى المردودية الاقتصادية و المالية للقرض الممنوح.

5- الضمانات: ويمكن أن تنقسم على:[1]

- الضمانات العينية: وصف البنك المركزي أنواع الضمانات العينية المقبولة بتلك التي تسهل السيطرة عليها ومراقبتها ومدى استقرار قيمتها.
- الضمانات الشخصية: يفترض في الشخص الضامن الذي يقبله المصرف أن يتمتع بمقومات ائتمانية ممتازة من حيث السعة والمركز المالي والملائمة التي تتناسب مع حجم التسهيل الذي يضمنه.
- أما بالنسبة للضمانات التي تطلب للقروض الاستثمارية فهي أما أن تكون أرض المشروع المفترض أو مبانيه أو آلاته كلها أو بعضها أو كفالة تضامنية مع الشركاء إذا كان المقترض شركة.
- كل هذه الوسائل السابقة التي تحدثنا عنها والمستخدمة في الرقابة المباشرة قد تم استبدالها بوسائل رقابة غير مباشرة للبنوك حتى تكون هذه الأخيرة ملائمة للانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي الذي شهدته موريتانيا إبتداءا من منتصف الثمانينات.
- هذا الانتقال إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة ثم ابتداء من أكتوبر 1992، وذلك لترك الفرصة للرقابة للتقنية البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار هذا الانتقال تمت ليبرالية سعر الفائدة حسب المرسوم رقم 92/ج ر/20[2] كما تم تعديل معدل الخصم للبنك المركزي الموريتاني حيث وصل إلى 11 % للسنة، هذا بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة السنوي الذي حدد ب 18 % حسب المرسوم رقم 94/ 004.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا

السياسة النقدية: تعتبر النقدية عنصر مكونا من مكونات السياسة الاقتصادية ويقصد بها أيضا، التحكم في قيمة النقود المتاحة للتداول أو مجموعة الإجراءات التي تتخذها

[1] - عقيل حاسم عبد الله، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 109

[2] - جريدة الصيرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، العدد 210، الصادر بتاريخ 2003، ص: 4

السلطات النقدية (البنك المركزي) لتؤثر على النقود المتداولة لتحقيق أهداف معينة.[1]

وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود من اجل التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

وكذلك تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا.

كما تعمل السياسة النقدية على تطوير السياسة المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدية)، كما تساهم كذلك في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية ولاجتماعية في البلدان النامية، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات ولا شك أن استخدام السياسة النقدية في محاربة الضغوط التضخمية التي تمثل الخطر الأكبر في الإقتصادات المعاصرة يعتبر الهدف الأول للسياسة النقدية.[2]

وفي السنوات الأخيرة من القرن الماضي، سمح الكثير من البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال لقوى السوق، لأسعار الفائدة أن تلعب دورا اكبر في مجال اقتصادياتها، وهذا يعني في القطاع المالي تحرير هذه الأسعار بحيث تحددها قوى السوق وذلك ليتم توزيع الائتمان بشكل أكثر فعالية.

وبلغ هذه التحرير لأسعار الفائدة، أهمية كبرى في إصلاح السياسة النقدية، الذي يسير قيام السوق فيما بين البنوك وسوق ثانوية للسندات الحكومية مما يوفر الأساس للإدارة المستقبلية لحجم النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة ويعتقد أنصار استقلالية البنوك المركزية، أن رفع الضغوطات السياسية والحكومية، عن البنوك المركزية يمكن السياسة النقدية من تحقيق انخفاض معدلات التضخم كما أن فعالية

[1]- عوف محمود الفراوي، السياسة المالية النقدية في ظل الاقتصادات الإسلامية، مكتبة الإشعاع الطبعة الأولى 1997, ص: 161

[2]- عقيل حاسم عبد الله، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 211

السياسة النقدية من تحقيق انخفاض معدلات التضخم، كما أن فعالية السياسة النقدية تتحقق أكثر باستقلالية البنوك المركزية عن ضغوطات وتوجيهات الحكومة، بشرط توافق السياسة النقدية المستهدفة مع السياسة الاقتصادية الكلية.

وتسعى السلطات النقدية الموريتانية إلى إتباع سياسة نقدية تهدف إلى إصلاح (تنظيم نهائي) للمقاييس النقدية (الكتلة النقدية، سعر الفائدة، سرعة التداول)، وقد ظلت مجموعة وسائل السياسة النقدية المباشرة مستخدمة في إطار سياسة البنك المركزي الموريتاني لتأطير القروض وذلك حتى سنة 1992م.

بعد هذه الفترة تم التخلي عن تلك الوسائل وذلك في إطار الليبرالية التي شهدها الاقتصاد الموريتاني حيث ثم اللجوء إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة.

وفيما يخص الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية تهدف إلى إصلاح (تنظيم نهائي) للمقاييس النقدية (الكتلة النقدية، سعر الفائدة، سرعة التداول) وقد ظلت مجموعة وسائل السياسة النقدية المباشرة مستخدمة في إطار سياسة البنك المركزي الموريتاني لتأطير القروض وذلك حتى سنة 1992 م.

بعد هذه الفترة ثم التخلي عن تلك الوسائل وذلك في إطار الليبرالية التي شهدها الاقتصاد الموريتاني حيث ثم اللجوء إلى وسائل الرقابة الغير مباشرة.

وفيما يخص الكتلة النقدية التي تسعى السياسة النقدية إلى مراقبتها فإنها تتكون من النقود وأشباه النقود وبصفة عامة فإن الكتلة النقدية تتكون من المقاييس النقدية التالية:[1]

M1: التي تضم القطع النقدية و الأوراق النقدية والودائع الجارية

M2: وتضم الحسابات على الجرد وحسابات الادخار

M3: وتضم الموجودات من العملة الصعبة وودائع الأجل والسندات المصدرة من مؤسسات القرض.

M4: التي تضم الادخار العقدوي والسندات المصدرة من طرف الوكلاء غير الماليين ولكن في موريتانيا تتكون الكتلة النقدية من MI وM3.

---

[1] -رحمان عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص: 66

M1: تضم النقود (الإصدار النقدي، النقود الكتابية التي تعني الودائع الجارية
M3: أشباه النقود (الودائع لأجل)

المطلب الثالث : سياسة تحصيل الديون

يعاني النظام المصرفي الموريتاني منذ فترة طويلة من مشكلة الديون المتعثرة أو المجمدة كغيره من الأنظمة، والتي يعود إلى إسهاب المصارف خلال الثمانينات في تقديم القروض لعملائها بمجرد تقديم ملف شكلي لا يحتوي على وثائق بسيطة، وبدون ضمانات أحيانا إن وجدت تكون زهيدة حيث لا تمثل سوى 10 % من قيمة القرض.

هذا بالإضافة إلى توزيع القروض الفوضوي وعشوائيته، والذي ساهم في تراكم تلك المشكلة التي حالت دون الرفع من أداء هذا النظام وبصفة عامة لا يمكن تجنب التعثر في البلدان التي لم تكن لديها خبرة جيدة بالبنوك المبنية على نظام السوق[1] ونظرا لحجم القروض المتعثرة في الكثير من البلدان النامية، فإنها أصبحت تؤثر على قدرة العديد من البنوك على الوفاء بالتزاماته.

وأمام هذه المشكلة التي ازدادت حدتها، خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ارتأت الحكومة الموريتانية مراجعة نظامها المصرفي وخاصة ما يخص الديون المتعثر حيث ثم في هذا الاتجاه استحداث القانون 1.8/82 الصادر بتاريخ 1992/08/27[2] الذي حاول أن يضع الأسس الأولية التحصيل هذه الديون وأن بين العقوبات على كل المتحايلين على المصارف، ونتيجة للفراغات الواسعة التي عانى منها هذا القانون، لم يستطع أن يلعب دورا حيويا في حل هذه المشكلة، وفي ظل هذه الوضعية ثم إصدار القانتون 22/93 الصادر بتاريخ 1993/01/26، والذي يهدف إلى منح المدنيين من تنظيم حالة عدم التسديد ومساعدة المصارف ومؤسسات الإقراض في تحصيل قروضها. وقد تعرض هذا القانون إلى مجموعة من القضايا من أهمها:[3]

---

[1]- ستانلي فيشر، سلامة النظام المصرفي، التمويل والتنمية، 1995، المجلد 34، ص: 42

[2]- الجريدة الرسمية الموريتانية، العدد 150، الصادر بتاريخ 2001، ص: 3

[3]- المجلة الاقتصادية الموريتانية، الكاتب محمد لمين ولد بابية، العدد 124، الصادر بتاريخ 2002، ص: 2

* يتكون مبلغ الدين المصرفي من أصل القرض والفوائد والعمولات والتكاليف والرسوم المترتبة على عملية منح القروض المتفق عليه بين الطرفين وفي حالة انعدام الاتفاق بين الطرفين أو كانت هذه الاتفاقية لا تحدد سعر الفائدة فإنه يرجع سعر الفائدة الأدنى المعتمد من طرف البنك المركزي لنوعية القرض الممنوح.

وفي حالة وجود اتفاقية بين الطرفين على تحديد المبلغ الكلي للدين أو تم تحديده بحكم قضائي، فإنه لا يمكن إضافة فوائد جديد على المبلغ المذكور.

* إن أجل تحديد ديون مؤسسات الإقراض هو الأجل المحدد في اتفاقية منح القرض، أو في أي أجل آخر تتفق عليه الأطراف، وفي حالة انعدام اتفاقية بين الأطراف أو إذا كانت هذه الاتفاقية لا تحدد أجل تسديد القرض الممنوح فإن أجل التسديد لا يستطيع أن يزيد على سنة.

* عند استحقاق الديون يجب على الهيئة المكلفة بالتحصيل أن تطالب بحجز تحفظي مؤقت لممتلكات المدين العقارية وغيرها، إلى أن ترى المحكمة في القضية موضوع النزاع فإذا لم يرد المدين في مهلة ثلاثين يوما التي تلي الإنذار المحدد يحق لمؤسسة الإقراض أو الهيئة المكلفة بالتحصيل أن ترفع القضية إلى المحكمة المختصة لتبث فيها دون أجل.

* من اجل تسديد أي قرض ممنوح من طرف المصارف و المؤسسات المالية إلى عملائها فإن هذه المصارف والمؤسسات تتمتع بحق الامتياز على جميع الممتلكات العقارية وغير العقارية التي يملكها هؤلاء العملاء أو أزواجهم أو أبناؤهم لم يبلغوا سن الرشد شريطة أن يكون المدين قد أعطى أو تنازل عن هذه الممتلكات خلال فترة العقد.

* إذا كانت ديون مؤسسة الإقراض مضمونة برهن حيازي أو عقاري فإنه يمكن لهذه المؤسسة في حالة عدم تسديد الديون عن استحقاقها أن تقوم ببيع الممتلكات العقارية وغير العقارية المرهونة وذلك عن طريق وكيل عدالة معين من طرف رئيس المحكمة المختصة لهذا الغرض.

* يمكن لمؤسسة الإقراض أن تتكون ديونها من عقود عرفية وتباع على أمر قانوني صادر عن رئيس المحكمة المختصة، أن تقوم برهن نهائي على ممتلكات الدين

خاتمة الفصل الثالث:

مر النظام المصرفي الموريتاني بمرحلتين أساسيتين خلال مسيرته التطورية (الأولى مرحلة انضمام موريتانيا إلى الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي أنشئ سنة 1962 وتميزت هذه المرحلة بوجود ثلاث مصارف أحدهم متخصص في التنمية تملك الحكومة الموريتانية نسبة 58% من رأس ماله. هذه البنوك الثلاثة تخضع كلها لرقابة وإشراف البنك المركزي لإفريقيا الغربية الذي يتولى بالإضافة إلى ذلك إصدار العملة "الفرنك الغرب إفريقي" المتداول في الاتحاد النقدي، والثانية مرحلة انسحاب موريتانيا عن هذا الاتحاد سنة 1973 حيث دخل النظام المصرفي مرحلة جديدة تميزت بإنشاء بنك مركزي موريتاني، وهيكلة رأس مال البنوك التجارية التي كانت تمتلك 50% أو60 %من المؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى ميلاد مؤسسات مصرفية جديدة متخصصة.

لكن هذا النظام مر بمشاكل منها تعثر الديون وكثرة القروض الغير مربوطة بضمانات جيدة كما تطرقنا للحلول المقترحة لتطوير نشاط النظام المصرفي الموريتاني، فمنها وضع لمدى القروض وحلول للديون المتعثرة وإمكانية تجميع المدخرات، كما تناولنا في هذا الفصل السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني لما لها من أهمية وخاصة السياسة النقدية والسياسة الائتمانية في موريتانيا.

الفصل الرابع

تأثير الإصلاحات على النظام المصرفي الموريتاني

مقدمة الفصل الرابع:

شهد النظام المصرفي الموريتاني إصلاحات عديدة تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها موريتانيا، بالتعاون مع البنك و صندوق النقد الدوليين و ذلك منذ 1985، و قد اتجهت هذه الإصلاحات إلى تعزيز دور البنك المركزي الموريتاني في الرقابة و الإشراف على المصارف من جهة، و إلى إعادة هيكلة هذه الأخيرة تمهيدا لخصوصيتها.

لكن هذه الإصلاحات التي شهدها هذا النظام حالت دون فعاليتها مجموعة من العوامل الداخلية يمكن إجمالها في:

1- تدني أو نقص العادة المصرفية، مما يدفع بالكثيرين إلى اكتناز أموالهم بدل إيداعها في المصارف و الحصول مقابل ذلك على فائدة، و فعلا ساعدت على انتشار هذه الظاهرة ضعف انتشار الشبكة المصرفية و عدم الثقة في المصارف.

2- تدني مستويات الدخول التي قد لا تصل مستوى الكفاف، مما يؤثر على نسب الادخار و من ثم على نسب الودائع المصرفية.

3- عزوف الكثيرين عن التعامل مع المصارف الربوية الأكثر انتشارا، و ذلك لحرمته من الناحية الشرعية.

و رغم هذه العوامل الداخلية و الظروف ألاقتصادية الصعبة التي يعيشها البلد، مر هذا النظام بتطورات و تغييرات مست مختلف جوانبه و ساعدت على الرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية، و سنتطرق لمختلف تلك التطورات، على أن نخصص المبحث الأول للإصلاحات الاقتصادية التي غطت الفترة (1985-1995) و ذلك لدراسة أهدافها و تمويل استثماراتها، و في المبحث الثاني نتناول فيه الإصلاحات التي غطت الفترة (1996-2005) و ذلك لما لها من أهمية على النظام المصرفي الموريتاني.

5/ وضع سقف للاستثمار العمومي يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة "1980-1984" يصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفقرة الثانية: سياسات البرنامج التنموية

تهدف السياسات التنموية الواردة في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية و المالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الحقبة السابقة، و تنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات المالية و التي تنقسم إلى نوعين من السياسات، سياسات تهدف إلى الحد من الطلب الكلي و أخرى تستهدف تنشيط القطاعات الإنتاجية بغية الوصول إلى معدل النمو المنشود سياسات جانب العرض.

و قد برنامج التقويم الاقتصادي و المالي هذه السياسات في ثلاثة أبواب تمثل الركيزة الأساسية للتوجهات الماكرو- اقتصادية، و هي النقود و القروض في الباب الأول و المالية العامة في الباب الثاني و القطاع الخارجي في الباب الثالث.

1- النقود و القروض:

إن العجز الخارجي الذي وقع قبل 1985 في غالبه يرجع إلى المظاهر النقدية المرتبطة بنسبة الأسعار الداخلية و الخارجية، و من أجل تشجيع الإصدار محل الواردات و ترقية القطاعات الموجهة للتصدير اتخذت مجموعة من الإجراءات تخص وضعية و نظام الأسعار و تصحيح النظام البنكي بفرض المشاركة بصفة قابلة في تمويل الاقتصاد.

و في هذا الإطار تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية* بنسبة 16% سنة 1985 و أرفق بسياسة نقدية ترشيدية و كذا زيادة الفوائد المدينة و الدائنة و دعم المنشآت المتوسطة و الصغيرة و قد خصت الإجراءات المتبعة في هذا السباق طريقة منح القروض و إصلاح النظام البنكي[1]:

---

* تسمى العملة الموريتانية الأوقية

[1] Mohammed Salem ou LD ABDESSELAM. « politique d'ajustement structurel et promotion de secteur privé, forim de partenariat », université de nouakchoutt. 1992. p.67.

أ- *إجراءات منح القروض:*

تم في هذا الإطار زيادة نسبة الفائدة المدينة و الدائنة بنسبة 2% لكل منهما واحد من بند القروض الداخلية للدولة، و أعطيت الأولوية لقطاعات الزراعة و الصيد و المنشآت الصغيرة، و ذلك للاستفادة من القروض، و سيكون من فوائد سياسة القرض هذه تحقيق الواردات و تشجيع الحد التبعية خصوصا الغذائية و ذلك بما ستساهم به هذه القروض من ترقية الزراعة و الصيد التقليدي[1].

ب- *إصلاح النظام البنكي:*

بقي القطاع البنكي الموريتاني في وضعية خاصة و خطيرة حتى سنة 1986 بدأ برنامج إعادة تأهيل القطاع البنكي ضمن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و تعود وضعيته هذه السيئة إلى ضعف بنية تحصيل الديون، و سوء التسيير و حينها كان النظام البنكي الموريتاني يتكون من[2]:

بنك موريتانيا الدولي، البنك الدولي لغرب إفريقيا – سابقا، و الشركة الموريتانية للبنك. "الشركة العامة سابقا"، و البنك العربي الليبي للتجارة الخارجية و التنمية و هو بنك مختلط ينقسم رأس ماله بين الدولتين الموريتانية و الليبية، و البنك الموريتاني للتجارة الخارجية و التنمية وهو بنك للتنمية مع دور ثانوي للتجارة، هذه بالإضافة إلى البنك العربي الإفريقي الموريتاني، و هو بنك ذو رؤوس أموال عربية و موريتانية، و الصندوق الوطني للتنمية مؤسسة متخصصة في تمويل التنمية.

و هذا الجانب سوف نتعرض له بتفصيل أكثر في المبحث الأخير من هذا الفصل.

2- المالية العامة:

حدد برنامج التقويم الاقتصادي و المالي هدف توازن ميزانية الدولة بحلول سنة 1986 تحقيق ادخار يساوي 15% من الاستثمار العمومي و لبلوغ هذا الهدف تم اتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة و الإيرادات.

---

[1] Mohammed Salem ou LD ABDESSELAM. Op. cit. P 37

[2] محمد ولد أعمر. نرجع سبق ذكره. ص 112.

أ. *النفقات العامة:*

لقد تم إجراء جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية و تقليصها و من بين هذه الإجراءات نذكر ما يلي[1]:

- تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من السنة 1986 باستثناء قطاعي الصحة و التعليم و وضع حد لنمو كتلة الدخول و المرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج.
- مراقبة تطور النفقات المدنية و العسكرية و مراقبتها رقابة صارمة.
- المحافظة على مستوى الإعانات للمؤسسات ذات الطابع الإداري و المهني، و تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري.
- السعي إلى إعادة جدولة الديون و تقليص بعض المصروفات الجارية.

لقد كانت هذه من أهم المحاور المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذه بل تعدته من أجل رفع مستوى الإيرادات.

ب. *الإيرادات العامة:*

من أهم الإجراءات المتبعة لرفع مستوى الإيرادات العامة يمكن أن نذكر ما يلي[2]:

- زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة كزيادة أسعار المنتجات البحرية ب 25% و زيادة أسعار شركة المياه و الكهرباء SONELEC ب 10% و شركة توزيع الأدوية ب 15%.
- محاربة التهرب من دفع الضريبة.
- إعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبية و الجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية.
- إصلاح نظام الضريبة على الشركات و أرباحها وعلى الدخل و تمس هذه الإجراءات بصفة أساسية الإدارة و خاصة إدارة الضرائب، و المالية أكثر من القطاعات الحيوية "المعادن و الصيد...".

---

1 Ministère Du plan. Bilan d'exécution du « PREF ». P. 18.

2 Mohammed Salem ould Abdesseleme. Op-cit, P 56.

3- القطاع الخارجي:

يتمثل احد الأهداف الرئيسية لسياسات التصحيح الهيكلي في القضاء على الاختلالات الخارجية المتمثلة في عجز الحساب الجاري، و قد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي خطوات عديدة في مجال إصلاح قطاع التجارة الخارجية تمثلت في[1]:

- إتباع سياسة سعر صرف مرنة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية* بنسبة 16% و ذلك من أجل إصلاح التشوه في سعر صرف العملة الوطنية المغالي فيه بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة و تقليص الطلب على الواردات التي سوف ترفع أسعارها بعد التخفيض.
- تخفيض عدد المنتجات التي يعتبر منح رخصة لاستيرادها ضروريا و ألغت العمل بنظام الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة و السلع الصناعية و الخدمات المرتبطة بها، و ذلك بهدف تخفيض القيود المفروضة على الواردات.
- تشجيع الاستثمار في أهم قطاع التصدير في الاقتصاد الوطني و في هذا الإطار سمح للمصدرين سنة 1986 في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات الصادرات في الحسابات بالعملة الصعبة.
- كما شمل إصلاح القطاع أيضا تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات، توحيدها لدرجة كبيرة و إنهاء الإعفاءات و غير ذلك و غير ذلك من الإجراءات التي تستهدف تحرير التجارة الخارجية.

الفقرة الثالثة: برنامج الاستثمارات العمومية

استهدف الإصلاح الاقتصادي تقليص حجم الاستثمارات العمومية 32% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في سنوات البرنامج، و قد ركزت الإستراتيجية الاستثمارية للبرنامج على ثلاثة أنواع من المشروعات و هي:

- مشروعات الاعتبار الخاصة في قطاع البنية التحتية و النقل.

---

[1] Mohammed Salem ould Abdesseleme. Op-cit, P 56.

* لقد ظل معدل صرف الأوقية مقابل الدولار طيلة فترة البرنامج حوالي 74,23 أوقية مقابل دولار واحد.

- المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي و الحفاظ على مستوى مقبول للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط.
- مشروعات الدعم خاصة في المجالات الاجتماعية و بالذات تلك التي تستجيب لمواجهة الاحتياجات الأكثر ضرورة.

*بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقترحة خلال فترة البرنامج 55,1 مليار أوقية موزعة على 393 مشروعا منها 193 مشروعا تمثل المشروعات الجديدة التي ظهرت مع البرنامج خصص لها 40% من إجمالي الاستثمارات المقررة و قد وصل إجمالي الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (85-88) حوالي 50,8 مليار أوقية(و هو ما يعادل 93% من إجمالي الاستثمارات المقررة لنفس الفترة)، يتوزع تمويلها على النحو التالي:

50,3 % من القروض الخارجية و 28,1 % من الهبات و 16,4 % من أشباه الهبات و 5,2 % تمويل محلي.

إن توزعه هذه الاستثمارات على القطاعات يبين الأولوية التي توليها هذه البرامج لقطاعات معينة على حساب آخر، حيث وصل المخصص لقطاع التنمية الريفية 35,3 % و التنمية الصناعية 25,1 % و البنية التحتية 27,1 % و التنمية الاجتماعية 7,4 % و قطاعات أخرى 5%.

لقد ركز برنامج الإصلاح الاقتصادي (85-88) على تنمية رأس المال المادي و جعل رأس المال البشري في مرحلة ثانية، كما حاول هذا البرنامج التركيز على الدور الريادي للقطاع الخاص الموريتاني دون الاهتمام بمدى قدرة هذا القطاع على تحمل هذه المسئولية.

المطلب الثاني: برنامج الدعم و الدفع (1989-1995).« P.C.R »
Programme de Consalition et de Relance

لقد واصلت موريتانيا بعد النتائج التي حققتها من برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، تطبيق خطة جديدة تكون مكملة للجهود التي بذلت في البرنامج الأول، و هذا البرنامج الثاني من نوعه هو ما أطلق عليه اسم "برنامج الدعم و الدفع" و الذي غطى الفترة (1989-1995).

و قد تم عرض هذا البرنامج على اللجنة الاستشارية في يناير 1989 م التي وافقت عليه في باريس و تمت المصادقة عليه من طرف مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي مايو 1989[1].

و ينطلق برنامج الدعم و الدفع في تحديد أهدافه و إستراتيجيته التنموية من المحاور التالية[2]:

1/ إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي المحلي بغية تقوية و تنويع قاعدة الإنتاج الوطني.

2/ تدعيم الحالة المالية للدولة عبر سياسة جذرية لترشيد النفقات العامة و توسيع الوعاء الضريبي و تحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

3/ تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع وسائل مختلفة لتشجيع العرض و التحكم في الطلب و تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.

4/ السعي للوصول بالمديونية و معدل خدمة الدين إلى مستوى يتناسب و قدرات الاقتصاد على الدفع.

5/ وضع إستراتيجية ملائمة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق خلق فرص عمل جديدة و إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة من خلال تطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم و الصحة و تخفيف العبء الاجتماعي لإجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأقل فقرا في المجتمع.

و بناء على هذه المحاور تم وضع الأهداف الاقتصادية الكلية التي يريد البرنامج الوصول إليها و كذا سياسته التنموية.

---

[1] الصوفي ولد الشيباني. مرجع سبق ذكره. ص 52.
[2] نفس المرجع ص 83.

الفقرة الأولى: أهداف البرنامج « P.C.R »

لقد تم وضع أهداف برنامج الدعم و الدفع بحيث تكون امتدادا لأهداف برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

1/ تحقيق معدل سنوي في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك في حدود 3,5 % خلال فترة البرنامج، بحيث يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو الديمغرافي.

2/ تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

3/ تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية و تحقيق مستوى للاستثمارات العمومية في حدود 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

4/ تخفيض عجز الحساب الجاري "من دون التحويلات الرسمية" للوصول به إلى مستوى أقل من 9,8 من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية فترة البرنامج.

5/ تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدل ما بين "20-25 % " من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1995.

و من أجل بلوغ الأهداف المسطرة أعلاه اعتمدت السلطات الموريتانية في هذا البرنامج جملة من السياسات، منها السياسة القطاعية كالسياسة القطاعية في الزراعة مثلا و إصلاح المؤسسات العمومية و النظام البنكي و سياسات للأسعار و تسيير القطاع العام و المالية العامة و السياسة النقدية و القروض، و سياسة للقطاع الخارجي و الموارد البشرية، و لصعوبة التطرق لكل هذه المواضيع في فقرة من مطلب فإننا سنحاول باقتصار شديد المرور على أهم السياسات المنتهجة في ظل البرنامج و الذي يغطي الفترة "1989-1995".

الفقرة الثانية: السياسة التنموية للبرنامج « P.C.R »

سنحاول التطرق هنا تبعا للمالية العامة و السياسة المرسومة فيها و للنقود و القروض و سياسة الأسعار في البرنامج و التي تغطي الفترة "1989-1995".

[1] Programme de consolidation et de relace « P.C.R ».op. cit. P.3

1- المالية العامة:

يواصل برنامج الدعم و الدفع الخطوات التي سبقه لها برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، و التي تسعى إلى زيادة ادخار الميزانية بواسطة إجراءات تخص تحسين الإيرادات و ضغط النفقات و مضاعفة الطاقة العملية للإيرادات بنسبة 6% سنويا لذلك تعزم الدولة اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

- توسيع قاعدة الضريبة بواسطة تقوية الإحصاءات و وضع نظام دقيق لمراجعة الحسابات الجارية.
- تغيير نظام التسهيلات و الإعفاءات من الضرائب و الجمركة و إصلاح التعريفة الجمركية من أجل زيادة الإيرادات دون زيادة الضرائب.
- مراجعة النظام الضريبي المطبق على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصيد و الزراعة، وضع سياسة خاصة بالقاعدة الضريبية و طرق التحصيل.
- أما بالنسبة للنفقات العامة فإن البرنامج يسعى إلى تخفيض نفقات العمال دون الإضرار الكبير بالقوة الشرائية في حين تعطى الأولوية لصيانة الأدوات و التجهيزات و الاستثمارات الأساسية، هذا بالإضافة إلى تنظيم نفقات قطاع التعليم و إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي و ملائمة التعليم العالي مع التوجهات الاقتصادية الجديدة.

2- النقود و القروض:

في مجال النقود و القروض يواصل برنامج الدعم و الدفع السعي لتحقيق الأهداف النقدية للإصلاح بشكل ينسجم مع وسائل و أهداف السياسة المالية المتبعة من أجل التحكم في نمو عرض النقود في المجتمع للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي و بالتالي المساهمة في تخفيض معدلات التضخم و في هذا الإطار اتبع البرنامج الوسائل التالية[2]:

---

[1] P.C.R -89-95. op- cit. P. 10.

[2] المجلة الاقتصادية في موريتانيا. العدد 155. الطبعة 2001. في نوكشوط. ص 10.

- المراقبة الدقيقة لنمو القروض للاقتصاد و توجيه هذه القروض للقطاعات الأساسية القابلة للنمو و تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها سنة 1989 حتى نهاية البرنامج.
- متابعة إصلاح القطاع البنكي عن طريق تدعيم و تعميق إجراءات إعادة تنظيم و إصلاح البنوك التجارية و مراقبة صدى التزاماتها بتطبيق التسيير السليم المقدم من خلال تقوية رقابة البنك المركزي الموريتاني على هذه البنوك و ذلك بهدف القضاء على الصعوبات التي واجهت الجهاز البنكي في الفترات السابقة.

3-*سياسة الأسعار*:

ستهدف سياسة الأسعار المتبعة في برنامج الدعم و الدفع مواصلة القضاء على تشوهات الأسعار التي جعلتها لا تعتبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، و تتخلص هذه السياسة بشكل عام في التحرير المتزايد المراقب للأسعار من أهم الخطوات المتخذة في هذا المجال إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية، و تقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا، و إصلاح التشوهات وأسعار الخدمات العمومية عن طريق رفع أسعارها لتتناسب مع تكلفة الخدمة كما شملت هذه الإجراءات تحديد المواد الغذائية الأساسية التي تخضع أسعارها للمراقبة و وضع جدول زمني لتحرير أسعارها بين سنتي "90-91".

هذا بالإضافة إلى إتباع سياسة سعر صرف مرنة تهدف إلى إزالة التشوهات في سعر العملة الوطنية (التي تعتبر في نظر المؤسسات المالية الدولية مقيمة بسعر أعلى من قيمته) و التي انخفضت سنة 1989 ب 10,3 %[1] مقارنة بالسنة السابقة لها.

[1] El Hacen ould Ahmed, « l'analyse de l'offre de monnaie par le système bancaire mauritanien ». mémoire magistère. Université de Annaba. 1998. P 101.

الفقرة الثالثة: استثمارات برنامج الدعم و الدفع و تمويله

يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لبرنامج الدعم و الدفع و التي تغطي سنوات البرنامج 604 مليون دولار أي ما يعادل 45317,7 مليون أوقية[1] تبلغ منها حصة المشاريع الجديدة 373 مليون دولار و تتوزع هذه الاستثمارات على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1/III

توزيع الاستثمارات لبرنامج الدعم و الدفع « P.C.R » بملايين الأوقية

القطاع	مبالغ الاستثمار	نسبته
التنمية الريفية	15547,9	43,3%
التنمية الصناعية	5969	13,2%
الإصلاح الترابي	11365,5	25,1%
المصادر البترولية	4763	10,1%
القطاع العمومي و شبه العمومي	1425	3,1%
شركة سنيم SNIM	6448	14,2%
المجموع	45317,7	100%

Source: P.C.R "89-95". Op-cit. P.10

يتضح منة الجدول أن التنمية الريفية تستحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات و البالغة 43,3 % و هي نفسها المرتبة الأولى التي احتلتها في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي يليها التنمية الصناعية التي بلغت نسبتها إذا أضفنا لها الاستثمارات الموجهة للشركة الوطنية للصناعة و المعادن "SNIM" لتصل النسبة 27,4 % و نشير هنا إلى أنها المرتبة الثانية أيضا التي كانت تحتفظ بها في البرنامج الماضي هذا و قد تلت التهيئة الإقليمية "الإصلاح الترابي" قطاعي الصناعة و التنمية الريفية بنسبة 25,1 % و هي تضم الإسكان، القطاع العمومي و شبه العمومي المرتبة الأخيرة و أدنى نسبة من الاستثمارات و البالغة 3,1 %.

[1] El Hacen ould Ahmed. Op.cit. P 109

إن تكلفة تمويل احتياجات برنامج الدعم و الدفع « P.C.R » هو ما دفع موريتانيا إلى طلب تمويل استثنائي، و ذلك لأن المديونية الخارجية بلغت مطلع السنة الأولى من البرنامج 2010 مليون دولار أي ما يعادل 20,5 % من الناتج المحلي الإجمالي و في نفس الوقت قدرت خدمة المديونية ب 185 مليون دولار لكن هذه الأرقام سرعان ما انخفضت نتيجة جدولة الديون الثنائية و ذلك وفقا لشروط الصندوق و البنك حيث تم[1]:

- إلغاء ثلث الأقساط المغطاة من برنامج الدعم و الدفع، و تسديد 2/3 الثلثين الباقيين على فترة 14 سنة منها 8 سنوات إعفاء.
- دعم سعر السوق مع فترة تسديد ب 25 سنة منها 14 سنة إعفاء.
- إعادة الهيكلة لسعر الفائدة مقلص ب 3,5 % مع فترة تسديد قدرها 14 سنة منها 8 سنوات إعفاء.

بالإضافة على هذا منحت فرنسا و موريتانيا بداية أوت 1990 هبة قدرها 45 مليون دولار و وقعت معها اتفاقية تمويل بقيمة 16 مليون دولار[2].

المبحث الثاني: الإصلاحات التي غطت "1996-2005"

لقد تمكنت موريتانيا في ظل برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي غطى الفترة "85-88" من تحقيق بعض النتائج الايجابية خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي "الماكرو اقتصادية" و التجارة و إصلاح القطاع العمومي، إلا أن هذه النتائج الطيبة و غيرها سرعان ما شهدت تراجعا كبيرا في ظل برنامج الدعم و الدفع "89-95" و الذي عرفت موريتانيا في فترته صعوبات مالية و اقتصادية ناجمة عن التراجع في المساعدات الخارجية و انخفاض الصادرات بالفعل فإن الظروف الخارجية ساهمت في تأزم الوضعية الاقتصادية كحرب الخليج و الأزمة السنغالية 1989، و قلة التساقطات المطرية خلال هذه الفترة مما انعكس سلبا على القطاع الزراعي الموريتاني و في هذه الظروف بالذات و المتسم بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي و تراكم شديد في خدمات الديون توجهت الحكومة الموريتانية إلى صندوق النقد

1 El Hacen ould Ahmed. Op.cit. P119
2 Luc, J. GEREGOIRE, « L'ajustemeny en mouritanie ». op-cit. P. 108.

الدولي و البنك العالمي بغية الاتفاق حول برنامج ينقذ الاقتصاد من الانهيار و يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا بدلا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الاستقرارية فتمخضت المشاورات و المفاوضات عن البرامج التي غطت الفترة "1996-2005" و هي التصحيح الهيكلي و إصلاح آخر سمي الوثيقة الإطارية التي غطت الفترة "2000-2005" و كل سنتطرق له في مطلب.

المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"

و الذي استهدف مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية و الإصلاحات البنيوية بغية الوصول إلى تنمية مستديمة و سيتناول هذا البرنامج في هذا المطلب من خلال ثلاث فقرات.

الفقرة الأولى: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000"

إن الأهداف الرئيسية المتوسطة المدى لهذا البرنامج و التي تسعى إلى إيجاد نمو مستديم في إطار من العدل بغية تحسين الدخل و رفع نسبته للفرد في جو من استقرار الأسعار و تدعيم الوضعية الخارجية للدولة من أجل التغلب على مصاعب التسديد، إن هذه الأهداف هي[1]:

1- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3,5 % في المتوسط عند نهاية البرنامج 2000.

2- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1995 إلى 3,6 % سنة 1995.

3- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات "باستثناء التحويلات الرسمية" من 14,5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 إلى 6,6 % عام 2000.

كما حاول حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا من التأثيرات السلبية للتصحيح الهيكلي، و ذلك عن طريق الزيادة الملحوظة للموارد المخصصة لقطاع الصحة و للمشاكل الديمغرافية و التعليم الابتدائي، و التقني كما تم هنا زيادة مخصصات برنامج الغذاء مقابل العمل و الالتفات نحو المسائل البيئية و تسيير الموارد الطبيعية

[1] Mauritanie, 4éme document cadre de politique économique « DCPE », document établit par les autorités mauritaniennes en collaboration avec les services du fonds monétaire et de banque mondiale 18 juin, 1995,n P.2.

من أجل المساهمة في حلول مشاكل البيئة المستعصية التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات و خاصة مشكلة التصحر، و تأثيرات عوامل التعرية و قطع الغابات و الأشجار، و زحف الرمال على الطرق المعبدة.

الفقرة الثانية: السياسات التنموية لبرنامج التصحيح الهيكلي "1995-2000"

سنتعرض في هذه الفقرة لأهم هذه السياسات و خاصة السياسة المالية للبرنامج و سياسة التغذية و أهم التوجهات العامة في القطاعات الإنتاجية "السياسة القطاعية" و كذا إصلاح المؤسسات العمومية و النظام البنكي و المالي.

1/ السياسة النقدية: ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي المذكور بتطبيق سياسات نقدية تستهدف منح القروض للقطاعات الإنتاجية و تشجيع قروض القطاع الخاص من أجل أن يلعب دورا مرغوبا فيه في القطاعات الإنتاجية بغية المساهمة بها في الاستثمارات المحلية و كذا تقليص الالتزامات الخارجية الصافية للبنوك التجارية.

و في هذا السياق ثم تبني سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية و النوعية بديلة عن الرقابة المباشرة التي تبناها و طبقها البنك المركزي الموريتاني منذ الاستقلال و حتى في ظل البرنامجين السابقين و تماشيا مع هذه التوجهات تم تبني إجراءات مالية متعلقة بالنقود و القروض و هي[1]:

* إلغاء السقوف الائتمانية للقطاعات.

تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر أدنى يستخدم لصالح دفاتر الادخار من أجل حماية مصالح المدخرين الصغار و سعر أعلى للقروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم و تراجع هذه النسب دوريا من أجل أن تتطابق من الأهداف المبتغى الوصول إليها و نسبة التضخم.

* توحيد سعر الخصم و إلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفضيلي الذي كان معمولا به قبل سنة 1995م.

[1] Mauritanie, document des programmes d'ajustement structurel, 1995-2000. Nouakchott décembre 1996. P.17.

* إنشاء الاحتياطات الإجبارية و تحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجميع الودائع و يرجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، و بفرض غرامة أعلى من النسبة المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها، و يدعم هذا بتعزيز الرقابة على المصارف و في هذا الصدد تقوم المصالح المكلفة في البنك المركزي الموريتاني بإخضاع المصارف 4 لمتابعة دائمة و صارمة فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي و احترام نسب التوازن و التضامن فيما بين المصارف.

تطبيق سعر فائدة مساوي لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة على ان يتقرر إحلال سوق الأذونات الخزينة يتم فيه تمويل الحاجات المنظمة للخزينة العامة دون اللجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة تمويلها، كما يقلص هذا السوق "سوق أذونات الخزينة" من التمويلات المتأتية من المصارف بشكل عام.

2/ السياسات المالية:

سيواصل برنامج التصحيح الهيكلي السياسات المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات غير المرتبطة بالتنمية، و هذا ما سيمكن من توفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية و زيادة مساهمة الدولة في هذه النفقات الاستثمارية، إن مثل هذا الدعم سيتوجب تحاشي المتأخرات الداخلية التي تستطيع أن تعرقل نشاط القطاع الخاص و تساهم في التوسع الفاحش للقروض كما يستوجب أيضا تخفيض الالتزامات الصافية، اتجاه القطاع البنكي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى و الأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي و التصحيح في ميزان المدفوعات.

إن السلطات الموريتانية ستواصل سياسة صارمة في مجال النفقات العمومية التي ستخفض في ظلها نفقات الميزانية الجارية من "19,7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 18,6 % سنة 1994 و 17,4 % متوقعة لسنة 1995 و 16,2 % سنة 1997"[1].

كما تم إجراءات تستهدف تحسين فائض عمليات الخزينة العامة بحيث تصل سنة 1993 إلى 2,3 % و سنة 1995 إلى 5,6 % من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذه

[1] محمد ولد أعمر. مرجع سبق ذكر ع. ص.93.

التساؤلات المتعلقة بالميزانية تتم مراجعتها سنويا من أجل ملاحظة التحسن في تقليص الاختلالات المالية و إمكانية التمويل الخارجي.

3/ إصلاح النظام البنكي و المالي:

مواصلة الجهود التي تم بذلها خلال البرنامجين السابقين في إطار إصلاح المنظومة المالية و البنكية الموريتانية و التي كانت في وضعية صعبة و سيئة قبل الإصلاحات واصلت السلطات الموريتانية في هذا البرنامج و بالتعاون مع البنك العالمي إصلاح هذا القطاع و سنتعرض هنا و بإيجاز شديد لأهم المحاور دون تعمق فيها و شرحها.

أ- تحسين نظام سعر الصرف: و ذلك من خلال[1]:

- اعتماد مكاتب للصرف خاصة غير البنوك الأولية.
- استعمال حسابات بالعملة الصعبة و باسم المصدرين الحائزين على بطاقة الإيراد و التصدير المرخص بها "يستطيع المصدر إيداع 40 % من عائدات صادراته".

ب- إعادة هيكلة القطاع البنكي و تقوية القانون المطبق للنظام المالي و ذلك بواسطة الإجراءات التالية:

- تقوية إمكانات الرقابة البنكية في البنك المركزي الموريتاني"مركز المخاطر و عدم التسديدات".
- تحسين و تحديث نظام الإعلام على أخطار القروض و المتأخرات.
- اعتماد قانون بنكي لدعم الإطار القانوني و مراقبة البنوك و تأمين الإجراءات البنكية السليمة.
- إشعار البنك المركزي بالمعلومات المالية الصحيحة.

ج- تنمية المؤسسات و الأسواق المالية: و ذلك عن طريق الإجراءات و الوسائل التالية:

- مراقبة السيولة و إدخال سند أذونات الخزينة للتداول في السوق النقدية.
- ليبرالية أسعار الفائدة بالتدرج.

[1] الصوفي ولد الشيباني. مرجع سبق ذكره. ص. 71.

- تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة قدره 20 % و تكوين إستراتيجية المدى من أجل توسيع النظام المالي و ذلك من خلال دراسة إمكانية إنشاء مؤسسات مالية جديدة من نوع صناديق التأمين و تعاونيات الادخار.

4/ إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد كان القطاع العام الموريتاني يضم و حتى سنة 1994، 80 مؤسسة عمومية 20 منها ذات طابع غير تجاري و 40 مؤسسة من هذه المؤسسات تعتبر الدولة المساهم الرئيسي فيها و تنتشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تمثل 1\2 من الاستثمارات العمومية و تتلقى 1\5 من القروض الموجهة من القطاع البنكي.

و خلال هذه السنة 1984 فإن 12 مؤسسة عمومية تسيطر على القطاع الإنتاجي بشكل مطلق و تستحوذ على 95% من المبيعات و تشغل 75% من العمالة الوطنية[1].

إن خصوصية هذه المؤسسات العمومية تتمثل في إضفائها بخسارة مالية كبيرة و تراكم المتأخرات، و مديونيتها ذات الوزن المعتبر في إجمالي الديون العمومية.

انطلاقا من هذه الصعوبات تبنت موريتانيا 1995 برنامجا تصحيحيا لقطاع المؤسسات العمومية "PASEP " و استفاد من عدة قروض في سنوات مختلفة كان أولها في نوفمبر 1995، و كذا نوفمبر 1997 و يناير 1998 و أبريل 1999، و بلغت في مجملها 50 مليون دولار ممولة أساسا من طرف البنك العالمي و ألمانيا و اليابان و البنك الإفريقي للتنمية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و من أهم أهداف هذا البرنامج[2]:

- تحسين البيئة القانونية و المؤسساتية للقطاع شبه العمومي.
- إجراء إعادة الهيكلة المالية لسنيم و شركة الخطوط الجوية الموريتانية، و متابعة الإصلاحات التي سبق و أن اتخذت في ظل برنامج الدعم و الدفع.
- تطهير القطاع شبه العمومي بتسريع تخلي الدولة و انسحابها من رؤوس أموال المؤسسات غير القادرة على البقاء و الاستمرار و بالتالي تصفيتها.

---

[1] Luc. G. « ajustement structurel en Mauritanie ». Op. -cit. P.18.

[2] المجلة الاقتصادية. العدد 180. مرجع سبق ذكره. ص.13.

- خوصصة بعض المؤسسات و رفع احتكار بعضها الآخر لنشاطات إنتاجية و تجارية.

الفقرة الثالثة : استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي

إن المبلغ الإجمالي للاستثمار العمومي في البرنامج يصل إلى "75085" مليون أوقية و هو ما يمثل في المتوسط نسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة من "1995-2000" و تتوزع هذه الاستثمارات على القطاعات حسب ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول "4-8": يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات "1995-2000"

القطاع	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	% من جملة الاستثمارات
التنمية الريفية	16191	24,6
التنمية الصناعية	22782	20,825
التهيئة الإقليمية	21818	21,15
المصادر البشرية	8805	09,8
التنمية المؤسسية	1270	08,2
المجموع الجزئي	70866	84,675
الشركة الوطنية للصناعة و المناجم	4219	15,425
المجموع العام	75085	100

Source: "Programme d'investissement public" 1995-2000. P.16-19

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أن الأولوية في برنامج الاستثمار العمومي لا يزال يحظى بها القطاع الصناعي إذا أضفنا الاستثمارات المخصصة لشركة سنيم إلى الاستثمارات المخصصة للتنمية الصناعية لتصل مجمل الاستثمارات الصناعية في هذه الحالة إلى 36,25 % و تحتل التنمية الريفية المرتبة الثانية بنسبة 24% و من ثم البنية التحتية بنسبة 21,15 % و قد اهتم هذا البرنامج في المجال

الصناعي بعدة مشاريع من أهمها تشغيل مشروع أمهاودات في سنة 1999 بالإضافة إلى أعمال بحث و تنقيب عن المعادن بالإضافة إلى مساعدة بعض المؤسسات الفرعية في توسيع نطاق إنتاجها كالمؤسسة العربية للصناعة و الصلب و كذا شركة الشحن و التفريغ في موريتانيا.

المطلب الثاني: وثيقة إطار السياسة الاقتصادية "2000-2005"

إن النتائج الإيجابية في نظر الصندوق و البنك الدوليين التي حققتها موريتانيا في الفترة "1995-2000"، كافية لوصف موريتانيا بالمطبق الناجح لسياسات التثبيت و التكييف الهيكلي، و هذا ما يتطلب مواصلة جهود الإصلاح، و عليه طبقت موريتانيا في الفترة "2000-2005" في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ما عرف باسم وثيقة إطار السياسة الاقتصادية، المتوسط المرسومة في وثيقة إطار السياسة الاقتصادية، إبريل 2000 هذا بالإضافة إلى سعي الحكومة إلى تطبيق سياسة ماكرو اقتصادية تختص بالتنسيق بين سياسات القرض و الصرف من أجل إنقاص عجز الحساب المادي و خلف مناخ ملائم للاستثمارات الخاصة، و خلف قاعدة صلبة للنمو و تنوع الصادرات و خلق فرص التوظيف.

الفقرة الأولى: الأهداف الماكرو اقتصادية

تعتبر الأهداف الماكرو اقتصادية لوثيقة إطار السياسة الاقتصادية في الفترة "2000-2005" و هي[1]:

- تحقيق معدل سنوي متوسط في حدود 5,1 .%
- تثبيت معدل التضخم في حدود 4,5 % سنويا.
- تخفيض عجز الحساب الجاري في حدود 9,7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى 4,5 % سنة 2005.
- زيادة الاحتياطي الدولي من 2,6 شهر من الواردات سنة 2000 إلى 6,2 شهر سنة 2005.

[1] الغوث ولد الطالب حدو. دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد معهد الدراسات، البحوث العليا في مصر. سنة 1999. ص 133.

- الوصول بمعدل الاستثمارات إلى 12,6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 و 14,6 % سنة 2005.

من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ستواصل الإستراتيجية الحذر في تطبيق السياسات الإجمالية و النقدية المحققة للتوازن و دعم جهود الإصلاح الرامية إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الموريتاني بالاعتماد على القطاع الخاص.

و تنطلق جهود الإصلاح في هذه الفترة من[1]:

- ❖ من مواصلة إصلاح النظام المصرفي.
- ❖ مواصلة لبرالية نظام الصرف و التجارة.
- ❖ تحسين التسيير و فعالية القطاع العام.
- ❖ دعم النظام القضائي و التنظيمي.
- ❖ تحسين أداء الخدمة العمومية.
- ❖ دعم الرقابة و الفعالية في قطاع الصيد.

الفقرة الثانية: السياسات الماكرو اقتصادية

أولا: السياسة النقدية:

تنطلق هذه السياسة من مواصلة جهود محاربة التضخم و تحسين وضع ميزان المدفوعات، و سيقوم البنك المركزي بالمراقبة عن قرب لسيولة البنوك، و ترك آلية العرض و الطلب في السوق لتحديد سعر الفائدة بطريقة تشجع الادخار الداخلي و الاستخدام الفعال للمصادر المالية الداخلية.

في انتظار أن تلعب البنوك التجارية، الدور الأساسي في الوساطة، كهدف من أهداف البرنامج، يظل تطبيق النظام الحذر لسياسة القرض و تحديد سقف للمخاطرة أمرا ضروريا، هذا بالإضافة إلى تحسين من مستوى المراقبة بالتشاور مع البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، طبقا لنظام المحاسبة لتأمين مراقبة المعلومات.

يضاف إلى هذه الإجراءات مواصلة جهود وكالة متابعة و تحصيل الديون.

[1] محمد الأمين ولد سيدنا"دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية". القاهرة. الجامعة العربية. رسالة ماجستير. سنة 1998. ص 131.

ثانيا: سياسة المالية العامة

استجابة لمتطلبات التوازن الخارجي، تهدف الحكومة إلى زيادة الادخار الوطني، بتنمية المصادر المحلية عن طريق[1]:

- توزيع و تنويع المطرح الضريبي و تحسين من فاعلية ضريبة القيمة المضافة بطرق عدة منها وجود إدارة المراقبة.
- سياسة النفقات العامة ترشيدية و ذات فاعلية أكثر، و توجيه النفقات الجارية إلى نفقات الصحة الأولية و التعليم و بالذات تعليم البنات، و برامج الحماية الاجتماعية و صيانة رأس المال المادي.

الحكومة الموريتانية ملزمة بالوصول بالنفقات الاجتماعية بشكل دائم إلى المستوى المتفق عليه بين موريتانيا و البنك الدولي، و تخصيص 25% و 7% من النفقات الجارية للتعليم و الصحة، و هذا ما سيطلب تقليص النفقات العسكرية و الأمنية، و وقف عمليات الاكتتاب في كافة الوزارات باستثناء الصحة و التعليم، هذا بالإضافة إلى وضع برنامج يختص بالتدريب في قطاع الوظيفة العمومية، و الرفع من مستوى المراقبة في هذا القطاع بغية تحسين مردوديته.

ثالثا: القطاع الخارجي

إن تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى ميزان المدفوعات و الاحتياطي الدولي الموريتاني، تشترط الصرامة في السياسة المالية و النقدية و تحقيق سعر صرف ملائم، هذا بالإضافة إلى جهود تخفيض عبء المديونية مما سيؤدي إلى تخفيض عجز المعاملات الجارية إلى حدود 9,7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 و إلى 5,5 % سنة 2004[2]، في ظل تزايد إيرادات الصادرات بنسبة 3% نتيجة انخفاض حجم صادرات جديدة و زيادة أسعار صادرات السمك. تلتزم الحكومة الموريتانية بمواصلة سياستها اللبرالية، بغية الوصول إلى سعر الصرف الحقيقي، و في هذا الإطار سيتدخل البنك المركزي كمشتري و بائع لتحقيق التوازن في السوق.

[1] الغوث ولد طالب حدو. مرجع سبق ذكره. ص.156.
[2] محمد ملاي أحمد. "التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا". رسالة الماجستير. سنة 1995. ص. 88.

تقوم السياسة الموريتانية لإدارة الديون الخارجية على تحسين العلاقات مع الممولين و الحصول على التسهيلات المناسبة للاقتصاد الموريتاني، و مواصلة أداء الالتزامات السنوية و القضاء على متأخرات الدين.

الفقرة الثالثة: السياسات الاستثمارية للبرنامج

تهدف إلى الاختيار الحذر للمشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي دون الإخلال بالتوازنات الجوهرية كالمالية العامة "الميزانية" و ميزان المدفوعات و الحد من التضخم، حيث بلغ حجم الاستثمارات المقررة في البرنامج حوالي 45317,7 مليون أوقية و هو ما يعادل 604 مليون دولار[1]، و هو ما يمثل 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا موزعة كالآتي[2]:

- التنمية الريفية 34,3 % من إجمالي الاستثمارات.
- التنمية الصناعية 13,2 % من إجمالي الاستثمارات.
- الإصلاح المصرفي 25,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- الموارد البشرية 10,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- القطاع العمومي و شبه العمومي 3,1 % من إجمالي الاستثمارات.
- شركة سنيم 14,4 %.

من أجل الحفاظ على أهداف الماكرو الاقتصادية لبرنامج الدعم و الدفع، و نتيجة مديونية البلاد فإن هذا البرنامج سيمول من المصادر التالية[3]:

- 38,8 % قروض خارجية.
- 32,6 % هبات.
- 22,2 %أشباه الهبات.
- 6,4 % من المصادر المحلية الموريتانية

[1] نشرة عن الصندوق الدولي، في المجلة الاقتصادية في موريتانيا، مرجع سبق ذكره. العدد. 190. ص. 11.
[2] وزارة التخطيط و وثيقة إطار السياسة الاقتصادية. ص 16.
[3] نفس المرجع. ص 36.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الموريتاني و برامج الإصلاح الاقتصادي

مقدمة المبحث الثالث:

بعد إنشاء البنك المركزي الموريتاني و العملة الوطنية، كبداية لقيام جهاز مصرفي وطني ظل هذا الجهاز يتخبط في شبكة من العقبات، غذتها هشاشة النظام المؤسسي الحديث و قليل الخبرة، بالإضافة على انعزاله عن المجتمع الموريتاني الذي يعتمد على القطاع الريفي، في حين يعتمد القطاع المصرفي على القطاع الحديث، و ظل الحال حتى جاء الجفاف و بدأ المواطن يعترف بأهمية الدولة نتيجة ضغط الحاجة إليها، و ما تقدمه من مساعدات غذائية و مالية، و من ثم بدأ المواطنون يتعاملون مع البنوك لتمويل أنشطتهم، إلا أن هذه التجربة التي مثلها اتحاد بنوك التنمية، باءت بالفشل نتيجة لعضوية الطريقة التي كان يقدم بها فروضه.

و في إطار توجه الدولة نحو التحرير الاقتصادي، و إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الإنتاجية،و في إشكالية الملكية و أنماط التوزيع، و معدلات الادخار و الاستثمار، و الرقابة و الأساليب المتبعة فقد تبنت الدولة الموريتانية مجموعة من برامج الإصلاح و إعادة الهيكلة، لتفعيل و خلق جهاز مصرفي قادر على أداء وظيفته، و صدرت في هذا المجال عدة قوانين مصرفية داعية لتحرير و خوصصة الجهاز المصرفي أو دمج بعض وحداته أو تصفية ما هو عاجز عن الدمج أو الخوصصة أو الاستمرار، و من أهم إجراءات الإصلاح المصرفي سياسة تحصيل الديون المصرفية باعتبارها المشكلة الرئيسية التي أجهدت نشاط البنوك الموريتانية، و القيام بخصخصة ما أمكن من وحداته، خاصة أن كل وحداته بنوك تجارية، و هذا المبحث تناولنا فيه أربعة مطالب و هي كالتالي: المطلب الأول ركزنا فيه على الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي خلال الفترة 1985-1989، و في المطلب الثاني تناولنا كذلك الإصلاحات على النظام المصرفي خلال الفترة 1989-1995، أما المطلب الثالث فتناولنا فيه الإصلاحات التي شهدها النظام

المصرفي خلال الفترة 1996-2000، و في المطلب الأخير أخذنا فيه آخر الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي خلال الفترة 2000-2005.

المطلب الأول: الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الموريتاني خلال فترة برنامج لإصلاح التقويم الاقتصادي و المالي (1985-1989)

حاول هذا البرنامج الذي يعتبر بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية، وضع أسس تنموية مستمرة من خلال جملة من الأهداف، تعمل على تشجيع القطاع الخاص و إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تحرير الاقتصاد و قد تجسدت إجراءات هذا البرنامج، التي تخص هذا البرنامج[1]:

1- تحويل أسهم البنك المركزي في رؤوس أموال البنوك التجارية إلى الدولة، بهدف تخفيض مساهمته في هذه البنوك، و التركيز على دوره الأساسي المتمثل في الإشراف و الرقابة على البنوك، و توجيه السياسة القرضية، و قد تم تحويل هذه الأسهم بالفعل إلى الدولة الموريتانية، و التي عرضتهم بدورها على القطاع الخاص الموريتاني، و لم يبقى لها إلا حصتها في بنك شنقيط و التي تحصل 50% من رأس ماله و ذلك لرفض القطاع الليبي مشاركته للقطاع الخاص الموريتاني، و ذلك عائد على فلسفة النظام الاقتصادي الليبي المعتمد على فلسفة الاقتصاد الاشتراكي.

2- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية، و الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل المشاريع التنموية في البلاد، كذلك تطهير ميزانية الشركة الموريتانية للبنك، و قد تحملت الدولة تكاليف عمليات التطهير هذه، و التي شملت سداد المتأخرات اتجاه الوكلاء الأجانب، و دفع الديون المجمدة على شركات الدولة، و معالجة إشكالية القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها، و إعادة تكوين رأسمال هذه البنوك، و ذلك مع مراقبة الدولة لرأسمال اتحاد بنوك التنمية، و تحسين إدارته عن طريق اتفاقيات مع البنوك الأجانب لدعمه.

[1] Ministère du plan mauritanie, programme de redressement économique et financier, (P.R.E.F). (1985-1989). P. 05.

3- خصخصة البنك الدولي لموريتانيا و الشركة الموريتانية للبنك، حيث سمح للقطاع الخاص الموريتاني و الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموالها، مع إتاحة الفرصة للمساهم الأجنبي بالمشاركة بصورة مباشرة في إدارة مأين المصرفين.

4- دعم و تقوية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من أجل تفادي أخطاء الإدارة التي حدثت في الماضي، و ضمان نظام مرن للوساطة في المستقبل، إلا أن إجراءات إعطاء المزيد من حرية التصرف للمصارف، مثل تحديد سعر الفائدة و حرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي مع ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية و الائتمانية أفقدت رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك فعاليتها، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لحل جميع مشاكل الجهاز المصرفي، حيث لم تكن سوى تعديلات في نمط التسيير العمومي الذي كان سببا لانهيار العديد من المؤسسات العمومية.

و قد كانت الحالة العامة للاقتصاد الوطني إبان فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي تعكس ضعف أداء الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث ساد التوزيع العشوائي للقروض دون مراعاة دقيقة و مضبوطة للمخاطر المترتبة على ذلك، مما أدى على عجز بعض المصارف عن دفع بعض أقساط القروض التي لم تكتمل لعملائها، ففي بداية البرنامج كانت الديون المشكوك فيها تصل إلى 45%[1] من إجمالي ديون البنك الدولي لموريتانيا كمثال للبنوك الأخرى، و قد وصل المبلغ الإجمالي لديون المشكوك فيها في سنة وحدات مصرفية في البلاد إلى حوالي 30 مليون دولار أمريكي أي أكثر من نصف إجمالي القروض[2].

و كان الجهاز المصرفي يتصف بنقص السيولة و منح القروض مجاملات غير مغطاة، و قد تجاوز حجم القروض بعيدا إلى بعض البنوك موارد عملاء، مما أثر على التوازن المالي لهذه البنوك، في ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى وضع خطة تقويمية تعدها هيئة مصرفية تقوم على دراسة للوضعية الراهنة للجهاز المصرفي الموريتاني، و ذلك من أجل رفع مستوى الوحدات المصرفية، و دفع مجلة الاقتصاد

---

[1] (P.R.E.F). op. cit .P 7.

[2] Mohammed ould cheik abdallahy. Op cit. P. 28.

الوطني إلى الإمام بطريقة تضمن في النهاية التأهيل و التوازن الاقتصادي للبلد، و كان نتيجة هذه التعليمات ما عرف بالدمج المصرفي، و هو عبارة عن دمج مصرف اقل خسارة مع مصرف آخر خسارته أكبر.

و من أهم هذه العمليات دمج الصندوق الوطني للتنمية و البنك الموريتاني للتنمية و التجارة تحت اسم اتحاد بنوك التنمية و ذلك في تاريخ 1987/08/21، و قد صاحب هذا الاتجاه تبني البنك المركزي لسياسة نقدية تعتمد على الأدوات الغير مباشرة أكثر من الأدوات المباشرة، و أعطى حرية عقد القروض للبنوك التجارية دون إذن مسبق، إلا في حالات يكون العميل قد وضعه البنك المركزي على لائحة العملاء الذين لهم تعامل سابق غير سليم مع البنوك، ١١ بالإضافة إلى حرية تحديد أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، و التقى البنك المركزي بتحديد سقف كل منهما واضعا في الاعتبار أولوية الإقراض للقطاعات التنموية.

المطلب الثاني: الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الموريتاني خلال برنامج الدعم و الدفع(1989-1995)

تم إعداد هذا البرنامج لاستمرار و تدعيم إجراءات إعادة تنظيم الاقتصاد القومي ككل، خاصة في مجال إصلاح و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و مراقبة مدى التزام وحداته بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة، و ذلك في ظل رقابة قوية من البنك المركزي بهدف القضاء على العقبات التي واجهت الجهاز المصرفي في الفترات السابقة، و قد استمرت عمليات خوصصة البنوك في ظل ١١ البرنامج، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص الموريتاني على 56 % من رأس مال البنك الوطني الموريتاني في نهاية البرنامج و التي تصل على 30% [1] فقط من رأسماله، و قد عملت الحكومة على تحسين خبرة العاملين في هذا البنك، و البحث عن شركاء فنيين أجانب من أجل توفير إدارة سليمة له.

[1] الصوفي ولد شيباني. مرجع سبق ذكره. ص 132.

كما تم في هذا الإطار تدعيم و تعزيز إجراءات إعادة تنظيم و هيكلة المصارف التجارية، و تطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي الموريتاني على هذه المصارف.

كما تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحويل اتحاد بنوك التنمية إلى بنك شعبي و رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في رأسماله، و ذلك بعد أن بانت واضحا أن عملية الدمج التي أجريت للمصرفين المكونين له، لم تؤدي إلا إلى تركيز عيوبها في مكان واحد دون تصحيح للأوضاع الإدارية و طريقة التسيير التي كانت تتم بها عمليات الإقراض، و تهدف الحكومة من تحويل اتحاد بنوك التنمية إلى بنك شعبي أكبر يكون قادرا على جلب المدخرات الصغيرة في المجموعات المحلية، حيث يستقبل اتحاد بنوك التنمية مدخرات التعاونيات و الاتحادات الائتمانية، و يقوم بتوزيعها في شكل قروض صغيرة و متوسطة، حسب أهداف التنمية لكل مشروع.

هذا بالإضافة إلى دعم الهيكلة المالية لكل من البنك الموريتاني للتجارة الدولية و البنك العربي الليبي الموريتاني (بنك شنقيط).

و في إطار تقوية دور البنك المركزي في الرقابة و الإشراف على الجهاز المصرفي و تسييره، فإنه يعقد مع كل بنك تجاري اتفاقا حسب وضعيته يحدد فيها الشروط التي يجب أن يلتزم بها فيما يتعلق بإعادة تنظيم رأسماله و إدارته و أهدافه المالية.

تبعا لعمليات الدمج التي بدأت في الإصلاح السابق تم دمج الشركة الموريتانية للبنك « SMB » و البنك الدولي لموريتانيا في بنك جديد هو البنك الوطني لموريتانيا[1].

و إعادة هيكلة القطاع البنكي و تقوية القانون المطبق للنظام المالي و ذلك بواسطة الإجراءات التالية[2]:

- تقوية إمكانيات الرقابة البنكية في البنك المركزي الموريتاني"مركز المخاطر و عدم التسديدات".
- تحسين و تحديث نظام الإعلام على أخطار القروض و المتأخرات.
- إشعار البنك المركزي بالمعلومات المالية الصحيحة.

[1] البنك المركزي الموريتاني. النظام المالي الموريتاني. عصرنته و تحويلاته الحديثة مارس 1993. ص 04.
[2] Mouritanie. 6éme D.C.E.P pour la période (1989-1995) Nouakchoutt. 1994. P 31.

و تأسيس وكالة مكلفة بتحصيل الديون المصرفية سنة 1998، تشرف عليها الدولة و رغم انه مضت على إنشاء هذه الوكالة أكثر من 8 سنوات، لم تعطي النتائج المأمولة منها و ذلك لدرجة الغموض الذي يعتري أماكن تواجد القروض المصرفية السابقة، هذا بالإضافة على أن الطاقم المشرف على هذه الوكالة هو نفسه الجهاز الإداري الذي كان يسير اتحاد بنوك التنمية و المسئول عن إفلاسه و تفاقم حجم ديونه المشكوك فيها.

و قد ركز هذا البرنامج على مشكلة تكوين العمال في القطاع المصرفي، معتبرا عائقا هيكليا في وجه تطوره، حيث يرجع كثير من التجاوزات و التسبب سواء مجال تقديم القروض أو تقييم الدراسات المقدمة و انتقائها، و تقدير المخاطر الملازمة لمنح القروض، إلى المستوى التكويني و مدى التأهيل لدى العاملين في المصارف، و منذ سنة 1998 بدأ المركز الدولي لتكوين الأشخاص المصرفيين بتكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية، هذا بالإضافة إلى الدعم الفني الذي يقوم به شركاء موريتانيا في عمليات الإصلاح الاقتصاد، و الذي نجمت عنه دورات يقوم بها خبراء صندوق النقد الدولي لصالح عمال البنوك الموريتانية و ذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة عمال البنوك على الأساليب و التقنيات المصرفية الأكثر تطورا، و استدراج استخدام هؤلاء العاملين و تعاونهم من أجل نجاح و تطور مصارفهم.

و في ظل هذا البرنامج قامت الحكومة بتنظيم الإطار القانوني الذي ينظم المهنة المصرفية حتى يتلاءم مع حرية النشاط المصرفي المنشودة، الأمر الذي أدى إلى تحرير أسعار الصرف ابتداء من 1997، حيث أصبحت تحدد يوميا على أساس سلة من العملات الرئيسية، كما تم الترخيص لفتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف، مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية، و ذلك بهدف توسيع السوق الحرة و منافسة المصارف.

و إضافة إلى تلك الإجراءات، تم وضع آلية لدعم حركة السوق المالية، تعتمد على المنافسة في النشاط المصرفي، تتمثل هذه الآلية في:

- إنشاء النظام الاحتياطي الإجباري.
- تحرير القيود المصرفية على إنشاء البنوك الخاصة و حرية عقد القروض.

- إلغاء سعر الخصم التفضيلي و رفع سعر الفائدة المدنية.

و قد واصل البنك المركزي الموريتاني تنفيذه السياسة النقدية الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 1997، بدل 10% سنة 1996، و حدد معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية ب 9%، هذا بالإضافة إلى طرحه الأذون الخزانة في السوق المفتوحة و ذلك لزيادة فعالية الوساطة المصرفية، و فتح وسيلة جديدة أمام البنك المركزي تلاءم سياسات التحرير المتبعة.

المطلب الرابع: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الرابع (2000-2005)

لقد سارت عمليات الإصلاح هذه في الاتجاهين: الأول هو إعطاء الأولوية التامة و السلطة للبنك المركزي الموريتاني على إشرافه على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، و السهر على تطبيق، إجراءاتها و تقديم الدعم الفني و المالي المباشرة لكل الوحدات المصرفية حيث قام البنك بما يلي[1]:

- تعويض الخسائر التي ألحقت بأصول البنك الوطني الموريتاني، بالإضافة على دعم الأصول المالية لبقية البنوك بطريقة تخدم الحالة المالية لها و بالشكل الذي يضمن لها الملاءة و السيولة.
- إعادة تنظيم الهيكل المحاسبي و الإداري، و تعزيز قدرات الرقابة الداخلية للتحصيل و المعلوماتية و كذلك تحسين خبرة العمالة المصرفية.

و قد كلفت جهود الإصلاح الجهاز المصرفي، بدون مصاريف تكوين العمالة المصرفية، مبلغ 19,9 مليار أوقية، خصصت منها 9,9 مليار أوقية لتصفية اتحاد بنوك التنمية، و الباقي يمثل مستحقات للغير على المصارف العمومية.

و يوضح الجدول التالي توزيع تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية على الدولة و القطاع الخاص:

[1] محمد ولد اعمر. مرجع سبق ذكره. ص 191.

الجدول III –1 تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (بمليار أوقية)

الوحدات المصرفية	الحكومة الموريتانية	القطاع الخاص	المجموع
تصفية اتحاد بنوك التنمية	9,9	–	9,9
–الودائع و مصارف العمالة	6,4	–	6,4
–الالتزامات الخارجية	3,5	–	3,5
إصلاح البنك الموريتاني للتجارة الخارجية	0,4	–	0,4
–ديون لتسوية للمؤسسات العمومية ذات الضمان من الدولة	0,4	–	0,4
إصلاح البنك الوطني الموريتاني	4	1	5
– خسائر في الأصول	4	–	4
– زيادة في رأس المال	–	1	1
إصلاح بنك شنقيط	1,1	0,5القطاع العام	1,6
–زيادة في رأس المال.	0,5	الليبي	1
–ديون لتسوية المؤسسات ذات الضمان من الدولة	0,6	0,5	0,6
إصلاح بنك البركة الإسلامي الموريتاني	–	2	2
– زيادة في رأس المال	–	2	2

Source: Document sur la politique de développement en Afrique, Banque d'Afrique de développement (B.A.D), Nouakchott. 08/11/2003. P .06

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة الحكومة الموريتانية في تكلفة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الموريتاني كانت مرتفعة حيث وصلت إلى 15,4 مليار أوقية، أي ما يمثل نسبة 77,4 % من إجمالي تكلفة إعادة إصلاح الجهاز المصرفي[1]، أما المبلغ الباقي فقد كان يمثل مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال المصارف،

[1] Document (B.A.D). op cit .P 07.

و منها 3 مليار أوقية مساهمة من القطاع الخاص الموريتاني و القطاع الخاص السعودي في رأسمال بنك البركة الإسلامي الموريتاني.

و إضافة إلى ذلك فقد أعدت الدولة الموريتانية خطة بالاشتراك مع شركائها في تقديم الدعم المالي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، و بنود البنك المركزي الموريتاني تنفيذ هذا المخطط الذي يحتوي على النقاد التالية[1]:

- يوكل إلى البنك المركزي الموريتاني إنشاء قانون مصرفي يتلاءم مع الخطط المصرفية التي تم وضعها حيز التنفيذ في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد.
- يشرع البنك المركزي الموريتاني على المفاوضات بين البنوك و الوكلاء الخارجيين من أجل الوصول إلى حل لتسديد المستحقات الخارجية قصيرة الأجل المتأخرة، و التي لم يتم تجميدها من طرف البنك المركزي الموريتاني.
- يضع البنك المركزي الموريتاني خطة عمل، تتضمن إنشاء مدرسة مصرفية لتحسين و تدريب العمالة المصرفية.
- يسهر البنك الموريتاني على وضع تعليمات جديدة لإعادة تحصيل الديون المصرفية المشكوك فيها و ذلك حسب قانون رقم 2003/22 لرفع المعدلات المحققة من طرف البنوك في هذا المجال.

و نشير إلى أن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الموريتاني قد ركزت فقط على العقبات المباشرة لانهيار الجهاز المصرفي مثل تحصيل الديون المصرفية، و طبيعة تسييرها المأخوذة من طبيعة تسيير القطاع العام الموريتاني، الذي اتسم بالفوضوية مما أدى على تحويل مؤسساته و من بينها وحدات الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص، الذي يحرص أصحابه على التسيير بشكل أفضل، و ذلك دون معالجة حقيقية للعقبات الهيكلية، مثل اختلال الجهاز المصرفي ككل، و غياب سوق مالية، بينما يذهب الاتجاه الثاني من الإصلاح الاقتصادي على إنشاء. بنوك متخصصة و التي يجب أن يفسح لها المجال الأكبر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي الموريتاني، و بذلك ركز هذا الإصلاح عليها و أدخلها الجهاز المصرفي مع انه كانت هناك حالة و هي اتحاد بنوك التنمية الذي فشل. و اضطرت الدولة الموريتانية

[1] Banque centrale de Mouritanie . rapport annuel 2003. P 09.

2- نسا بنك Nissa Banque:

تم إنشاء هذا البنك في سنة 2002، من طرف اليونسف التابعة للأمم المتحدة عن طريق فرعها في موريتانيا، و الهدف منه هو تمويل التعاونيات السنوية الموجودة في موريتانيا التابعة للمرأة، و نشاطه مركز على نشاط تعاونيات السنوية في الريف، و قد استفادت من هذا البنك الكثير من النساء الموريتانيات و حاليا يوجد بالبلد 11 وحدة.

و قد تم دعم هذا الإصلاح بسياسة نقدية انكماشية تهدف إلى إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة، و ذلك للحد من العجز في ميزان المدفوعات و معدلات التضخم، هذا بالإضافة على تشجيع الحكومة على إنشاء البنوك المتخصصة، و إتباع سعر فائدة يشجع على تعبئة المدخرات المحلية، إلا أن السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها هذا البرنامج أدت إلى نمو متباطئ في معدلات نمو الكتلة النقدية.

خاتمة الفصل الرابع:

خلاصة القول أنم برامج التصحيح المختلفة التي تمت دراستها لم تخل سياستها في بعض الأحيان من النجاح المالي و النقدي كما هو الحال في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و كل البرامج الأخرى، إلا أنها في بعض الجوانب الاقتصادية الأخرى فشلت فشلا ذريعا كما هو الحال في برنامج الدعم و الدفع، و لا أعتقد أن هذه البرامج ستحقق نموا مستديما و مستمرا يضمن التنمية الاقتصادية في موريتانيا ستظل السلطات التي تطبقها تدور في حلقة مفرغة، برنامج يحقق بعض التحسن و آخر يفشل و هكذا دواليك، هذا عن المبحثين الأولين، أما المبحث الأخير فقد خصص لواقع و تطور النظام المصرفي الموريتاني، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ منتصف الثمانينات، و ذلك تحت وطأة مديونيته المرتفعة و عجزه عن السداد، بالإضافة إلى تدهور ظروفه الاقتصادية، و تم التركيز هنا على الإصلاحات العديدة التي نظمتها برامج الإصلاح الاقتصادي و كيفية تأثيرها على النظام المصرفي الموريتاني حيث أدت إلى خوصصة البعض الآخر، هذا بالإضافة على ميلاد مؤسسات مصرفية متخصصة خلال الخمس سنوات الماضية.

يشتمل هذا البحث على أربعة فصول، اثنين الجانب النظري واثنين الجانب التطبيقي،وقد تناولنا في الفصل الأول النظام المصرفي ،وفيه تعرضنا لتعريف النقود وأنواعها ثم بعد ذلك لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي ،والبنوك التجارية ،بالإضافة إلى نظم والقوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات،ويعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية،ويأتي على قمة هذا النظام ،كما أن نشاطاته في غاية الأهمية ووجود ضروري لتنفيذ السياسة النقدية،ويتمتع بالسيادة والاستغلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام ،فهي تقوم بوظائف هامة حيث تقوم البنوك التجارية فضلا على قبول الودائع وتقديم القروض قصيرة الأجل بخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل،ونتيجة لدلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك ،وذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد ،وإلى جانب هذه الوظيفة الحساسة ،تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة وتمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة،الصناعة،الإسكان العمراني،...)وفي هذا الفصل تناولنا كذلك خصائص هذا النظام مركزين على خاصيتين أساسيتين هما:

- مدى نماء الوعي المصرفي والذي يقصد به العادة المصرفية المتمثلة في تعود الأفراد على إيداع أرصدتهم النقدية لدى البنوك واعتمادهم في إجراء مدفوعا تهم النقدية على الشيكات، وهنا أشرنا إلى أن نقص هذا الوعي أو هذه العادة يرجع إلى تركز المصارف في المدن الكبيرة وعدم انتشارها بشكل كبير في المدن الصغيرة.
- تركز البنوك حيث لم يشذ النظام المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي حيث تميز النظام المصرفي منذ و منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة.

وفي الفصل الثاني تناولنا سياسات البنك وصندوق نقد الدوليين ،المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي والذي يشرف على تطبيقها صندوق النقد

الدولي ،وبرامج التكييف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي.وتنطلق هذه البرامج من رؤية موحدة محتواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية ،إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان ،وعليه فإنه للخروج من هذا المأزق والركود حسب نظرة صندوق النقد الدولي،يتعين على هذه البلدان القيام بإحداث تغيرات جذرية في سياستها الاقتصادية،ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها ،وقد أشرنا في هذا الفصل إلى العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تقديم قروض كبيرة دون دراسة الوضع المالي لهذه البلدان ،كما تناولنا بجمل الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة.

أما الفصل الثالث فقد تم تناول المرحلتين الأساسيتين التين مر بهما النظام المصرفي الموريتاني وهذا من خلال مسيرة تطوره من انضمام موريتانيا إلى الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى حين انسحابها منه وإنشاء العلة الوطنية "الأوقية" ثم ماهية النظام المصرفي بادئين بمكونات هذا النظام مركزين من حيث الأولوية على البنك المركزي الموريتاني ثم على البنوك التجارية والمتخصصة،مسترسلين كذلك في هذا الفصل عن المشاكل التي تعرض لهذا النظام المصرفي الموريتاني وكذا الحلول المقترحة لتنشيط هذا النظام المصرفي ،وأخيرا تناولنا فيه السياسات المؤثرة على النظام المصرفي الموريتاني،السياسة النقدية ،السياسة الإنمائية،وسياسة تحصيل الديون وذلك لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد بصفة عامة ولقطاع المصرفي بصفة خاصة.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصص لدراسة واقع وتطور النظام المصرفي الموريتاني في ظل الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في البلد منذ منتصف الثمانيات ،وذلك تحت وطأة المديونية المرتفعة وعجزه عن السداد ،وهي أربعة إصلاحات يشرف على تنفيذها صندوق النقد و البنك الدوليين ،وقد أدت إلى خوصصة البعض وتصفية البعض الآخر ،هذا بالإضافة إلى ميلاد مؤسسات مصرفية متخصصة بمساهمة من رؤوس أموال أجنبية.

النتائج:

من أهم النتائج التي وصلنا إليها:

1- عمليات إعادة الهيكلة و الخوصصة التي شهدتها عدة أنظمة مصرفية في بلدان نامية كثيرة من بينها موريتانيا،ساعدت على الرفع من أداء هذا النظام.

2- وجود المصارف المتخصصة بجعل دور النظام المصرفي في عملية التنمية كبيرا وفعالا.

3- ليبرالية القطاع المصرفي ساعدت على دخول رؤوس أموال أجنبية لاستثمار في البلاد.

4- استقلالية البنك المركزي ضرورية لرفع من فعالية السياسة النقدية .

5- عزوف فئة كبيرة عن التعامل مع البنوك الربوية،تفضل على ذلك الإكثار مما يجعل إنشاء بنوك إسلامية ضرورة ملحة.

التوصيات:

- نظرا لأهمية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة ،يجب أن يعط البنك المركزي الاستقلالي لتنفيذ هذه السياسة.
- كما يجب على البنك المركزي أن يلزم البنوك التجارية بدراسة الوضعية المالية للعميل قبل تقديم القرض ومتابعته وذلك حتى يمكن تجنب مشكلة الديون المتعثرة التي أصبحت من أكبر المشاكل التي تعاني منها الأنظمة المصرفية في البلدان النامية.
- كما يجب على الدولة دعم إنشاء البنوك المتخصصة حتى تتمكن من تشجيع قيام مشاريع منتجة قادرة على الرفع من النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

آفاق البحث :

لا أدعي أني استوفيت جوانب هذا الموضوع الكبير والمعقد،بل بقيت فيه جوانب هي أخرى بالدراسة المتفردة ،ومن أهم تلك الجوانب هي البنوك الإسلامية وتبين أثرها على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة قياسية لنشاط هذه البنوك و لأنها توجد في موريتانيا.

فهذه البنوك تلقى تفاعلا كبيرا في المجتمعات الإسلامية وخاصة تلك الفئة التي لا تتعامل مع البنوك الربوية،والتي تنظر التعامل معها على أنه شكل من أشكال الربا المحرمة في الشريعة الإسلامية.

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
عملية خلق الوديعة في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة	48
عملية خلق النقود	50
الديون المصرفية خلال الفترة 1974-1980	61
تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة والمدينة في كل من فرنسا ودول الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا	100
ميزانية البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة "2003-1998"	109
البنوك التجارية الموريتانية , (رأس المال و القروض و الفوائد)	116
المساهمين في بنك الأمانة للتنمية والإسكان	120
الديون المتعثرة بالملايين و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية	122
توزيع الاستثمارات لبرنامج الدعم و الدفع	155
توزيع الاستثمارات على القطاعات "2000-1995"	162
تكلفة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية	175

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1. أحميدات محمود،النظريات والسياسات النقدية ،الطبعة الأولى،دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر 1996/1995.
2. محمد زكي شافعي،مقدمة في النقود والبنوك،بيروت،دار النهضة العربية 1999 .
3. سليمان بودياب،إقتصاديات النقود والبنوك،الطبعة الأولى،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996.
4. ناغوم محمد نوري الشمري،النقود والمصارف والنظرية النقدية،دار الزهران للنشر والتوزيع 1999.
5. أسامة محمد الغولي،مجدي محمود شهاب،مبادىء النقود والبنوك،الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.
6. عقيل جاسم عبد الله ،النقود والمصارف ،الطبعة الثانية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 1997.
7. سليمان أحمد للوزي،إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع 1997.
8. عبد المنعم السيد،التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ،الطبعة الأولى،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية1983.
9. رشاد العصار ،رياض الحلبي،النقود والبنوك،الطبعة الأولى،دار الصفاء 2000.
10. عبد الغفار حنفي،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،الإسكندرية،المكتب العربي الحديث 1993.
11. زياد رمضان،إدارة العمليات المصرفية،الطبعة السادسة ،دار الصفاء 1996.
12. عبد المعطي،رضا رشيد،محفوظ أحمد جوده، إدارة الإئتمان،دار وائل للطباعة والنشر 1999.
13. عرفات تقي الحسني ،التمويل الدولي الطبعة الأولى،عمان ،دار مجدلاوي للنشر 1999.
14. د.مصطفى رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1982.

15. عبد الرحمن حموري،دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية ،مجلس الوحدة الاقتصادية،عمان،1986.

16. غازي عبد الرزاق النقاش،التمويل والعمليات المصرفية،الطبعة الأولى عمان دار وائل للنشر 1996.

17. رمزي زكي،التضخم والتكيف الهيكلي،الطبعة الأولى،القاهرة،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع1996.

18. ضياء مجيد الموسوي،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية.

19. عقيل جاسم عبد الله،النقود والبنوك،الطبعة الأولى دار الحامد 1999.

20. ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي،إسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة 2000.

21. عوف محمود الكفراوي،السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع1997.

22. كامل فهمي شياي،دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي،مطابع الهيئة المصرفية العامة للكتاب-القاهرة 1981.

2) المنشورات والقارير :

1. شتانلي فيشر،سلامة النظام المصرفي،التمويل والتنمية(المجلد 34،العدد2،مارس1997).

2. جريدة الصرفي،الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية،الأعداد التالية(1،2،9،10،11،20) الصادرة في التواريخ التالية(1989/12 ،12 /1999 ، 6 /1992 ، 8 / 1994 ، 10 / 1998).

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية ،الأعداد (3، 11، 121)، سنة 1983 و 1984 ، 1999.

4. مجلة الأعمال والاقتصاد ،ملف خاص عن موريتانيا ، العدد 123 ، 1990/1.

5. د.شريف الطفي محمد،تطور النظم المصرفية في البلاد العربية والإفريقية،معهد الدراسات المصرفية القاهرة،1993 /1994.

6. د.عبد الحميد القاض،السياسة النقدية والإنتمائية الإقتصادية/معهد الدراسات المصرفية،القاهرة،1998.

7. محمد عثمان طه،سعد البنك المركزي للإقراض أو الخصم،معهد الدراسات المصرفية،القاهرة،1999، 2003، 2004.

3) الرسائل:

1. الصوفي ولد الشيباني ،سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا ،رسالة الماجستير الإقتصاد،معهد البحوث والدراسات العربية 1995.

2. محمد ملاي أحمد،التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا ،رسالة ماجستير في الاقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية1999.

3. عبد الكريم الطيار،دور الجهاز النقدي والمصرفي في إطار السياسة النقدية والمالية ،رسالة دكتوراه في الإقتصاد ،جامعة القاهرة ،كلية الحقوق 1989.

4.محمد الأمين ولد سيدنا ،تأثير سياسات الإصلاح الإقتصادي على الأسعار في موريتانيا،بحث دبلوم في الاقتصاد،معهد البحوث والدراسات العربية 1997.

5. الغوت ولد الطالب جدو،دور السياسات النقدية في التنمية الاقتصادية الموريتانية،القاهرة،الجامعة العربية،معهد البحوث والدراسات العربية ،بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا 1999.

6. إمان ولد أحمدتطور النظام المصرفي الموريتاني ،جامعة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية،رسالة ماجستير 1999.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I) les ouvrages :

1- Michel giacobli, anner_marie aronier ,monie,(paris,le monde edition,1994)
2- Henri guitton, gerard bromonnllés, economies politique ,(paris,3éme éditions dalloz,1984)
3- J_M.peru.g-t horis,économie (paris,techi plus ,1993)
4- J_dnizet,monnie et finance,(parie,dunod,1967)
5-Jean-clande br thélehy,l'endettement du tiers monde,(paris, 3éme éditions presses univers siterires de France,1994)
6- Marc roffinot,le dette des tiers mondes,(parie,les découverte.1993)
7-L'éon naka,les tiers mondes et les crise d'endettement des années 1990,paris,l'harmattan,1999.
8- Philipe novet, l'endettement du tiers monde. Édition de converte. Paris. 1994.

*) le memoire :

1- Tiam Samba, le développement économique et la souvriainte monétaire. Étude sur l'économie mauritanienne, thèse doctorat université, you France. 1978.
2- Med ould abdesselam. Politique d'ajustement structurel et promotion de secteur privé, forim départenariat, université de nouk choutt. 1992.
3- Elhacen ould Ahmed, l'analyse de l'offre de Monnier par le système bancaire mauritanien, mémoire magistère. Université de annaba. 1998.

الفهرس

الفهرس

الفصل الأول: النظام المصرفي

مقدمة الفصل الأول:..... 2
المبحث الأول: النقود 3
المطلب الأول: تعريف النقود..... 4
المطلب الثاني: وظائف النقود 5
المطلب الثالث: أنواع النقود 7
المبحث الثاني: مفهوم النظام المصرفي..... 12
المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي 13
المطلب الثاني: خصائص النظام المصرف 18
المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك 23
المبحث الثالث: البنك المركزي 25
المطلب الأول: وظائف البنك المركزي 26
المطلب الثاني:قواعد و أسس الإصدار 28
المطلب الثالث:دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية 30
المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية 34
المبحث الرابع:وظائف البنوك..... 37
المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية..... 37
المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة 51
المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية 52
خاتمة الفصل الأول: 55

الفصل الثاني: سياسات البنك و صندوق النقد الدوليين

مقدمة الفصل الثاني:..... 57
المبحث الأول: أزمة المديونية..... 59
المطلب الأول: مساهمة البنوك في تفاقم الأزمة 60
المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة 62
المطلب الثالث:المقترحات الدولية لأزمة المديونية..... 63
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية 71
المطلب الأول :لمرتكزات النظرية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي 74
المطلب الثاني محتوى برامج التثبيت والتكييف الهيكلي..... 76
المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإصلاحات الاقتصادية 81
المبحث الثالث : آثار سياسة صندوق النقد و البنك الدوليين على الوضع الاقتصادي و النقدي 83
المطلب الأول: اثر برامج التكليف الهيكلي والتثبيت علي السياسة النقدية 84
المطلب الثاني: مكافحة التضخم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي 86
الخاتمة الفصل الثاني:..... 90

الفصل الثالث: النظام المصرفي الموريتاني

المقدمة الفصل الثالث: 93
المبحث الأول:نشأة الجهاز المصرفي الموريتاني..... 94
* إنشاء البنك المركزي الموريتاني:..... 103
* إنشاء العملة الوطنية: 104
المبحث الثاني :ماهية النظام المصرفي الموريتاني 106
المطلب الأول :مكونات النظام المصرفي الموريتاني..... 107
المطلب الثاني :مشاكل النظام المصرفي الموريتاني 122
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير نشاط الجهاز المصرفي الموريتاني 123
المبحث الثالث: السياسات المؤثرة على النظام المصرفي..... 133
الفقرة الأولى: السياسة الائتمانية:..... 133
المطلب الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا 136
المطلب الثالث : سياسة تحصيل الديون 139
خاتمة الفصل الثالث: 142

الفصل الرابع: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني

مقدمة لفصل الرابع: 144
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية التي غطت..... 145
المطلب الأول: برنامج التقويم الاقتصادي (1985-1995)..... 145
الفقرة الأولى: أهداف البرنامج 145
الفقرة الثانية: سياسات البرنامج التنموية 146
الفقرة الثالثة: برنامج الاستثمارات العمومية..... 149
المطلب الثاني: برنامج الدعم و الدفع (1989-1998).« P.C.R » 151
الفقرة الأولى: أهداف البرنامج « P.C.R »..... 152
الفقرة الثانية: السياسة التنموية للبرنامج « P.C.R »..... 152
الفقرة الثالثة: استثمارات برنامج الدعم و الدفع و تمويله..... 155
المبحث الثاني: الإصلاحات التي غطت "1996-2005"..... 156
المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000" 157
الفقرة الأولى: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي "1996-2000" 157
الفقرة الثانية: السياسات التنموية لبرنامج التصحيح الهيكلي "1995-2000"..... 158
الفقرة الثالثة : استثمارات برنامج التصحيح الهيكلي 162
المطلب الثاني: وثيقة إطار السياسة الاقتصادية "2000-2005"..... 163
الفقرة الأولى: الأهداف الماكرو اقتصادية..... 163
الفقرة الثانية: السياسات الماكرو اقتصادية..... 164
الفقرة الثالثة: السياسات الاستثمارية للبرنامج 166
المبحث الثالث: النظام المصرفي الموريتاني و برامج الإصلاح الاقتصادي 167
مقدمة المبحث الثالث:..... 167